



مجمع رسائل الإقتصاد الإسلامي الأول

# مجموعة الرسائل والمقالات العزيمية والنجديية

إعداد

الذکور صبری شغبان

إشراف

الأستاذ محمد واعظ زاده الخراساني







32101 024438432

Princeton University Library

This book is due on the latest date  
stamped below. Please return or re-  
new by this date.

---

--	--



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مجمع دراسات الاقتصاد الإسلامي الأول

# مجموعة الأبحاث والمقالات

العزيمية والإيجيرية

إعداد

الدكتور صبري شغبان

إشراف

الأستاذ محمد واعظ زاده الخراساني

(ARAB)

BP173

75

.M345

1989



اسم الكتاب : مجموعة الابحاث و المحلات العربية و الانجليزية

اشراف : الأستاذ محمد واعظ زاده الخراساني

اعتمادات : الدكتور صبرى شعبان

تقريب : مجمع البحوث الاسلامية - ايران - مشهد - ج ٢ - ٣٤٤ - ٩٩٢٢٥

المسود : ٢٧٥٥ نسخة

الطبعة الاولى : ١٤١١ هـ . ق

تنفيذ الحروف والاخراج : قسم الكمبيوتر في مجمع البحوث الاسلامية

المطبعة : مؤسسة الطباعة والنشر في الاساتذة الروسية المقدسة





32101 024438432

## فهرس الكتاب

### القسم العربي

الموضوع	الصفحة
تقديم	
الأستاذ الشيخ محمد وامظ زاده الخراساني	١١
المقدمة	١٥
شكر وتقدير	١٧
الباب الاول : البحوث العربية	
القسم الاول : المذهب والنظرية الاقتصادية الاسلامية	
- مسؤولية الفرد في النظرية الاقتصادية الاسلامية	
حجة الاسلام والمسلمين السيد محمد باقر الحكيم	٢٠
- مسألة « المذهب الاقتصادي الاسلامي » - نموذج اقتصادنا	
حجة الاسلام والمسلمين الشيخ جعفر المهاجر	٤٥
القسم الثاني : الملكية في الاسلام	
- ملكية الشخصيات الحقوقية	
آية الله السيد كاظم الحسيني الحائري	٥٨
القسم الثالث : موارد الدولة الاسلامية	
- المنابع المالية للدولة الاسلامية	
آية الله الشيخ حسين علي منتظري	٨٠
- التهرب من الضريبة في النظام المالي الاسلامي	
الدكتور زهير سليمان	١٢٥
القسم الرابع : مواضيع متفرقة	
- الحرية الاقتصادية : مبادئها وحدودها في الاسلام	
الشيخ محمد علي التسخيري	١٨٠

- دور العامل الاقتصادي في المشكلة السياسية	
السيد صدر الدين القبانجي .....	١٩٥
الباب الثاني : ملخصات البحوث الانجليزية والفارسية ( معربة )	
القسم الاول : مبادئ واسس واهداف الاقتصاد الاسلامي	
- ضرورة التعرف على الاقتصاد الاسلامي	
آية الله الشيخ احمد جنتي .....	٢١٢
- المبادئ المطروحة في الاقتصاد الاسلامي	
الشيخ محمد تقي مصباح يزدي .....	٢١٣
- اهداف الاقتصاد الاسلامي	
الشيخ غلام رضا مصباحي .....	٢١٤
القسم الثاني : الفقه والاقتصاد الاسلامي	
- اختلاف الابحاث الاقتصادية عن الابحاث القانونية والفقهية	
آية الله السيد محمود الهاشمي .....	٢١٨
- دور العناوين الثانوية في الفقه الاسلامي	
آية الله الشيخ ناصر مكارم شيرازي .....	٢١٩
- الصلة بين تعدد وجهات النظر والآراء واختلاف الفتاوى حول الاقتصاد الاسلامي	
الشيخ محمد مجتهد شبستري .....	٢٢٠
- دور الفقه وآراء الفقهاء في الاقتصاد الاسلامي	
الشيخ محسن الأراكي .....	٢٢١
القسم الثالث : الاقتصاد والاخلاق	
- الاخلاق التجارية	
السيد مجتبه حسيني .....	٢٢٤
- التطبيقات الاقتصادية - الاجتماعية للاخلاق في الاسلام	
حسين بهروان .....	٢٢٧
القسم الرابع : المذهب والنظرية الاقتصادية الاسلامية	
- الاسلام - البديل للرأسمالية والاشتراكية	
بروفيسور جعفر حسن لاليوالا .....	٢٣٠



## الجزء الثالث : الملكية العامة

## - الملكية العامة وأقسامها

آية الله محمد مؤمن ..... ٢٥٤

## - الملكية العامة

السيد محمد خامنئي ..... ٢٥٥

## - الاموال المائدة للاعام ( الانفال )

الدكتور السيد مهدي صاضي .. ..... ٢٥٦

## الجزء الرابع : الملكية التعاونية

## - الملكية التعاونية بمفهومها القابوسي والاسلامي

مجمع البحوث الاقتصادية والإدارية ..... ٢٥٨

## الجزء الخامس : ملكية الأرض

## - الأرض ومتعلقاتها . مقالات حول فقه الاحاديث

آية الله الشيخ أحمد آدري لمي .. ..... ٢٦٠

## - ملكية الأرض وتطويرها في ايران

الدكتور السيد محمد باقر حجتى ..... ٢٦١

## القسم السابع . العدالة الاجتماعية والاقتصادية

## - العدالة الاجتماعية - الاقتصادية في الاسلام

الدكتور س م . رحيم ..... ٢٦٤

## - الطريق الاسلامي الى تحقيق التوازن الاقتصادي

الدكتور محمد مزمل ..... ٢٦٥

## - وضع الاسس لتحقيق العدالة الاقتصادية

السيد همد الكريم بي آزار شيرازي ..... ٢٦٦

## - العدالة الاقتصادية في نهج البلاغة

الشيخ محمد هادي عبد خدائي .. ..... ٢٦٧

## - التوزيع العادل للثروة

الشيخ علي حجتى كرماني ..... ٢٦٨

## - دراسة أولية حول العدالة الاجتماعية في اطار النظام الاقتصادي الاسلامي

وزارة الاقتصاد والشؤون المالية ..... ٢٦٩

## - بحث في نظام الحماية ( الصعان الاجتماعي ) في الاسلام

أحمد حامد مقدم ..... ٢٧٠

محمد حسن مشرف جوادى	٢٧١
مظلة الى نظام التوزيع في الاقتصاد الاسلامي والنظم الاقتصادية الاخرى	
الشيخ علي اصغر اوجدي	٢٧٣
القسم الثامن . موارد الدولة الاسلامية	
دور الموقوفات في مساعدة الحكومة الاسلامية	
آية الله الشيخ جلال طاهري شمسى	٢٧٦
الهوية الحقوقية للجزية في الاسلام	
منصور زراء تجاى	٢٧٧

### القسم التاسع: النقود والمصارف الاسلامية

#### الجزء الأول: النقود

مظلة الى النقود ووظائفها في الاقتصاد الاسلامي	
الدكتور ابرج توتونجيان	٢٨٠
اسس الطلب على النقود في النظام الاقتصادي الاسلامي	
بهجر لطيف	٢٨١

#### الجزء الثاني: المصارف اللاربوية

مشاريع جديدة لمعالجة المشاكل المصرفية	
الاستاذ الشيخ محمد واعظ راده الخراساني	٢٨٤
العمليات المصرفية اللاربوية نموذج عملي	
البروفسور السيد ابور رضا رسوي	٢٨٦
الاجابة عن الاسئلة المتعلقة بالمصرف الاسلامي	
الدكتور پرويز داودي	٢٨٨
الاستخدام العملي لنظام القيمة في الاقتصاد الاسلامي	
الدكتور مهدي بناء رسوي	٢٨٩
العمل المصرفي الاسلامي تجسيد لعملية الاقتصاد الاسلامي	
الدكتور السيد علي اصغر هدايتي	٢٩١
دور صناديق القرض	
المنظمة الاقتصادية الاسلامية	٢٩٢
العمليات المصرفية الاسلامية في جمهورية ايران الاسلامية	
(التعبئة والتسهيلات)	
حسين حشمتي حولاىي	٢٩٤

- الالتزام بالنظام الاسلامي الاصيل في مجال الحيرقة وفي سائر  
الشؤون الاقتصادية

السيد منير الدين حسيني شيرازي ... .. ٢٩٦

القسم العاشر : السوق الاسلامية المشتركة

- وضع الاسس للسوق الاسلامية المشتركة

الدكتور علي فروندي . . . . . ٢٩٨

- السوق المشتركة للاقطار الاسلامية

الدكتور محمد علي مولوي . . . . . ٢٩٩

القسم الحادي عشر : نظرات اقتصادية اسلامية حديثة

- قانون التفاضل النسبي في الانتاج والصفقات التجارية في الاسلام

الدكتور عهد الامور خليلي . . . . . ٣٠٢

- مدخل في التحليل الاقتصادي - الخصائص السلوكية للنظام الاقتصادي

الحصري في المدنية الاسلامية

الدكتور علي صادق نهراسي . . . . . ٣٠٣

- التصوير الاجمالي لعموميات النموذج الاسلامي الكلي ولتشخيص الازمة

والنمو الاقتصاديين

عهد الله شرعي ومحمد جاجرمي زاده . . . . . ٣٠٥

القسم الثاني عشر : مواضيع متفرقة

- امكانية ومدى تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية للامة من وجهة نظر

فقهاء أهل السنة

الدكتور صادق آيبيه ولد . . . . . ٣٠٨

- التعريف بكتاب «اسواق العرب في الجاهلية والاسلام»

فارس بور آدين . . . . . ٣١٠

الهاب الثالث : ملاحق

- التقرير المفصل لوقائع المجمع الاول لدراسات الاقتصاد الاسلامي

٣١٢

- التعريف باختصاصات السادة اعضاء المجمع ودرجاتهم العلمية . . . . . ٣٢٥

- تقرير عن معرض كتب الاقتصاد الاسلامي . . . . . ٣٢٧



## بسم الله الرحمن الرحيم

### تقديم

#### بقلم

الامين العام لمجمع دراسات الاقتصاد الاسلامي  
الاستاذ محمد واعظ زاده الخراساني

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيد الخلق محمد وآله  
الهداة الميامين .

شعوراً بالحاجة الملحة والمتزايدة لتطبيق النظام الاقتصادي الاسلامي  
تطبيقاً كاملاً واستجابة للطلبات المتكررة ، ولستنارة بتعاليم الاسلام من اجل  
حل مشاكل المسلمين الاقتصادية على اساس من الاسلام الاصيل ، بعيداً عن  
الافكار الدخيلة ، وهو ما ينتظره المسلمون في شتى ارجاء العالم الاسلامي من  
الجمهورية الاسلامية الايرانية ، واخيراً وبهدف التنسيق بين آراء الباحثين في  
الاقتصاد الاسلامي ، واستهدافاً لتبادل تلك الآراء وتلاقحها ، فقد أقيم المجمع  
الاول لدراسات الاقتصاد الاسلامي من قبل مجمع البحوث الاسلامية التابع  
للأستانة الرضوية التي تتشرف بوجود مرقد الامام علي بن موسى الرضا عليه  
السلام ، الامام الثامن من أئمة اهل البيت عليهم السلام ، وذلك في قاعة الجامعة  
الرضوية للعلوم الاسلامية قبل ما يناهز العامين وكانت الاهداف المتوخاة من

هذا المجمع مايلي :

اولاً : التعرف على مفهوم العدالة الاجتماعية ، ودراسته دراسة علمية ،  
والاحاطة بالمذهب الاقتصادي الاسلامي بابعاده المختلفة ، وعنها السياسات  
المالية والاقتصادية ، في ضوء الموارد الرصينة للعقده الاسلامي ، والسمن  
والتقاليد السائدة في عصر صدر الاسلام . اصاعة الى دراسة اوجه الخلاف بين  
مبدأ الاسلام الصحابي والعبائد الاقتصادية الوضعية في سبيل تحسين أنظمة  
الدول الاسلامية الاقتصادية صد أي نوع من النوا العكر الدخيل والهجين  
ثانياً : التعرف الدقيق والشامل على الابعاد التاريخية ، والتحليلات  
الفقهية ، والبحوث العلمية والعملية ، والدراسات المقارنة المرتبطة بالاقتصاد  
الاسلامي

ثالثاً : دراسة المشاكل والازمات الاقتصادية والمالية على سعيد ايران  
والعالم الاسلامي ، مع ايجاد الحلول المناسبة لها

رابعاً : تحديد اصول الاساليب العملية لتطبيق التعليمات المالية  
والاقتصادية الاسلامية ، وذلك بالاستعانة من آراء الخبراء الاقتصاديين  
مشعوعة بأراء الفقهاء والباحثين الاسلاميين

ولقد سبق انعقاد المجمع اجتماع شارك فيه علماء وأساتذة في الاقتصاد  
الاسلامي حيث تم فيه وضع خطة عمل المجمع . وتحديد المواضيع الجديدة  
بالبحث ، واعداد قائمة باسماء الباحثين المرموع دموتهم للمشاركة في المجمع  
ملاوة على اختيار عنوان مناسب له ألا وهو «مجمع دراسات الاقتصاد  
الاسلامي» .

وبتجاذ كبير بدأ المجمع اعماله في وقته المحدد على بركة الله ،  
وبمشاركة شرائع مختلفة من الفقهاء ، وطلاب العلوم الدينية ، والاساتذة  
الجامعيين وطلاب مرحلتي الماجستير والدكتوراه ، وجمع من الخبراء  
الاقتصاديين العاملين في مختلف المصارف والوزارات ، ولعيف من الباحثين من  
خارج ايران

وقد جرى تقديم حوالي ٦٤ مقالة وبحثا وكلمة ومحاضرة باللغات  
العارسية والعربية والانجليزية في جلسات ولجان المجمع المختلفة ، حيث تم  
فيما بعد طبع المدون منها باللغة الفارسية بعد تصحيحه ومراجعته في ثلاث



مجلدات ، ضمن ملاحق تشتمل على المناقشات والمداخلات المرتبطة بتلك الأبحاث ، الأمر الذي يجعل هذه المجموعة بمثابة موسوعة اقتصادية بحد ذاتها ويسرنا في هذا المجلد الرابع ان نقدم للباحثين والعلماء الاسلاميين جميع المقالات العربية ، مقرونة بخلاصات للمقالات الفارسية والانجليزية ، وتقرير مفصل عن المجمع ، اضافة الى صورة مجلدة لعرض الكتاب الذي نظم بهذه المناسبة آملين ان تكون هذه البحوث العلمية فائدة حير للمسلمين وسين تهمهم قضية الاسلام ، والمحتلمين الى نظام اسلامي اصل بجميع ابعاده التي يعد الجانب الاقتصادي واحد منها ، وان يستفيد الجميع من عطائات هذه البحوث .

وعلاوة على هذه المجلدات الاربعة فان هناك كتباً اخرى تأخذ طريقها الى النشر منها المجلد الخامس الذي يحوي على جميع المقالات الانجليزية وكذلك ثلاثة مھارس مبنوية لمصادر الاقتصاد الاسلامي باللغات العربية والانجليزية والعربية

ولا يصح هنا الا تقديم الشكر الجزيل للاخ الاستاذ الدكتور صبري شعبان على ما قام به من جهود محمودة في تحرير هذا المجلد وفي اعداد فهرسين بالمؤلفات الاقتصادية باللغتين العربية والانجليزية كما تقدم بالشكر لزملائه في قسم الاقتصاد على مساعدتهم المحلصة خاصة السيد قاسم سيد محمد مصطفى ومحمد جواد الحويزي ،

كما واعتمد هذه الفرصة للتعبير عن تقديري العائق لكافة الاخوة الذين ساعدونا في تنظيم واتجاح المجمع واخص بالذكر منهم سماحة الشيخ الهادي حواسي رئيس مجمع البحوث الاسلامية ، والعاملين في الامانة العامة للمجمع ، والدكتور برادران رعيبي معاون الثقافي للأمانة الرسوية المشرفة ، وجميع الاخوة الباحثين الذين تجشعوا عناء السفر وقدموا ابحاثهم العلمية الرسوية

ولا يخالجي شك في ان هذا المجمع وغيره من التجمعات العلمية للاستانة الرسوية ، وكذلك النتاجات الاسلامية والعلمية الثرة التي تعيى بها مراكزها الثقافية والجامعية ، اضافة الى مشاريعها العمرانية الواسعة ، وغيرها من الفعاليات والمشاطات ، ان هي الا اشعاعات تستلهم وجودها من القيوصات الروحية للامام الرضا عليه السلام ، وتواصل مصيرتها بجهود سماحة الشيخ

واعظم طبسي ممثل الولي العقيه في محافظة حراصان والمتولي للأستانة  
الرضوية المقدسة ، وله اسمى آيات الشكر والتقدير مقرونة بالأجر والثواب  
وفي الحتام نبشر قراءنا الكرام بأن مجيئنا الثاني سيُعقد بالضبط بعد  
تصرّم عامين على المجمع الاول آملين ان شاء الله ان يقطع منه شماراً علمية  
اكثر يعون الله وتصديده .



## مقدمة

www.KitaboSunnat.com

انه لمن دواعي السرور والغبطة ان أقدم للقراء الكرام هذا العجل الذي يحوي جميع المقالات العربية التي قدمت الى المجمع الاول لدراسات الاقتصاد الاسلامي ( الذي تولى تهيئته وتنظيمه مجمع البحوث الاسلامية باعتماده احد نشاطاته العلمية المهمة ) ، والعمد في الفترة من ٢٧.٢٤ من شهر محرم الحرام عام ١٤٠٩ هـ ، الموافق للعشرة من ٩.٦ سبتمبر / ايلول عام ١٩٨٩م في مدينة مشهد المشرفة ، بمشاركة حوالي ٢٥٠ ممثلاً بارزاً من داخل ايران وخارجها

ولقد جمع هذا المجمع كوكبة من الفقهاء وعلماء الشريعة ، والاقتصاديين الاسلاميين العاملين في مختلف الاقسام والمؤسسات الاقتصادية للدولة ، مهتما لهم فرصة ثمينة للمشاركة معا في نقاشات وداخلات عميقة حول مسائل وشؤون رئيسية في الاقتصاد الاسلامي .

وعلى وجه الاجمال فقد أُرِجحت في المجمع وبوقشت ٦٤ مقالة وبحوثاً ودراسة ، قطعت حقلاً واسعاً ، ومواحي ومشاكل مختلفة عن الاقتصاد الاسلامي ، منها اثنتان وخمسون باللغة الفارسية ، وصبح باللغة العربية ، وخمس باللغة الانجليزية ، حيث تم طبعها بلغاتها الاصلية في اربعة مجلدات ، الثلاثة الاولى منها بالفارسية ، والرابع - وهو الذي بين يدي القارئ المحترم - باللغة العربية ، ويضم جميع الابحاث المكتوبة بالعربية ، اضافة الى حلقات معربة لكافة الابحاث المدونة بالفارسية والانجليزية لتعم الفائدة

وفي جلسة المجمع الختامية اصدر المجتتمعون عدداً من القرارات والتوصيات التي اُضيفت الى هذا الكتاب بشكل ملحق .

ولقد كان الهدف الاساسي من عقد المجمع تشجيع العلماء والاقتصاديين

المسلمين على اتخاذ خطوات ثابتة وصلبة باتجاه الاستمرار في عملية تطوير الاقتصاد الاسلامي ، كما يتقدم هذا الفرع من الدراسات الاسلامية كحقل علمي متعير .

ويجدوني الامل في ان يكون قيام المجمع بشر هذا الجهد المتواضع جاذبة الى الامام تصاعد على تسليط الاضواء على بعض المسائل العامضة ، وترويد العلماء والباحثين الاقتصاديين بمحفرات متجددة لتكثيف جهودهم ، والاستمرار في ابحاثهم المرتبطة بالقضايا التي تتطلب المزيد من الدراسة ، بهدف التوصل الى حلول مناسبة للشؤون الاقتصادية المعقدة التي تواجهها المجتمعات الاسلامية المعاصرة ، بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية للعالم الاسلامي على اساس الاسلام وقيمه ومبادئه

ولاشك في ان مبادرة مجمع البحوث الاسلامية المشكورة بشر هذا العمل ستكون قد حققت اغراضها ان استعداد منه العلماء والباحثون الاقتصاديون والطلاب .

ان المحرر في الوقت الذي يعد نفسه مسؤولاً عن تحرير هذا المجلد وتقديمه بشكل مقروء ومفهوم ، فإنه يود التأكيد على ان الاراء المطروحة في الابحاث التي يضمها المجلد الحالي هي من مسؤولية كتابها ، وان المحرر والمجمع لا يعدان انفسهما مسؤولين بأي حال من محتوياتها .

وتتميز في الاشارة في النهاية الى ان المجمع الثاني لدراسة الاقتصاد الاسلامي سيعقد تحت اشراف وادارة المجمع في الفترة من ١٧-١٠ صفر عام ١٤١١ هـ ، الموافق ٨-٦ سبتمبر/ايلول ١٩٩٠م في مدينة مشهد المقدسة ايضاً .

أسأل الله سبحانه وتعالى قبول هذا العمل المتواضع ، والسلام على سيدنا محمد النبي الامين ، وعلى آله الطيبين الطاهرين ، وصحبه المنتجبين

المحرر

٢٢ ذي القعدة ١٤١٠هـ

١٦ يونيو/حزيران ١٩٩٠م

## شكر وتقدير

يتوجه المحرر بشكره الى كافة السادة الدين ساهموا في إعداد هذا الكتاب وجعل نشره ممكناً ويود في المقام الاول تسجيل اقصى درجات الشكر والتقدير لسماحة حجة الاسلام الشيخ واعظ راده الخراساني، سكرتير المجمع ورئيس الهيئة الادارية للمجمع، على اهتمامه وتعاونه واسناده، مما شد أزر الجهود المبذولة لاجراء هذا المؤلف بصورته الحالية.

كما ويشكر المحرر من الاعماق رئاسة المجمع، وبالخصوص سماحة حجة الاسلام الشيخ علي اكبر الهي خراساني، على اسناده العادي والمعنوي في تهيئة المجال لامجاء هذا الجهد كما يود كذلك التعبير عن تقديره وتثنيته الفائقين للسيدان قسم مصطفى ومحمد جواد الحويري. من قسم الاقتصاد. على مثابرتهم المخلصة، وجهدهما الدؤوب في مساعدته على مراجعة وتدقيق الطباعة، وتحسين صياغة التراجم الحرفية للحلقات، وتكثيف وتصحيح المقالات الاصلية.

كما ويعتزم الفرصة للتقدم بالثناء والشكر الى السيد علي العرباوي. من قسم الترجمة العربية. على قيامه بالتعريب الاولي لعدد مهم من الحلقات من الفارسية، والسيد حسن طوسي قوام. من قسم الاقتصاد. على مراجعة بعض الآيات والاحاديث الواردة في المقالات، والسيد علي صباغ دارابي. من قسم الاقتصاد. على توصيحه لعدد من المصطلحات المعقبة الاقتصادية، والسيد حسين الطائي. من قسم الكمبيوتر. على قيامه بطباعة الابحاث على جهاز الكمبيوتر، والسيد عصام مكية ورائد الحفاجي على قيامهم بطباعتها من قبل على الآلة الكاتبة، والسيد محمد رضا مرواريد. من قسم النشر. على خدماته القيمة التي قدمها في تصميم غلاف الكتاب، والاشراف على طبعه. ولا بد في النهاية من تقديم الشكر الجزيل لجميع المؤلفين الذين اسهموا بابحاثهم في اجراء هذا المجلد الى خير الوجود



الباب الأول

البحوث العربية

القسم الأول

المنهاج والنظرية اللغوية الحديثة

## مسؤولية الفرد في النظرية الاقتصادية الإسلامية .

حجة الاسلام والمسلمين السيد محمد باقر الحكيم  
طهران

### الرؤية المبنية في الاقتصاد الاسلامي

تمهيد

عندما نستعرض النظرية الاقتصادية في الاقتصاد نجد ان الاسلام قد اعدى أهمية خاصة لدور الفرد في الاقتصاد الاسلامي ، ولكن في نفس الوقت اعدى أهمية مؤرية أيضا لدور الدولة في الاقتصاد . وبذلك امتازت النظرية الاقتصادية عن النظريتين الاشتراكية والراسمالية في المجال الاقتصادي حيث ان النظرية الاشتراكية اتجهت الى منح الدولة الدور الاساس في مجمل العمليات الاقتصادية ، وقلصت بشكل حاد دور الفرد فيها ، سواء على مستوى الانتاج أو التوزيع أو التبادل ، وعلى العكس من ذلك تماما النظرية الرأسمالية التي

١- لا يقصد من هذا البحث أن يتناول التفاصيل القانونية ، وما تستدعي اليه نصوص الشريعة الإسلامية ، حول هذه المسؤولية ، وإنما يريد من هذا البحث ان يجمع الخطوط العامة والنقاط التي يرتبط بهذه المسؤولية ، من خلال مجموع المفردات التي تتناولها النظرية الاقتصادية الإسلامية بعد احداها كقضايا مجردة .  
و يعتقد ان افضل كتاب اسلامي تناول النظرية الاقتصادية الإسلامية بمجموعها هو كتاب "اقتصادنا" لأستاذنا الشهيد ابن صدر إقدس سره ، الذي اعتمدنا عليه في مراجعة هذه المبررات ، ولكما قد تختلف معه في بعض الاستنتاجات التي توصل اليها



اتجهت الى منح الفرد الدور الاساس . وقلصت دور الدولة الى أبعد الحدود ، وعلى جميع المستويات

وابتلاقاً من ذلك نجد التشريعات الاسلامية في الاقتصاد تمنح كلاً من الفرد والدولة حقوقاً وواجبات ، لتحقيق هذا التوازن في الرؤية في المجال الاقتصادي بين الفرد والدولة . ولعل فكرة تحمل كس من الفرد والدولة للمسؤولية في الاقتصاد الاسلامي تنبع من التصميم العام للنظرية الاسلامية وهدفها ، فان النظرية الاسلامية افترست الانسان هو المحور في هذا الوجود . بعد ان جعلته خليفة لله في الارض ، وأرادت له أن يتكامل ويسير باتجاه المطلق المتمثل بالله تعالى ، معتبرة هذه الحياة الدنيا بكل ابعادها وعلاقاتها ومشاكلها دار اختبار والامتحان لهذا الانسان . وان هذا الامتحان والاختبار هما في نفس الوقت سبب لتكامل الانساني .

لذا كان من الضروري أن يكون للفرد دور في هذا الجانب المهم من الحياة الانسانية وعلاقاتها بالكون والطبيعة

« وهو الذي جعلكم حلائف الارض ورفع بعضكم فوق بعض درجات لئبلوكم فيما آتاكم ان ربك سريع العقاب وانه لعفور رحيم » الانعام/ ١٦٥

ولما كانت الدولة في حياة الانسان ، والتي تتمثل بالامبياء والائمة والعصماء ، لها دور الرعاية والاشراف . والتخطيط وحل الاختلافات التي تحصل بسبب الهوى والاشجاف بين بني الانسان . وتحقيق العدل الالهي والتكامل الرباني . والشهادة على مسيرة الانسان وليست مجرد انعكاس موضوعي للحياة الانسانية ، او سيابة عن الانسان في ادارة مصالحه ، أصبح من الضروري ايضاً أن تمنح الدولة دوراً أساسياً في النظرية الاقتصادية الاسلامية باعتبار اهمية البالغة لهذا الجانب في حياة الانسان والمجتمع

« كان الناس امة واحدة مبعث الله النبيين ومبشرين ومبشرين وأنزل معهم الكتاب ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه وما اختلف فيه الا الذين اوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بعيا بينهم فهدى الله الذين آمنوا فيه من الحق بأذنه والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم » البقرة/ ٢١٢ .

« وازلنا اليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهيئاً عليه فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع اهواءهم عما جاءك من الحق لكل جعلنا

منكم شرعة وعنهاجا ولو شاء الله لجعلكم امة واحدة ولكن ليبلوكم فيها اتاكم  
فاستبقوا الخيرات الى الله مرجعكم جميعا فيبئكم بما كنتم فيه تختلفون»  
المائدة/ 48 .

#### لماذا البحث في مسؤولية الفرد ؟ :

مريد ان يعالج في هذه العجالة مسؤولية الفرد في الاقتصاد الاسلامي ،  
ولعل احتيارنا لهذا البحث بالدات يعود الى قلة من تناوله من الباحثين بشكل  
مستقل في بحوث الاقتصاد الاسلامي ، كما يمكننا من خلال تحديد مسؤوليات  
الفرد ان نتعرف ، بشكل اجمالي أيضا ، على الحدود العامة لمسؤوليات الدولة  
فيه ، بالاماسة الى ان من المعيد ، على مستوى المذهب الاقتصادي في الاسلام ،  
تشخيص المسؤوليات التي يتحملها الفرد ، باعتبار ان هذه المسؤوليات سوف  
يكون لها دور مهم في رسم السياسات العامة التي لابد منها عند التخطيط - أو  
التنفيذ في المجالات الاقتصادية على مستوى الامة أو على مستوى الدولة ،  
وبذلك يمكن ان نحل التناقض أو التارجح بين الاتجاهين - الاتجاه الى الفرد أو  
الى الدولة - في هذه السياسات ، لانه سوف تتضح بذلك الحدود العامة بين  
الدورين الاساسيين للامة والدولة

وعلى هذا الاساس يصبح هذا البحث من البحوث التي تستحق المريد من  
العناية الخاصة على مستوى التعخيص والتأمل في الدراسات الاقتصادية  
الاسلامية ، وامتقد انه يحتاج الى دراسة ، بل وعناقشة علمية واسعة لاتتجملها  
هذه الدراسة المختصرة ، ولكن مع ذلك يمكن ان يكون لهذا القدر من البحث دور  
مفيد على مستوى الاشارة والطرح الموضوعي

#### المبطلقات العامة لمسؤولية الفرد في الاقتصاد :

لقد جاءت المسؤوليات التي يتحملها الفرد في الاقتصاد الاسلامي ضمن  
مجموعة من الاطارات والمؤشرات العامة ، الفطرية أو الاخلاقية ، أو المرتبطة  
بالاهداف الاساسية لوجود الانسان ، بحيث انها تشكل مبطلقات أو اهدافا  
لاختصاص الفرد بهذه المسؤوليات أو الادوار الاقتصادية .

ولذا يحسن بنا - في البداية - أن نشير الى أهم هذه المبطلقات أو

الاطارات الإسلامية ذات العلاقة بالنظرية الاقتصادية بصورة عامة ،  
وبالمسؤوليات الفردية بصورة خاصة :

#### الاول : الملكية الخاصة قضية مطرية .

ان حب الانسان للمال والتعلقك يمثل الجانب الفطري في الانسان ، كما  
يمثل في نفس الوقت دافعا ذاتيا مهما له نحو الامتاج والتنمية :

« ذئب للفاس حب الشهوات من الفصاء واليمين والقناطير المقلطرة من  
الذهب والفضة والخيول المصومة والانعام والحراث ذلك متاع الحياة الدنيا والله  
عنده حسن المآب » آل عمران/ ١٤

وهذا الجانب الفطري الفريري لا يمكن للاسلام ان يتجاهله في النظرية  
الاقتصادية ، باعتباره أن الاسلام دين الفطرة من ناحية . وان طريق التكامل الذي  
يمكن للانسان ان يسير فيه . وأن يحقق أهدافه من خلاله ، انما هو استخدام  
الفطرة والطاقت القريرية مستخدما صالحا وباتجاه الخير ، من ناحية اخرى .

« فاقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل  
لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن اكثر الناس لا يعلمون » الروم/ ٣٠  
« لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون وما تنفقوا من شيء فان الله به  
عليم » آل عمران/ ٩٢ .

وباعتبار ان هذا الحب للمال يمثل جانب فطريا . اهتم الاسلام بالجانب  
الاخلاقي والتكامل فيه من خلال المعادلة الاخروية التي يخلقها الدين ، ولم  
يسمح بكبت الفطرة الانسانية هذه ، وانما وجهها الوجهة الصحيحة ، واستخدمها  
للتكامل الانساني من خلال المفاهيم التي اعطاهم للثروة وكيفية استخدامها ،  
شامها في ذلك شأن كل الفرائر والاحساسات الفطرية .

« ليس البر ان تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن  
بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال على حبه ذوي  
القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والمسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة  
وآتى الزكاة والموفون بعهدهم اذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء وحين  
البأس أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون » البقرة/ ١٧٧ .

حيث نجد ان الاتفاق والاستخدام الصحيح للثروة يقترنان بالايحاء بالله ،

والوحي ، والانبياء ، والملاة ، والجهاد في سبيل الله ، كما انه في مواضع اخرى من القرآن نجد الجهاد بالحال يقرون بالجهاد بالنفس ، ونجد الركاة تقرون بالصلاة في كثير من العوارد .

كما تم التأكيد على ان هذا الانعاق يعني المريد من الربح والفوائد «عن دا الذي يقرب الله قرصا حسنا فيصاعفه له أضعافا كثيرة والله يقبض ويبسط واليه ترجعون» البقرة/ ٢٤٥

وفي بعد آخر أعطى القرآن للحال والثروة دورهما الحقيقي باعتبارهما وسيلة للتكامل وليس هدف ، ولذا فهما لا يعديان امتيازاً للإنسان ، ولا هدفاً يستهدفه في حياته

«قل أوبئذكم بخير من ذلكم للدين اتقوا عند ربهم جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها وارواح مطهرة ورسوا من الله والله بصير بالعباد» آل عمران/ ١٥ .

### الثاني : الحرية الاقتصادية والفطرة

الحرية الاقتصادية في المجال الاجتماعي ذات مضمون واقعي ، فهي تمثل انعكاساً طبيعياً للفطرة الانسانية ، وتنبهنا عن الحرية الطبيعية للإنسان من جانب ، وعن حب الإنسان للحال ، والذهب والثروة ، والحرق والخيل المسومة من جانب آخر :

«هو الذي جعل لكم الارض دلوأً تمشون في مراكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور» المائدة/ ١٥

ومن اجل ان تكون هذه الحرية ذات مضمون واقعي وعملي من ناحية ، ونفسج مع بقية الفرائر الفطرية للإنسان من ناحية اخرى فقد وسعت في اطر محدّد يكفل ضمان مستوى مناسب من المعيشة لبقية افراد المجتمع ، بحيث لا تكون على حساب فقدان الآخرين عملياً وواقعياً قدرتهم على التحرك وممارسة الحرية في المجال الاقتصادي . عندما يعتقدون الحد المعقول من القدرة على تأمين المعيشة ، ويقعون تحت سيطرة الآخرين كما ان بقاء الإنسان في ظل الحرية الاقتصادية المطلقة تحت الشعور بالخوف وعدم الاستقرار في وضعه المعيشي ، لا ينسجم مع اتجاهه الفطري في تحقيق الاستقرار الذي يمكن لهذا

الصمان أن يحققه

### الثالث الاختلاف في الثروة انعكاس للاختلاف في القدرة

هناك تفاوت في القدرات والامكانيات الذهنية والنفسية والجسدية لأفراد المجتمع بهذا شيء واقعي في حياة الانسان الطبيعية هذا التفاوت يخلق بطبيعته اختلاف في نتائج المنافسة بين أفراد المجتمع عندما يمارسون الحرية الاقتصادية في الطبيعة وثرواتها ، وهو واقع اساسي لا يمكن تجاوزه في الحياة الاقتصادية اذا اريد للدمو الاقتصادي أن يأخذ طريقه إلى الحياة الاجتماعية .

وقد أقر القرآن هذا التفاوت ، واعطاه مصمومًا اخلاقيا واقتصاديا كما يلاحظ في الآية ١٦٥ من سورة الانعام المذكورة سابقا ، وكذلك في الآية التالية من سورة الزخرف

« أهم يقسمون رحمت ربك نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا ورحمت ربك خير مما يجمعون » الزخرف/ ٣٢

#### الرابع الطبيعة والحيثيات

حدد الاسلام من السيطرة على الانتفاع ، فالانسان الذي يتجه بفريسته الى استثمار الطبيعة والانتفاع بها لم تترك له الحرية المطلقة لهذا الانتفاع بل توجه الاسلام الى تحديد سيطرته على الانتفاع ضمن الضوابط من الرزق والاستثمارات الباعقة ، حيث نجد أن الاسلام حرم الحباث والموالحش ، وحدد للابسان طرق استثمار الثروة ، وحرم عليه طريق الفسدة الربوية واستثمار والمسحر ، والاكتساب بالمحرمات كالغناء ، وبيع الخمر أو الميتة أو ادوات اللهو ، وغير ذلك مما يذكر في الكتب الفقهية كما منع الانسان من الاسراف والتبذير ، والاثم والبهي .

« قل إنما حرم ربي الفواحش مما ظهر منها وما بطن والاثم والبهي »

الاعراف/ ٣٣

« يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا انه

لا يحب المفسرين » الاعراف/ ٣١

يا أيها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من

الأرض ولا تيمموا الحبيث منه نسقون ولستم بأخديه إلا أن تعصوا فيه واعلموا  
أن الله غني حميد الشيطان يعدكم الفقر ويأمركم بالفحشاء والله يعدكم مغفرة  
منه وعسلاً والله واسع عليم» البقرة/٢٦٧-٢٦٨

«الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوباً عندهم في  
التوراة والإنجيل يأمرهم بالمعروف ويناهيهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات  
ويحرم عليهم الخبائث» الأعراف/١٥٧

### الحامس الموقف من الملكية الخاصة كمياً ونوعياً

أكد الإسلام على الملكية والحقوق الخاصة بالأفراد في المجتمع  
الإسلامي . انسجماً مع الفطرة الإنسانية والحرية الاقتصادية ، وأشارت إلى ذلك  
الآيات القرآنية السابقة وعيرها بحيث تعتبر هذه الملكية مطلقاً للمسؤولية .  
فمن ملاحظ هذه الملكية والحقوق في مثل حق الأحياء ، أو الملكية بالحيازة في  
الثروات الطبيعية ، أو التبادل التجاري . أو غيره . وقد أباح الإسلام الملكية  
والحقوق الخاصة دون حدود من الناحية الكمية ، ولم يفرض مقتوى معيناً  
لكمية الثروة بحيث لا يجوز للإنسان أن يتجاوزها . وإنما اتجه إلى تحديد الثروة  
من خلال الجانب الكيفي الذي يرتبط بمصادر الثروة ، أو وسائل تسميتها ، أو  
الريقة استخدامها وإعاقها . ولذا نجد الإسلام يهوى عن احتلاية الحسد والحقد  
تجاه نمو الثروة :

«ولا تثمموا ما فصل الله به بعضكم على بعض ، للرجل نصيب مما  
اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن واسئلو الله من فضله إن الله كان بكل  
شيء عليماً» النساء/٢٢

«وما مقموا إلا أن اغناهم الله ورسوله من فضله فإن يتوبوا يك خيراً لهم  
» التوبة/٧٤

ولعل ما يؤكد إطار الملكية الخاصة في حياة الإنسان . دون حدود في  
جانب الكم . هو هذا الاهتمام القرآني بمعالجة قضية الأموال ، والبحث على  
إنفاقها وجعل ذلك الأساق مقترناً ببذل النفس والجهد بها ، فهو لم يكن  
للأموال في النظرية الإسلامية هذا القدر من الاختصاص بالفرء ، وسلحيته

الواسعة لتملكها ، لما كانت هناك ضرورة لهذا القدر من التأكيد على هذا الجانب والاهتمام به فيما لو كانت فرصة الاساس في المملك محدودة وفي هذا المجال اعتقد ان هناك نقطة تستحق التأمل وهي ما اذا كانت الملكية الخاصة أو الحقوق الخاصة هي الحالة الطبيعية في الثروة المنتجة بحسب رؤية الاقتصاد الاسلامي ، بحيث ان الفرد هو الذي يتحمل مسؤولية الثروة المنتجة بشكل اساس وان الملكية العامة وان كانت تشمل مجالات واسعة من الثروة تقوم بالاصل على الثروة الطبيعية قبل الاساس والتي يستلزم ان تكون مستثمرة من قبل الامراء بأذن الدولة ورقابتها واشرافها ، وبتعبير آخر هل ان النظرة الاسلامية للملكية اجمالاً هي الاتجاه الى ان تكون ملكية ما قبل الانتاج ملكية عامة ، وملكية ما بعد الانتاج ملكية خاصة ؟ هذا ما يمكن ان نتعرف عليه من خلال المؤشرات الآتية

### مسؤولية الفرد في الاقتصاد الاسلامي :

سوف نقسم البحث عن مسؤولية الفرد في المنظومة الاسلامية للاقتصاد الى موضوعات ثلاثة أساسية في المذهب الاقتصادي ويتناول ضمن كل واحد منها المتغيرات المهمة ، من اجل ايجاد صورة اجمالية عن المسؤوليات التي يتحملها الفرد في الاقتصاد الاسلامي ، والدور الذي يقوم به تجاه هذا الجانب الاجتماعي المهم وهذه الموضوعات ، هي

- ١- مسؤولية الفرد في الانتاج والتنمية
- ٢- مسؤولية الفرد في التوزيع وتحقيق العدالة الاجتماعية
- ٣- مسؤولية الفرد في التبادل التجاري

#### ١- مسؤولية الفرد في الانتاج والتنمية :

سوف نلاحظ في هذا القسم من البحث بأن للفرد مسؤولية أساسية ومهمة ، ليس فقط في عملية الانتاج والتنمية نفسها ، والتي يعبرها المذهب

الاقتصادي في الاسلام أهمية خاصة ، بل ان له دوراً اساسياً ايضاً في التأثير على سياسات الانتاج ، كما انه في نفس الوقت يشكل موضوعاً مهماً في اهداف الاساسي من الانتاج

#### أ . دور الفرد في عمليتي الانتاج والتنمية :

الانتاج والتنمية من القضايا الاساسية التي اهتم بها الاقتصاد الاسلامي ، وله طريقته المذهبية الخاصة في معالجتها والصؤال المرتبط بالبحث الذي نحن بصدده هو ما دور الفرد في عمليتي الانتاج والتنمية ؟

يمكننا ان نفهم أهمية هذا الدور من خلال ملاحظة النقاط التالية :

١- ان الله سبحانه خلق الارض وما فيها وما عليها من ثروات ، ووضعها في خدمة الانسان فالارض من البداية بعصها فيها حياة طبيعية ، كالغابات والمناطق الزراعية الطبيعية ، وبعضها موات لاحياة فيها كما ان في الارض والمياه والهواء ثروات طبيعية كالمعادن ، والحيوانات الارضية والمائية والطيور ، والعارات هذه الثروات الطبيعية اما انها مملوكة ملكية عامة كالانسان أو انها من المباحات العامة كالمياه والاسماك ، والطيور والصخور وغيرها ، وهي بذلك لا تنصف في اصلها بالملكية الخاصة<sup>١</sup> وقد ادن الله تعالى للانسان باستثمار هذه الثروات ، واعمار هذه الارض ، والاستفادة من هذه الامكانيات الهائلة ، وجعل ذلك في مقبول الانسان تيسيراً لحياته من ناحية ، واحتياجاً وامتناناً له في تجربته الارضية من ناحية اخرى

« ولقد مكناكم في الارض وجعلنا لكم فيها معاش قليلاً ما تشكرون »

الاعراف / ١٠ .

« هو الذي جعل لكم الارض دلولاً فامشوا في ممالكها وكلوا من رزقه

واليه التثور » العنك / ١٥ ،

« يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا انه

---

١- يمكننا ان نتعرف على الجوانب الفقهي المتعلقة بهذا الموضوع من خلال البحوث التي كتبها استاذنا الشهيد الصدر (قدس سره) في "اقتصادنا" راجع كتاب اقتصادنا (ص ٢١-٥٥٤) ، والملاحق المرتبطة بها .



لا يجب المسهرين من من حرم ربة الله بتي حرج لعباده والطبات من الرزق قل  
هي بلدين آمنوا في الحياة الدنيا جالسة يوم القيامة كذلك بعض آيات تقوم  
يعلمون» الاعراف / ٣٩ - ٣٢ .

«الذي جعل لكم الارض مهدا وسلمت لكم فيها سبيلا وانزل من السماء ماء  
فاخرجنا به اروجا شتى ، كنوا وارعوا ، فاعلمكم ان في ذلك آيات لأولي النهي»  
طه / ٥٢ .

ومن خلال هذه الآيات وسفائهم يمكن ان يفهم ان الاسلام لم يأت  
بالاستثمار محض بل حدث على معارسة السعي في الارض واعمالها ، وان هذا  
هدف أساسي من أهداف وجود الانسان بما يسمح مع فطرته كما ذكرنا  
٢. ان الاسلام منح الامراء ملكية الارض ، أو الحق عنها على الاقل  
كما ورد ذلك في روايات كثيرة من المعصومين (عليهم السلام) ، منها رواية  
محمد بن مسلم ، عن اهل البيت (ع) :

(أي قوم حيوا شيئا من الارض فهم أحق بها وهي لهم )

ومنح هذه الملكية أو الحق للفرد . في مورد النقطة السابقة يجعله في  
موقع المسؤولية الأساسية في الانتاج حيث ان للارض دورا مهما في الانتاج  
والاستثمار ، خصوصا وان ملكيتها بالاصل هي ملكية عامة هي النظرية  
الاسلامية ، ان انها بالاصل للامام بوصف اماميته منصبيا يمثل الدولة وقد اكدت  
الاحاديث والروايات على ذلك ، وان الملكيات ، او الحقوق لآخرى فيها مهمت  
تمومت ، فهي ملكيات طارئة تمثل حالة استثنائية بعد اعمار الارض واحيائها من

١. هناك خلاف فقهي حول هذا الموضوع ، والمشهور بين فقهاء  
الامامية هو القول بالملك ومخالف جماعة من محققينهم القدماء  
والمتأخرين ، ومنهم الاستناد الشهيد الصدر هو القول بثبوت الحق  
فقط ، راجع اقتصاد (ص ٧٤٤، ٧٤٩)

ولكننا نريد ان نؤكد به بناء على الاتجاه العقلي الذي يتبناه شهيد  
الشهيد الصدر لاتتصف الارض بشكل مطلق بالملكية الخاصة في جميع  
ادوارها ، ولكن بناء على الاتجاه الآخر يمكن ان تتصف في دور ما بعد  
الاحياء بالملكية الخاصة ، مادام أمكنها فقهيًا ان يحرم في بعض  
الموارد بالملكية الخاصة في الارض ، امكن ان يكون ذلك مؤشرا على  
الاتجاه الثاني

قبل الأفراد . وقد جاء هذا الحكم شاملاً ، دون ان يفرق بين الارض التي تكون مجالاً للاستثمار الزراعي او الاستثمار السكني .

وهنا نجد الفرد يتحمل المسؤولية ويعوم بدور اساس في الانتاج ، يحدث ان الثروة المنتجة في هذا المجال الواسع يتحمل مسؤوليتها - من حقوق وواجبات - الافراد . ومع هذه الرخصة المفتوحة في الملكيات ذات الطابع العام ههنا يمكن ان يفهم من احدى اشارات المعاهدة التي ذكرناها سابقاً ان الفرد يتحمل مسؤولية الانتاج وتمتعة الثروة المنتجة بشكل عام

٢. عطي الشارع المقدس حق التملك للأفراد كالحيازة والاستيلاء على مختلف موارد الطبيعة كالسباحة والخليج ، والاسماك والحيوانات البرية ، والاشجار والنباتات في داخل الارض أو ظهرها ، مع ان هذه الثروات هي من الملكيات العامة ، أو المباحات العامة ، أو الاموال المشتركة . وهذه المقتلة تؤكد الدور السابق الذي اشرنا اليه

٤. اعتبر الشارع المقدس ان السبب في الحق او الملكية الخاصة هو العمل الانتاجي ، سواء كان في الارض أو في بقية ثروات الطبيعة ، أو حتى في الثروة المنتجة وهذا العمل الذي اعتبره الشارع سبباً للتملك أو الحق هو منتج لفرد الانساني بشكل خاص ، ويحدد نص دوره في عملية الانتاج والتنمية .

٥. حدث الشارع المقدس على الاحتفاظ بالملكية العقارية ، ولعل هذا الحدث يرجع الى اعتبارهم الثروة منتجةً أو اساقاً انتاجيةً . وامر الشارع في حالة بيع العقار المبادرة الى شراء عقار بديل كما ان هذا الحكم الشرعي يمكن ان يكون له بعد آخر وهو تحقيق نسبة من الصمان والاستقرار للأفراد في حياتهم المعيشية .

٦. وهي ضوء النقاط السابقة ، وعندما نقرأ النصوص التي تتحدث عن أهمية العمل في الاسلام ، وقيمه المعنوية والاحلاقية ، ودوره في التكامل الانساني ، يمكننا ان نعرف ايضاً أهمية الدور الذي يقوم به الفرد في الانتاج والتنمية ، والذي يؤشر في نفس الوقت الى الاحتمال الذي طرحه من تحمل الفرد المسؤولية الاساسية في الثروة المنتجة .

سأل الامام جعفر بن محمد الصادق ( ع ) عن رجل ، فقيل اصابته الحاجة ، وهو في البيت يعبد ربه ، واحوانه يقومون بمعيشته ، فقال عليه السلام ، الدين

يقومون بمعيشته اشد عيادة حنة ) ،

وعن الرسول الاعظم ( ص ) انه رفع يوماً يده عامل مكدود مقبلها ، وقال  
( السب الحلال فريضة على كل مسلم ومسلمة ، ومن اكل من كد يده مر على  
الصراف كالبروق الجاهل ) ، ومن اكل من كد يده حلالا فتح الله له ابواب الجنة يدخل من ايها  
يعذبة ابد ، ومن اكل من كد يده حلالا فتح الله له ابواب الجنة يدخل من ايها  
شاء ) ،

وكان رسول الله ( ص ) - كما جاء في سيرته الشريفة - يسأل عن الشخص  
اذا اعجبته مظهره ، فإن قيل له : ليست له حرمة ولا عمل يعارسه سقط من عيبه  
ويقول ( ان المؤمن اذا لم تكن لديه حرمة يعيش بديوه )

ومن الامام جعفر بن محمد الصادق ( ع ) انه قال لاحد اصحابه ( معاذ ) ،  
وكان قد اعتزل العمل ( بامعاز تأصفت عن التجارة او رهدت فيها ) ، فقال  
معاذ ما صنعت عنده لا رهدت فيها عمدي مال كثير وهو في يدي ، وليس  
لاحد علي شيء ، ولا اراسي اكله حتى اصوت ، فقال له الامام ( لا تتركها فان  
تركها مذهبك تلحق )

انفي هذه المصوم صبح العمل عبادة ، ووسيلة للوصول الى مراتب عالية  
الشأن والقيمة الاجتماعية والرشد العقلي ، وهي كلها تمثل اصيل القيم في حياة  
الانسان وتكامله

ويصاف الى كل ذلك ان اتجاه الانسان الى الانتاج والمنفعة اتجاه فطري  
كما ذكرنا ، ويمكن ان يكون للحث على هذا الاتجاه تأكيد لهذه العظيمة ، وهو ما  
يشبه حد الاسلام على الزواج ، مع انه اتجاه فطري في الانسان ، خوفاً من  
الانحراف في التعامل معه ، كما يظهر ذلك من بعض الروايات

#### ب - دور الفرد في سياسات الانتاج

لقد وضع الاسلام ، لتحقيق التنمية والمريد من الانتاج ، مجموعة من  
الاجراءات الشرعية تمثل المعالم الرئيسة للسياسة الاسلامية في الانتاج  
والتنمية ومن الملاحظ ان دور الفرد في هذه السياسات هو دور رئيسي لا يقل  
عن دور الدولة وولي الامر ، فمن بين عشرين خطاً من الخطوط السياسية العامة

التي وضعها الاسلام للتنمية والانتاج في المجتمع الاسلامي<sup>١٥</sup> يتحمل الافراد مسؤولية عشرة خطوط منها بشكل مباشر مثل

أ - لحظ السياسي القائم على اساس الحكم باستخراج الارض من الافراد عند تعطيلهم لأحيائها واستثمارها

ب - لحظ السياسي القائم على اساس حرمة الاكتساب دون اسحق كاستئجار فرد أرضاً بأجرة ، وإيجاره لها بأجرة أكثر

ج - تحريم العائدة الربوية وتحويل رأس المال بشكل طبيعي الى رأس مال منتج في المجتمع

د - منع اكتسب الذهب والفضة وتجميد المفقود ، وذلك عن طريق فرض صريفة تستنفذ لحال المدخر تدريجياً ، أو ان يقوم المالك بدفع ماله الى السوق الانتاجية

هـ - تحريم الظهور والعجور ، والامور التي تؤدي الى تجميع شخصية الانسان ، واضعافها ، وهزلها عن الانتاج ،

و - التقييد من المهورات الفجارية مير المنتج ، كالتقي الركبان ، أو التصدي بعض سكان المدن للبيع عن أهل الريفية

ز - منح الملكية بعد موت المالك لأقربائه باعتبار انهم يمثلون امتداداً طبيعياً له ،

ح - وضع قوانين الضمان التي يتحمل العذر قصداً كبيراً من مسؤوليتها ، كما معروف ذلك في البحث الآتي .

ط - منع انقاريين على العمل والانتاج من الاستفادة من قوانين الضمان  
ي - وجوب تعلم جميع العمول والصناعات ( كناية ) على الافراد ، لأثراء عملية الانتاج ودامتها

ج - دور الفرد في تحقيق الهدف من الانتاج  
من الواضح ان الهدف من الانتاج هو الحصول على الثروة المنتجة ، ومن اجل ان يفهم دور الفرد في تحقيق هذا الهدف لابد لنا في البداية من معرفة

نظرة الاسلام الى الثروة وتقييمه لها .

لقد وردت مجموعة من النصوص تتحدث عن قيمة الثروة ودورها في حياة الانسان قد تبدو لأول وهلة أنها متناقضة ، مثل

عن رسول الله ( ص ) : ( نعم العون على نقوى الله العنى ) .

وعن الامام الباقر ( ع ) : ( نعم العون على الآخرة الدنيا )

حيث يبدو من النصين السابقين وأمثالهما الحث الكثير على العنى وحبارة الثروة والمترعيب بذلك ،

كما ورد ايضاً عن رسول الله ( ص ) : ( من أحب دنياه أضر بأخروته ) ،

وعن الصادق ( ع ) : ( رأس كل خطيئة حب الدنيا ) .

اد قد يفهم ايضاً من هذين النصين ونفائثرهما كثير ، انهما يحثان على الزهد ، وعدم الثروة والانتاج ،

ولكن يمكن حل التناقض بين هذه النصوص وعبرها من خلال الالتفات الى ان لثروة سلاح ذو حدين ، فهي من جهة نعم العون على الآخرة ، ولكنها ايضاً من جهة اخرى رأس كل خطيئة ، وان الذي يبرر هذا الجدل او ذلك هو انما هو لروحاني ، وهذه الانسان منها فانثروه اذا كانت بنفسها هدماً تصبح رأس كل خطيئة ، اما اذا كان هدف الانسان منها هو الوصول الى الهدف الانساني الاصيل . وهو التكامل الرباني والوهدة بحاجات الانسان ، وتحقيق العدل الالهي .

اصبحت نعم العون للعبد على الآخرة ، ويوضح لنا ذلك ماورد في قوله ( ص )

، اللهم بارك لنا في الخير . ولا تفرق بيننا وبينه ، ولولا الخير ماضينا ، ولاصمنا ، ولا أدب فرائض ربنا ،

وكذلك قول الصادق ( ع )

، لاخير فيما لا يحب جمع لئلا من خلال يكف به وجهه ، ويقضي به دينه ، ويصل به رحمه ) ،

فالاسلام يريد من الانسان ان يسعى الثروة . ليسيطر عليها ويمتدح

بها ، لا ان تسيطر عليه ، وتستلم رهام قبادته ، وتورده موارد الهلكة»<sup>١</sup>

وبهذا المفهم للثروة في الاسلام يمكن ان تعبرف بوصوح دور الفرد في تحقيق الهدف منها ، ذلك ان الجانب النفسي الروحي للانسان هو الذي يشخص الحد الصحيح من الثروة ، ويجعلها وسيلة صالحة لتحقيق الاهداف الكبرى للانسان والكمال الانساني ، تاركة له نعمة الاكبر لعبادة الله تعالى ، والتعدير عن مشاعر الخير والكمال ، والجود والاحسان

« ان تمالوا البر حتى تمفقوا مما تحبون » .

« حذ من اموالهم صدقة تظهرهم وشركيهم بها »

والى الجانب السابق من الهدف يوجد جانب آخر يستهدفة الانتاج ، وهو دوره في اشاعة اليسر والرحاء بين افراد المجتمع ، وتحقيق القوة والخدمة وابتكامل للمجتمع الانساني ، فالانتاج والثروة ليسا هدفا وانما وسيلة لتحقيق الاهداف السامية ، ومنها تحقيق الرحاء و الاستقرار ، ومحو الفقر والجهل والمرض .

وعلى هذا الصعيد يكون للفرد دور اساس في تحقيق هذا هدف من خلال الانتاج باعتبار ما عرس الله تعالى على الامرء من واجبات وحقوق ثابتة ومتحركة سوف يناولها في القسم الاسي والتي لها دور اساس في تحقيق هذا لهدف ، وفي النصوص الشرعية ما يدل على ان هذه الحقوق بالاصل تكفي لعقراء ، و ان الله لو علم بعدم كفاية دركة للعقراء لعرس كثر منها

عن ابي عبد الله الصادق (ع) ، ان الله عز وجل عرس لعقراء في من الاعبياء ما يسعهم ولو علم ان ذلك لا يسعهم لردهم اليهم لم يؤتوا من قبل عريضة الله عز وجل ، ولكن اتوا من منع من منعهم جعلهم ، لا مما عرس الله ، ولو ان الناس ادوا حقوقهم لكانوا عايشين بخير (٢٤)

ويمكن ان يكون هذا الحديث احد المؤشرات على الاحتمال الذي ذكرناه من تحمل الفرد مسؤولية الثروة المبتحة بشكل عام ، حيث اعتبر منع الفرد بلحق سببا للعقر ، الامر الذي يشير الى ان الثروة المبتحة بشكل عام ، والسمان

--

١. راجع كتاب اقتصادنا ص ٦٦٩، ٦٧١

٢. الوسائل ج ٤ ، ص ٣ ، حديث ٢

الاجتماعي المرتبط بها بشكل خاص يتحمل مسؤوليته الافراد

كما ان الموارد الطبيعية التي خلقها الله سبحانه وتعالى في الكون وسخرها للانسان يمكنها ان تعالج المشكلة الاقتصادية في حياته ، لقابليتها على الاستيعاب وسد جميع الحاجات البشرية على اجمالها ولكن سوء التوزيع من ناحية ، وهو امر مرتبط بالافراد ، وعدم الاستغلال الصحيح للمصادر الطبيعية للثروة ، والذي يشارك الفرد في تحمل مسؤوليته من ناحية اخرى هما اللذان يجعلان الانسان يواجه المشكلات الاقتصادية ، على خلاف ما تدعيه الرأسمالية من وجود الفقر الداتي في الطبيعة ، وعدم سحائها في تلبية الحاجات

وقد اشار القرآن الكريم الى هذه الحقيقة بقوله تعالى ،

«الذي خلق السموات والارض وأمرل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقا لكم وسخر لكم الليل لتجزي في البحر بأمره وسخر لكم النهار وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل والنهار وأتاكم من كل ما سألتموه وان تعدوا نعمت الله لا تحصوها ان الانسان لظلوم كفار» (ابراهيم ٢٢)

وهنا يأتي دور الفرد في معالجة المشكلة الاقتصادية بعد ان كان السبب فيها سوء التوزيع وسوء الاستثمار ، فلما كان الفرد يتحمل مسؤولية كبيرة في عدالة التوزيع . كما سوف نشير . ولما كان يتحمل ايضا مسؤولية كبيرة في الاستثمار والامتاج كانت مسؤولية عظيمة في هذا المجال ولذا نجد القرآن يحصف الانسان كله بالظلم والكفر بسبب تقصيره في تحمل هذه المسؤولية بجديتها

وتبقى لنا ملاحظتان لابد من الاشارة اليهما قبل ان نبحث الحديث في هذا

بقسم ، وهي

١. الملاحظة الاولى هل يحتس دور فرد في الانتاج في المشاريع الانتاجية الصغيرة ؟ فالثروات الطبيعية تنصف بالملكية العامة أو الايحة ، وان كان الاسلام قد أدن للفرد أن يمارس الانتاج فيها بكل امكانياته ، ولكن تواجه لفرد هه مشكلتان أساسيتان ازاء استثمارها بشكل واسع ، أحدهما قانونية والاخرى اجتماعية

الاولى ان الملكية أو الحق في هذه الثروات انما يكون بالاحياء

المباشر أو الحيارة المباشرة<sup>١٥</sup> ، فإذا كان الأمر موهوباً بالعمل المباشر فلا يمكن للأحياء والحيارة المباشرة القيام بالمشاريع الكبرى ، لأنها معها كانت واسعة واستخدمت فيها الأجهزة الحديثة فهي تبقى محدودة في إنتاجها .  
 - والثانية : أن قيام الأفراد بالمشاريع الكبرى قد يؤدي إلى احتلال التوازن الاجتماعي ، وبالتالي فلا بد لولي الأمر أن يمنع من ذلك ، لأنه ولي المال من جهة ، وولي المصالح العامة من جهة أخرى  
 ولكن كلتا المشكلتين قابلتان للحل :

فالأولى يمكن معالجتها على أساس الآراء المعقولة المعروفة التي تقول بالأحياء والحيارة على أساس الوكالة والاجارة ، أو على أساس شراء كميات صغيرة من المواد الأولية التي ينتجها الأفراد ، وتحويلها إلى مشروع كبير  
 أما الثانية فيمكن معالجتها إذا كان هناك دور للشركات المساهمة في إقامة المشاريع الكبرى على أساس عقد المصارعة ، ويمكن للسلطان المصرفي الإسلامي الذي لا يعتمد على الربح الربوي أن يقوم بدور كبير في هذا المجال .  
 - الملاحظة الثانية : أن إحدى السياسات الأساسية في الإسلام ، والتي لا بد من الاهتمام بها في عملية الإنتاج ، هي سياسة تسخير واستخدام العلاقات الفردية من قبل الأفراد أنفسهم بحيث يصبح نظام العمالة من الأنظمة المعترف بها في الاقتصاد الإسلامي ، ويباشره أعضاء المجتمع الإسلامي ، وهذا النظام يقتضي استيعاب كل العلاقات الفردية في الإنتاج من ناحية ، ويلقي دور العمالة من ناحية أخرى ، وهذا يتصوّر مع النظرية الإسلامية تجاه العنصرية ، فالأفراد يتفوتون في قابلياتهم البدنية والذهنية من خلال مسيرتهم الحياتية ، ولا يمكن تحليل هذه العلاقات وعدم الاستفادة منها في مسيرة التكامل الإنساني<sup>١٦</sup> .  
 وللعدد دور أساس في هذه العمالة كما تشير الآية ٢٢ من سورة الرعد :  
 "ورعنا بعصم فوق بعض ليتحد بعضهم بعضاً صحياً" .

١. هذا الرأي سمعه الأستاذ الشهيد الصدر (قدس سره) إلى بعض الفقهاء ، ومان إليه بالنسبة إلى الاجارة ، ولم يغلبه على مستوى الوكالة .

٢. راجع المصطلق الثالث الذي سبق أن ذكرناه في بداية البحث



كَيْلًا تَتَحَوَّلُ هَذِهِ الْعَمَالَةُ إِلَى عِبُودِيَّةٍ أَوْ اسْتِغْلَالٍ مِنْ قِبَلِ الْإِنْسَانِ لِأَخِيهِ الْإِنْسَانِ ، وَأَمَّا تَبْقَى فِي مَحْتَوَاهَا الْاِقْتِصَادِي الْمُنْتَجَجَ وَوَضَعَ الشَّارِعَ مَجْمُوعَةً مِنَ الْاِحْكَامِ وَالْاِجْرَاءَاتِ الَّتِي تَصْنَعُ لِلْأَجِيرِ مَصْلَحَتَهُ ، وَشَدَّدَ الْعِقَابَ فِي ظُلْمِ الْأَجِيرِ أَجْرَهُ ، كَمَا وَرَدَ فِي وَصِيَّةِ النَّبِيِّ (ص) (لِعَلِّي (ع) (يَعْلَمُ) مَنْ اِسْتَفْسَدَ إِلَى غَيْرِ مَوَالِيهِ عَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ ، وَمَنْ مَنَعَ أَجِيرًا أَجْرَهُ عَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ) ، وَهِيَ رِوَايَةٌ حَرِيْ جَاءَ (وَمَنْ ظَلَمَ أَجِيرًا أَجْرَهُ أَحْبَطَ اللَّهُ عَمَلَهُ ، وَجَرَّمَ عَلَيْهِ رِيحَ الْجَهَنَّمَ) .

## ٢. مَسْئُورِيَّةُ الْفَرْدِ وَدَوْرُهُ فِي التَّوْرِيْعِ

وَهَذَا يَأْتِي الدَّوْرَ فِي الْحَدِيثِ عَلَى مَسْئُورِيَّةِ الْفَرْدِ فِي التَّوْرِيْعِ ، وَهُوَ الْقِسْمُ الثَّانِي مِنَ الْمَحْثِّ ، حَيْثُ يَكُونُ اسْتِعْرَاضُ الْعُكْرَةِ الْعَامَّةِ عَنْ هَذَا الْمَوْضُوعِ مِنْ خِلَالِ اِسْتِقْطَاتِ النَّاقِلَةِ .

### أ - دَوْرُ الْفَرْدِ فِي الصَّلَةِ بَيْنَ الْاِسْتِخْاجِ وَالتَّوْرِيْعِ

فِي الْمَنَظَرِيَّةِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ الْاِسْلَامِيَّةِ - كَمَا عَرَفْنَا - يُعَدُّ الْاِسْتِخْاجُ أَحَدَ الْاَسَاسِ الرَّئِيسِيَّةِ فِي التَّوْرِيْعِ الَّتِي لَا يَحْتَلِفُ بَيْنَ زَعَامٍ وَأُخَرٍ - وَذَلِكَ لِأَنَّ حَقَّ الْإِنْسَانِ فِي الثَّرْوَةِ اِلْمُنْتَجَجَةِ يَقُومُ عَلَى اِسَاسِ الْعَمَلِ الْمَحْثَقِ فِي اِسْتِخْاجِهِ ، وَيَهْدُ الشُّكْرَ يَتَحَوَّلُ الْعَمَلُ إِلَى اِدَاةٍ طَبِيعِيَّةٍ وَمَعَالَفِيَّةٍ لِلتَّوْرِيْعِ ، حَيْثُ يَقْطَعُ الْعَامِلُ طَبِيعِيًّا شَمَارَ عَمَلِهِ وَتَتَوْرَعُ الثَّرْوَةُ عَلَى اَسَاسِ مَا يَبْدُلُهُ الْاَفْرَادُ مِنْ عَمَلٍ وَجْهَدٍ

وَهَذَا نَجِدُ أَنَّ الْفَرْدَ فِي هَذَا الْبَعْدِ مِنَ التَّوْرِيْعِ يَتَحَمَّلُ مَسْئُورِيَّةً اَسَاسِيَّةً فِيهِ ، لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَحْلُقُ الْعَمَلَ الَّذِي يَكُونُ اَسَاسًا لِلتَّوْرِيْعِ وَكَلَمًا زَادَ جُهِدَ الْإِنْسَانِ وَعَمَلُهُ ، كَانَتْ نَتَائِجُ التَّوْرِيْعِ مُنْصَجَمَةً مَعَ وَثِيْقَةِ الْعَمَلِ

(إِنَّ هَذَا الْاَسَاسَ التَّوْرِيْعِي الَّذِي يَتَحَمَّلُ مَسْئُورِيَّةَ الْفَرْدِ هُوَ اَسَاسٌ عَادِلٌ ، لِأَنَّهُ قَائِمٌ عَلَى عَامِلٍ مَوْضُوعِيٍّ وَهُوَ الْجُهِدُ وَالْعَمَلُ الْمَحْثَقُ الَّذِي يُؤَدِّيهِ الْعَامِلُ ، خُصُوصًا إِذَا اخْتُلِفَ بِمَنْظَرِ الْاِعْتِيَاذِ أَنَّ الْفَرْدَ يَتَحَمَّلُ إِلَى جَانِبِ هَذَا اِسْتِزْوِاعٍ مُسَاهِمَةٍ أُخَرَى فِيهِ تَعْتَبَرُ أَكْثَرُ عَدَالَةً وَتَكَامُلًا - وَهِيَ الصَّرَائِبُ الَّتِي يَدْفَعُهَا عَلَى نَاتِجِ الْعَمَلِ مُسَاهِمَةٌ مِنْهُ فِي عَدَالَةِ التَّوْرِيْعِ ، وَاسْتِجْمَاعًا مَعَ الْمَوْضُوعِ الَّذِي تَجَسَّدَ فِيهِ عَمَلُهُ ، وَهُوَ الثَّرْوَةُ الطَّبِيعِيَّةُ دَاتِ الصِّفَةِ الْعَامَّةِ فِي الْمُلْكِيَّةِ .

## ب - دور الفرد في الضمان الاجتماعي :

المستوى الآخر من التوزيع الذي نجد فيه للفرد مساهمة أساسية هو لتوزيع في مجلد الضمان الاجتماعي بالحسبة للأفراد العاجزين عن العمل ، أو لذين لم تتوفر لهم فرص العمل . أو الذين لم تحص بهم بتقانات عملهم الى الحد المعقول من المستوى المعيشي للجماعة التي يعيشون في كنفها ، همثل هؤلاء الافراد تبثى المذهب الاقتصادي في الاسلام صمام معيشتهم من خلال قنوات اربع هي :

١ - الاوسى الضرائب الثابتة التي وضعها الاسلام على الاموال ، كالتحسس والركبة ، والتي تصرف على الفقراء والمساكين ، وانباء السبيل وغيرهم من المحتاجين :

« اما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عندها والمؤلفة قلوبهم وفي ابرقاب والعارمين وفي سبيل الله واس السبيل مريضة من الله والله عليم حكيم » التوبة - ٦٠

« واماموا بما عمنم من شيء فان لله حمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين واس السبيل » ( الانفال / ١ )

ان هذه الضرائب تصرف على المحتاجين لكي تؤمن لهم مستوى من المعيشة يلحقهم بالناس ، كما جاء في المص ( حتى لو كان لو دار وحدهم ودابة ) ١٠

٢ - الضريبة الضريبة المعروفة على الافراد في اموالهم غير الركبة بالمقدار الذي يتناسب مع حال الانسان ، والذي ترك الشارع المقدس تقديره للانسان نفسه ، حيث يقوم بسد الحاجات الضرورية الشديدة ، وبتأمين الحد الأدنى من مستوى المعيشة للمؤمنين الفقراء عن طريق هذه الاموال ، لكي يؤمن ضمانا نسبيا لهم عن هذا الطريق .

« عن عبد الرحمن الانصاري قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول : ( ان رجلا جاء الى علي بن الحسين ( ع ) فقال له ، احببني عن قول الله عز وجل

"في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم". ما هذا الحق المعلوم؟ فقال له علي بن الحسين (ع) "الحق المعلوم الشيء يخرج من ماله ليس من الزكاة، ولا من الصدقة المفروضة، قال - فاد لم يكن زكاة ولا من الصدقة فما هو؟ فقال - هو الشيء يخرج من ماله من ماله ان شاء أكثر، وان شاء أقل، على قدر ما يملك، فقال له الرجل - فما يصنع به؟ فقال: يصل به رحماً، ويقوي به ضعيفاً، ويحمل به كلاً، أو يصل به أحاً له في الله، أو لمائثه تنويه، فقال الرجل - الله اعلم حدث يجعل رسالته ٥١٥

١. الثالثة قيام الأفراد الموسرين في المجتمع الاسلامي بكفالة الفقراء من احوالهم الذين يعيشون في دائرتهم بصورة مباشرة، اذا لم تسمح ظروف الدولة الاسلامية، أو لم تسمح ظروف المجتمع الاسلامي، بصمايتهم بطريقة اخرى حيث ورد التأكيد على ذلك في مجموعة من الروايات

عن سماعة انه سأل الامام جعفر بن محمد الصادق (ع) عن قوم عندهم فض، وبأخوانهم حاجة شديدة، وليس يصعهم الزكاة، ايسعهم ان يشبعوا ويحجوا احوالهم فان الرمان شديد؟ مرد الامام عليه قائلًا: ان المسلم اخ المسلم لا يذلله، ولا يحدله ولا يحرمه، فيحق على المسلمين الاجتهاد والتواصل، والتعاون والمواساة لأهل الحاجة ٥٢٥. وفي حديث آخر (أيما مؤمن منع مؤمناً مما يحتاج اليه، وهو يقدر عليه من عده أو من عند غيره، اقامه الله يوم القيمة مسوداً وجهه - مزرقة عيناه - معلولة يداها الى عنقه - فيقال: هذا الضال الذي خان الله ورسوله - ثم يؤمر به الى النار) ٥٣٥. ومن خلال هذين الحديثين يمكن ان نتبين ان المقصود بالحاجة الشديدة هي تلك التي تعبر عن احتلال وتدني المستوى الادنى من المعيشة، وان مسؤولية التوريع لا تقع على صاحب الثروة والمال وحده، بل تشمل كل من يتمكن ان يجد سبيلاً الى الثروة من الافراد الآخرين.

١- الوسائل ج ٤، ص ٢٩٠-٢٩١.

٢- الوسائل ج ١١، ص ٥٩٧.

٣- الوسائل ج ١١، ص ٥٥٩.

١. الرابطة . الاموال التي يصنعها بيت الحال ، كأموال الخراج او الاموال العامة ، كالانفال والنسوق وغيرها ، والتي يجب على الامام أن يؤمن من خلالها مستوى مناسب من المعيشة للامراء الفقراء ، بحيث يلحقهم بالندس أيضا فقد ورد في كتاب الامام علي (ع) الى واليه في مصر (ثم الله الله في انطبقة السعلى من الدين لا حيلة لهم ، من المصاكين و المحتاجين ، واهل البؤس ولزمن . ما في هذه الطبقة مائعا ومعتزا ، وحفظ الله ما ستحفظك من حقه فيهم . واجعل لهم قسما من بيت مالنا ) وقسما من علات صوامي الاسلام في كل بلد . ما نلاقص منهم مثل الذي للادس ) ١٥٥

وعندما نلاحظ هذه القنوت الاربعة نجد ان مسؤولية الفرد في التوزيع على اساس الصمان الاجتماعي كبيرة ، لأن القنوت الثلاث الاولى يتحمل الفرد مسؤوليتها بشكل مباشر أو غير مباشر ، فالركاء والجنس (القناة الاولى) وان كدنا تصرفنا وتبعنا عن طريق (ولي الامر) ، فبهما على اي حال صريحا يدعمهما الفرد الى الدولة بشكل عام ١٥٦ . واما بالنسبة للقنوت الثانية والثالثة فيتحمل الفرد اداءهما بالاعانة الى اعدقهما ، بشكل مباشر أيضا

وبهذا نعرف أن فكرة الصمان الاجتماعي وضعها الشارع بشكل اساس على عائق الافراد ، خصوصا مع ملاحظة اسرويات التي كدنت على كفاية البركاة لعمالة مشكلة الفقر المرددي . وهذا قد يشير أيضا الى الاحتمال الذي اثرناه سابقا والمرتبط يتحمل الفرد مسؤولية الانتاج والثروة المبتجة ، ان وضع عدالة التوزيع على عائق الفرد بشكل اصاسي ، مع فرض ان قدرة الفرد على تحقيق ذلك مرهونة بكمية الانتاج التي يحققها ، يعني في الحقيقة تحمل الفرد مسؤولية كبيرة في الانتاج نفسه ليتمكن من تحقيق هذا الهدف

-----

١. نهج البلاعة ص ٤٢٨ . طبعة بيروت .
٢. قد يفترض في الجنس ان يكون من موارد الدولة ، كما في بعض الموارد مثل ان تمارس الدولة ببعضها استخراج المعادن

## ح - مسؤولية الفرد في التوازن الاجتماعي ؛ (مشكلة الاختلال في التوازن)

من الواضح ان قصصه اختلال التوازن الاجتماعي في النظريات الاسلامية تقوم على اساس ثلاث من الحقائق سبق وأن أشرنا اليها ، احدها موضوعية واقعية معترف بها الاسلام ، والآخرتان مذهبيتان مشريعيتان المزمع بهما الاسلام فالاولى هي الاختلاف والعوارق بين الافراد في القابليات والامكانيات البديهية والنفسية والجسدية ، وهذه من الحقائق الكونية في حياة الانسان ، الامر الذي يؤدي الى زيادة المشابهات الانماجية لبعض الافراد ، اصف الى ذلك مايمكن لهؤلاء الافراد من القيام به باستخدام قدرات وامكانيات الآخرين والثانية ، هي الالتزام المذهبي للاسلام الذي يمول بأن العمل اساس الحق والملكية ، وعليه فزيادة المشابهات الانماجية ترداد الملكية بشكل طبيعي والثالثة - لالتزام المذهبي للاسلام بحرية التمتع بحريات الطبيعة ومواردها :

« قل من حرم ربه الله التي حرج لعباده والنفسيات من الرزق » لا يعرف

٢٢/

وعلى اساس هذه الحقائق يمرر قصة الاختلال في النوازل الاجتماعية وضرورة معالجته . حيث ان الاختلاف في القدرات سوف يؤدي بسبب الموقف المذهبي ، الى تراكم ثروة لدى بعض الافراد ، وهذا يؤدي هذا التراكم تدريجيا وتؤدي الحرية في التمتع والاستثمار التي تسمح بالمزيد من المشابهات الانماجية الى قيام هوة واسعة بين بعض الافراد وبعضهم لآخر اجتماعيا .

ومن الواضح اننا لا نريد بالمعالجة التي يريد المذهب الاقتصادي في الاسلام تحقيقها جعل جميع الافراد في مستوى واحد من الملكية او المعيشة . لأن هذا يقض لأحدى الحقائق السابقة ، بل المراد انهاء الهوة الحقيقية وانعكاس الواسع بين مستويات المعيشة الاجتماعية ، بقدر العنصر من مقدار ما يمتلكه الاشخاص من ثروات مادامت تستخدم في الانتاج ، لأن المهم في ذلك الاسلام أمران ، أحدهما تحقيق مستوى مناسب من المعيشة لكل الافراد ، وثانيهما ان لا يتحول المجتمع الاسلامي الى مجتمع طبقي بنائير القدرات والامكانيات الاقتصادية ، فيحتل الموازن الاجتماعي ، وتصبح العلاقات الاجتماعية في لامة

مهتدة بالحظر امد مجرد وجود امتيازات في الملكية ، دون أن تأخذ طريقها الى الحياة الاجتماعية ، ودون وجود تفاوت نسبي في المعيشة ، فهذا لا يشكل خطراً على الحياة الاقتصادية في نظر الاسلام

، الصمامات الاسلامية للتوازن الاجتماعي )  
لقد استخدم الاسلام في معالجة احتلال التوازن عاملين مهمين يتناسقان مع التراماته المذهبية السابقة في الملكية ومستوى المعيشة  
العامل الاول الرام الاغنياء والمتعيرين من اصحاب الثروات بالامتناع عن الاسراف والتبذير في حياتهم الاجتماعية  
« ان السعيرين كانوا اخوان الشيطان وكما الشيطان لربه كهوذا »  
الاسراء / ٢٧ ،

« وهو الذي أنشأ جنات معروشات وغير معروشات وبخيل والروع ومختلفا لكنه والريتون والرمان متشابهها وغير متشابه كلوا من ثمره اذا اثمر وآتوا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا انه لا يحب المرففين » الانعام / ١٤١ ،  
بل حدث وزعم الاسلام الامراء أيضا في الزهد والمقشف والاقتصاد النفسي في الممارسة اليومية لحياتهم .

« وكلوا واشربوا ولا تسرفوا انه لا يحب المرففين » الاعراف / ٣١  
العامل الثاني السعير باتجاه الارتفاع بالصعفاء والمساكين الى مستوى معقول من المعيشة يتناسب مع الوضع الاجتماعي العام للجماعة . مع اعداد مفهوم النفس مصمونا واسعا ، كما عرفنا سابقا ، بحيث يشمل الدار والحداد ، والداية والتوسعة في المصروف اليومي ، بحيث يلحق القدس ، اضافة الى مجموعة من السياسات ذات المصموم الاخلاقي والتبوي والاجتماعي . مثل سياسة الوقف التي كانت عاملاً مهماً في المجتمع الاسلامي لالغاء هذه الهوة . وتحويل الجانيب المحتل من التوازن الى الصالح العام . ومثل سياسة منع الاكتسار التي تحول المال الى السوق والتداول . ومثل قانون الارث الذي يفتت الثروة بشكل طبيعي ، بالاساعة الى سياسة الحث على الاتفاق العام . والارتفاع بمستوى الجهاد بالعمل الى صف الجهاد بالنفس ، والمأكيد على دور الصدقات المستحقة في الحياة الاجتماعية وفي الحياة العردية .

وهي كل هذه المعهودات نجد الفرد يتحمل مسؤولية كبيرة وإساسية ، حيث  
به يتحمل كل المسؤولية في العمل الاول ، والعصم الأكبر من المسؤولية في  
لعامل بنائي كما ان له الدور الاول في مجمل السياسات الاخرى التي اشرف  
عليها

## ٢. دور الفرد في التبادل التجاري

ان التبادل التجاري يعتبر من أهم الأعمال الابتاعية ، وقد اعاره الاسلام  
همية خاصة ، حيث اعتبر الرق ، كما ورد في بعض الروايات ، على عشرة  
اجزاء ، منها تسعة في التجارة

عن ابي عبد الله ان امير المؤمنين (ع) قال للموالي (أتجروا بآرك الله  
دكم ، فأني سمعت رسول الله (ص) يقول الرق عشرة اجزاء ، تسعة اجزاء هي  
للتجارة وواحد في غيرها) ١٥١٥ ، كما ان التجارة اعمد من بعض الاحاديث  
سيما لغير الشرف قال ابو عبد الله (ع) لمولى له (يا عبدالله احفظ موك) .  
قال وما عري جعلت هناك ؟ قال (عدوك الى سوقك ، واكرامك نفسك  
وقد رأينا في حديث سابق ان (ترك التجارة مدمية للعمل) ٢٧٥

وقد ورد في القرآن الكريم الاهتمام بها ، وتفعيلها على الربح الربوي  
«يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة  
عن تراب منكم» النساء/ ٢٩

«الذين يأكلون الربوا لا يقومون الا كما يقوم الذي ينخبطه الشيطان من  
لمس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربوا وأحل الله البيع وحرم الربوا»  
البقرة/ ٢٧٥

ويبدو من خلال مجموعة الاحكام التي ترتبط بالعقود التبادلية ان الفرد  
هو الذي يتحمل المسؤولية الاساسية في العملية التبادلية ، خصوصاً اذا اخذنا  
احكام القبض ، وشروط المتعاقدين ، وغيرها مما يبدو فيها العنصر الفردي  
الانساني واضحاً ، كما ان احكام المنع من الاحتكار ، وتوصيات أمير المؤمنين (ع)  
بخطبة التجار تؤشر الى هذه المسؤولية ، وبالإضافة الى ذلك ماله ومن خلال

١. الوسائل : ج ٦ ، ص ٥٠ .

٢. الوسائل : ج ٦ ، ص ٦٠ .

الممارسة الخارجية لم يعرف في التاريخ الاسلامي ان الدولة مارست الاعمال التجارية ، والمعاملات التبادلية .

ويؤكد هذا الاتجاه ايضا المدح من الاكتثار من جهة ، وتحريم المفايدة الربوية من جهة اخرى ، فان هذين الحكمين اذا اجتمعا يعنيان عندئذ الاتجاه الى طرح الاموال ونسعود ، التي هي العنصر الاساسي في العملية التبادلية بعد خروج المجتمع من حالته البدائية الى حالته المعقدة ، في مجالي الاستثمار والانتاج . وهذه الاموال اما يمكن ان تستخدم اما في الانتاج في مجال الثروات الطبيعية او في العمل التجاري ، والتجارة تسعه اجراء الرزق كما ذكر في الحديث .

فهذا الاتجاه هو في الحقيقة حث للأفراد على تحمل بمسؤولية الكاملة في هذا المجال الحيوي

وبذلك يصبح دور الفرد في الاقتصاد الاسلامي دورا أساسيا ومهما . وهذا الدور المهم للفرد الذي منحه له المذهب الاقتصادي في الاسلام شيء طبيعي يصبح مع مجمل المبادئ الأساسية التي ذكرناها في بداية البحث .

ولعل أهم هذه المبادئ هو ان الفرد الانساني هو المحور الاصيل في الخلافة الربانية ، وهو موسوع المسؤولية في هذه الحياة وهي الدار الآخرة ، وهو صخر الأساس الربانية التي يرموها على السموات والأرض والجبال هاهنا أن يحملنها ، وأشققن منها ، وحملها الانسان ، كما ان الفرد الانساني هو الذي يملك المبادئ والامكانيات الهائلة التي رزقه الله بها ، فيصبح من الطبيعي حينئذ ان يتحمل الثقل الأكبر من المسؤولية في العمليات الاقتصادية .

واخيرا ، أحمد الله تعالى ان منح المسلمين هذا العرف والشرف بقيام الجمهورية الاسلامية في ظل الولي الفقيه امام الامة ، وادعوه ان يوفق المحصلين للقيام بهذه الاعمال النافعة التي تحدم الاسلام ، واسأله لهم التوفيق والسداد ، وعدرا على هذه الملاحظات العاجلة ، ولعلي أوفق لأعادة التدبر في هذا البحث ليكون أفضل وأكمل والحمد لله رب العالمين



## مسألة ( المذهب الاقتصادي الاسلامي : نموذج اقتصادنا )

حجة الاسلام والمسلمين الشيخ جعفر المهاجر

ليسان

( ١ )

أحمد لـ جميع البحوث الاسلاميه ( العكورة البديرة بعقد جميع دراسات الاقتصاد الاسلامي ) ، من حيث انه يأتي في سياق السعي الحثيث الى إقامة القاعدة المادية لما يتم بحوه حقيقيا بقلوبنا وعقولنا وما ملكت أيدينا أعني إقامة وتثبيت أركان الدولة الحق وأشكر له ان وجه الدعوة التي ، لأنها تعني بالانتماء لي المشاركة في شرف عظيم ، شرف مساهمة مهم يكن متواضعة هي رغبة هذا الهدف الحليل

ان من اشد الاحطار التي تواجهها في هذا الطريق ان تكون الافكار التي تقودنا وتوجه خطانا رد فعل وليسف فعلاً ، صدق وليسف صوتاً عثقة وليسف مقبورة . ولست أكتفكم ان حشيتي تتصاعف وتزداد حين يدعق الامر بمسألة من تلك المسائل التي كانت ميداناً لتأثير دعوى الفكري القديم من العرب ، حتى أدنى اشكال ذلك التأثير وأقلها صرراً أعني تلك التي أثارت مجادلاً حول ما اذا كان ينبغي ثبات ايها أسبق في هذا الميدان أو ذاك ، أو أكثر تقدماً ، أو على الأقل نقف على قدم المساواة فيه هنا يعقد دباحث على وجه العموم حريته وأصائله معاً ، فلا يراه الا معروفاً بلي عمق الحقيقة ، واحصاء النص الذي يعالجه الى ما يناسب قصده ، لا لشيء الا ليرضي برعته ، ولا أنيج لنفسه ان أقول منهجه والحقيقة ان ليس وراء كل ذلك الا عقدة «شعور بالتواضعة نحوه

الأحرار ، وما البحاح الجماهيري لهذا النمط من الكتابة الا دليل على ان عقده الكاتب تحالف مثيلاً لها عند القراء وباستثناء ما يتركه من شعور بديد بالرخص من هذا النمط من الكتابة لا فائدة منه على الاطلاق ، بل انه ككل كتابة ذات منهج سيء قد يصّر من حيث يريد ان ينفع

ان هذه الدرجة أكملت احياها المهمة التي اصطلح بها مقنة لفكر العربي ، وما بعد حافة نقل المفاهيم والافكار العربية محالاً محتمية وراء عباغ اسلامي كشيء ، وبأيدي واقلام اسلامية ، وفي احياها اخرى شوهدت لمقاصد الاصلية للمصومين وأصروا ، مثلاً للثلاثين معاً بذلك الاتجاه الذي بلغ حد الهوس في وقت من الاوقات بالكتابة تحت عنوان القرآن والعلم مثلاً وبدي أن يقول بكل وسيلة ان القرآن قد سبق بعض الاكتشافات والتجديدات العلمية . ولكن الحقيقة انه لم يكشف الا عن براعة بعض كتاب في استعمال القلم كما انه من جهة اخرى ، بدلاصحة الى العائلة التي اشرنا اليها أعلاه ، ربط النص القرآني بمفاهيم ونظريات ثبت فيما بعد عدم صحتها ، أو تعاقبها التكاملاً مع بعض أفكار القرآن نفسه ،

أسوق هذه الملاحظات أمام المقصود ليس عروفاً بالمقد ، بل لانها تصيب في صميم الموضوع الذي يعقد هذا المؤتمر تحت لوائه لاعد أمة مدد ومن بعيد بأن فكرة وجود مذهب اقتصادي في الاسلام ، أو القول ان مذهب الاسلام في الاقتصاد هو كذا وكذا ليس كلاماً دون دليل محدد ، بل أيضاً احد تأثيرات الاتصال الثقافي بالعرب ، يحمل في أحشائه السرور الذي يمكن ان يحصله أي تسلسل ثقافي عريق ، الامر الذي يعني ان يكون على أشد الجذر منه ، خصوصاً في هذه المرحلة الأساسية لهذه الموضوعات وجوهرها التاصيل ، ولا عدو للأصالة كالهجامة ،

نسي اعرف جيداً ان كلماتي هذه متعاجية بعض السامعين على الأقل ، بسبب ان اكتشاف وجود مذهب اقتصادي في الاسلام منظر اليه دائماً باعتباره احد التجديدات الأساسية والهامة في البحوث الاسلامية ، وعصراً لاعمى عنه في مواجهة التيارات الفكرية المغاربية وهذا أمر صحيح الى حد ما ان ما أعميه بالتحديد ان ليس في الاسلام مذهب اقتصادي محدد بشكل نهائي ، وتحت عنوان مستقر ، وهذا لا يعني على الاطلاق في وجود معالم منهج اقتصادي

متماير ضمن الحقه ، وسأبدل وسعي في سبيل انصاح الفارق خلال المعالجة التالية ، وعلى كل حال فان المؤتمرات انما تعقد للتداول والتحاور ، وقد يصل المؤتمر في نهاية المطاف الى ما يعدل من آرائهم جميعا ، وادراك يكون المؤتمر قد نجح في اداء وظيفته

## (٢)

دعونا بدأ معالجة الموضوع بطرح السؤال البسيط التالي ماهي ضرورة ان يكون هناك مذهب اقتصادي في الاساس ؟ بسؤال مطروح في المطلق ، أي ملدنا وعند سؤالا ،

لقد مضى على الانسان حين من الدهر لم تكن هذه المسألة تشغل باله كمسألة مستقلة ، على انه فكر كثيرا في معضلة العدالة الاجتماعية ، وقال صعبا كلاما كثيرا عندما يتصل بالجانب المعاشي من حياة الناس ، الذي سمي فيما بعد اقتصادا على ان مسألة العدالة الاجتماعية لم تكن تسبب قلقا كبيرا في جانبها المعاشي او الاقتصادي ، لان الانسان وجهده العنصري كان اداة الانتاج الرئيسية ، والتفاوت بين الناس في حد غير كبير

اقول هذا غير ناس ولا متجاهل الاقطاع الزراعي ، وما صاحبه من رق ، او احبب ما يشبه الرق وهما في قيمنا ومفاهيمنا المعاصرة تعبير عن ظلم اجتماعي صارخ ولكن الاقطاع وصاحبه كانا جزءا من سيرة اجتماعية امتنتهما ضرورات الأمن والاستحاج ، وعندما ينظر اليهما بعيني ذلك الرمان ترى لماذا اعتبرا تدبيرين مقبولين بل لايد منها وربما لهذا السبب اقر الاسلام الرق ، وشرع له ، وأوكل الى التطور الاجتماعي الذي شرع له الابواب ومهد له السبل ، ان يتولى العاء القاعدة التي يستند اليها ، ان في الحرب أم في السلم ، ولكنت جميعا نعرف كيف ومتى اوقعت مسيرة الاسلام عن العروج الى آفاقها البعيدة ، كما اننا نتذكر التحليلات المتقدمة لمشكلة العقر والنفس عند الامام أمير المؤمنين عليه السلام

لم تصبح المسألة الاقتصادية ميدانا مستقلا للتفكير الانساني له مداها ونياراته ، الا على اثر انقلاب كبير في حياة الانسان حدث في العرب ، بسبب

ظهور الآلة كعنصر أساسي في الانتاج ابتزع المبادرة من الانسان وعملاته ،  
مفتتحاً بذلك عصراً حديداً للانسان هذا الانقلاب أدى الى انقلاب موار في  
النبي الاجتماعية الراسخة ، وحين الانسان لأول مرة في تأريخه المعروف العيش  
دون صغابات تشريعية مناسبة ، وحين دون صغابات اخلاقية تستند الى التعاليد  
والقيم المقبولة

اكتشف مفكرون عربيون بسرعة اهم يواجهون أزمة حضارية حقيقية  
وعميقة ون الوضع ائد ما يكون عن التشريع والاصلاح ، فامطلقوا يتبارون في  
وصع و متراج صدى وتصورات جديدة لعلاقات الانتاج وهناك عشرات من هذه  
لصيف أكثرها لم يتجاوز ذهني الكتاب و يطول عنها صار برنامجاً سياسياً ، أو  
جزءاً من برنامج سياسي ، لكن با منها لم يبلغ من بشأن ما بلغت الماركسية  
التي صارت عقيدة سياسية رسمية دولة

يمتعي من هذه العرص تسريع الوصول الى ستمتاج خلاصته ان فكرة  
المذهب لاقصادي والتعديب في عالم الاقتصاد هي حل عربي لمشكلة عربية  
بشأت عن أزمة في الحضارة ، اكتشف لعرب من خلالها في اللحظة التي كان  
يتجفر عنها للفر على العالم ، ان حضارته حاصره عن تغطية المعاليمات الجديدة  
التي مشأت عن علاقات الانتاج الآلي فادعاه بمحوه تتراكم يميناً ويساراً  
يادنة أقصى ما في وسعها لانتاج مذهب جديد بمقد حضاريتها من الازمة التي  
تخلق فيها الماركسية من يوم هذه المذاهب الجديدة عملت على وضع مذهب  
سياسي اقتصادي جديد للعالم ، وفي هذا المسير حللت النظام الرأسمالي ،  
وكامت في تحليلها النقدية مصيبة على وجه العموم

ومع ذلك فان المذهب أثبت ، وما يزال يثبت ، ان صحة ذلك النقد لا يعني  
صحة مذهب النقد ، وما هو العالم الشيوعي بعد تجريبه سبعين سنة لا يبدو  
اقرب الى اهدافه ، بل يراه يملق شيئاً فشيئاً ، يطرء ولكن بثبات ، باتجاه العودة  
الى الرأسمالية بعد ان أدرك ان الاحدوى من الانسداد هي لمكبيرة ، وان  
الاقتصاد الموجه توجيهها كاملاً من قبل الدولة هو كلام فارغ لا يسم ولا يعني  
من جوع .

لنأخذ ان يقول ومع ذلك هذا الكلام لا يشكل بذاته منهجاً سنياً للتفكير  
في امسالة ، فكون العرب قد أصبح مذهباً أو مذاهب اقتصادية لعلاج أزمة لا

علاقة له بمسألة ان الاسلام قد جاء أو لم يجيء بمذهب اقتصادي لأسباب مختلفة ، وأيضاً فان فشل الماركسية ، بعد تجربة طويلة ، واصطرار أهلها الى سلوك طريق العودة باتجاه الرأسمالية ، لايعني بالضرورة الحكم على مبدأ مذهبية الاقتصاد من أساسه بالعش . هذا كله كلام صحيح ، وإنما قلنا ما قلناه حتى الآن على سبيل وضع اطار للبحث ، وعلينا بعد ذلك ان نبحث داخل الاطار ، يعني التجربة الاسلامية في هذا المضمار بمضمونها الفكري والتأريخي وهذا هو بيت القصيد

## ( ٢ )

ممد ان التحقق مبنياً على منوال الله عليه وأله بالرفيق الاعلى وبحر مخوض معركة شاملة ضد عوامل التثبيط والثورة المصادرة التي من جملة جبهاتها قضية العدالة الاجتماعية ، شأنها شأن غيرها من عباد الله ، لكن علينا ان نلاحظ عارفاً جوهرية بين معركتنا ومعركة غيرها معاً كما نحوم في وضعه قبل قليل ، وهو ان جبهة العدالة الاجتماعية عندما كانت ومارتال سياسية وليست فكرية هذا مع الاعتراف بأن الفصل بين ما هو سياسي وما هو فكري هو عمل تحليلي وليس عملياً فمعي عالم الواقع لا فكر دون سياسة ، ولا سياسة دون فكر ، ومع ذلك فمن الضروري التشديد على ان التعامل الفكري مع المفصلة لم يكن باتجاه انتاج صيغة سياسية أو اقتصادية جديدة ، لأنه كان من المفهوم وهو كل بحث ان الاسلام هو النظام الفكري والسياسي ، وشرعيته هي المأظم لعلاقات الناس ، ولم يحدث على الاطلاق ان جاءت حركة بطرح من خارج الاسلام

وأما ما يقال وينسب الى حركات سياسية مطلبيية مثل "ثورة الرمح والقراصة" ، فمن يتوقع انه عند دراستها دراسة متحررة بمعزل عن النص التاريخي الرسمي ، فادبا سكتشف ان النهم التي وجهت اليها هي من تشييعات الاجهزة السلطوية ، بغية التشويش على المطالبات المحممة التي بهض لاحقاها اولئك المحسكين ،

ان شعار "ملء الارض عدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً" الذي رفعه انتمنا سلام الله عليهم عسى ، ويجد ان يعني دائماً ، ان يكون الحكم للدولة القادرة ،

بحكم تكوينها الفكري والاحلاقي ، على تطبيق احكام الشريعة الاسلامية ومن الواضح ان هذا الشعار هو ذو مضمون سياسي ، ولكن ، واستنادا الى قاعدة ثنائية الفكر والسياسة ، يمكن القول انه كان ذا مضمون فكري ايضا بمعنىين على وجه التحصر :

المعنى الاول : مساحطة السلطة الجائرة التي عملت على امتناع بطل مرتقى من الفكر ، بغية استخدامه اداة في التطويق السياسي للجماهير ، كعمل معاوية والبطانة التي كوبها من حوله ، من امثال ابي هريرة وسمرة بن جندب والجعد بن درهم ، واوكل ليها مهمة افراغ الوعي الجماهيري من كل ما يمكن ان يكون عنصر تحرير من هذه ، واستبدالها بعصائل خائفة دليلة تمجد الامعان ، كالصبر ، والموكل ، والاستكانة ، الخ . وفي هذا السياق رُجّت فكرة "الجبر" مثلاً في التفكير الاسلامي وفي الثقافة الشعبية ، فكان لابد لمن حملوا الامانة ان يقاتلوا هذا النهج بفكر مبارز

لنعنى الثاني العمل على رفع مستوى وعي المسلمين لتقصيقتهم لعائلة برهم مستوى وعيهم على الاسلام نفسه عقيدة وشريعة ، وفي الوقت نفسه حمية هذا الوعي من التيارات الثقافية الوامدة ، من نودبنة ، وراشدية ، ومادوية وبرهانية . ويكمن ان ملحظ هذا النهج ماكبر قدر من الوضوح ابتداءً من الامام الباقر عليه السلام الذي افتتح محض جديداً في خط الامانة امتار بالاعتناق الفكري على اوسع الجماهير ، وهو النهج الذي استمر بتصاعد من بعده مسجلاً ملامح سياسية اوضح ماوضح ، حتى نهاية فترة الامام الحادي عشر عليه السلام . خلال هذه المدة أصبحت حالة سياسية حول الخط اليميني فرضت نفسها على مركز السلطة في بغداد نفسها ، وخلال هذه المدة انصت تكامل تسجيل المصوص احدثية من الاثمة عليهم السلام التي صارت فيما بعد ، ويعصل فقهاء عظام ابتداءً من الكليني رسول الله عليه ، مادة اساسية في انعقه هذا التطور بلغ اهم منعقدته لجهة المصمون السياسي على يد الشهيد الاول ، رسول الله عليه ، الذي نهض بمشروع سياسي على اساس مبدأ كان جديداً في ذلك الزمان وهو "ولاية العقيه" ومداك صارت "ولاية العقيه" مدار ومحور الاجارات الكبرى الفكرية المعقبة ، والعملية السياسية .

ان قصة كهده يمكن روايتها بالنسبة للمذاهب الاخرى ، مع الأخذ بعين

الاعتبار وجود فروق كبيرة بين القسطين منشؤها بسبب الحرية التي تمتع بها الفقيه مما وهداك ، وتأثيرها بالحججة على مدى تطور الفقه نفسه . فلتدبر على سبيل المثال حقيقة معروفة وهي ان الهامش الضيق من الحرية الذي كان مباحاً للفقيه في العدايب الاخرى ، والذي كان محاصراً في اطار التوقيف بين اطماع ذوي السلطة وبين مقتضيات الوظيفة الشرعية ، قد العي مهائلاً بقرار سلطوي لم يستشر فيه اهل الفقه ، قصى باغلاق باب الاجتهاد ، الامر الذي يعني عملياً انقضاء على أي احتمال بتطور الفقه ، وبالتالي تطور التمكين السياسي في اطار تطور الفقه نفسه .

هذا يجب ان نذكر بأن قرار اغلاق باب الاجتهاد أتى مباشرة بعد نشوء حالة فراغ سياسي في السلطة بالقضاء على الخلافة في بغداد ، مما كان سبباً كامئاً لاستعمار المثقف المسلم الفقيه لمد الشرة الفائرة ، الأمر الذي كانت تحشاه السلطة الفعلية أشد حشية ، خاصة وانها رصد في العثرة ذاتها تحفراً لدى بعض الفقهاء لامتاج مفهوم للشرعية مابران مجد أثره في كتابات مفهوية تحت عنوان "مادة الفقهاء" ، وهو الاتجاه عيه الذي سلكه الفقه الاصمعي وادتهى ب ولاية نفعية لكن "مادة الفقهاء" لم تحط بالمباح الفكري والسياسي الحر الذي يتيح لها الاستمرار في النمو ، فتحولت الى مجرد عمو أثري في الكتابة لفقهية لسياسية ، في حين تمتعت "ولاية الفقيه" بمباح طويب فصحت تشق طريقها سعداً .

ماهو المعنى لاساسي في كل هذه القصة ببحبيها ؟

في رأينا ان المعنى هنا بسيط وواضح وهو ان كل تطور ايجابي المجتمع الاسلامي ، خصوصاً في الشأن السياسي ، ارتبط بتطور فقه الجاسب عيده ، والعكس صحيح . وهذا باب للبحث جليل يكشف به العلاقة بين الفقه كمنافهم والمجتمع كمنافهم . يخرج الحديث منه عن حطة هذا البحث ويكشفنا منه هذا هذه النتيجة تهيئة للخطوة التالية من البحث

( ٤ )

على هذا نسأل ما المقصود بـ "مذهب اقتصادي اسلامي" ؟ ثم ، اين يصح

## هذه المسألة في سياق داث التطور ؟

ان ارتصينا التعريف الذي يقدمه استاذنا الشهيد الصدر وضوان الله تعالى عليه في مقدمه كتابه الشهير "اقتصادنا" ، القائل ان المذهب الاقتصادي هو عبارة عن ( الطريقة التي يعمل المجتمع اتباعها في حياته الاقتصادية وحل مشكلها العملية ) ( اقتصادنا / ٧ ) فلا اشكال ، هباءً على هذا التعريف يمكن ان يتصور ان الطريقة التي يعمل اتباعها كمسئلين في حياتنا الاقتصادية يحددها الاجتهاد العقلي ، استنبطاً من مصادر التشريع وطبقاً للمقتضيات الموضوعية ، وهكذا يكون لمفه في موقعه القيادي كمحوخ للتطور ، ويكون الشأن الاقتصادي جانباً من جوابه يبحث العقلي في احكام لاحاره والمصارفة ، ولعصافاة والمرارعة ولبيع والقرص ، ولكن دعونا يناقش هذا التعريف استناداً الى ما نعرفه عن الموضوع ، ولي منهج سندد الشهيد في كتابه الآده الذكر :

هناك من يرى ان تعبير "مذهب اقتصادي" يتعلق بحاله فكريه ، او ببرنامج موضوع سابق على التطبيق ، وهؤلاء يريدون على هذا الكلام ان الراسمالية ليست مذهباً اقتصادياً ، لان الفكر الذي تسند اليه ، ان كان ثمة فكر فعلاً ، وتلخيصه تبرير ماهو قائم بالفعل انها أشبه بتصميم يوضع لبناء بعد اقامته في سبيل البرهنة على أنه يمي طبقاً للقواعد وهذا كلام لا يحلو من وجاهة بشهادة ادنا نجد تحت عنوان "راسمالية" عشرات الانظمة الاقتصادية التي تقياس فيما بينها تبيناً شديداً ، فمثلاً ما بين راسمالية الولايات المتحدة ، وراسمالية بريطانيا ، وراسمالية بعض دول شمال اوربا ، ومع ذلك فان كلا من هؤلاء لا يجد حرجاً في وصف نظائمه بأنه راسمالي ، لانه ليس مقيداً بالبرام فكري مجدد بشكل الحروج عليه امقاصاً للمصادقية

يلوح لي ان تعريف اسنادنا يعامي من أرمه مفاهيم ، وكما تائه يهيم بين أكثر من مفهوم فهو بعد ان يسوق التعريف الذي اقتبسناه اعلاه ، يتابع قائلاً ( وعلى هذا الاساس لا يمكن ان ننصور مجتمعاً دون مذهب اقتصادي ، لأن كل مجتمع يمارس انتاج الثروة وتوزيعها لابد له من طريقة يتفق عليها في تنفيذ هذه العمليات الاقتصادية ، وهذه الطريقة هي التي نحدد موقفة المذهبي من لحياة الاقتصادية ) هذا كلام غريب جداً يفهم منه ان مجتمعاً رعوياً عماد



عيشه تتبع مصادر الماء والكلأ ، كالمجتمع الذي كان قائماً في شبه الجزيرة العربية قبل الاسلام ، أو ثانياً يعتاش من الصيد وجني ثمار الغابة ، كبعض قبائل امريquia ، لديه مذهب اقتصادي الحقيقة ان هذا التعريف أكثر انطباقاً على نمط الانتاج ، الذي يعني فعلاً طريقة المجتمع في تحصيل حاجاته ، لولا انه - أي التعريف - تضمن عنصر الارادة الذي نصت عليه كلمة "يقتض" ، ومن المعلوم ان نمط الانتاج يحسم لعوامل أكثرها غير ارادي ، مثل الموارد الطبيعية ، المحتاجة ، وتقاليد العمل الخ ، ومع ذلك فإذا كان المقصود هو هذا - أي نمط الانتاج - فالامر هين ، ولا يستحق ان يثير حوله جدل

لكن استناداً رحمت الله عليه لا يحدثنا في كتابه عن مجرد "طريقة" ، بل عن مشروع موجود على مستوى الفكر استلهم من العقيدة ومصادر الاستنباط ، وهو بذلك جدير ، ولكن لا ينبغي هنا ان تهوتنا ملاحظة أمرين أساسيين .

الأمر الأول : ان الكتاب يعكس في النهاية اجتهاد الشهيد المصدر ، وفهمه الخاص للمصوم حقاً ان في المذهب الاقتصادي الاسلامي ، كما تعكسه المادة الفقهية ، أموراً بمنزلة الثوابت التي لا تتأثر بوجهة نظر الفقيه ، مثل مبادئ الارث ، ومبدأ حرمة المعاملة الربوية الخ ، وهي ذات علاقة أكيدة بشخصية ذلك المذهب ، ولكن هناك أيضاً أمور ليست بهذه المثابة من الاطلاق ما تراه مفتوحة أمام مثل الفقيه فمن ذا الذي يستطيع ان يدعي ان كل شيء قد قيل وحتم عليه ؟ من الواضح ان العكس هو الصحيح ، ومن المعلوم منهجياً ان اكتشاف المذهب هو عملية تركيبية من الجراء باتجاه الكل ، وقبل تكامل ما يكفي من الجريئات تكون محاولة اكتشاف المذهب مثل محاولة رسام يعمل على رسم وجه انسان لا يعرف من ملامحه الا شكل ابيه وادبيه مثلاً ، اد من المؤكد ان النتيجة ستعكس هنا حيوان الرسام وايداعه الخاص ، لا صورة شخص بعينه .

الأمر الثاني ان فقهنا المتعلق بالمعاملات المالية والتجارية وعلاقات الانتاج عموماً هو فقه نظري بحث ، لم يدرس بالتجربة العملية ، ولم يتعامل مع المشكلات الموضوعية ، لأسباب تاريخية معروفة ومن هنا تأتينا يعكس المشكلات في اطرها العردي أولاً ، ثم في المستوى الذي كانت عليه اباان صدور النص ثانياً ، لأن الفقيه لم يكن في موقعه الصحيح ، موقع ولي الامر الذي يواجه مشكلات على مستوى المجتمع ، ويعمل على وضع الحلول لها استناداً الى

القواعد التي بين يديه، وإلى مقتضيات مصلحة الأمة. أما اليوم فيواجهه الحقيقه، حقيقه عمواسها ومصوبها وعايثها دولة الاسلام، وامراء في ان هذا يضع العقيه الولي في مناخ جديد، وهي مواجهة مسؤوليه لم تكن حين ابتلائه في الماضي. لذلك فمن المتوقع حدوث مهضة تشريعية نوعيه في اطار أسلحة المجتمع تحل كل الميادين، ومن ضمنها بالطبع ميدان الاقتصاد، وماعده بالسفحة السهله على الالتاق. خصوصاً اذا أخذنا بعين الاعتبار ما حصل من انقطاع بين العقه والحياة في الماضي، وماحد من موضوعات ومشكلات بعضها مما ليس له عمواس في فقها، وحين نحقق هذه الخطوة بقرب بالفعل من صورة أكثر كمالاً لمذهب اقتصادي اسلامي ومن الجدير بالملاحظة بمناسبة قولنا هذا ان وصية الامام أمير المؤمنين عليه السلام لصاحبه وعامله على مصر ماله الاشر رشواس الله عليه، تصممت عناصر مما يخص فيه في هذا المؤتمر جديدة على صورة العقه في عصره، منها حدود حرية التاجر في تحديد ثمن السلعة، ودور السلطة في هذا المجال.

ولا ريب ان هذا يعود الى ان الامام يتكلم هنا كولي للأمر، يتعامل مع الموضوع من موقع المسؤولية الفعلية ايضاً، وليس فقط من موقع العقيه. هاتان الملاحظتان تشكلان نقداً في الاساس للمذهب الذي اتبعه استاذنا الشهيد، دون ان تمتصنا من القيمة العلمية لعمله الرائد في هذا الموضوع الجليل الصعب المسالك. ان المساهمة الكبرى لـ "اقتصادنا" هي في مستوى البحث واسلوب المعالجة، الذي راجع بنجاح خارق بين الثقافة الواسعة التي تصل الى حد الاحاطة بالكتابات والمدارس واللغة الاقتصادية، وبين طريقة التفكير العقائدية الصلبة المتناسكة. اما نتائج دراسته الواسعة فقد يؤخذ بها أو يبعصها، وقد لا يؤخذ، ليس هذا هو المهم. التقدم العلمي هو تقدم في اسلوب وتقنية البحث، ولا أحد يطمع جدياً بنتاج نهضة في اي موضوع، بل ان من أخلاق العلم وأهله ان مطوي جوابنا على القبول بالتبدل وهذا يكمن سر التقدم، خصوصاً وان مسؤولية الدولة الاسلامية تفرض علينا السعي في اتجاه خطوة أكثر تقدماً في هذا الميدان الحطر. تتصف برؤية منهجية اوسع، وبمفردات موضوعية مسئلة من المادة الفقهية أكثر شمولاً

ان القضية التي اذاع عنها في ورقتي هذه هي ، ان الفقه وحده هو الموجه لمسيرتنا باتجاه تحقيق مجتمع الاسلام ، وان الاستعجال بتركيب مذهب في هذا الميدان أو ذلك ، قبل تكامل ما يكفي من عناصره في الفقه ، أو اقراره بعنوان مستقل قبل نضجه في البحث الفقهي والتجربة العملية ، هو وضع للعربية امام الحصان الحصان مكانه امام العربية ، وأي تبديل في المواقع يندر بتهديد قد يمال العربية والحصان معا

ثم انني لا اهتم وجه الحاجة الان على الاقل الى تركيب مذهب اقتصادي اسلامي ، مادام الفقه يؤدي عندما الدور الذي يؤديه المذهب الاقتصادي عند غيرنا هذه نقطة اساسية وهامة جدا ، فليدع عزمنا ان الفكر العمومي انتج مذهباً او مذهباً اقتصادية بعد ان رأى ان حصارته قاصرة عن استيعاب المعطيات الجديدة للمجتمع الصناعي واعتقد ان الكتاب المصريين امتحنوا الكلام في هذا الموضوع على الصعيد الاسلامي ، كأحد ردود الفعل على ابتعاد الثقافة الاسلامية عن ساحة الصراع العملية بين الاسلام والتيارات الواعدة ولو ان الفقه وأهلته كانوا في الميدان ، وبالمستوى الذي يجب ان يكونوا عليه ، لكن الأمر شائن آخر على غير ذلك المستوى الخطابي

على كل حال علينا نقول لمن مايرال مصرأ على ان يكون عندما مذهبنا الاقتصادي ' لا بأس ' ولكن قسمة الطريق أو العمل هي فكرة سديدة ومعملية ، فالناس حين يواجهون طريقاً شاقاً أو طويلاً يقسمونه الى مراحل ، ثم يشرعون في قطعه مرحلة بعد مرحلة فلمجعل مذهبنا الآن انتاج منهج اقتصادي عملي متكامل اسلامي من ألقه الى يائه ، يناسب هذه المرحلة وهذه الرقعة من دار الاسلام ، ويحل مشاكلها العملية ، ويحقق عدالة الاسلام الاجتماعية وهذا سيكون ، يعون المولى ، صفة للشامتين والمتريعين ، وقد في عيون المستكبرين



القِسْمُ الثَّانِي

الملك في الإسلام

## ملكية الشخصيات الحقوقية

آية الله السيد كاظم الحسيني الحائري  
استاد في الحوزة العلمية  
قم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين  
سلام الله عليكم أيها العدل الكريم ورحمته وبركاته

ان موضوع كلمتي المتواضعة هو ملكية الشخصيات الحقوقية ، ذلك ان دائرة الملكية لدى العقلاء أصبحت بالتدريج أوسع بكثير من دائرة الأشخاص من بني آدم ، لتشمل الأعيان الخارجية من ناحية ، وعناوين عامة تشير إلى طائفة من الناس من ناحية أخرى ، وعناوين معنوية واعتبارية يحق من ناحية ثالثة وقد بدت التشريعية الإسلامية بنظرها من الملكية منذ البدء على هذا المعنى الواسع الشامل لكل هذه الأقسام ، ويورد الأمثلة التالية لتوضيح ذلك .

المثال الأول المسجد وبحوه من أماكن العبادة ، والعراصة العامة التي تمتلك أموالا ومستغلات من طريق الوقف وغيره  
المثال الثاني الركاة التي هي ملك للمعقر ، ولصائر العناوين المستحقة لها .

المثال الثالث الدولة أو منصب الإمامة العائد للأفعال وغيرها ، ولم تقف النظرة العقلانية إلى الشخصية المعنوية على مجرد ثبوت الحق والملك لها ، بل امتدت أيضا إلى ثبوت الحق والدين عليها ، خصوصا في الشخصية المعنوية كالدولة ، مماكانها ان يملك ، وان تستدين ، ولها دمة كدمة الشخصية

## الحقيقية

ان تصور الملك للاميان الخارجية سهل رغم كونها لاتعهم ولا تعقل ، وليست قادرة على التصرف ، غاية الامر ان أمر التصرف هي أموالها يكون بدد وليها يصرفها في شؤونها ، كما هو الحال في ممتلكات العصبي ولعجبون التي يصرفها وليهما في شؤونهما .

وكذلك سهل تصور الملك للمعاوين العامة كالعقراء ، والشخصيات المعنوية البحتة كالدولة ، بعد ان اصبح من السواصح ان سملكه ليس أمرا اعتباريا ، وليس عرضا بالمعنى الفلسفي ، لكي يكون بحاجة الى محض خارجي وقد ورد في الفقه الوصفي ذكر معاوين عديدة من الشخصيات الحقوقية من قبيل المؤسسات والجمعيات والشركات<sup>١</sup>

ان حاجة المؤسسات والجمعيات الى اعتراف مدم وديون وممتلكات واضحة يعود الى كون اعدامها و عراضها ومصاريفها تختلف عن تلك الخاصة بأي فرد من الامر ، القائمين بها

اما الشركات فقد قسمت الى قسمين (الشركات العادية ، والشركات انقاسومية فالشركات العادية لا تعتبر لها شخصية معنوية ولا ذمة ، ولا ممتلكات ، واما الموجود هم الاشخاص المشتركون ، وهم شخص حقيقيون لهم ممتلكاتهم ودمعهم ، في حين تعتبر للشركات انقاسومية شخصية معنوية مستقلة تملك ، ويثبت لها وعليها الحق ،

والاسئلة التي تطرح نفسها هنا هي مدهي حاجة الشركة الى الدمم والاملاك ولشخصية المعنوية ؟ وادا كانت الشركة راجعة لجماعة مايعود معها اليهم وصرفها عليهم . فلم لا يكتفي بدمم وممتلكات المشتركين فيها كما هو الحال في الشركات العادية ؟ وبالتالي غاية قيمة تبقى لاعتراف قانونية الشركة ؟ والجواب على ذلك يكون مايرار المناجج التي تترتب على ثبوت سملك الذمة للشركة ، من قبيل :

١. ان لدائمي الشركة حق مباشر في مالها ، فهم يستوفون حقوقهم من

١. راجع كتاب الوسيط ج ٥ ، الفقرة ١٦٣ ، ١٦٧ و ١٩٤ ، وكتاب الفقه الاسلامي في ثوبه الجديد ج ٢ ، الفقرة ١٩٠ ، ١٩٤ .

هذا السال دون أن يراحمهم فيه الدائون بشخصيون للشركاء هي حين انه لو  
فرض مال اشركة ملكاً شائعاً للشركاء ، لا ملكاً لشخصية المعنوية للشركة .  
هان ذلك يعني ان من دائن الشركة فكأنما دائن الشركاء ، وحاله حال الدائنين  
الشخصيين للشركاء ، معدن التعليل مثلاً لا يفرق بين هذا الدائن والدائنين  
الشخصيين ، بل ان كل ما يملكه المجلس في اشركة وغيرها يورع على حصص  
الديون بالسوية

٢. لا تقع المقاضاة بين دين شخصي على الشريك ودين للشركة ( على ذلك  
الشخص ) ، فاما كان دائن شخصي للشريك مديناً للشركة فلا يحق له تسديد  
دئمه للشركة بالمقابلته مع ماله على الشريك ، وذلك لانه دائن لشخص حقيقي .  
ومدين لشخص آخر معنوي لا لدن الشخص كي يتم التساقط أو التقاض ، وكذا  
الامر لو كان المدين الشخصي للشريك دائماً بشركة محمودة ليس له الامتناع  
عن أداء حق اشريك بحجة التقاض مع دين اشركة

وأصل غتراس الملاك والدئمة للشركة هو أثر من آثار امتواص الشخصية  
المعنوية لها كما ان لامتواص الشخصية المعنوية أثر جريء من قبيل  
١ للشركة حق التخاصي باعتبارها شخصاً معنويًا ، فترفع بدعوى على  
الغير أو على شركاء ، كما ترفع عليها الدعوى من الغير أو من الشركاء ،  
وبمثالها هي الدعوى المرفوعة منها أو عليها بمثلها دون حاجة الى ادخال  
الشركاء كدئهم أو بعضهم في الدعوى لان شخصيتها متميزة عن شخصية  
الشركاء الداخلين فيها

٢. ان للشخصية المعنوية موطناً قد يختلف عن موطن اشركاء ، وهو  
المكان الذي يوجد فيه مقرها الرئيسي أو مركز ادارتها ويترتب على ذلك ان  
الدعوى والمرافعات المرفوعة لهذه الشركة ترفع الى محكمة الولاية الذي يقع فيه  
مقر الشركة ، وان كانت الدعوى والمرافعات مخصوصة بفرع من فروع الشركة  
جار رفعها الى المحكمة التي تقع في دائرة ذلك الفرع

كما ان للشركة جنسية لا ترتبط بمجسدة الشركاء ، ويكون عادة جنسية  
الدولة التي اتحد فيها مركز ادارتها الرئيس هاشركات التي اسست في



بحارح ، واتحد مركز ادارتها في قديم دولة اجنبية ، تعتبر شركات اجنبية ، ويسري عليها قانون الدولة التي تنتمي اليها جنسيتها وهذا يجب ان يبحث عما اذا كان لعقده الاسلامي يؤمن بمثل هذه الشخصية الحقوقية ، وبممتلكات ودمم لها ، وبهذه الاحكام وامثلها مما ورد عادة في القانون الغربي ، أم لا ؟

بعد مسبب ابتداء من هذه الاحكام مالا موضوع له في لعقده اسلامي ، من قبيل امراض واهل او جنسية للشركة مسبقنة عن واهل او جنسية الشركاء لان الاسلام لا يعترف اساسا بتعدد الاوطن ، او بعدد الاجنسيات ، والواحد الوارد في باب القصر والتحم اجنبي عن المعنى المقصود في العقام فلا يبقى موضوع في المقام للبحث عن واهل لشركة او جنسيتها

كما اننا نستبعد ابتداء التشكيل في امكاسية فرض شخصية كهذه لامثال هذه الامور ، وممتلكات ودمم لها ، لما هو واضح من اعتبارية هذه الامور وان الاعتبار سهل المؤونة

كما اننا نسلم ابتداء بوجود بعض المصاديق لمثل هذه الامور الاعتبارية في لعقده الاسلامي في الجملة ، كما في ممتلكات الوقف وملكية الركاة للمعتراء وممتلكات منصب الامامة او الدولة وملك المصلحين للاراضي الخراجية ، والوقف ملئ الجهات .

وانما يقع الكلام في هل ان كان ما اعترف به عرف عقلائي اليوم من شخصيات حقوقية ، وما تصوره من آثار واحكام لها من ملك ، او دمه ، او نحو ذلك ، يمكن اثباته بتحريج فقهي صحيح وفق ادلة لعقده الاسلامي أم لا ؟

ذهب الاستاذ صاحب برزقاه هاهنا الى القول بسحة هذه الشخصيات الحقوقية واحكامها حسب اساس لعقده الاسلامي وحلاصة منهجه في هذا البحث هي انه يذكر أولاً بعض المصاديق للشخصية المعنوية في لعقده الاسلامي ، ثم يذكر بعض المصاديق للشخصية لحقوقية ولامعتراء بثبوت الاملاك والدمم لها في لعقده الاسلامي ، ثم يستنتج من مجموع هذه الامور موافقة كل الشخصيات

-----

١. راجع كتاب لعقده الاسلامي في ثوبه الجديد ج ٢ ، الفقرة

١٨٧، ١٨٨ و ١٩٣، ١٩٨

الحقوقية واحكامها المشروحة في العقه القروي لأسس الفقه الاسلامي ، وأن عدم ذكر الفقهاء القدامى لجملة من هذه الشخصيات أو لاحكامها ، كان نتيجة عدم معرفتهم بالصور الجديدة للشركات المنظمة بأنواعها ، وأساليب عملها الاقتصادية وطرائق تكوينها ، وحدود مسؤولياتها ، مما هو وليد العرف والتطور الاقتصادي الحديث في اوروبا ، وهذا لايعني عدم موافقة تلك الشخصيات الحقوقية واحكامها لأسس العقه الاسلامي

وبهذا الصدد يذكر الاسناد الرقواء امران كمموج للشخصيات المعنوية في الفقه الاسلامي ، هما :

الاول : النسخ المقول عن رسول الله (ص) : المسلمون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدباهم ، وهم يد على من سواهم (١٥) ، فذكر ان قوله (ص) ( يسعى بذمتهم أدباهم ) دليل على اعتبار مجموع الامه كشخصية واحدة ، يمثلها في اعطاء الذمة والتأمين كل فرد منها .

الثاني : الحقوق العامة ، والامور الحسبية التي يصح للمفرد فيها رفع الدعوى الى المحاكم من ازال عقوبات الحدود ، وإزالة الاذى عن الطريق ، وقمع العش ، والمهريق بين الزوجين المستمرين على الحياة الزوجية بعد البعدومة بالطلاق ، وعدم ذلك ، وان لم يكن للمدعي في شيء من ذلك ملاقة بالموضوع ، أو ضرر منه يدفعه عن نفسه ، مما يشترط في صحة الخصومات والدعوى في الحقوق الفردية ، وهذا وأمثاله يدل على تصور شخصية حكومية لذلك المصلحة العامة التي يمارس حق الادعاء باسمها

كما يورد الاستد الرقواء امثلة ثلاثة كمموج للاعتراف بكامل المعنى الحقوقي الحديث للشخصية الحكومية في الفقه الاسلامي ، وهي

الاول - شخصية بيت المال

ففي بيت المال ، الذي هو خريفة الدولة العامة ، جاء الشرع الاسلامي ببنظرية فصل بيت مال العامة عن مال السلطان وملكه الخاص ، فاعتبر الشروع بيت المال جهة ذات قوام حقوقي مستقل ، يمثل مصالح الامه في الاموال العامة .

.....

١- هذا النص وارد عن طرق الشيعة أيضا ، راجع كتاب الوسائل ج ١٩ ، ص ٢٦ من القصاص

فهو يملك ، ويملك منه وعليه ، ويستحق التركات الحالية من الارث والوصية ، ويكون طرقاً في الخصومات والدعاوى ، ويمثله في كل ذلك أمين بيت المال بالديابة من السلطان .

بل ان بيت المال يقسم الى اقسام وفروع ، كل منها يعود الى جهة من الحقوق والمفقات ، ويكاد يعتبر كل منها ذا شخصية حكومية منفصلة عن شخصية القسم الآخر . ضمن الشخصية الكبرى لبيت المال العام ، لأن لكل قسم استحقاقات وأحكاماً تخصه ، فلا ينفق من قسم فيما يعود إلى آخر على سبيل الخلط ، بل على سبيل القرض بين تلك الفروع ، كما عليه الفكرة المالية القابولية الحديثة في تنظيم حرية الدولة العامة ومروعتها

### الثاني - شخصية الوقف

فندام الوقف في الاسلام قائم على اساس اعتبار شخصية حكومية للوقف بالمعنى الحقوقي الحديث . فلو وقف ملك محجور عن التملك والتملك ، والارث والهبه ، ونحوها ، وهو مرصود لما وقف عليه ، ويستحق ويستحق عليه ، وتجري العقود الحقوقية بينه وبين أفراد الناس ، من ايجار وبيع علة ، واستبدال ، وغير ذلك ، ويمثله في كل هذا الممولي . ويكون المتولي مسؤولاً عن صيانة حقوق الوقف تجاه السلطة القضائية ، ويشترى ما يحتاج اليه فيملكه الوقف ، ويدفع ثمنه من غلته . وكذلك يسدين لجهة الوقف عند الحاجة بأذن القاضي

### الثالث - شخصية الدولة

فقد قرر الفقهاء من الأحكام الخاصة بتصرف السلطان ما لا يمكن تفسيره إلا باعتبار ان الدولة شخصية حكومية عامة ، يمثلها في التصرفات والحقوق والمصالح رئيسها ونوابه من سائر العمال الموظفين في فروع الاعمال كل بحسب اختصاصه في كل من البوارجي الخارجية والداخلية والمالية . ومن تلك الاحكام مايلي .

١- من الباحية الخارجية اعتبر الفقهاء ان ما يبرمه الامام من صلح أو معاهدات محترم وعلمر للامة ، لا تجوز للامام أو الرعية مخالفته ما لم يثبت له أجله ، أو يبقض بقصاً مشروعا بعد اذار وامهال ، أو ان يخل الطرف الثاني بعهد . وما يفتح من اليلدان صلحاً يجري الامام على موجب الصلح ، ولا يجوز للامام الذي يأتي بعده تغييره ، ومعنى هذا اعتبار الدولة من الوجهة السياسية

الخارجية شخصاً حكيماً يمثلّه الامام ، وينعقد باسمه وفقاً لنظريات الحقوق الدولية الحديثة

٢. ومن الناحية الداخلية ذكر الفقهاء ان القصة والعمال - أي الموظفين - لا يعملون بعون السلطان الذي عيّنهم

٣. ومن الناحية المالية ، وهي التي يبرر فيها وجه الدفعة المالية في شخصية الدولة ذكر الفقهاء ان القاضي اذا أخطأ في قضاؤه بما لا يمكن فيه التلافي ، كان الضمان من بيت المال ،

ومقتضى هذه النصوص وأمثالها ان الفقهاء قد اعتبروا الدولة شخصية ، حكومية ، ذات أهلية ودية مستقلة عن شخصيات أفراد الأمة ، ولها مالية خاصة مستقلة عن أمواله ، وان كانت تجبى منهم ، وهي بيت المال

ثم يذكر الاستاذ الرزقاء بحثاً عن الشخصية الحكومية في النظرية القانونية ، وأنواعها وأحكامها ، ثم يقول انه بالرجوع الى القواعد الفقهية في الشريعة الاسلامية وما أسلفناه ، يتضح ان النظريات الحقوقية الحديثة ، والاحكام القانونية المعتمدة اليوم في الشخصية الحكومية تتفق كلها مع قواعد الفقه الشرعي . ولو ان هذه المؤسسات ذات الشخصية الحكومية القانونية اليوم وجدت في العصور الفقهية الماضية ، لأقر لها الفقهاء هذه الاحكام التي جاء الشرع بأمثالها في شخصية الدولة ، وبيت المال ، والوقف . كما تقدم فلاحكام القانونية المتعلقة بالاشخاص الحكومية العامة والخاصة ، كالجمعيات والمؤسسات ، يمكن ادخالها في صلب الفقه وكتبه

اقول ان جملة من الأمثلة التي ذكرها الاستاذ الرزقاء لا تحلو من مناقشة ، فذكر بيت المال كشخصية معنوية ، ثم ذكر الدولة كذلك ، مع تمثيل ناحيتها المالية بما يجري في بيت المال لا يخلو من مسامحة ، فلئن كان بيت المال عبارة عما يرجع للدولة أو لعموم المسلمين من مال ، فالشخصية المعنوية اما هي شخصية الدولة أو شخصية عموم المسلمين ، لا شخصية بيت المال

واما ما ذكره من مرض شخصيات حقوقية لفروع بيت المال ، فالواقع ان هذا لا يعدو - حتى عرفاً وعقلاً - عن ان يكون مجرد تنظيم للمصاريف ، كما لو ان شخصاً تاجراً مثلاً يمتلك أنواعاً عديدة من الاموال والمداخل الكثيرة ، فلأجل تدقيق حساباته ، وتنظيم اموره المالية ، قد يفترض عدة حسابات لعدة

أقسام من ماله ومذبحه ، بحيث يصرف كل قسم في مصاريف معينة ، وإذا أراد صدقة أن يصرف شيئاً مما خصه لقسم ما في قسم آخر فإنه يفترضه كأنه دين لهذا القسم على ذلك القسم ، ثم يوفيه من أموال ذلك القسم ، لا بمعنى أن يكون هذا ديناً حقيقياً ، أو أن تكون لكل قسم شخصية حقوقية خاصة به ، بل بمعنى مجرد ترتيب وتنظيم للحساب لا أكثر من ذلك

نعم قد يتفق أن الجهة المالكة لبعض أقسام ما في بيت المال تختلف عن الجهة المالكة لبعض آخر ، كما لو كان قسم من المال من أرباح الأرض الخراجية بناء على أنها ملك للمسلمين ، وقسم آخر من الزكاة التي هي ملك للعقراء ، كما لو قلنا أن الأقسام الستة لمصاريف الزكاة يمتلك كل قسم منها سدس الزكاة ، وتجب المساوية بينها في التقسيم وهذا أيضاً لا يعني شخصية معنوية لأقسام الأموال ، وإنما يعني شخصية معنوية لتلك الجهات

وأما ما ذكره في الباحية الداخلية للدولة من عدم انفصال القضاة والعمال بموت السultan الذي عينهم ، وليس تكليفه . المفهوم عموماً وعقلاً ، محصوراً بفرض شخصية معنوية لمنصب الإمامة ، بل يمكن تكليفه عموماً وعقلاً أيضاً بفرض شخص الإمامة معنوية للولاية لشخص الإمام المنصوب من قبل الله على رأي الشيعة ، أو من قبل الجمهور على رأي آخر ، مع فرض الولاية بآمره إلى ما بعد موته أيضاً ، بمعنى أن ولايته وإن كانت خاصة برمان حياته ، فإنها تشمل تصرفاته التي تقع في زمان حياته والتي يعد أثرها إلى ما بعد وفاته ، من قبيل نصب القضاة ، والقيمين ، والعمال ، فلا يفصل المنصوب من قبله بعد موته إلا بعزله من قبل الولي الجديد .

وأما النص المنقول عن رسول الله (ص) من قوله (يسعى بدمعتهم أديانهم) ، فهو أيضاً ليس واضحاً في التفسير ، بفرض الشخصية المعنوية للمسلمين ، بل يمكن تفسيره أيضاً بأن شخصية كل مسلم مهما تغتفر دانية ، فإنه يجب على الآخرين مواساتها فيما أعطاه كل منهم ، بالنيابة عن كل ، من الأمان ، ومكلمة أخرى أن التفسير الذي فرضه الأسناد الرقاة في المقام يعني في الحقيقة الالتزام بأمرين ، كل منهما في نفسه خلاف الأصل أحدهما افتراض شخصية معنوية للمسلمين ، والثاني افتراض نيابة كل واحد منهم عن تلك الشخصية المعنوية في أمثالها للأمان ، في حين أنه يمكن أيضاً الاكتفاء في

تفسير هذا الحديث بالالتزام بالنيابة فقط . وذلك بأن يعترض ان الاسلام أعطى لكل فرد من المسلمين ، في اعطاء الذمة والامان ، العناية عن كل المسلمين من دون ان تتوفر شخصية معنوية للمسلمين يكون كل فرد باثبات عنها .

واما فرض رفع الدعوى في الحقوق العامة ، وفي الحدود وما اشبهها الى القاضي ، فأيضا ليس تفسيره محصورا بما قاله من امتناع شخصية معنوية لمصلحة عامة يمارس حق الادعاء باسمها ، فان تلك الامور التي يرفع احد المسلمين الدعوى بالمسبة لها الى القاضي ، رغم عدم وجود علاقة شخصية بينها وبين المدعي ، تنقسم الى قسمين

الاول - حقوق عامة للمسلمين يكون على الوالي المحافظة عليها ، والتفتيش عن حقيقة الحال عند الشك فيها ، كما في حفظ امن البلاد ، وراحة العباد . وهذا لا دليل على كون رفع دعوى احد على احد ، لاخلاله بالامن او براحة الناس ، من دون أن يؤدي ذلك الى ضرر بالمدعي داخلا في باب المرافعة المألوفة في باب القضاء ، انفي تدور مدار بينة المدعي ويمين المذكر . واما أثر رفع الدعوى هنا هو ايجاد احتمال التحلل بالامن والراحة في دوى الوالي ، فيتم بادبته له موضوع وجوب الفحص والتفتيش لحفظ امن الناس وراحتهم .

الثاني - المعاصي الموجبة للحد أو التعزير ، كما في رفع دعوى الزنا والواط على شخص ، وهذا أيضا لا دليل على ادخاله في باب المرافعة المألوفة لتي يدور الامر فيها على البينة والايمان ، بل هذا مجرد احبار للوالي بالامر . فان لم يقتصر الاحبار بالبينة بالقدر المثبت لمدعى ، لم يتناسب القاضي المدعى عليه باليمين ، ولم يثبت عليه شيء . بل قد يحدث المدعي حد القذف عن دون توقع ذلك على يمين المذكر . وان اقتصر الاحبار للوالي بالبينة بالعدد الكافي لاثبات ذلك المدعى ، ثبت بذلك ما يوجب على القاضي اقامة الحد أو التعزير . وهذا ما يجب عليه بقطع النظر عن باب المرافعة ، والقضاء بين المترافعين ، أي لو ثبت له ذلك من دون وجود مدع في الحقام . كانت عليه أيضا اقامة الحد أو التعزير ، ولا علاقة لذلك بباب القضاء بالمعنى الخاص .

نعم رغم كل هذه المناشآت لا ننكر صحة بعض المصدايق التي ذكرها الاستاذ الزرقاء في الجملة . ولو تمت كل المصدايق التي ذكرها ، فهي غير كافية لدينا لاثبات كل الشخصيات المعنوية والحقوقية الواردة في الفقه الغربي

بعرصها للعريس . وان كان ذلك قد يكفي لأثبات المقصود لدى أمثال الاستاذ الزرقاء على أساس ميايى لعياس والاستحصان والمصالح المرسله اما نحن اندين لائؤمن بهذه الميايى . فهذا المقدار من البيان لا يكفيها لاثبات المقصود . بل لابد من استئناف البحث في المقام .

وإذا أردنا استئناف البحث في المقام فلا ينبغي أن يكون ذلك بالروح الموجوده خطأ لدى بعض كتابت الاسلاميين . الذين يرون من ناحية في المنظم العربييه ومفاهيمها أبهى ورقياً وكمالاً . ومن ناحية اخرى يريدون أن يثبتوا كمال الاسلام وعظمته . فيحملونه نظم العرب ومفاهيمه . كي يكونوا بذلك مداعمين من الاسلام . ويحسبون انهم يحسمون صعباً . وقد وقع مثل هذا الخطأ بلحاظ كثير من المفاهيم والامور . من قبيل الديمقراطية التي قد تحمل على الاسلام . بتحويل ان هذا تعظيم للاسلام وتمجيد له . بعد امتراض ان الديمقراطية هي النظام المتقدم الكامل للحكم مثلاً .

وعلى أية حال فهناك اثنى ثلاثة لاثبات الشخصيات الحقوقية الثابتة وفق المنهج الغربي . وتصحيحها وفق اسس مقها الاسلامي  
الذي يربى لاور . النمساك بأمصاء الشارع لهذه الشخصيات الحقوقية وأحكامها . الثابت بعدم الردع . وتصحيح ذلك انه لا إشكال . كما يتجدها في أبحاثنا الأصولية . هي ان السيوة لعقلانية المعاصره لرمز المعصوم وارتكازتها . بقدر ما ترجمت وقتئذ بالعمل . يثبت امصاؤها بعدم الردع . ولكن هناك كلام في ما اذا كان الامضاء ثابت بعدم الردع يخص بمقدار المترجم بالعمل وقتئذ . ام انه يشمل المقدار الذي كان كاملاً في الارتكاز العقلاني . وان لم يترجم بالعمل في ذلك الزمن . ومثله قانون ملكية الحيازة متى هي مرتكزة في ذهن العقلاء . وقد ترجمت في زمن المعصوم في العمل بمقدار الحيارات الجبرئية التي يقدر عليها العبد غير المصلح بالادوات الحديثة . وقد سكنت الشارع عنها ولم يردعها . فهل هذا امضاء لملكية الحيازة بالمقدار المتعارف وقتئذ حصص . أو امضاء لأصل ارتكاز ملكية الحيازة بعرصها للعريس ؟  
فالحيارات الواسعة التي تقع اليوم بالوسائل الحديثه . وان لم تكن موجودة في عصر المعصوم . لكنها لو كانت قد وجدت لحكم العقلاء وقتئذ بحصول ملك على أثره . لان لقاعدة المرتكزة لديهم في ذلك أوسع من لمقدار الواقع

خارجاً هي ذلك الرهان . كما كان وصيق دائرة التملك بالحيارة مانحاً من صيق القدرات ، لا من صيق الارتكار . فهل يشمل الامضاء المتكشّف بعدم الردع لهذا الارتكار بعرضه لعريض أم لا ؟ هناك وجهة نظر تقول بعدم الامضاء يشمل الارتكار العقلاني بعرضه العريض ، ولا يحتسب باستعداد المترحم بالعمل ، وذلك لأن شأن الشارع ليس مجرد تصحيح العمل العملي للمسلمين ، بل هو تصحيح عملهم ومفاهيمهم ومعتقداتهم التي يؤمنون بها في شؤون القضايا التي تمس المشرع ، مكتوب اشارة عنها يدل على امضاءها بعرضها الواسع

وبناء على هذا بقول فيما نحن فيه ان اصل الملكية والخدمة ، والمعاملات ، وما شابه ذلك هو من الامور الارتكارية لدى العقلاء ، والمعمول بها في زمن المعصوم هي حدود الشخصيات الحقيقية بعرضها الواسع ، وهي حدود الشخصيات الحقيقية في انجمنه وهي دائرة صيقة ، لكن صيق لدائرة كان نتيجة عدم ادعوى وقتئذ على المصادق المعاصرة لنا ولو التفتوا اليها لاعترفوا بها ، ورتبوا عليها احكامها

ان ماصل الارتكار يكون اوسع من المعتد لمعمول به وقتئذ وسكوت اشارة امضاء لكل دائرة الارتكار ، كما هو الحال في مثال ملكية حيارة تماماً .

الا ان الصحيح هو ان قياس ما نحن فيه بمثال ملكية احيارة قياس مع الفارق ، وتوضيح ذلك ان التملك بامضاء ارتكار عقلائي في زمن المعصوم لاثبات الحكم على مصداق جديد في زمانا للكبرى المرتكرة انما يعقل فيما ذا كان لدينا حكم مرتكر ، ولهذا الحكم موضوع كان يتمثل في بعض مصاديقه في زمن المعصوم . ثم تمثل في زمانا في مصداق جديد حقيقي وتكويني لذلك الموضوع ، وان لم يوجد مثله في ذلك الزمان ، وهذا من قبيل ما يقال في الحيارة من ان الملكية حكم مرتكر في زمن العقلاء على موضوع الحيارة ، وكان المصادق المتواجد في زمن المعصوم هو احيارة المحتصرة بانيد او بالادوات اليدوية ، وقد وجد بعد ذلك مصداق جديد وهو الحيارة المفصلة وبالوسائل الحديثة ، وهو مصداق حقيقي وتكويني للحيارة ، فهذا يمكن ان يقال ان الحكم بالملكية يثبت بهذا المصادق الجديد ، لانه كامن في لحكم الارتكاري الذي كان ثابتاً وقتئذ لدى العقلاء ، وكان الصوب في لمصادق الخارجي ، لا في



## الارتكار

اما اذا فرضنا انه لم يوجد مصداق حقيقي جديد لذلك الموضوع ، ولكن العقلاء توسعوا في الحكم ، اما بمعنى مجرد التوسع في نفس الحكم ، أو بمعنى إيجاد فرد اعتباري لذلك الموضوع ، فهذا لا يمكن اسراء الحكم المسمى عما كان في زمان المعصوم إلى المورد . ومثاله ما لو فرضنا ان العقلاء حكموا أخيراً بأن من أشعل مصباحاً ، واتسع بوره على أجسام كانت من المباحات الأصلية فقد ملك تلك الاجسام . وذلك اما بمعنى مجرد توسيع نطاق التمليك ، أو بمعنى فرض وقوع اشعة المصباح على جسم من الاجسام مصداقاً من مصاديق حيارة جعلاً واعتباراً فهذا لا يكفي لاثبات حكم الحيارة ، وهو المملكية على هذا المورد .

اما في فرض مجرد توسيع الحكم فالامر واضح ، لان هذا حكم جديد للعقلاء لم يكن مستتباً في الارتكار لمعاصر زمان المعصوم . واما في جعل انتشار النور حيارة بالاعتبار ، فلان روح الاعتبار ، اذا اريد أن يكون أمراً مفيداً عقلائياً اما هو توسيع نطاق الحكم ، فهذا أيضاً يعني الحكم الجديد للعقلاء غير المستتب في الارتكار الصحيح . نعم لو فرضنا فرضاً غير مطابق لمواقع الملكية مثلاً التي كانت حكماً ارتكازياً للعقلاء لم يكن موضوعها عبارة عن الحيارة الحقيقية ، بل كان موضوعها عبارة عما يشمل الحيارة الاعتبارية ، بالانسبة لكل زمان بحسب ذلك الزمان ، فبعدئذ سيكون اعتبار انتشار النور على الاجسام حيارة لها خلقاً بمصدق حقيقي وتكويني لموضوع الحكم الارتكازي ، فيثبت الحكم هذا ، لانه رجوع إلى القسم الاول .

اذا عرّفنا ذلك قلنا في المقام ان الملكية أو الدعة أو المعاملة التي يراد اثباتها بالارتكار في الحكم ، وموضوعها الموجود في زمن المعصوم كان عبارة عن الشخص الحقيقي وبعض الشخصيات الحقوقية ، واما مثل شخصية الشركة القانونية ، أو الجمعية ، أو المؤسسة ، التي لم تكن اعتبرت وقتئذ شخصية حقوقية ، ان لم تكن تحظر على الهال أصلاً ، فاعتبارها في يومنا هذا شخصية حقوقية يرجع بروحه إلى توسيع جديد لدائرة الحكم والارتكار هذا مصافاً إلى ان هذه الشخصيات الحقوقية ليست عقلائية بحقة ، بل

فيها عنصر من تشريع المشرع في رأي أصحاب القابول ، وهو الدولة لا العقلاء ،  
ماهم يشترطون في الشخصيات الحقوقية مطابقتها لتشريعات الدولة  
وشروطها ، التي قد تختلف من دولة الى اخرى

ولو عضمنا النظر عن كل ما مضى ، واعرضنا هذه الشخصيات الحقوقية  
من الامور الارتكازية في سطر عامة العقلاء في يومنا هذا ، ولم نلتفت الى المشرح  
الذي شرحناه من ان اعتبار مرد جديد يرجع بروحه الى حكم جديد ، قلنا في  
المقام ان دعوى ثبوت هؤلاء الامراء الجدد في الارتكاز العقلاني في زمن  
المعصوم ، كما يثبت امسلاها بعدم الردع ، وان تأخر وجودها الخارجي الى  
زماننا هذا ، بحاجة الى دليل ، فليس علينا ان نبرهن على عدم ذلك ، بل على  
من يدعيه البرهنة عليه ، ونطرق الي شرحناها في علم الاصول لاثبات امتداد  
المسيرة والارتكاز من زماننا الى زمان المعصوم لاثباتها ، ونحن نحتمل ان  
الارتكاز الثابت في هذا اليوم يكون أحد اجزاء العامل الذي يكونه تطور الحياة ،  
وتجدد الحاجة الى هذه الشخصيات ، فنفترض انه لو كان هذا التمايز في الحياة  
ثابتا في زمن المعصوم ، وكانت الحاجات الفعلية ثابتة وقتئذ ، لحصل هذا  
الارتكاز آنذاك ، ولكن المعروف ان هذا التطور وهذه الحاجة لم يكونا وقتئذ ،  
فلا دليل على ثبوت هذا الارتكاز آنذاك

وخلاصة الكلام ان هذا الطريق الاول لتصحيح الشخصيات الحقوقية في  
الفقه الاسلامي ، وهو التمسك بالارتكاز العقلاني ، بطل ، ولكن مع هذا قد يقال  
بإمكان الاستعانة من الارتكاز في المقام في الجملة ، وذلك بأحد وجهين :

الوجه الاول - ان يقال ان هناك شخصيات حقوقية كانت موجودة في زمن  
المعصوم ، كالدولة المانكة للاموال مثلاً ، والمسجد المالك لما يوقف عليه ،  
وعنوان الفقير المالك للمركاة مثلاً ، ولكن قد لا يحصل على اطلاقات كامية في  
المعصوم الواصلة اليها لاثبات كل الحقوق المظنوية لهذه الشخصيات أو عليها ،  
فمثلاً قد نمتلك دليلاً على صحة الوقف على المسجد ، ولا نمتلك دليلاً على  
صحة هبة النقود مثلاً لمسجد ما ، أو اقتراض المسجد لمال ما ، وقد نمتلك  
دليلاً لفظياً دل على ملكية الاموال للدولة ، ولكن لا نمتلك دليلاً لفظياً دل على  
صحة هبة شيء للدولة ، أو على صحة اقتراض الدولة مالا ، وقد نمتلك نصاً يدل  
على مالكية عدوان الفقير ، للزكاة ولا نمتلك نصاً يدل على صحة اقتراض عدوان

العقير ، أو هبة شيء له ، وما الى ذلك ، فقد يمكن علاج هذا المقص بان يقال ان الارتكار العقلائي يحكم بان الشخصية الحقوقية لا تتعكك ، فما يقبل الملك يقبل الاستدانة ، وما يعبل الوقف عليه يقبل الهبة . فبإسواء هذا الارتكار بعدم الردع تثبت كل الاحكام الحقوقية للشخصيات التي كانت في زمن المعصوم وعليها .

بل ان هذا البيان لو تم لامكن اثبات جميع الشخصيات الحقوقية به ، حتى تلك التي لم تكن موجودة في زمن المعصوم ، مثلما الشركة القابضية تثبت الشخصية الحقوقية لها بالبيان التالي

ايما لو لم نعتزم بالشخصية الحقوقية والقابضية لهذه الشركة ، فلا اشكال في ان هناك مؤسسة لها غاياتها ، أو قل شركة مدنية مملوكة بالاشتراك لاصحابها ، ولا اشكال في ان من حق اي أحد ان يقف شيئاً ما على هذه المؤسسة أو الشركة بحيث تصرفه منافعها في مصالحها وذلك تمسكاً بعمومات الوقف ، وهذا يعني اثبات شيء من الشخصية الحقوقية لهذه الشركة أو المؤسسة ، وهو حق امتلاك العين الموقوفة ، بما أن الصياغة العقلانية لغيرهم معزى الوقف على شيء أو جهة هي امتلاك الموقوف عليه للعين الموقوفة التي تحبس وتسبل مسعفتها لذلك الشيء أو لتلك الجهة ، مما ثبت بدليل الوقف هذا الجرم من الشخصية الحقوقية لتلك الشركة ، صممنا ذلك الى ما يحكم به الطبع العقلائي من ارتكار عدم امكان التفكيك بين الحقوق للشخصية الحقوقية وعليها ، بما أن على ان هذا الارتكار ما شيء من طبع العقلاء ، فهو معتد الى زمان المعصوم ، فبما أن عدم الردع يدل على امضاء الارتكار ، حتى المقدار غير المترجم بالعمل في زمن المعصوم ، ثبت صحة هذا الارتكار .

وبهذا نصحح كل الشخصيات الحقوقية العالوفة في الفقه العربي من منطلق فقهاء الاسلامي . بل ان النتيجة أوسع بكثير مما ألهه الفقه الغربي ، فلا فرق عندنا بين الشركة المدنية والشركة القانونية ، لأمكن وقف عين على الشركة المدنية ، وكل عنوان من العناوين ، أو جهة من الجهات امكن الوقف عليها . يأتي فيها هذا البيان ، فيما انه يصح وقف شيء على عنوان العماء مثلاً ، فللعلماء اذن شخصية حقوقية ، لان هذا العنوان يملك ما يوقف عليه ، وبالتالي تثبت له وعليه كل الحقوق ، وهكذا تصري الفكرة الى دائرة أوسع بكثير من

## الدائرة المألوفة في الفقه الغربي .

والواقع ان ثبوت هذا الارتكار - أممي ارتكار - عدم التمليك في الشخصيات الحقوقية - بين الحقوق ، خاصة في ركن المعصوم ( ع ) ، عبر واضح الا في عنوان طبق بالفعل على انسان ، كعنوان الدولة أو الامام المطبق على شخص الامام فهو وان كان ما يمتلكه بعنوان الامامة لا ينقل الى وارثه ، لانه ليس ملكا له بما هو شخص ، بل هو ملك له بما هو امام ، وبما هو متمم تمييز الدولة لكن هذا الانسان الذي يطبق عليه هذا العنوان ، ماصح يمتلك بعض الممتلكات بوصفه اماما ، يستطيع ايضا ان يستدين بهذا الوصف ، أو ان يهب له أموال بهذا الوصف .

فلو سلمت بعدم تعقل العرف والعلاء للتمليك بين حقوق انسان ( ماله وما عليه ) انطبق عليه عنوان ، فملكك ممتلكات ذلك العنوان بوصفه متليسا بذاك اللباس ، فاما لا نسلم بذلك في مثل الشركات ، والجمعيات ، والمؤسسات ، وما شابه ذلك .

الوجه الثامن . ان يقال انه لا ريب في مشروعية الوقف في الفقه الاسلامي ، وان مشروعيته لم تكن أمرا تعديا بحتا ، بل الوقف أمر عقلائي وقد أمضاه الشارع ، فإذا صممنا ذلك الى دعوى أن الوقف في غير ما هو تحرير بحت كالمسجد يكون في التحليل العقلائي تمليكا للعين على الجهة الموقوفة عليها على وجه الحبس المؤبد ونحن نقول لا يشمل كون حبس العين عن الصرف والاتلاف بالاستهلاك دحيلا في الارتكار العقلائي ، اد لا شيء عقلائي في ذلك ، فلئن صبح تمليك عين بعنوان الوقف لأي جهة من الجهات ، كذلك يصح مثلاً تمليك العقود غير القابلة للحبس لتلك الجهة ، بغاية الامر أن الوقف الذي له احكامه الخاصة في الشريعة خاص بتحبيس العين ، ولا يشترط في هذا التمليك قصد القرية ، لان هذا الشرط خارج عن الارتكار العقلائي نعم لا تكون صدقة الا بقصد القرية ، ولا يتم الوقف الا بقصد القرية ، لانه لولا قصد القرية لكان من حق صاحبه الرجوع الى العين ، وروايات اشتراط قصد القرية في الوقف والصدقة

لم تدل على أكثر من ذلك « ١٦ » .

وبهذا البيان تصحح أمثال الصناديق الحيرية ، أو تملك مدل لحركة أو حريب ، أو ماشابه ذلك ، من دون أن يثبت بهذا كل آثار الشخصية الحقوقية ، كصحة إقراسها ، أو ممتلكها بالمتولي كأحد المترايعين لدى القاضي الطريق الثاني . التمسك بمثل العلاقات « أحل الله البيع » . فيقال مثلاً : أما إذا بعنا شيئاً إلى شركة أو جمعية أو مؤسسة مثلاً ، أو اشترينا منها شيئاً كان هذا مصداقاً عرفياً للبيع والشراء ، فيدخل في إطلاق « أحل الله البيع » . وفي بعض حقوق هذه الشخصية الحقوقية أو التي عليها لو لم نجد إطلاقاً بتمسك به ، مرجع إلى دعوى عدم احتمال التعكك بين الآثار الحقوقية ، أو إلى ما مرصد في آخر بحثنا عن الطريق الأول من ارتكاز عدم التعكك

ويورد عليه بأن التمسك بمثل هذه الاطلاقات ، عندما يكون هناك شك في التخصيص والتقييد ، من دون احتمال مخالفة الشرع للمعرف في رؤية تشريعية تؤثر في معنى موضوع هذه الاطلاقات صحيح . من قبيل ما لو شككنا في صحة بيع المصحف إلى الكافر مثلاً ، فيمكن التمسك بإطلاق « أحل الله البيع » ، أما إذا كان الشك في الحكم ناتجاً عن احتمال مخالفة الشرع للمعرف في رؤية تشريعية تقلب موضوع الحكم من قبيل حكم الشارع ببدلان بيع الكلب رغم صحته عرفاً ، على أساس الاختلاف بين لشرع والمعرف في ملكية الكلب وعدمها . فالشرع والمعرف كلاهما متفقان على أنه لا يبيع إلا في ملك ، ولكن المرفع بما أنه يرى مملوكية الكلب ، فإنه يصح بيعه ، والشرع بما أنه يرى عدم قابليته للملك ، يبطل البيع ، وهذا لا يعد تحصيماً أو تقييداً « أحل الله البيع » ، فإن مقصود الشارع من البيع في مثل « أحل الله البيع » إنما هو ما يكون بيعاً في منزله ، لا ما يكون بيعاً في نظر المرفع ، فالتمسك بالإطلاق في مثل ذلك يكون بحاجة إلى إحدى نقطتين :

الأولى : إثبات الموضوع مصحفاً ، بالارتكاز مثلاً ، حتى يتم المجال للتمسك بالإطلاق اللطفي

الثانية : التمسك بالإطلاق المقامي بدعوى أن الشارع لو كان البيع عنده

غير البيع عند العرف ، فكان عليه البیان ، لان الانسان العربي سيطبق بطبيعته الملاحظات الشارع على مألوفه من مصاديق ماثل يصله الردع

والامر الذي نحن فيه هو من هذا القبيل ، فان العرف والشرع متفقان على ان البيع لا يكون الا فيما بين طرفين ، والخلاف المحتمل في المقام هو ان لا يكون الشرع معترفا بالشخصية المعنوية للشركة مثلاً . كي تصبح طرفاً في البيع ، ويكون العرف معترفاً بذلك . فلو قدر بطلان هذا البيع في نظر الشارع ، لم يكن ذلك تحصيماً أو تقييداً في «أهل الله البيع» ، بل كان ذلك ناشئاً عن اختلافهما في رؤية تشريعية تؤثر على موضوع الحكم . وهذا يكون ملاحه بأحد أمرين كما مضى .

الاول - تصحيح الشخصية المعنوية للشركة بالارتكار ، وهذا رجوع إلى الوجه الاول الذي عرّفنا بطلامه ، أو تصحيحها بولاية العقبة . وهذا رجوع إلى الوجه الثالث ، الذي سيأتي بحثه ان شاء الله

الثاني . التمسك بالاطلاق المقامي لاثبات مطابقة نظر الشارع لمظهر العرف والعقلاء . وهذا اما يتم بالحفاظ بنظر العرف والعقلاء المعاصر لزمان المعصوم ، وهذا رجوع مرة اخرى إلى اثبات سعة دائره الارتكار في زمن الامام الذي عرّفنا بطلامه

هذا مصافاً إلى ما عرّفنا من ان يكون البيع إلى الشركة مثلاً ليس أمراً عقائرياً بحتاً ، بل ان له جنبه تشريع في نظر العقبة المؤمن بهذه الشخصيات الحقوقية الراجعة إلى الدولة . كما ذكرناه في الاشكال الثاني على الطريق الاول .

الطريق الثالث - التمسك بعبداً ولاية العقبة . وذلك بان يعترض ان الولي الفقيه اذا رأى من المصلحة امضاء امثال هذه الشخصية الحقوقية امضاءها ، وحصلت بذلك الشخصية الحقوقية ، وهذا أقرب إلى وجهة نظر العقبة الغربي عن الوجهين الاولين ، لما عرّفنا من ان العقبة العربي يعطي أمر تشريع القوانين المصححة للشخصيات الحقوقية بيد الدولة ، ورئيس الدولة في رأينا هو الولي الفقيه ، وهو الذي يكون من حقه تشريع قوانين معينة تتم على صولتها الشخصيات الحقوقية ، ضمن ضوابط وشروط .

وتسقيح هذا الوجه ينوقف على الالتفات الى مقدار سعة دائرة ولاية  
العقبة ، فنقول

ان الولاية اعطيت للعقبة من قبل الشريعة الاسلامية ، و المفهوم مرفقاً من  
كل ولاية تعطى لأحد أو لفئة من قبل نظام ما أمها ولاية في دائرة ما يكون  
داخلاً تحت ذلك النظام ، دون ما يكون خروجاً عليه ، وكذلك الحال بالنسبة  
بولاية العقبة ، فالمفهوم عموماً من دليل ولاية العقبة المعدلة له من قبل نظام  
الاسلام ، هو الولاية في أمر لا يكون في نفسه خروجاً على ذلك النظام ، خاصة  
دا كمن دليلها مثل قول الحجة ، عجل الله فرجه . ( أما الحوادث الواقعة  
فارجعوا فيها الى رواية أحاديث ، منهم جحتي عنكم ، واما حجة الله )<sup>١</sup>  
فالامر بالرجوع الى الرواية علل بانهم حجة الامام عليه السلام ، فلا يعهم من  
ذلك الولاية في أمر يكون في ذاته خروجاً عن النظام الذي يؤمن به الامام ، ع )  
اذا عرّفنا ذلك قلنا ان الولاية تارة تلاحظ بلحاظ دائرة الاحكام التكليفية ،  
واخرى بلحاظ دائرة الاحكام الوضعية اما اذا لاحظت دائرة الاحكام التكوينية ،  
فمقتضى الالتزام بما شرعاه من كون الولاية فيما لا يكون خروجاً على نظام  
الاسلام ، هو ان تختص الولاية بدائرتين :

احداهما دائرة المباحات . ويقصد بذلك الاباحة بالمعنى العام الشامل  
للمستحب والمكروه . دون الالزاميات ، اذ لو أمر العقبة بفعل مباح أو بهي عنه ،  
لم يكن هذا خروجاً على نظام الاسلام ، لان التزام المولى عليه بهذا الفعل أو  
تركه ، لا يكون في نفسه مخالفاً لنظام الاسلام . لان المعروف من اباحة الفعل  
والترك معاً ، وهذا بخلاف ان يأمر بترك الصلاة أو بشرب الخمر مثلاً فان هذا  
أمر بما هو خروج على نظام الاسلام . ومخالفة للشريعة الاسلامية ، وهذا غير  
مفهوم عموماً من ولاية اعطيت من قبل نظام الاسلام والشريعة الاسلامية

الثانية . تشخيص التزام ، وتشخيص الالزام والاهم والمهم من المتزامين في  
باب الاحكام الالزامية ، بحدود المصالح الاجتماعية والعامة ، ولو شخص الولي  
العقبة مثلاً ان باب الحج يجب سده في سنة كذا ، لتراجع مع مصلحة قلع

١. راجع كتاب اكمال الدين واتمام النعمة : بهاء ، التوقيعات : التوفيق  
الرابع .

لروابط مع الحكومة الجائرة المسيطرة على الحرمين الشريفين مثلاً ، وكانت تلك المصلحة أهم في نظره من الحج . فأمر بترك الحج ، وجب على المجتمع اتباع الولي العقيد في أمره بذلك .

واما اذا لاحظت دائرة الاحكام الوضعية . فهناك أيضاً تفصيل من نوع التفصيل الذي ذكرناه بلحاظ الاحكام التكليفية . من عدم جواز الخروج على نظام الاسلام . معني ما كان الحكم الوضعي . كالصحة والبطالان ، قد ربط أمره برضا الشخص وعدم رضاه . كان معنى ولاية بولي على هذا الشخص ان رضاه ومنعه أولى بالتحكيم من رضا نفس ذات شخص ومنعه . ومالم يكن كذلك عند أعمال الولاية في ذلك خروجاً على نظام الشريعة . مثلاً صحة البيع وبطلانه صوطان برضا المالك بالامانة وعدمه . وعندئذ يكون من حق بولي ان يبيع من المولى عليه من دون اذنه . ان رأى المصلحة الاجتماعية في ذلك فيصح البيع . أو ان يمنع عن البيع لمصلحة اجتماعية في ذلك . فيبطل البيع رغم رضا المالك ، كما ان الاب من حقه بيع مال الصغير لمصلحته . أو المنع عن البيع وإن رغب المالك في ذلك . فتدور صحة البيع وبطلانه مدار رأي الاب ومنعه . كذلك الولي العقيد الذي نسبته الى لأمه كمنسية الاب الى افعاله . يجوز له عندما يرى المصلحة في التدخل ان يتدخل في تصحيح بعض البيوع ، أو ابطالها . وليس هذا خروجاً على نظام الاسلام الحاكم باشتراط الرضا في البيع مثلاً . فان الشرط في نظام الاسلام في صحة البيع ليس خصوص رضا المالك ، بل رضا من بيده الامر وان كان عبارة عن ولي المالك . كما هو الحال في بيع ولي الطفل بعض ممتلكاته لمصلحته .

ما اذا لم يكن الحكم الوضعي مرتبطاً برضا الشخص ومنعه ، كما في الطهارة والنجاسة . مولاية الولي على شخص ما أو على المجتمع لا تعني سيطرة على هذه الاحكام الوضعية بالنسبة للمولى عليه . بحيث يظهر النجس ويذهب الظاهر مثلاً . فان هذا خروج عن نظام الشريعة

وإذا أردنا تطبيق ما عرفنا على ما نحن فيه ، قلنا ان ثبوت شخصيه حقوقية لشركة ما حكم وصفي . وليس مرتبطاً ، بعياً واثباتاً ، بمجرد رضا أصحاب الشركة وعدمه . أو رضا المجتمع وعدمه . ان هذا حكم وصفي من نوع الطهارة والنجاسة . لا من طراز صحة البيع وبطلانه . وعليه ولو كانت الشخصية



الحقوقية للشركة مثلاً بحد ذاتها غير ثابتة في تشريعها ، ليطلاق الوجه الاول والثاني الماصيين لتصحيحها فان ولاية العقيد عاجزة عن تصحيحها ، مولاية العقيد على المجتمع أو على اصحاب الشركة انما تدل على انه يحل محلهم في التصرف ، ويكون اولى بالنصرف منهم ، فهو كان امر ايجاد الشخصية الحقوقية بيدهم ، ثبت بذلك انه من جعبه ايجادها بالولاية عليهم ، اما اذا لم يكن ذلك بيدهم ، وكانت الشخصية الحقوقية في ذاتها ممنوعة شرعاً ، فيجاء العقيد لها بخروج على نظام الاسلام ، وهذا غير صحيح .

وهذا يعني ضرورة الامتناع في الشخصيات الحقوقية على مقدار الثابت في فقهاء ، بادمس ، أو الصلوة أو الاجماع كما في شخصية الدولة ، أو ملكية العقراء للركبة ، أو المسلمين لاراضي الجراج ، مع امكان الاستمادة من الاركار في الجملة ، بالشكل الذي مصر شرحه في آخر بحثنا عن الطريق الاول

وهنا تمريب لاثبات كل أو حل الآثار العملية للشخصيات الحقوقية في فقهاء ، عن طريق عرض تدخل العقيد بعمله بولاية ، رغم عدم ثبوت نفس الشخصية لحقوقية ، وذلك من ملحق بفقيه الآثار العملية المترتبة على عرض الشخصية لحقوقية ، وبأمر بها دا رأى المصلحة الاجتماعية في ذلك ، من دون أن يحدق هذه لشخصية

مثلاً كان من جملة الآثار العملية للاعتراف بالشخصية الحقوقية لشركة القابودية ، أن من اقترض الشركة مالا لم يحصب مع العزماء بشخصيين للشركاء لدى لتقليس ، بل أحد حصته من أموال شركته لو كانت مشتملة على ذلك اعتبار ، من دون مراعاة الدائمين الشخصيين للشركاء اناء ، وهذا يمكن تحقيقه ، لدى وجود المصلحة ، بأمر العقيد بان يلزم الدائمين الشخصيين بالشركاء بأمر كان مباحاً لهم ، وهو عدم مراعاتهم لمن اقرضهم لصالح شركة ، في أحد حصته من ضمن الموجود في حوزة الشركة

وكان من جملة الآثار لعملية للشخصية لحقوقية انه لو كان أحد دنداء للشركاء ومدنياً للشركة أو بالعكس لم يقع التقاض بين الدائمين فان قلنا ان لتقاض بين لدائمين في موارد امر اختياري وليس قهرياً ، أي ان أحد المديين بإمكانه ان يوقي دينه بحفل ما يطلبه من صاحبه بدلاً عن دينه ، وأن أحد المديين لو مصرى وامتنع عن الاداء ، كان لصاحبه تملك ما عليه بالتقاض ، ثن

مع حق العقبة الرامهم بما كان مباحاً لهم من عدم اختيار التقاس .  
وان قلنا ان التقاس امر قهري فهو انما يكون قهرياً في مظهر العقلاء ،  
ولدى تعاضل الوعائين ، وندا لو حل زمان وهاء أحدهما دون الآخر مثلاً ، لم يقع  
التقاس ، ولو كان وهاء أحدهما مقيداً بنقد من النقود غير ما يوفى به الآخر ،  
لم يقع التقاس . فمن حق الولي العقبة لدى المصلحة ان مقيد أحد الوفتين بما  
كان يجوز لهم تقديده به . من خصوص مال الشركة ، أو خصوص أموال الشركاء  
الشخصية

وكان من جملة الآثار العملية للشخصية الحقوقية تمثلها بمتوليها لدى  
لقاضي في المراجعة ، دون حاجة الى احصاء الشركاء ، أو الحكم بعنوان الحكم  
على العائين ، وبإمكان الولي العقبة لدى المصلحة ان يجبر الشركاء عن متابعة  
وصع الاموال الموجودة في الشركة في ما هو منسارح فيه ، فيسحبون بذلك  
قاصرين عن المراجعة ، ومحتاجين الى الولي ، فيجعل متولي لشركة ولياً عليهم  
يتابع المراجعة ، كمتابعة الاب المراجعة الراجعة الى طغله الصغير

ولو لم يقبل ما مصر منا في آخر بحث الطريق الاول من ارتكارية تملك  
الصاديق السيرية ، أو الجهات الاخرى كان بإمكان العقبة لدى المصلحة ان  
ولزم الملاك ، وكذلك ورثتهم بعد موتهم ، بما كان مباحاً لهم من عدم الاستفادة  
من تلك الامور وان لاتصرف الا في مصاديق تلك الجهة

ودا صح هذا كله امكن ان يقال ان الشخصية الحقوقية ليست الا صياغة  
مقلاتية ، وتكيفية مقلاتية لهذه الاحكام ، فليس لم يكن مرس هذه الاحكام من  
ميل العقبة خروجاً عن نظام الشريعة الاسلامية ، فمرس الشخصية الحقوقية من  
قبح العقبة لا يعد خروجاً عن هذا النظام ، فيكون مشمولاً لدليل ولاية العقبة

وحتاماً أنمى بكم جميعاً انها المؤتمرون الكرام التوفيق ، والمجاح  
الكامل في رياتكم للابحاث العكرة القديمة ، وفي خدمة الدين الحنيف في شئى  
أرجاء العالم الاسلامي بقيادة قائد المسيرة الاسلامية المظفرة ، ومهجّر ثورتها  
العنيفة الامام الخميني دام ظله .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الْقِسْمُ الثَّالِثُ

مَوَارِدُ الدَّوْلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

## المنابع المالية للدولة الإسلامية

آية الله الشيخ حسين علي منتظري

تم

### تقديم

إن هذه المقالة المقدمة ، هي ملخص للجزء الثالث من كتاب ولاية الفقيه  
لسماحة آية الله المنتظري ، الذي يواصل فيه اتمام أبحاثه ، وذلك من خلال  
دروسه المستمرة . وقد تفصل سماحته إذ أمر باستنساخ ما حظه يراعه ، البالغ  
( ٢٨٢ ) صفحة ، وارساله الى مجمع دراسات الاقتصاد الاسلامي ، كما وأجاز  
تلخيصه بهدف طرحه في المجمع . وكسب جهودنا عند التلخيص منصبه قدر  
الامكان على طرح آرائه الخاصة التي يبرر فيها الجوانب الابداعي المواقف  
لروح العصر . ولهذا السبب تجدنا نقل مناوئ الآخرين وآرائهم الواردة في  
الكتاب ، كذلك غصصنا البظر عن نقل الكثير من الأدلة التي ذكرها لاثبات بعض  
الآراء أوردها . وعن الاعتماد على الكثير من الآيات والروايات المناسبة للبحث  
الفقهي الاستدلالي . كيما تكون المقالة بحثاً اقتصادياً ، أكثر منها تعريفاً بآراء  
فقهاء . كذلك تمت بتلخيص بعض العبارات جهد الامكان ، لكي تكون المقالة  
قصيرة نسبياً وبشكل الذي يجعلها مناسبة لمرجعها في المجمع ، وإن كما قد  
جاءت في الاعلى على نص كلامه ومن الحدير ذكره ان النسخة التي وصلتنا

تشمل أربعة أصول من ستة ذكرها سماحته هي بداية الموضوع ، هل؟ لعدم احداثها على الفصلين الأخيرين اللذين يتحدثان عن الاعمال والصرايب الجديدة ، اما بالنسبة لموضوع الاعمال ، فقد اصفا لهذه المقالة خلاصة نه استلقت من كتابه "الحمس" ، واما الصرايب الجديدة فقد تركما التطرق اليها ، لعدم وجود مصدر يجوي آراءه حولها  
وهي الحتام بتقدم بالشكر الى الاستاد علام رضا مصباحي عضو الهيئة العلمية للمجمع على تصديه لهذا التلخيص

الهيئة العلمية لمجمع دراسات  
الاقتصاد الاسلامي

## بسم الله الرحمن الرحيم

### المصادر المالية للدولة الإسلامية

لا يخفى أن إدارة المجتمع ، وبأساس الدولة ، وتشكيل السلطات الثلاث ، والتصدي للأمور الاجتماعية العامة هي المجالات المختلفة ، لا تنبسط إلا بصرف أموال كثيرة ضخمة ، وكلما اتسع نطاق عمل الحكومات ، وازدادت توقعات الشعوب وتطلعاتها منها ، اتسع نطاق الاحتياج إلى الأموال العامة أيضاً وعلى هذا فلا بد لمن يحظ لأقامة دولة ، ولو في منطقة محدودة من أن يجد المصادر والموارد العالية المناسبة التي تحتاجها

ويشهد التاريخ بأن من أهم ما كان يسعى به رؤساء الدول في العصور والبلدان المختلفة ، هو تحصيل المصادر المالية وتثبيتها لتطبيق خططهم واعيادهم المرتبطة بمجتمعاتهم ، وهذا أمر بديهي لا يشوبه أدنى شك .

والإسلام من بدء ظهوره كان ديدماً ودولة ، مشتملاً على عبادة والاقتصاد والسياسة جميعاً وقد ذكر القرآن الكريم والصفة الشريفة المصادر المألدة للدولة الإسلامية التي تؤمن بها الحاجات العامة ، بصرف المنافع عن العصور والقرون المتتالية فمن يرى أن أدوات الكذب والحرير هي أكثر الموارد التي تحدث فيها على الصلاة ، التي هي عمود الدين وأساسه ، تحدث أيضاً على الركاة ، والاعاق في سبيل الله ، مما يكشف عن أهمية المال لبقائه الدين والدولة على امتداد الأزمنة .

إذا عرفنا هذا نقول أن العناوين المهمة الواردة في الكتاب والسنة للمصادر المالية تشمل الموارد التالية

الأول الركاة ، والصدقات بسعقتها ، التي منها الصدقات المنصوبة ، والأوقاف ، والمشاريع العامة

الثاني الخمس بأقسامه ، التي منها خمس أرباح المكاسب والغونذ اليومية بسعقتها وشمولها

الثالث غنائم الحرب ، التي منها الاراضي المعقودة عبوداً ، والسبايا  
 الرابع العبيد ، بعائله من معاني ، والحراج ، والجزية  
 الخامس الانفال ، التي من أهم امسامها الاراضي ، والأجسام ، والبحار ،  
 والمعادن الظاهرة والباطنة ، كما سيأتي بيانه  
 فليتمرس اجمالاً لهذه العناوين الخمسة في خمسة فصول ، ثم يعقب ذلك  
 بفصل سادس للبحث في صوائب اخرى ربما يقال بأن للحكومة والدولة الحق ان  
 تعرضها حسب احتياجاتها ، ان لم تكفي الصوائب المنصوصة .

## الفصل الاول في الزكاة والصدقات

الزكاة في اللغة هي المنة في الماء والطهارة ، واليهما ترجع سائر المعاني ، وهي  
 اصطلاحاً عبارة عن ( قدر محصوص يطلب اخراجه من المال بشروط خاصة ) ، او  
 ( حق مالي يعتبر في وجوبه النصاب ) ، او ( صدقة متعلقة بنصاب بالاصالة ) ، او  
 غير ذلك مما قيل في تعريفها

والصدقة مأخوذة من الصدق ، وقد اشرب في مفهومها الشفقة والرحمة  
 على المعنى له كما يشهد بذلك قول اخوة يوسف له « تصدق علينا » ، سواء  
 كان بها تقدير خاص ام لا وسواء كانت فرضاً او نفلاً ، وبهذه الناحية لم  
 تحل الصدقة لبي هاشم ، الدين لهم الامارة على المسلمين ، وشرع لهم الخمس  
 بعنوان حق الامارة ، كما سيأتي بيانه .

اما الزكاة فهي حق مالي مقدر في مال خاص ، او على فرد خاص ، شرع  
 لتطهير المال او صاحبه ، فرضاً كان او نفلاً ، فتشمل زكاة المال ، والقطرة ،  
 والركوات الواجبة والمسحبة ، بل لعلها تشمل الخمس المصطلح ايضاً ، كما قد  
 يتبين ذلك من ملاحظة مفهومها اللغوي ، ان لا فرق في حصول البركة والطهارة  
 بين الزكاة المعهودة وبين الخمس ، وهو المناسب ايضاً ، لذكرها مرادفة للصلاة  
 في آيات كثيرة من الكتاب العزيز ، ولو سلمنا مكوناتها معظرة للخمس  
 المصطلح ، فلنظفر انها ذكرت في الآيات الشرعية من باب المثال ، فتكون كناية

من كل حق مالي شرعه الله تعالى ، فيراد من الآيات لتشريفة الحدث على الواجبات البدنية والمالية معا ، وان المؤمن هو من تعبد بكليتهما ومهما يكن الامر ، ولو جعلت الركاة مرادفة لمحمس المصطلح ، لكاتب الصدقة أعم منها مطلقا ، ولو جعلناها أعم من المحمس ، لكادت متباعدة مع الصدقة عموما كما لا يخفى . وليست الركاة من تشريع الاسلام محسب ، بل انها كانت ثابتة في الشرائع السالفة ايضا مثلها في ذلك مثل الصلاة ، فالقرآن بحكي عن عيسى بن مريم انه قال « وأوصاني بالصلاة والركاة ما دمست حياء » ( مريم ٣١ ) ، وهذا ما يؤيد ايضا ما اشرنا اليه من كون المراد بالركاة كل حق مالي مقدر ولا شك انه يحلله مقداراً ومورداً بحسب الشرائع والامكية والارمنة

والروايات الواردة في الركاة كثيرة من طرق العريقين وتنقسم الى أربع فوائده

### الطائفة الاولى :

ما تضمن ان رسول الله ( ص ) وضع الركاة على تسعة اشياء ، وعفى عنها سواها ومعاد هذه الأخبار نقل وضعه تأريحية فقط وان كان هيها اشعار بديان الحكم ايضا ولكنها لا تعارض ما دل على ثبوتها في غير التسعة ايضا

### الطائفة الثانية

ما اشتمل على بيان هذه الواقعة التاريخية مع بتصريح او الاظهار بكونها تمثل لحكم العقلي في عصر الامام الحكي لها ، وانه حكم ابدى يجد الأجد به في جميع العصور ، باعتبار حكمه سلطانيا صادرا عن لرسول ( ص ) وبظاهر ما بين الطائفتين سعة موضوع الركاة بموجب الجعل الاولي من قبل الله تعالى ، الا ان رسول الله ( ص ) ، باعتباره سلطانا وحاكما على المسلمين ، وضعها على تسعة ، وعفى عما سواها

كما ان ظاهر الطائفة الثانية ان حكمه السلطاني مستقر دائم ، لا يختص بعصره فقط

### الطائفة الثالثة

ما دل صراحة على ثبوت الركاة في غير التسعة ايضا ، من الدرر والارر وسائر الجيوب ،



#### الطائفة الرابعة

ما اشتمل على مضمون الطائفتين (الثامنة والثالثة المتعارضتين ، بحيث يستفاد منها صدق كلتا الطائفتين .

وهناك اوجه للجمع بين هذه الروايات الاول منها يشير الى ان المعنى من غير التسعة كان في اول النبوة ( من يونس ) ، والثاني يحمل ما دل على الركاة في غير التسعة على الاستحباب ( اختاره المفيد ، والشيع ، ومن تبعهما ) ، والثالث يحمله على التقية في غير التسعة ( ذكره لمرتضى في الانتصار ، وأمر عليه صاحب الحقائق ، وقربه المحقق الهمداني ) ، أما لرابع الذي ذكره بمحو الاحتمال وان اشكل الالتزام به ، فمحصلته ان أصل ثبوت الركاة من القوامين الاساسية للاسلام ، بل لجميع الانبياء الالهية ، حيث جعلت في آيات الكتاب العزيز معادلة للمصلاة التي هي عمود الدين ، وتكررت في آيات كثيرة ، لانها اساس مالية الحكومة الاسلامية ، لاسيما اذا أرجعنا المحسن ايضا اليها ، وجعلناه من مصاديقها كما مر بب ، اضافة الى انها كانت أمراً ثابتاً في جميع الاديان الانهية ، وشرعت في الاسلام أيضا ، بحيث ان ثروات الناس ومسابغ اموالهم تختلف بحسب الارض والامكة ، وان دين الاسلام شرع لجميع البشر ولجميع العصور ، كما ينطبق بذلك الكتاب والسنة ، فلا محالة ان الكتاب العزيز ذكر اصل ثبوت الركاة ( وحالها النبي ، من ) بقوله تعالى : \* حذ من اموالهم صدقة ( النوبة ١٠٢ ) حيث لم تذكر فيه الركاة بمحو ( التهيئين ، بل الجمع انصاف الذي يعيد العموم كما ذكرت فيه تعميمات اخرى أيضا ، كقوله تعالى ، \* وما رزقناهم يمعقون ( البقرة ٢٠٠ ) ، وقوله ، \* يا ايها الذين آمنوا ابقوا من المويبات ما كسبتم وما اخرجنا لكم من الارض ( البقرة ٢٦٧ ) ، الى غير ذلك من الايات العامة ، حيث ان المقصود بالاتفاق هنا هو الركاة ، بدليل قوله تعالى ، \* والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله ( التوبة ٣٤ ) وقد موص ببيان مافيه الركاة الى اولياء المسلمين وحكام الحق في كل مكان وزمان ، ان وضع رسول الله ( من ) - باعتباره الحاكم على المسلمين في عصره - الركاة على تسعة اشياء ، نظراً لان هذه التسعة كانت عمدة ثروة العرب في عصره ، ومجان حكمه - وعما عما سوى ذلك - ولعله ( من ) جعلها في آخر عمره الشريف في أكثر من ذلك ، كما جاء في كلام يونس ، الذي كان رجلاً يصير

بأن الكتاب والسنة ومن اجلاء اصحاب الرضا (ع)، وعلمائهم كما ان ائمتنا (ع) ربما جعلوه في بعض الاحيان ايضا في أكثر من النسخة، كما تدل على ذلك روايات كثيرة فيها الصحاح والحسان، انهم ربما شاهدوا احيانا ان الركوات المأخوذة كانت تصرف في تقوية دول الصلال والجنور، ورأوا ان جبااتهم يستندون في تعميمها لتأثر الحبوب وأموال التجارة وغيرها الى النقل عن النبي (ص)، فأرادوا (ع) تضعيف دولهم بسد منابهم المالية منقلوا ما هو الواقع من ان النبي (ص) وضعها في نسخة ليمتدع الناس عن اعطاء الركاة اليهم وبالجمل فحيث ان ثروات الناس ومنابع اموالهم تتشور وتغير بحسب الامكنة والعصور، وبحسب الحالات والحاجات، فلا ممان عن احالة تعيين مامية الركاة من الاعيان الى ولاية الامر، وحكام العدل، في كل عصر ومكان، بحسب ما يبدو لهم ويشهد بذلك ماورد من جعل أميرالمؤمنين (ع) الركاة في الخيل، وبما هو ذلك جعلها بيد الجيوب، في صحيفة محمد بن مسلم ورواه، عنهما عليهما السلام، فلا (وضع أميرالمؤمنين (ع) على الحيل العنق الرعية، في كل مرس في كل عام ديمارس، وجعل على البراديس ديمارس) ، الوسائل ج ٦ ص ٥١، وبما هو ان المواد بها الركاة لا الحراج، لتسميه ذلك صدقة في صحيفة رارة، الوسائل ج ٦ ص ٥١)

وهنا قد يتسائل عما اذا كان بالامكان الالتزام في مثل زماننا بحصر لركاة في النسخة المعهودة، بشرائطها الخاصة، مع ان الذهب والنقود، المسكوكات، وكذا الامعالم الثلاثة السائعة، لا توجد الا نادرا، وكأنها متفجرة موضوعا، اضافة الى كون الغلات الاربع ضئيلة وقيمتها منخفضة كثيرا في قبال سائر منابع الثروة، من المصانع العظيمة، والتجارات الضخمة المربحة، والابنية المرتفعة، والسفن، والسيارات، والطائرات والمحاصل الزراعية المقنومة غير الغلات الاربع، وعليه فلكي تعطى مصارف الركاة النشمانية اهم احتياجات المجتمع والدولة في المجالات المختلفة فانها تحتاج الى اموال كثيرة وقد دلت اخبار كثيرة على ان الله تعالى مرض للفقراء في اموال الاغنياء ما يكفيهم، ولعل نذكر الفقراء كان من باب المثال، فكان العقود المصارف النشمانية المذكورة للركاة.

فهذه الروايات الكثيرة تعتبر من اقوى الادلة على ان الركاة ليست من

الواجبات العبدية المجهولة الملاك التي يؤتى بها بداعي التقرب المحض بحسب ، من دون أن يلحظ في تشريعها الحكم والمصالح الاجتماعية ، بل أن الزكاة المفروضة في كل زمان ومكان يجب أن تناسب المصارف الشعبية المذكورة في الكتاب العزيز . وبعبارة أخرى أن هذه الروايات الدالة على حكمة الزكاة محكمات ، وهي ميران يؤزى به الحق ، وحيث أن مصابيح الثروة ، وكذا المصارف والحاجات ، تتغير بحسب الأماكن والأزمنة . فلا مناس من تعيير مافيه الزكاة ايضاً بموجيها ، ولا يتحقق ذلك الا بما اشرفا اليه من كيون (المشرع ، بحسب حكم الله تعالى ، اصل وجوب الزكاة ، ووجب احداها من قبل الحكومة الحققة ، وصرفها في مصادرها الخيرية على ما نطق به القرآن . واما مافيه الزكاة فالكتاب دل عليه عليه بنحو العموم ، وتعيينه في الاموال الخاصة مفوض الى من اليه الامر في كل مكان وزمان ، حسب تشخيصه للاموال والحاجات ، ولعل موضوعها في الشرائع الصالحة ايضاً كان متوافقاً مع نوع ثرواتهم في تلك العصور

ثم ان القول بان الله تعالى جعل الزكاة اي العشر وربيع العشر ، وبحسب . في النسخة الممهودة فقط ، بشرائطها الخاصة للمصارف الشعبية بسعيتها ، وجعل الخمس في سبعة أمور ، منها المعادن بسعيتها ، وارباح العكاسب بشعبها ، للامام والمقرء بني هاشم بالمناصفة ، بحيث يصير عشر كل المستمدات لعقراء بني هاشم فقط ، مع ان زكاة بني هاشم تكفيهم اذا لوحظ عددهم بالمسبة الى عدد سائر الناس ، كما انهم يستفيدون ايضاً مما صرف في سبيل الخير والمشاريع العامة ، فان ذلك يوجب القول ، بعدم احاطة الله تعالى . بعود بالله . باعداد الناس وحاجاتهم ، ولا يكفي للمعراز من هذا الاشكال ماورد من ان ماوارد عن بني هاشم يرجع الى الامام . نظراً لعدم كيون المشمولين في الباين متعددين ومتناسين في مقام الجعل والتشريع

ومقتضى مااحتملناه هو ان تصير المصروفات التي تصرفها الحكومة الحققة في كل عصر وزمان على اموال الناس ، حسب الاحتياجات العارضة ، مصداقاً للزكاة ، ومنصفة بصعيتها ، ولو ايضاً ذلك ، وثقل علينا التسليم به ، فلا مناس من الائترام بها فيما لو فرصها الوالي في الموارد التي استجيت فيها الزكاة وبند اليها ، وهي ايضاً كثيرة ، فيقال ان الزكاة في هذه الامور ، وان كانت

بحسب الجعل الشرعي مدونة ، فان للحاكم في كل عصر أن يغيرها حسب الحاجة ، كما صنع أمير المؤمنين ( ع ) في الحيل على ما نطقت به الاحبار ومن الانصاف القول ان ما بيناه ، وان كان موافقاً للاعتبار ، فانه ليس في الحقيقة جمعاً بين أحبار الفصل ، بل طرحاً لكثير منها ، فلا بد لرفع المفصلة من ابداء فكرة اخرى ، حيث يمكن حلها بتعبير آخر ، وهو ان أحبار التعميم ، مصداقاً الى كونها أكثر وفيها الصحاح والخصاص ، لما كانت موافقة لعموم الكتاب ، ولما دلت على مصالح التشريع وحكمه لسد جميع الحلات ، فانها تقدم على احبار التخصيص بالتسعة ، فتطرح أحبار الحصر ، أو تشمل على مامر من ارادة الانعم ( ع ) تصغير الدول والحكومات الجائرة بسد منابعهم المالية ، ولاسلم بكون الشهرة العشوائية مرجحة مطلقاً ، حتى مع وجود عموم الكتاب ، ومع وضوح مبدى فتواهم

وستجيء في الفصل التالي احتمال كون خمس الارباح مجعولاً من قبل أنتمنا ( ع ) لجبران مذكرونا من وجوب كون الصريفة المعروضة متطورة بتداول العصور والارمنة ، ومناسبة للمصارف والحاجات المتغيرة في كل مكان وعصر ، وعلى هذا فيكون خمس الارباح بمنزلة المتمم للركانة التي فرضت في اشياء خاصة بل لا بآسى من تسميته ركاة ايضاً كما عرّفه ، ولا سلم بتقسيمه بين الامام وبني هاشم ، وان قيل بذلك في سائر اقسام الخمس ، وسيأتي تفصيل ذلك ، ولعله بذلك يرتفع الاشكال والمفصلة .

### لركانة تكون تحت اختيار الاحام

ان الركانة ، على ما يظهر من بيان مصارفها في الكتاب العزيز ، لم تكن تختص بالعقراء والمساكين فقط ، ولم تكن تحت اختيار الاشخاص يصعبونها حيث شاؤوا ، بل شرعت لسد جميع الحلات التي تحدث في المجتمع وبقرينة ذكر العاملين عليها والمؤلفة قلوبهم في عداد مصارفها ، يظهر انها ميراثية اسلامية تقع تحت اختيار الحكومة الاسلامية ، والحاكم هو الذي يتصدى لاحدها وصرفها في مصارفها . ويشهد لذلك قوله تعالى « حد من اموالهم صدقة » ،

حيث ان النبي (ص) باعتباره حاكماً على المسلمين امر بأخذها . هكذا كان عمله ، وعلى ذلك استقرت سيرته وسيورة السلطنة من بعده ، فكانوا يبعثون العمال والحياء للمطالبة بها والاحبار الدالة على هذا المعنى في غاية الكثرة .

١. وفي صحيحة زرارة ومحمد بن مسلم ابهما قتالا لابي عبدالله (ع) ، ثم ارايت قول الله تبارك وتعالى « اسف الصدقات للفقراء و » « اكل هؤلاء يعطى و » كان لا يعرف ؟ فقال (ع) : « ان الامام يعطي هؤلاء جميعاً لأبهم يقررون له بالطاعة » . واما يعطي من لا يعرف ليرعب في الدين ، فيثبت عليه ، هاما اليوم فلا تعاطها أمت وأصحابك الا من يعرف » (الوسائل ج ٦ ، ص ١٤٢) . يظهر من هذه الصحيحة ان الزكاة بحسب التشريع الاولى تكون في تصرف الامام ، الذي يسد بها خللات من يكون تحت لوائه وحكمه ، معروفاً كان ام غير معروف ، ولكم (ع) لما تصدى للحكومة غير أهلها ، وصرفت الزكوات في غير مصارفها . وبقي الشيعة محرومين ، أمر بأعطاء الشيعة ركنو تهم للمعارفين بحقهم ، فهذا حكم مؤقت ، واجرة مؤقتة منه (ع) .

٢. وفي خبر علي بن ابراهيم عن تميم بن عيسى عن النعمان (ع) انه قال : (والفارسيون قوم قد وقعت عليهم ديون اعقوها في طاعة الله من غير اسرف ، فيجذب على الامام ان يقضي عنهم ، ويعفوكم من مال الصدقات وفي سبيل الله قوم يخرجون في الجهاد وليس عندهم ما ينفقون به ، أو قوم من المؤمنين ليس عندهم ما يحتاجون به ، أو في جميع سبل الخير على الامام ان يعفيهم من مال الصدقات حتى يقولوا على الحج والجهاد وابن السبيل ابناء الطريق الذين يكونون في الاسفار في طاعة الله ، فيقتل عليه ، ويذهب مالهم ، على الامام ان يردهم الى اولادهم من مال الصدقات ) (الوسائل ج ٦ ، ص ١٤٥) .

وهكذا خبر صباح بن سيابة ، عن ابي عبدالله (ع) ، اصول الكافي ج ١ ، ص ٤٠٧) . ومرسلة حماد الطويلة عن محمد بن صالح (ع) (الوسائل ج ٦ ، ص ١٨٦) ، وفي خبر ابي علي بن راشد ، قال سألته عن الفطرة لمن هي ؟ قال ( للامام ) ، قال قلت له فاحبر اصحابي ؟ قال نعم ، من أردت ان تطهره منهم (الوسائل ج ٦ ، ص ٢٤٠) ، الى غير ذلك من الاحبار . وقال الشيخ المعيد في الزكاة من المقنعة (ص ٤١) « باب وجوب اخراج الزكاة الى الامام » قال بله عز وجل : « حد من اموالهم صدقة تطهرهم وتركيهم بها وصل عليهم ان صلاتك

سكن لهم». فأمر نبيه بأحد صدقاتهم، تطهيراً لهم بها من ذنوبهم، وفرض على الأمة حملها إليه بفرضه عليها طاعته، ونهيه لها عن خلافه والامام قائم مقام النبي (ص) فيما فرض من حملها، وقدمناه، فلما وجد النبي (ص) كان الفرض حمل الزكاة إليه، ولما غاب عنه من العالم بوفااته صار الفرض حمل الزكاة إلى خليفته، فإذا غاب الخليفة كان الفرض حملها إلى من نصبه من خاصته لشيعته، فإذا عدم الصفراء بينه وبين الرعية، وجب حملها إلى الفقهاء النعمانيين من أهل ولايته، لأن العقيدة أعرف بموضعها ممن لا فقه له في دينه»

### الصدقات الممدوبة والاقواق العامة

وأما الصدقات الممدوبة فلا يصاب لها ولاخذ، وموضوعها جميع الاموال والطبقات، فهي منبع عني عام لصد الخلات والحاجات وقد حث عليها الكتاب والنسب بمحو عام، بحيث يتشوق اليها كل من كان له قلب أو ألقى السمع، ولو كانت الحكومات سالحة عادلة، والحكام عقلاء متجاوبين مع الأمة، واجهو الناس بالعودة والرحمة لتطاييرت قلوب الناس اليهم وأثروهم على أنفسهم بالاموال والطبقات، لأن ما منعقه الانسان بطوعه ورغبته أولى وأهم مما يؤخذ منه جهراً.

ومن أوفر الصدقات وأكثرها نفعاً وعائداً الاوقاف والمشاريع العامة، فلو كانت للحكومة سياسة وكفاءة لأوجدت للاوقاف العامة نظاماً صحيحاً صالحاً، بحيث لا يقع فيها التهريب، ولا تصل اليها أيدي العاصيين، فتكثر عوائدها، ويرتفع ببركتها كثير من الحاجات والخلات في المجالات المختلفة، والايات والروايات الواردة في الاتفاق والصدقات في غاية الكثرة، فلندكر بعضاً منها كنموذج:

١ قال الله تعالى في سورة البقرة/٢٦١ «مثل الذين يسعون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أبيض سمائل هي كل سبيلة مائة حبة والله يضاعف

لمن يشاء والله واسع عليهم» .

٢. وقال « يا أيها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنا

لكم من الأرض » ، فهذه الآية تشمل جميع عوائد الإنسان كما هو ظاهر

٣. وقال « وما أنفقتم من نفقة أو مدرتم من مدر فإن الله يعلمه وما

للظالمين من انصار » ، فقد وردت في هذه السورة أربع آيات متتالية في الحث

على الانفاق في سبيل الله ، والاحلاس فيه ، والمات بذكر من أدهشه أمر الانفاق

في سبيل الله ، وعذبه قهراً حيث تعرض أولها لمصاعبة ما يتفقه الانسان في

سبيل الله سبعمئة مرة ، ثم جاءت وذكرت بعد ذلك بلا فصل آيات الربا الذي

يتصوره الناس ريادة في المال ، ومن جعلتها قوله تعالى « يمحى الله الربا

ويبرهي الصدقات » فهو تعالى قبل بين الانفاق الذي يراه الناس عرفاً ، والربا

الذي يروونه ريادة موعده بمصاعبة الاول أصعاً مصاعمة ، ومحى الثاني الذي

يرونه زينة ، وهذا من أحسن التلمييزات وأوقع البواعث في نفوس أهل المعرفة

بالله تعالى

## الفصل الثاني

### في الخمس

الخمس في اللغة كما قال صاحب "المقاييس" ( والحمس واحد من

خمسة ، يقال خمس القوم ، أخذت خمس أموالهم ، أجمعهم )

وأما شرعاً فالحمس صريفة مالية تعادل واحداً من خمسة ، جعلت في

المشرع على أمور سيأتي بيانها ولا يعتد الخمس حقيقة شرعية ، بل اللفظ

ستعمل بمعناه اللغوي .

وثبتت الخمس أجماً لا يعد من ضروريات الاسلام ، ويدل عليه الكتاب

والسنة والاجماع ، قال الله تعالى « واعملوا بما غنكم من شيء فإن لله خمسة

والمرسول ولدي القريبى واليتامى والمساكين وابن السبيل . » ( الانفال ، ٤١ ) .

وفي هذه الآلة علق الحكم على العوضون ، الذي هو من العيوضات ، ويدل على العموم بعموم صلته ، وقصر بمصحبهم آخر للدلالة على التعميم ، فكل ما ينطبق عليه مفهوم الصلة وصدق عليه لفظ الشيء ، فهو موضوع لهذا الحكم

وقد احتلت كلمات أهل اللغة في معنى كلمة النعم بمشتقاته ، فيدھر من بعضها أنها تختص بما أصيب به بالحرب ، ومن بعضها الآخر يظهر عمومها لكل ما يستفيد الإنسان ويحصل عليه من الأمور ، والظاهر أن المراد بها ما يحصل عليه الإنسان من غير مشقة ، فتكون في الحقيقة نعمة غير مترقبة ، سواء أصيب بها بالحرب أم يعيرها ، فيكون إطلاق الكلمة على غنائم الحرب من باب إطلاق المطلق على أظهر أمزاجه

ولا يصدق النعم على كل ما يظهر به الإنسان ، وإن كان يتبدل ماله به بلا حصول فائدة فلا محالة يعتبر في صدقه خصوصية ، والظاهر أن الخصوصية التي اشتركت في معناه هي الاجتماعية وعدم الترقب ، فهو عبارة عما ظهر به الإنسان بلا توقع لحصوله ، وبمقدار ما يحصل له وبعبارة أخرى هو النعمة الغير المترقبة ، مما ينصدي الإنسان لحصوله في الحرب هو حدلان العدو والعدية عليه ، لا اضمحام الاموال ، فهو نعمة غير مترقبة ، وكذلك فإن ما يبدل بالنفع بأكبر والنعمة وبالعوض هي نعم غير مترقبة بحسب العادة ، قد تحصل وقد لا تحصل ، وما يتصدى الإنسان لحصوله في مكاسبه وجره اليومية بحسب العادة هو ما يعيش به ويؤمن به حاجاته اليومية ، فالرائد على ذلك نعمة غير مترقبة ، ولذا قلنا في باب أرباح المكاسب أن مقدار الضرورة اليومية خارج محصا لا تحصيل

وكيفما كان الامر فالظاهر انه لم يؤخذ في مفهوم النعم خصوصية الحرب والقتال ، كما يعرف ذلك بملاحظة صده ، أي الغرم ، والعدية و لمعنى ايضا من مشتقاته فلا تختصان بمعانم الحرب ، ولو سلم بذلك فيهما يصيب كثرة الاستعمال فلا يسلم بظهور الفعل في ذلك ، فالآية تشمل باطلاقها غنائم الحرب وغيرها ، كما أن وقوع الآية في سياق آيات عروة مدر لا يوجب التحصيل ، ان المورد غير محصن والا لوجب اخصاص المحصن بغنائم بدر فقط ، ولا مانع من أن يصير مورد خاص موجبا لعمول حكم كلي يشمله بعمومه واطلاقه ، بل هو المتعارف عليه في آيات الكتاب العزيز



وبالجملة فالاية اشريفة وعمومها تشمل المعادن والكور ، والغوص  
وأرباح المعاسي من والهيات والجواهر ايضا ، وقد نطقت بهذا عموم الاحبار  
المستفيضة لوردة في تفسيرها في الابواب المحملة . مراجع فيها الكتب  
الروائية

فيما يجب فيه الخمس :

قال المحقق في الشرائع ، باب الخمس : فيما يجب فيه ، وهو سبعة  
الاول عتائم دار الحرب مما جواه الفسك ومائم بحوه من ارض وغيرها مالم  
يكن عصبة ، لثاني المعادن سواء كانت مذبذبة كالذهب والفضة والرصاص  
أو غير مذبذبة كالباقوت والبرجد والكحل أو صائفة كالقير والمط  
والكبريت ، الثالث الكمور ، وهو كل مدخور تحت الارض ، الرابع كل ما  
يخرج من البحر بالغوص ، كالجواهر والدرر ، الخامس ما يفصل عن مؤونة  
السمة له ولعيله ، من أرباح التجارات والصناعات ودرراعات السادس ما  
اشترى لدمي أرضا من مسلم وجب فيها الخمس السابع الحلال ، اذا حلت  
بالحرام ولا يتميز ، وجب فيه الخمس ) .

وناقش ادناه موارد الخمس المذكورة املا

الاول عتائم دار الحرب ، وبذل على ثبوت خمس فيها جمالا الكتاب  
والسمة وأجماع المسلمين .

الثاني المعادن ، من الذهب والفضة ، والرصاص والسناس و الحديد  
والباقوت ، والبرجد والعمرورج ، والعقيق والرقيق ، والمط والكبريت ، والقير  
والمطح ، ونحو ذلك .

وهذا اشكال ينبغي الانتباه فيه وهو ان الاقوى عندما ، على ما يأتي  
بنيانه ويستفاد من بعض الاخبار كقول المعادن من الاسعار ، والاموال تكون  
بجميعها للإمام ، بما انه امام المسلمين وظاهر الاحكام الدينية على وجوب  
لخمس في المعدن هو كقول ينافي بعد الخمس لمن اخرج ، فكيف يمكن لجمع  
بين هذين الامرين ؟ يمكن الاجابة عن ذلك بنقذتين هما

اولا . أن جعل الخمس في المعادن ربما كان من قبل النبي ( ص ) والائمة  
( ع ) باعتبارهم ثمة يعد حكما سلطانيا بعنوان حق الاقتاع ، فيكون نفس ذلك

أدباً منهم عندهم لسلام في استخراج المعادن براء تأدية الجنس من حاصليها ،  
ثانياً احتمال كون التخميس حكماً شرعياً (لهياً) ثابتاً لمن أخرج  
المعادن بأدبهم عندهم السلام ، ولو بالتحليل المطلق في عصر الغيبة ، وكون  
الجنس بعنوان حق الاقطاع لا يقتضي اختصاص الامام عليه السلام به ، وعدم  
صحة بصفه الى السادة كما توهم ، ان هو تابع لكيفيه جعل الامام ايضاً ، هذا  
مضافاً الى ماأتي منا من احتمال كون الجنس بأجمعه مطلقاً حقاً وحدانياً  
ثابتاً للامام ، كما تدل عليه بعض الاحبار ، ويعبر عنه بحق الامارة ، غنية الامر  
ان ادارة امر السادة تكون من وظائف الامام ومن شؤونه لكونهم من اعصاب  
شجرة النبوة والامامة .

وتحليل الاثمة [ع] الاعمال لشعبتهم في عصر الغيبة لا ينافي جوار دجاجة  
الحاكم الشرعي فيها مع بسط يده ، ان الظاهر ان التحليل صدر عنهم توسعه  
للمشيقة عند عدم بسط اليد للحكومة لحقه ، وعدم تصرفها فيها بدعسها ، وعلى  
هذا ماداً عرض تصرف الحكومة الحق في المعدن . وقيامها باستخراجها  
مباشرة ، فالظاهر عدم تعلق الجنس بها حينئذ ، ان الجنس كعد غرمه صريفة  
اسلامية موردها ما يعينه ناس فلا يتعلق بما تعينه الدولة والحكومة  
بمعسها ، وسيأتي تفصيل ذلك في ميض الاعمال

الثالث الكمر وهو المال المدخور في الارض أو الجدار ، أو الجبل  
بدواء كان من الذهب أو الفضة ، أو غيرها من الجواهر  
وهذا امر ينبغي الاشارة اليه ، وهو انه من المحتمل جداً كون الكمر أيضاً  
مثل المعدن من الاعمال ، اعني الاموال العامة التي تكون بأجمعتها تحت احمياد  
الامام ، والحكم بالتخميس اما ان يكون ادباً من قبل الاثمة [ع] في استخراجها ،  
فيكون الخمس حكماً سلطانياً بعنوان حق الاقطاع ، أو يكون حكماً شرعياً لهياً  
ثابتاً على من استخرجه بأذن الامام

وكيفما كان الامر فللامام أو الحاكم الشرعي ، عند بسط اليد ، مدع  
الاشخاص عن استخراجها ولو استخرجه الامام أو الحاكم الشرعي بدعسه فلا  
خمس فيه ، فورانه وزان المعدن على مامر ، ويساعد على ذلك الاعتبار العقلاني  
والسيرة الجارية في جميع البلاد أيضاً .

لرابع العوس ، وهو احراج الجواهر من البحر

الخامس ما يعصل عن مؤوبة السنة ، من ارباح المجازات ، والصناعات ،  
والرراعات ، وثبوت الخمس فيه اجمالاً مما لا شكك فيه عند أصحابنا ، وإن لم  
يوافقنا في ذلك فقهاء السنة

وهنا امور يهتما البحث فيها ، وبشير اليها ادناه

الامر الاول ان الاحبار الذالة على هذا الخمس مروية عن الصادقين -  
عليهما السلام - ومن بعدهم من الائمة ( ع ) بل أكثرها مروية عن الجواد  
والهادي - عليهما السلام - من الائمة المتأخرين ، ولا تجد في صحاحنا ولا  
صحاح لسنة حديثاً في هذا الباب مروية عن النبي ( ص ) أو أمير المؤمنين ( ع ) ،  
اللهم الا بعض العموميات التي ربما يحتمل انطباقها عليه . كما لم يسطر في  
لتواريخ ايضاً مطالباتها [ ع ] أحد ؟ بهذا الخمس . مع انه لو كان ثابتاً مشرعاً  
في عصرهما كان مقتضى عموم الايتلاء به نقل الرواة والمؤرخين عن طرق  
العريقتين ، وليس هذا مما تحالعه حكومات الجور حتى يظن ذلك سبباً  
لاحتماؤه ، كيف وهو ما كان يوجب ريادة موارد بيت المال ، وتقوية الجهات  
المالية ؟ فلم صار هذا الحكم مهجوراً عند فقهاء السنة ورواتهم ، بحيث لم يعد  
به أحد منهم ، ولو يتعرض لثبوته أو المطفئية به واحده أحد من اهل الحديث  
والتدريج ؟ ولم لا يوجد في كتب النبي ( ص ) ، وكتب أمير المؤمنين ( ع ) اى  
لعمال وجبة الامور اسم ولا رسم لخمس الارباح . مع انه لو كان لمقل لعموم  
الايتلاء به ان يعم الحكم كل تاجر وكاسب ، وصانع ، وراعى ، وعامل ؟

نعم في رواية ابن طاووس عن عيسى بن المستقد ، عن موسى بن جعفر ،  
عن ابيه ( ع ) ( ان رسول الله ( ص ) قال لأبي ذر وسلمان والمقداد واخراج  
الخمس من كل ما يملكه أحد من الناس حتى يرضعه الي ولّي المؤمنين  
وأمرهم ) ( الوسائل ج ٦ ص ٢٨٦ ) ، ولكن عيها ، مصاعاً الى ضعف السند ، ان هذا  
غير خمس الارباح ، ولعله كان مدوياً من باب صلة الاحام

وقد يقال ان عامي بعض كتب النبي ( ص ) وعهده ، من أخذ الخمس من  
المغرم ، كقوله ( ص ) في كتابه لعمرو من حرم حين بعثه الى اليمن ( وأمره ان  
يأخذ من المغام خمس الله ) ( سيرة ابن هشام ج ٤ ، ص ٢٤٢ ) ، وقوله لوهب  
عبد القيس ، و ان تعطوا من المغم الخمس ( البخاري ج ١ ، ص ٢٠ ) ، وفي كتابه  
( ص ) لملوك حمير ( وأنتم الركاه ، واعطيتم من المغام خمس الله ، وسهم

النبي وصغفه [فتوح البلدان ص ٨٢] . وهي كتابه ( من ) لصيحي بن عامر سيد بني ثعلبة ( من أسلم منهم ، وأقام الصلاة ، وآتى الزكاة ، وأعطى خمس المعصم ) ( الإصابة ج ٢ ص ١٩٧ ) ، التي غير ذلك مما في كتب النبي ( من ) وعهوده للوفود ، والتي لا يمكن أن يراد بالخمسة فيها خمس مقام الحرب ، بنهي ( من ) عن الاعارة ونهب الاموال ، ولكون امر الجروب بيده ( من ) ، فلا محالة من انه يراد بالخمسة فيها خمس الارباح والاستعدادات اليومية

ولكن يمكن ان يورد على ذلك أولاً بان لا مسلم بعدم اجارة الحرب من قبله ( من ) اد قبال الكفار لدعونهم الى الاسلام لم يكن منهيًا عنه ويشهد بذلك ذكر الصفي ايضاً في بعض هذه الاحبار ، وهو ما كان يصلح من عوائق الحرب وثانيًا ان خمس الركاز مما أمر به النبي ( من ) ويصدق عليه المعصم ايضاً ، اما خمس الارباح فلو كان واجباً في عصره ، ومن المتعارف عليه المطالبة به واحده ، لداع وشاع ذكره في المحاورات والكتب ، ولم يكن ليحصى ويهمل الى عصر الصادقين ( ع ) ، هذه معضلة قوية ينبغي الالتفات اليها ، وتحري حلها

ومع ذلك فلا يصر هذا الاشكال بأصل الحكم ، بعد ما ثبت بعموم الكتاب ، واجماع العروة المحقة ، والاحبار المستفيضة كما مر ، ولعل الحكم ثبت في عصر النبي ( من ) بنحو الامتناع والامتناع المعصم ، ولكن لما كان تنفيذه واجراؤه موجباً للخروج ، بصيب الفقر الدومي او لاستيحاء المسلمين منه لكونهم حديثي العهد بالاسلام فقد أحر تنفيذه الى عصر الائمة ( ع )

ويمكن ان يقال ايضاً ان هذا الخمس سرية سخطانية وصغها الائمة المتأخرون من العترة الطاهرة ، باعتبارهم ائمة وساسة ، حسب حجة معصومهم ، حيث ان الركوات والاموال العامة قد انجزمت عن مسيرها ، وصارت في اختيار حلقة الجور وبذلك يرى الائمة ( ع ) محللين له ، تارة كلاً أو بعضاً ، ومطالبين به تارة اخرى

وقد احتملنا بظير ذلك في خمس المعادن والكنوز ايضاً ، بناء على كونهما من لانفال ، وكون وضع الخمس فنبهما من قبلهم عليهم السلام بعنوان حق الاقطاع وجارة النصر ومقتضى ذلك جوار تجديد المنار في ذلك بحسب مقتضات الراس والشرايط ، ولكن بعد هذا الاحتمال استدلالهم ( ع ) على هذا

الخمس وكذا على خمس الكنز بالآية الشريفة ، وتطبيقهم الآية عليهما ، اللهم  
الا ان يكون الاستدلال بالآية قد وقع لاقتناع من في قلبه مرض وريب من سعة  
احتيايرهم (ع) ، أو يروا بدكرها تثبيت الحكم انشاء واقتضاء ، وان جرى تعينه  
من قبلهم عليهم السلام .

#### الامر الثامن :

لا يحسن ان هناك أحبار كثيرة يستعاد منها تحليل الخمس اجمالاً وليس  
معاد مادل على ثبوت الخمس في الارباح مجرد الجعل والتشريع حتى يحكم  
عليها بحكم احبار التحليل وعدم المعارضة بينها ، بل ان اكثرهم ظاهرة أو  
صريحة في بيان التكليف العملي ، وان الاثمة (ع) كانوا يملكون ويعيدون  
الوكلاء لجبايته وعليه فلا بد من بيان محمل الاخبار التحليل ، فنقول ' مادل من  
الروايات على بيان التكليف العملي ، وجوب الاداء والمطالبة به ، اكثرها رويت  
عن موسى بن جعفر (ع) ، ومن بعده من الاثمة المتأخرين ، واما احبار التحليل  
فمروية عن الباقر والمصطفى (ع) ، الا روايات

أولهما صحيحة علي بن مهزيار ، قال : قرأت في كتاب لأبي جعفر (ع)  
الى رجل يسأله ان يجعله في حل من مأكله ومشربه من الخمس ، فكتب (ع)  
بحقه (من أعور شيء من حقي فهو في حل) (الوسائل ج ٦ ، ص ٢٧٩) ، والمراد  
بأبي جعفر (ع) هنا هو ابو جعفر الثاني ، أعني الجواد (ع) ولا يحسن ان هذه  
الصحيحة بنفسها شاهدة على ان البقاء في عصره (ع) كان على اداء الخمس  
ولد استحل الرجل لنفسه ، وظاهر الجواب هو التحليل لخصوص العمور لا على  
الاطلاق

الثانيه التوقيع المروي في الاكمال والاحتجاج من الكليني ، عن اسحاق  
بن يعقوب ، عن صاحب الرمان ع (واما الخمس فقد أبيح لشيعةنا ، وجعلوا  
منه في حل الى وقت ظهور امرنا ، ليطيب ولا تهم ولا تحبث) (الوسائل ج ٦ ،  
ص ٢٨٢) ، علمنا بأن اسحاق بن يعقوب لم يذكر يمدح ولا قدح ، ويظهر من هذا  
التوقيع ان صاحب الامر (ع) كان أيضاً يطالب بالاموال ويأخذها ، ولم يكن  
حللها بالكلية سقماً عنها ، فعمل الخمس المذكور كان نوعاً خاصاً اقتضت  
المصلحة تحليله ، كما يشعر بذلك من التحليل لأجن طيب الولادة ، فلعنه كان  
مرتبطاً بخمس القبائم والجواري العسبية من قبل حكم الجور ، هذا مصافاً الى

ان ظاهر الكلام تحليل جميع الخمس ، حتى سهم بني هاشم منه ، ولا يمكن الالتزام بذلك بعدما حرمت الصدقة عليهم .

واما غير هاتين الروایتين من اخبار التحليل فجميعها صادرة عن الامامين الباقر والصادق ( ع ) ، الا رواية واحدة عن تفسير الامام حاكية تحليل أميرالمؤمنين ( ع ) ، وادأ شاهدنا الاثمة المتأخرين عنهما يحكمون بوجوب الخمس في الارباح ، ويطلبونه ويأخذونه كلاً أو بعضاً ، فلامحالة من وجوب حمل اخبار التحليل على موضوعات خاصة ، أو زمان خاص ، كتحليل المباحح والجواري لتتبع الولادات ، أو تحليل العبيد وعقائب الحرب الواقعة الى الشيعة من أيدي المخالفين ، أو تحليل ما يشتري ممن لا يعتقد بالخمس أو لا يحسن

ويصاف الى ذلك ان الخمس وكذا الاعمال ليسا ملكاً لشخص الامام المعصوم كما قد يتوهم ، بل هما لمنصب الامامة ، أعني منصب رعاية المسلمين ، وإدارة شؤونهم العامة ، والامامة والرعاية من الضروريات لمجتمع المسلمين في جميع العصور ، والخمس من أهم الموارد والصوائب المشبعة له ، ولذا غير منه في رواية المحكم والمنشأه عن أميرالمؤمنين ( ع ) بوجه الامارة ( الوسائل ج ٦ ، ص ٢٤١ ) ، كما ان الاعمال ايضاً أموال عامة راجعة الى الحكومات في جميع الانظمة ، ومنها نظام الاسلام . فالتحليل المطلق للخمس والاعمال هدم لاساس الامامة والحكومة الحققة ، فلامحالة من وجوب حمل اخبار التحليل كما عرفت على موضوعات خاصة ، أو زمان خاص ، أو شرائط خاصة . ولعل تحليل الاعمال العامة ، كالأراضي والأجام وسواها للشيعة كان يختص بعصر استأثر به فيه حكام الجور وأياديهم ، واحتاج بعض الشيعة اليها ولكن لم يتيسر لهم الاستئذان من ائمة العدل وبوايهم ، والا ماطلاق سراح الاعمال مطلقاً ، وعدم تحديدها وتقسيمها على وفق حوارين العدل والانصاف ، يوجب استئثار فئة خاصة وحرمان المستحقين الصغفاء منها ، كما هو المشاهد في زماننا ، وهذا أمر منهجي منه شرعاً كما لا يخفى على من عرف مذاق الشرع المبين .

السادس : مما فيه الخمس على عاقلوا الارض التي اشتراها الذمي من المسلم

المسابع ، الحلال المختلط بالحرام ، على وجه لا يتميز مع الجهول بصاحبه وبمقداره ، فيجل باخراج خمسة .

في مصرف الخمس :

قال الشيخ الطوسي في كتاب الهيء من الخلاف (المسألة ٢٧) : (عمدنا ان الخمس يقسم ستة أقسام ، سهم لله ، وسهم لرسوله ، وسهم لذي القربى ، فهذه الثلاثة أسهم كانت للنبي ( ص ) ، وبعده لمن يقوم مقامه من الأئمة ، وسهم للميتامى ، وسهم للمساكين ، وسهم لأرباب السبيل من آل محمد ( ص ) ، لا يشركهم فيه غيرهم )

أقول : ما في كلام الشيخ وغيره من اصحابنا من كون الاسهم الثلاثة ، حتى سهم ذي القربى في عصر النبي ( ص ) ، للنبي يشهد لما سفيديه من كون الاسهم الثلاثة ، بل الستة ، حقاً للامامة والامارة ، حيث ان منصب الامامة في عصر النبي ( ص ) كان له نفسه ، وكانت الامامة قائمة به ( ص ) ، ولازم ذلك انتقال هذه السهام منه ( ص ) الى الامام من بعده ، وهكذا وما أفقته به أبو حنيفة واتباعه من سقوط السهام الثلاثة بموته ( ص ) ، اسما هو على اساس ما حكوه من محل الخبء بعده ( ص ) ، ويشاهد العقل من حله يد السياسة قهراً ، والا فاي وجه لسقوط حق ذي القربى بموت النبي ( ص ) ؟ كما ان ما أفقته به مالك من جعل الخمس والهيء في بيت المال ، واعطاء الامام معه اقرباء الرسول ( ص ) ، يرجع الى حاسبييته من كون الخمس بأجمعه حقاً وحدانياً يكون في اختيار امام المسلمين ، ووراثه وران الهيء والانفال ، غاية الامر ان الامام يسد به خللات الاصناف الثلاثة من بني هاشم ، باعتبارهم من بيت الوحي والامامة .

وهي قوته تعالى " فان لله خمسة " بالنظر العدوي احتمالات .

الاول ان يراد به التقسيم والمسيم ، فيكون المرات تقسيمه ستة اسهم كما عليه المشهور من اصحابنا ، أو خمسة أسهم بحل سهم الله والرسول واحد كما قال به بعض ، ويدل على هذا الاحتمال طواهر كثيرة من الاحيار أيضاً

الثاني ان يراد به الترتيب في الاحتصاص ، بتقريب ان الخمس بأجمعه حق وحداني جعله الله تعالى لمنصب الامامة والحكم ، وحيث ان الحكم أولاً وبالذات لله تعالى " ان الحكم الا لله " ، وقد جعله الله تعالى للرسول بقوله " النبي أولى بالمؤمنين من انفسهم " ، وجعله النبي ( ص ) لذي القربى كما يشهد بذلك قوله ( ص ) في غدير خم - ( من كنت مولاه فعلي مولاه ) ، فلامحالة يكون الخمس بأجمعه أولاً وبالذات لله تعالى ، وفي طول ذلك ، بأجمعه للرسول ، وبعده

لمن قام مقامه من ذوي قرباه اماماً بعد امام ، على ما هو معتقدنا في الإمامة  
واما قوله : « واليتامى » وما بعده ، فحيث لم يدخل عليه لام الملك والاختصاص  
للخمس بهم ، وليس ملكا لهم ، وانما يكونون من قبيل المصارف ، وقد ذكروا في  
الآية اهتماماً بشأنهم واشعاراً بأنهم من شؤون الحكومة ومن لواحقها ، ولعل في  
عدم ذكر اللام مصاعاً التي ذلك نقطة أخرى أيضاً ، وهي الإشارة الى شدة  
اتصالهم بالرسول وبدي القريش ، فتدل الآية على اعتبار امتسائهم اليه  
واما قوله تعالى : « واليتامى والمساكين وابن السبيل » ، فالمشهور بين  
اصحابنا اختصاصها بمن كان من آل الرسول ( ع ) ، وادعى بعضهم عليه  
الاجماع ، واما فقهاء السنة فقالوا يعمومها لجميع يتامى المسلمين ومساكينهم  
وابناء سبيلهم ، وواقعهم في الجملة ابن الجريد مما ، واستدل اصحابنا على ذلك  
بعد الاجماع المدعى والمشهرة المحققة باخبار معتقصة لا تذكرها في هذا  
المجال

ويمكن ان يقرب التعميم بوجهين

الاول ان مفاد الآية وان كان عاماً ، فان موردها غروة بدر الواقعة في  
السنة الثانية من الهجرة ، وهي ذلك الوقت لم يكن لمن اسلم من بني هاشم ايتام  
ومساكين وابناء سبيل يورع عليهم خمس العبيقة ، ولكن كانت الاصناف الثلاثة  
من غيرهم كثيرة ، ولا سيما من المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم ، اللهم الا  
ان يقال يقال الا ان يقال ان التشريع وقع بلحاظ العصور اللاحقة لا عصر  
النزول فقط .

الثاني مماثلة آية النحر المذكورة في سورة نحر لهذه الآية في  
الالفاظ والخصوصيات ، والعري عندما من الاعمال المخصصة بالادم فلا تقسيم ولا  
تسليم فيه نعم للامام صرحه في الاصناف الثلاثة مطلقاً ، كما صرحه رسول الله  
( ص ) في الفقراء المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم ، وفي بعض الانصار  
وفي اخبارنا ايضاً ما يدل على التعميم ، فهي الرسالة المنصوبة الى الامام  
الصادق ( ع ) المروية في تحف العقول ( ص ٢٤١ ) قوله ( خمس رسول الله ( ص )  
الغنيمة التي قبض بخمس اسهم ، فقبض سهم الله لنفسه ، يحيي به ذكره ،  
ويورث بعده ، وسهماً لقرايته من بني عبدالمطلب ، فابعد سهماً لا يتقدم  
المسلمين ، وسهماً لمساكينهم . وسهماً لابن السبيل من المسلمين في غير



## الخمس حق وحداني ثابت لمنصب الامامة

لقد مرّ بما حلال تفسير الآية الشريفة احتمال قوي في نفسه ، وهو ان يراد بها الترتيب في الاحتصاص ، لا التقسيم والتسليم ، بتقريب ان الخمس حق وحداني لمنصب الامامة والحكم ، وحيث ان الحكم يكون أولاً وبالذات لله تعالى ، ومن قبله تعالى جعل للمرسول حق الحكم ، ومن قبل المرسول (ص) جعل لذي القربى في عديرهم ، فلا محالة يكون الخمس بأجمعه أولاً وبالذات لله تعالى ، وهي الرتبة المتأخرة يكون بأجمعه للمرسول باعتباره خليفة الله في الحكم ، وبعده للامام القائم مقامه ، ومثله الاعمال أيضاً ، لا لشخص الامام بل لمنصبه ، نظير ما يحكم على الاموال العامة انها للدولة ، واما الاصناف الثلاثة فلا ملكية لها ولا اختصاص ، بل هي مصادرة له ، ولذا لم يدخل عليها اللام لا في آية الخمس ولا في آية الفقه ، ويشهد لهذا الاحتمال سياق الآية واحبار كثيرة

اما بخصوص الآية ، ما أولاً انه تعالى أدخل لام الاحتصاص على اسمه الشريفة و كل من المرسول وذي القربى ، دون الاصناف الثلاثة ، وظاهر اللام الاحتصاص الثام والملكية المستقلة ، ومقتضى ذلك ان اختصاص جميع الخمس بالله تعالى مستقل ، وبالمرسول وذي القربى كذلك ، ولا محالة من كون ذلك طولية مترتبة ، واما الاصناف الاخر فلا اختصاص بهم ولا ملكية لهم ، واسما هم مصادرة محضة ، ميرثوقون من عيرانية الحكومة والامامة لكونهم من بيتها ومن شؤونها ، وبذلك يفرقون عن سائر الفقراء حيث انهم يرثوقون من أموال الناس وصدقتهم

وثانياً ، ان تقديم حاجته التأخير يعيد الحصر ، وعلى هذا فتقديم قوله

«لله» على قوله «خمس» ما يظهر منه اختصاص الخمس بالله .

ثم لو فرض ظهور الآية في التقسيم لكان مقتضاء التقسيم اثلاثاً لا اسداساً ، فيجعل سهم لله ، وسهم لرسوله ، وسهم لذي القربى ، والاصناف الثلاثة التابعة له من جهة الانتماء الى النبي (ص) واما الاخبار الظاهرة في كون الخمس حقاً وحدانياً ثابتاً لمنصب الامامة فكثيرة ، تذكر بعضها ،

الاول - ما رواه المرتضى في المحكم والمقشاهة فعلا عن تفسير النعماني ،

بإسناده عن علي (ع) قال (وأما ما في القرآن من ذكر معايش الخلق وأسبابها، فقد أعلمنا، سبحانه ذلك من خمسة أوجه، وجه الإمارة، وجه العمارة، وجه الاجارة، وجه التجارة، وجه الصدقات، وأما وجه الإمارة فقولنا تعالى «واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة . . » (الوسائل ج ٦ ص ٢٤١). ما (ع) صلى الخمس بأجمعه وجه الإمارة، ثم صرح بكونه لله تعالى، وليس المقصود مالكيته تكويناً ما بها لا تحصى بالخمس، بل المقصود كونه لله تشريعاً، ولو كان له السدس منه فقط لم يحسن نسبة الجميع إليه، فصح ماقلناه من كون الخمس بأجمعه حقاً وحدانياً ثابتاً لمن له الحكم والأمر، وقد تسمى الأموال العامة الواقعة تحت اختيار الإمام بمال الله، كما في نهج البلاغة (الخطبة ٢) : «يحصون مال الله ضمن الأبل بنبذة الربيع»

الثاني ' مرواه المصنف في الفقيه بإسناده عن السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن أبيه، (ع)، قال قال علي (ع) (الوصية بالخمس لأن الله عز وجل قد رضى لنفسه بالخمس) (الوسائل ج ٦ ص ٢٦١). يظهر منه أن الخمس بأجمعه لله تعالى

الثالث مرواه المصنف في بصائر الدرجات، عن عمرو بن موسى، عن موسى بن جعفر (ع)، قال قرأت عليه آية الخمس فقال (ما كان لله فهو لرسوله . . ثم قال، والله لقد يسر الله على المؤمنين أرزاقهم بخمسة دراهم جعلوا لربهم واحداً، وأكلوا أربعة أحلاء) (الوسائل ج ٦ ص ٢٣٨) يظهر من الرواية أن الخمس حق وحداني جعل للرب، ويكون للرسول وللإمام في طوله لا في عرضه.

الرابع قوله (ع) في رواية ابن شجاع البصافوري (لبي منه الخمس مما يفيض من مؤنته) (الوسائل ج ٦ ص ٢٤٨) التي غير ذلك عن الأخبار.

ومما يشهد أيضاً على كون الخمس حقاً وحدانياً ثابتاً للإمام في اختيار التحليل يكثرتها، إذ يستفاد منها أنه (ع) هو المرجع الوحيد في الخمس، وأنه بأجمعه له، وإن الاصناف الثلاثة من باب المصروف.

ويشهد لذلك أيضاً أنه تعالى جعل الفيء لنفس المصارف الستة المذكورة في آية الخمس بلا تفاوت بينهما، مع اختصاص الفيء بالإمام، وعدم وجوب

## تقسيمه ستة أسهم

فإن قال قائل مادكرنا يماضي ما دل من الاخبار المستفيضة على تقسيم الخمس ستة أسهم ، أو خمسة أسهم ، وإن النبي ( ص ) كان يقسمه كذلك ، وكذلك الامام ، بل المستفاد من مرسله حماد ومروعة أحمد بن محمد هو التقسيم بسهام متساوية

قلنا ان صدر المرسله وكذا المروعة وان دلنا على التقسيم بسهام متساوية ، فبهما تدكران بعد ذلك ان الامام يقسم بين الاصناف الثلاثة ما يستعملون به في سنتهم ، من فضل شيء كان للوالي ، وان نقص كان عليه ان يسبق من عبده بقدر ما يستعملون به ، فيعلم بذلك عدم تعيين التسهيم ، نعم على الامام ان يمتن أهل الحاجة ، ويشهد لذلك

اولاً ، وقوع التعبير بثمانية أسهم في مرسله حماد بالنسبة الى الركاة ايضاً ، مع ان المصارف الثمانية في باب الركاة مصارف خمسة ، ولا يتعين فيها التسهيم عندنا

وثانياً ، عذ الخمس بأجمعه في آخر المرسله حالاً للنبي والوالي .

ولعل اصرار الامام ( ع ) على التعبير بالسهام كان في مقام الالتزام والجدل ، حيث ان الفتوى الرائجة في عصره ( ع ) وبعده كانت فتوى ابي حميفة القائلة بسقوط حق الميبي ( ص ) وحق ذوي القربى بعد وفاة النبي ( ص ) ، وفقهاء السنة جميعاً كانوا يقولون بالتعظيم في الاصناف الثلاثة لغير بني هاشم ايضاً ، وقد امتح ذلك حرمان ائمتنا ( ع ) وبني هاشم عن حقهم المشروع لهم ، بل كان هذا مدار عمل الجلاء بعد وفاة النبي ( ص ) ، فإراد ائمتنا ( ع ) اثبات حقهم بقدر الامكان بظاهر الآية الشريفة على مذاق فقهاء السنة ، حيث حملوها على التقسيم والتسهيم .

والحاصل ان مقتضى الجمع بين ما دل على كون جميع الخمس حقاً للامام وبين اخبار التقسيم ، هو جعل اخبار التقسيم على الجدل والالتزام أو نحو ذلك ، والالتزام بكون الخمس بأجمعه للامام ، وعلى هذا كان عمل ائمتنا ( ع ) ، فهم كانوا يطلبون الخمس بأجمعه جملة واحدة ، وهكذا كان يصنع وكلاؤهم ، ويشهد على ذلك نفس اخبار التقسيم ايضاً ، حيث دلت على ان الرائد عن مؤونة السنة للاصناف الثلاثة كان للامام ، وكان يرجع اليه ، وقد أفتى بمصوبها كثير من

اصحابنا .

والمعروض هي مرسله حماد وجود امام مبسوط اليد ترجع جميع الاطماس والركوات وغيرها من الاموال الشرعية اليه ، وحيدئذ عيكمي في رمدي خمس مدينة من المدن الكبيرة كطهران مثلا لكل فقراء بني هاشم ، فكيف يجعل نصف خمس ثروة العالم على كثرتها لهم ؟ فيعلم بذلك كله انه ليس للاسنان الثلاثة بالنسبة الى الخمس ملكية واجتماعي ، بل الخمس باجمعه حق وحداني ثابت للامام . نعم عليه ان يحون الفقراء من بني هاشم ، فهم ذكروا بعنوان المصارف فق . نظير ذكر الاصناف الثلاثة وفقراء المهاجرين ، في سورة الحشر بعد آية الفاء ، مع وصوح ان الفاء يحتمل بالامام بما هو امد

توضيح وتكمول :

المعروف بين اصحابنا الامامية وجوب الزكاة في تسعة اشياء ، وجوب الخمس في سبعة ، وذكروا من السبعة المعادن بكثرتها ، وأرباح المكاسب بشعبها ، ولا يحفى كثرة المعادن المستخرجة وعوائدها ، وكذا أرباح المكاسب ، فالخمس ثروة عظيمة موهورة تعد بالمليارات

واما الاموال الركوية التسعة فهي بنفسها اقل من مواضع الخمس بحراتب ، والزكاة المفروضة عليها أيضا اقل من الخمس ، فدسبها العشر ، أو نصف العشر ، أو ربع العشر . وقد ذكر الامامية ان نصف الخمس في جميع الموارد لفقراء بني هاشم ، الامر الذي لا يشاركهم فيه غيرهم . كما ذكروا للزكاة مصارف ثمانية على ما في القرآن ، منها الفقراء ، ومنها سهل الخير كلها ، كاحداث المساجد ، والمعاهد العلمية ، والمستشفيات ، والطرق ، والقناطر ، وتهيئة العدة للجهاد ، ونحو ذلك من المصارف المهمة العامة المتوقعة على صرف اموال كثيرة . كما ذكروا ان ركوات بني هاشم يحوز صرفها في انفسهم . واننا نرى ان مدد بني هاشم بالنسبة الى غيرهم في غاية القلة ، لاسيما في صدر الاسلام ، حين تشريع هذه الاحكام . فعلى مذاق القوم شرع نصف الخمس كاملا ، مع كثرته موضوعا ومقدارا ، لفقراء بني هاشم مع شدة قلتهم ، وشرعت الزكاة ، مع شدة قلتها بالنسبة الى الخمس موضوعا ومقدارا ، لكي تصرف في مصارف ثمانية ، منها كافة سهل الخير التي يستفيد منها الجميع حتى بني

هاشم ، ومنهم جميع الفقراء حتى فقراء بني هاشم بالنسبة الى ركة أموال  
 أمثلهم من بني هاشم ، أفلا يعد هذا الجعل والنشرع ظلماً ووروراً ، ومخالفاً  
 للعقل والحكمة ، ولا يوجد فيه القمادل والتدبير أصلاً ؟ لاسيما بملاحضته عامي  
 أخير كثيرة من أن الله تعالى جعل للفقراء في أموال الأعياء ما يسعهم ، ولو  
 علم أن ذلك لا يسعهم لآراءهم ، حيث يستفاد من هذه الروايات أن الجعل والنشرع  
 كان حسب الحاجات والحالات

وعلى هذا فيتعين ما قلناه من أن الخمس حق وحدسي جعل لمصالح الإمامة  
 والحكم وتحت اختيار الإمام . وإن له أن يصرفه في جميع ما يراه من مصالح  
 نفسه ومصالح المسلمين ، كإدارة عيشة فقراء ، كما جعلت لركاة وسائر  
 الصرائف الإسلامية أيضاً تحت اختياره بحاية الأمر أنه يتعين عليه أن يحون فقراء  
 بني هاشم من تلك المسؤولية الى الإمامة والامارة ، رعاة لشأنهم لأنهم  
 من أهل بيت النبوة والإمامة ، والمرء يكرم في بيته وعيقلته

قال الإمام الحميمي . مد ظله . في كتاب البيع ( ج ٢ ص ١٩٥ ) ( وبالجمله  
 من تدبر في معاد الآيه والروايات يظهر له أن الخمس بجميع سهامه من بيت  
 العدل ، والوالي ولي التصرف فيه ، ونظرة متبع بحسب المصالح العامة  
 للمسلمين ، وعليه إدارة معاش الطوائف الثلاث من السهم المقرر ارتفاقهم منه  
 حسب ما يرى . كما أن أمر الركوات بيده في عصره ، يجعل السهام في مصارفها  
 حسب ما يرى من المصالح . هذا كله في السهمين ، والظاهر أن الأفضل أيضاً لم  
 تكن ملكاً لرسول الله والأئمة الأطهار صلوات الله عليهم أجمعين ، بل لهم ملك  
 التصرف )

#### الورود في المسألة من طريق آخر

ولو أبي ما ذكرناه قلنا أن برد المسألة بطريق آخر محصلته أن خمس  
 المال المحلول بالحرام لعله يكون من قبيل الصدقات ، وخمس أرض الدمي أيضاً  
 من قبيل الركوات ، ويكون متعلقاً بحاصل الأرض لا رقيبتها ، والمعادن والكنوز  
 وماهي قعر البحار أيضاً ، حيث أنها من الأفعال المتصلة بالإمام ، فالخمس منها  
 من قبيل حق الاقطاع ، المجمعول من ناحية الإمام لمن تصرف في ملكه  
 واستخراجه ، فلا يرتبط ببني هاشم ، بل هو باجمعه للإمام . وأما خمس الأرباح

فقد عرفنا احتمال كونه من الضرائب المرصودة من قبل الأئمة المتأخرين (ع)،  
 لأحساسهم بالاحتياج إليه بعد انقطاع أيديهم من الزكوات والضرائب الإسلامية  
 المشروعة من قبل الله تعالى، فهو أيضاً يختص بالامام، ولذا أضافه الامم إلى  
 نفسه في رواية ابن شجاع البصافوري (في من الخمس ما يفصل من مؤبته)  
 وفي الحديث (ج ١٢ ص ٢٥٦)، نقلاً عن المبتقى في مقام الجواب عن  
 الاشكالات الواردة على صحة علي بن مهزيار، احتمال اختصاص هذا الخمس  
 بالامام، واستظهاره من بعض اخبار الباب ومن جماعة من القدماء، فراجع.  
 ويظهر من المحقق السيروري في الكفاية (ص ٤٨٦) والذخيرة (ص ٤٤) الميل  
 إلى كون الخمس بأجمعه للامام، وفي أواخر الخمس من الجواهر في المسألة  
 الرابعة (ج ٦ ص ١٥٥) قال:

(ين لولا وحشة الاسراف عن ظاهر اتفاق الاصحاب، لأمكن دعوى ظهور  
 الاخبار في كون الخمس جميعه للامام (ع)، وإن كان يجب عليه الانفاق منه على  
 اصناف الثلاثة الذين هم عياله، ولذا لو راد كان له، ولو نقص كان الاتمم  
 عليه من نصيبه، وحلوا منه من أرادوا).

وعلى هذا فلا يبقى للتخصيص الا خمس مقام الحرب، وموصوفة مختف في  
 مصرها، ولا يحتمل ان مقام الحرب تمتاز عن سائر الاموال بوقوعها من أول  
 الامر في اختيار الرسول (ص) أو الامام (ع)، بسبب النظر على العدو وليست  
 من قبيل الضرائب التي تؤخذ من الناس، فلعل رفع خلافات بني هاشم منها، دون  
 الركوات وسائر الضرائب المأخوذة من الناس، كان لرفع التهمة عنه (ص) بأن  
 بتوهم حديثوا العهد بالاسلام ان اصراره (ص) على احدى الركوات وسائر  
 الضرائب إنما كان لتموين عائلته وعشيرته، فحرمها عليهم.

والتعبير بالافساح في الركوات، على فرض صحته ايضاً، كان لدفع عائلته  
 إلى الاشتغال، وبالتالي عدم اصرارهم على الاستفادة منها، والا ما يرق بين  
 الركوات والافساح المأخوذة من الناس؟ ولم صارت الاولى أوساخاً دون  
 الثانية؟ اللهم الا ان يفرق بينهما بأن الركوات تؤخذ من الناس مباشرة باسم  
 الفقراء والمساكين بداعي تطهير الناس كما يدل عليه قوله تعالى: "تطهيرهم  
 وتزكيتهم بها"، فذلك سميت أوساخاً، أما الافساح فجعلت أولاً وبالذات  
 بأجمعهما لله تعالى، ومن ناحيته تعالى ينتقل إلى الرسول، ودي القريب، ودوي

الحاجة من بني هاشم ، نظراً لانتقال الحكومة منه تعالى إلى الرسول وإلى دي  
القربى ، فعقراء الناس عيال للناس ، وفقراء بني هاشم عيال الله ، ومن شؤون  
الامامة والحكومة الاسلامية ، وبين الاعتبارين فرق واضح ، فان اكرام الرجل هي  
عشيرته وعائلته امر عقلاني يقبله العنطوق الاجتماعي ، واحترام درية الرسول  
( من ) واقربائه بعد احترامه له ( من ) ، فاي مانع من أن يقوم بسد خلالتهم من  
أموال الحكومة الاسلامية ، لكوبهم من أغصان شجرة النبوة ؟

### الفصل الثالث في غنائم الحرب

يظهر من كلمات ابنهفاء ان العنيفة والعبيد عندهم اما متبايانان أو  
متساويان ، ولكن يمكن ان يقال انها متحالعان مفهومًا ، وان بينهما عمومًا من  
وجه ، أو يكون العبيد أعم مطلقًا إذ العبيد يراد به مارجع إلى امام المسلمين  
وبيت مالهم اما مطلقًا أو من ناحية الكمار فقط كما لعنه الانهر . فيهم عنائم  
الحرب ايضًا ، وقد أطلق عليها في كثير من الاحبار كما ورد مثلاً في نهج  
البلاعة ( الخطبة ٢٣٢ ) ( ان هذا المال ليس لي ولا لك ، وانما هو عبيد  
للمسلمين ، وجلب أسيدهم ) ، وكون مورد آية العبيد في سورة الحشر ما حصل  
بغير حرب لا يدل على احتصاص اللط به

والعنيفة عندها يراد بها كل مال مفلور به ، ولو بالكسب مثلاً ، وتطلق  
على غنائم الحرب ايضًا بلحاظ ظفر المقاتلين بها ويملهم اياها ، ولا تصاف  
اليهم الا بعدما يراد تقسيمها بينهم ، وعلى هذا فيكون بينهما عموم من وجه  
وان أريد بالعنيفة خصوص غنائم الحرب لكثرة استعمالها فيها ، كان العبيد أعم  
مطلقًا منها ، اللهم الا أن يدعى اطلاق العنيفة على ما حصل من الكمار بغير  
حرب ايضًا كما لا يبعد ، فيساوي اللغزان مفهومًا وموردًا

والغنائم لله وللرسول ، ودرلت عنها آية الاسفال قال في مجمع البحريين  
( ج٤ ص ٥١٧ ) قال ابن عباس : ( ان العبيد ( من ) قال يوم بدر ' ( من جاء بكذا  
فله كذا ، ومن جاء بأسير فله كذا ) ، فتصارع الشبان وبقي الشيوخ تحت الرايات ،

فلما انقضى الحرب طلب الشبان ما كان قد نعلهم النبي (ص) به ، فقال الشيوخ كما ردها لكم ، ولو وقعت عليكم الهزيمة لرجعتم اليها وجرى بين أبي اليسر بن عمرو الاصاري ابي بني سلمة وبين سعد بن معاذ كلام عرعر الله تعالى الغنائم منهم وجعلها لرسوله بفعل بها ما يشاء ، فقسّمها بينهم بالنسوية ( وقال علي بن طلحة ، عن ابن عباس ( كانت الغنائم لرسول الله (ص) خاصة ليس لاحد فيها شيء ، وما اصاب سرايا المسلمين من شيء ائوه به ، فمن حبس منه ابرة او سلكا فهو غنول ، فسألوا رسول الله (ص) ان يعطيهم منها فبرئت الآية ) .

وقال ابن جريج ، اختلف من شهد بدرًا من المهاجرين والانصار في العديمة فكانوا ثلاثا ، فبرئت الآية ، وملكها الله رسوله يقسمها كما اراد الله ( والروايات والتواريخ في ذلك كثيرة لا يذكرها يظهر من ذلك ان الغنائم من الاموال ، وامها التي وقع فيها الصراع والسؤال ، وسياتي في فصل الاموال ان المقصود بها هي الاموال العامة التي لا يملكها شخص ، وبهذا المعنى يطلق اللفظ على غنائم الحرب ، وعلى مثل ارض الموت ، والاجسام ، والجمال ، والادوية ، ونحوها بمعنى واحد ، وان كان المالك في احبارنا ومتاوى اصحابنا اطلاق اللفظ على القسم الثاني ، والتخاصم في الاموال وان وقع في خصوص غنائم الحرب ، على ما هي الاحبار ، مانه لامانع من حمل الجواب في الآية على ظاهره من العموم والاستمرار

ليست الغنائم والاموال لشخص الرسول والامام ، بل هما تحت اختيارهما

ليس المقصود من جعل الغنائم والاموال للرسول او الامام بعده جعلهما ملكا لشخصه ، نظير ما يملكه من تجارة او وراثة مثلا ، بل المقصود جعلها تحت اختياره وتدبيره ، يفعل فيها ما يشاء لما يراه صلاحا ، ويصرف فيها ما يريد فيما يرويه ، فان بقي منها شيء اخرج خصصها لاهله ، وقسم الباقي بين من قاتل فهو المتولي لامرها والمتصرف فيها ، وليس للمقاتل الاعتراض عليه ، وان استوعب الفعل والجعائل جميع المغنم ، كما يدل على ذلك مرسلة حماد عن



العبد الصالح (ع) (وله أن يصد بذلك المال جميع ما يذوبه ، من مثل إعطاء المؤلف قلوبهم ، وغير ذلك مما يذوبه ، فإن بقي بعد ذلك شيء أخرج الحمس منه ، فقسمه في أهله ، وقسم الباقي على من ولي ذلك ، وإن لم يبق بعد سد النوائب شيء علا شيء لهم) (الوسائل ج ٦ ص ٢٦٥) ، وكذا ما ورد في صحيحة زرارة ، الإمام يجزي ويدخل ويحطي ما يشاء قبل أن تقع السهام ، وقد قاتل رسول الله (ص) يقوم لم يجعل لهم في الشيء نصيباً ، وإن شاء قسم ذلك بينهم (الوسائل ج ٦ ص ٢٦٥) ، ويظهر من الرواية أن الشيء كان يطبق على غنائم الحرب أيضاً فليس الشيء قسماً للعبيد ، ومما ذكره يظهر صحة مد غنائم الحرب من المنافع المالية للدولة الإسلامية ، فإن الأراضي والعقارات وما ليس في العسكر لا تقسم أصلاً ، بل تجعل تحت اختيار الإمام ، وله أيضاً أن يصد النوائب والخلات مما احتوى عليه العسكر ، وإنما يقع التقسيم على خصوص هذا بعد سد جميع النوائب والخلات ، لوجود نحو اختصاص له بالمقاتلين ، وقد أعتى أصحابنا بمعاد الروايتين إجمالاً ، وترك ذلك إلى مجال آخر مصاعداً إلى أن غنائم مكة وحسين لم تقسم بين المقامين وقد فتحنا مدوة

وحاصل ما يستفاد من الآيتين الشريعتين ومن أخبار الباب ، بعد إرجاع بعضها إلى بعض ، هو أن الغنائم كسائر الأفعال تكون من الأموال العامة التي لا تتعنى بالأشخاص ، ولا تدخل بمجرد الاعتماد في ملك المقاتلين ، بل تقع تحت اختيار قائد المسلمين وأمامهم ، فيصحبها ، ويحفظها ، وينفق منها ، ويجهز منها الجيوش ، حسب ما اقتضته المصالح العامة في عصره وبينته ، وإن استوعبت كلها ، وليست من الأملاك الشخصية للرسول أو الإمام ، بل هو للناس فيه سوء ، وليس له أن يتصرف فيها جراًماً أو يهبها لمن أراد بلا ملك ، بل الملاك هو رعاية المصالح العامة في كل مورد ، وليس للناس الاعتراض عليه ومن جمنة المصالح المهمة تأليف القلوب وجذب الرجال وإفسادهم ، لاسيما أهل المشوكة منهم ، إلى قبول الحق والتسليم له ، ورفع شرهم وأدهم ، وحفظ الموازين الأخلاقية والعاطفية التي يهتم بها العقلاء في نظامهم ، فإن بقي شيء أخذ منها الحمس لأهله ، ولما يمكن أن يواجهه الإمام من الحاجات في المستفتين ، وقسم البقية بين المقاتلين حسب ما حكم به الشرع المبين ، وإنما يؤخذ منها الحمس بعد لحاظ تعلقها بالمقاتلين وكونها غنيمة لهم ، وإرادة تقسيمها بينهم

وبالجملة فقد كانت العرب تعد العنائم ملكاً للمقاتلين ، وحقاً مطلقاً لهم ، بل ربما كان الاعتماد هدفاً أساسياً لهم في المعارك والحروب ، فكانت اغارة قبيلة على قبيلة تقع بداعي اغتنام الاموال ، وسبي الداراي والنساء ، وبذلك ساءت اخلاقهم وقد اراد الله تعالى ان يكون يسط التوحيد والعدل هدمهم ومعراهم ، فجعل بامران آية الانمال العنائم تحت اختيار الرسول والامام ، فهو الذي يتصرف فيها حسب المصالح العامة ، وقد يقسمها بينهم

## الفصل الرابع

### في العي

الظاهر ان هذه الكلمة مأخوذة من قوله تعالى في سورة الحشر « وما اداء الله على رسوله منهم مما اوجعتم عليه من حين ولا ركتاب ما اداء الله على رسوله من اهل القرى لله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل »

اداء من العي بمعنى سرجوع ، يعني ما أرجعه الله من الكفار الى رسوله ( ص )

وهناك امور يهتم بها البحث فيها في هذا المجال

الامر الاول في حكم عالم يوجب عليه بالحيل والركاب لقد وردت اخبار مستفيضة ، بل متواترة ، هي ان مالم يوجب عليه بحيل ولا ركتاب يكون من الاموال ويكون للامام ، يعني لمصعب الامامة ، فتكون من الاموال المعدة للمصالح العامة ، ومن اهمها ادارة شؤون الامام وعائلته

والاموال العامة قد تضاف الى الله ، وقد تضاف الى الرسول ( ص ) ، والامام ( ع ) ، وقد تضاف الى المسلمين ، ومآل الكل واحد ففي الخليفة الشقيفة ورد ( وقام معه بنو أبيه يخضمون مال الله خصم الامل ثقة الربيع ) ، وفي حطبة ٢٢٢ من مهج البلاغة جاء [ ان هذا المال ليس لي ولا لك ، وانما هو فيء للمسلمين ] ، وفي رواية عن أبي عبد الله ( ع ) انه قال ، ( ولما العي والاموال فهو خالص لرسول الله ( ص ) ) ( الوسائل ، ج ٦ ص ٢٧٤ ) ، وبحو ذلك من

الروايات وليس المقصود في الآية الشريفة تقسيم الغني ستة أسهم متساوية أو غير متساوية، بل لم نجد من عقائنا من يعني بوجوب التسهيم في الغني والأعمال، وإن أفتوا به في الخمس، فعل المقصود، كما عرفنا في باب الخمس، هو الترتيب في الاحتصاص، وسياق الآيتين في النبايين واحد فالغني يكون تحت اختيار من له حق الحكم، وحيث أن الحكم يكون أولاً وبالذات لله تعالى، ومن قبله تعالى جعل للرسول، ومن قبله (ص) جعل للإمام من ذي القربى، فالغني يكون بأجمعه لله وتحت اختياره، ثم للرسول، ثم للإمام، والمرتبة بذي القربى هو الإمام من عترته وأهل بيته، كما يدعى الاجتماع عليه في باب الخمس وتدل عليه الأخبار، كما روي في الكافي بسنده عن سليم بن قيس قال، سمعت أمير المؤمنين (ع) يقول (بحسب والله عني بذي القربى، الذين قربهم الله بنفسه ومحبته، فقال «ما أعاه الله على رسوله من أهل القرى لله وللرسول ولذي القربى») وأما الأصناف الثلاثة الأخرى فهي مصارف محصة يتكفل بمؤنتها الإمام، ولذا لم تدخل عليها لام الملك لا في هذا المقام ولا في آية الخمس، وقد مر البحث في بيان مصارف الخمس في الآية، وهي الأصناف الثلاثة، وهي ذي القربى، وقريباً يكون الخمس - وكذا الغني - حقاً وحديداً يكون بأجمعه تحت اختيار الإمام، والإمام يسد به حلات نفسه وبيته وعائلته، وحلات المجتمع، كما صرح رسول الله (ص)، ولأجل ذلك صرف رسول الله (ص) أمور بني النضير، مع كونها له خاصة، في مصارف أهله وأرواحه، وهي فقراء المهاجرين والأنصار، وقد كان حفظ بيت الوحي والرسالة، وأعصان شجرة النبوة، وشؤون العقرة الطاهرة، التي عندها الرسول الكريم (ص) قريداً للكتاب العزيز في حديث الثقلين، حتماً للكتاب والسنة، وصعباً لنجاة الأمة، ومنظماً لأمرهم، من أهم المصالح العامة التي كان يجب على النبي (ص) الاهتمام بها من أجل مستقبل الأمة، ولذلك أعطى ماطمة (ع) فدكا التي كانت خالصة له، حيث كانت قرية لباب العلم والحكمة، وصرفاً لدرع العقرة الطاهرة، ففدكا كانت مما لم يوجب عليه بحيل ولا ركاب، فلم يتعلق بها حق للعقائين، بل كانت بأجمعهما تحت اختيار الرسول (ص)، وكان له أن يضعها حيث يراه مصلحة، فأراد (ص) دعم بيت الإمامة من الجهة المالية، وبهذا الملاك أعطى وسجل ماطمة (ع) وفدكا.

### الامر الثاني ان الشيء والاموال لا خمس فيها

لقد مر في بحث الغنائم ان الخمس اسما يثبت فيها بعد صد الموائب منها ، وارادة تقسيمها بين الحقاتلين ، فيكون الخمس فيها بلحاظ تقسيمها بينهم ، وسيرورتها لهم ، حيث ان الخمس ضريبة اسلامية تؤخذ عن اموال الناس لحساب بيت المال والدولة الاسلامية ، ويؤدونها الى الامام باعتباره امام المسلمين والشيء والاموال تكون باجمعهما للامام خالصة له ، فلامجال للخمس فيها ، وهو الظاهر من كلمات اكثر الاصحاب ، واكثر فقهاء اهل السنة

وعلى هذا فلا يتعلق الخمس ولا غيره من المصائب بالشيء والاموال والجزايا والاعشار ، والركوات والاحماس ، وكذلك الاراضي المفتوحة مدونة ، لانها كلها من الاموال العامة ، وتكون تحت اختيار الامام ، وليس على من الامام . بما هو امام . ضريبة . ولذا لا تتعلق بالمقود المحروقة في خرابة الدولة الاسلامية ركاة . وقد اشير الى هذا في مرسلة حماد ( ولذا لم يكن على من الدي والوالي ركاة ) ( الوسائل ج ٦ ص ٢٥٨ )

واما يتعلق الخمس بالمعادن فاما يكون بعدما اقتطعها الامام من الافراد ، فيكون الخمس بمنزلة حق الاقطاع ، ولذا لا يقول بتعلقه بها اذا كان المستخرج لها الدولة الاسلامية بمنصتها

### الامر الثالث ما هو مفهوم الشيء في المصطلحات الشرعية ؟

تظاهر كلمات الفقهاء فيما رأينا ان الشيء كان اسما لخصوص مدرج من ناحية الكفر الى امام المسلمين وبيت مالهم ، اما مطلقا ، او ما حصل به غير قتال كما عليه الاكثرية ، او ما حصل بقتال كما في الكافي ، فكأنهم اتفقوا على عدم صدقه على مثل الركوات والاحماس المأخوذة من اموال المسلمين فالاموال العامة الراجعة الى امام المسلمين كانت على قسمين قسم منها من المصائب التي توضع على اموال المسلمين وايراداتهم ، وقسم منها كانت تحصل نتيجة لسعة حكم الاسلام وسلاطته على اراضي الكفرة وبلادهم بالقتال او بالهدنة ، فالشيء كان يطلق على خصوص القسم الثاني اما على بعض اصنافه او مطلقا ، ولعل الثاني هو الظاهر من كثير من الاحبار الواردة في الايواب

المختلفة ، فيعم معام الحرب ، والانفال بأنواعها ، والخراج ، والجزايا ، والعشور  
المأخوذة من تجار الكفار ، ونحو ذلك .

ولعل إطلاقه عليها كان ليلحاظ أن سلطان الكفر بشعبه كان قد استولى  
على جميع الاموال والبلاد ، والأراضي والجيال ، والأودية ، وغيرها من الاموال  
العامة التي خلقها الله لعباده الصالحين ، وقد رجعت بحكم الاسلام الى رسول  
الله ( ص ) وإمام المسلمين ، وقد مر في أول بحث القوائم أن آية الانفال نزلت  
في غنائم بدر ، فيظهر بذلك أن لفظ الانفال كان أيضا يشمل ما حصل بقتال ،  
فكان اللفظان متساويين مورداً ، وإن اختلفا مفهوماً .

ولكن شاع بعد ذلك استعمال لفظ الانفال في خصوص ما حصل بغير قتال ،  
ولم يتعلق به حق للمقاتلين ، بل لم يعهد إطلاقه على مثل الخراج والجزايا من  
الصرائب المأخوذة تدريجاً ، ولو حصلت بسبب الغلبة على الكفر أيضاً . كما شاع  
إطلاق لفظ الفيه على ما حصل بغير قتال ، ولعله ليلحاظ كونه مورداً لقوله  
تعالى : « وما أفاء الله على رسوله منهم مما أوجفتهم عليه بحيل ولا ركائب » ،  
وكذلك صار لفظ الغنيمة شائعاً في خصوص ما حصل بقتال بعد كونه بحسب  
اللغة أعم ، فصار بهذا كله لفظاً للفيه والانفال قسمين للغنيمة بحسب  
الاستعمالات الشائعة . والفيه مساوية للانفال ، أو أعم منه أن ملعنا صدق  
الانفال على مثل الخراج والجزايا .

وأما الصرائب المأخوذة من أموال المسلمين ، كالكروايات والأكماس ، فلم  
يعد إلى الآن على إطلاق الفيه والانفال عليها . بل إنها تأتي قسمياً لها في  
الكلمات ، اللهم إلا أن يطلق الفيه على جميع ما في بيت المال - حتى الصدقات  
- مسامحة وتقليباً .

الأمر الخامس : الإشارة إلى أن الجزية والخراج من الفيه ، حيث أن أكثر  
أنواع الفيه ذكرت في الاختيار والعتاوي باسم الانفال ، وسوف نتعرض لها في  
الفصل المقبل إن شاء الله . وهكذا سمحيل البحث في العشور والجمارك التي بحث  
مستقل في بياني الضرائب التي ربما يقال بجوار أن تفرسها الحكومة الحققة  
بحسب الاحتياج ، أما هنا فتعرض للجزية والخراج إجمالاً :

فالخراج عبارة عن الصريمة التي كانت توضع على الأراضي المفتوحة  
عنوة أو صلحاً ، على أيها للمسلمين أو لإمامهم ، أو الأراضي التي اتجلى عليها

أهلها ، بل وعلى أراضي العوات أيضا على احتمال قوي .

والجزية ضريبة كانت توضع عادة على رؤوس أهل الزمة ورقابهم ، وإن كانت ربما توضع على الأراضي أيضا .

وتقبيل الأراضي يمكن أن يقع يبحو الاحارة ، ويمكن أن يقع يبحو المزارعة ، وربما يطلق على المأجود منها مطلقا وما أخذ يبحو الاحارة الخراج ، وعلى ما أخذ يبحو المزارعة العقاسحة

أما بخصوص كمية الجزية فقد أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأمير المؤمنين عليه السلام في عصرهما في موارد خاصة بعرض مقدار معين لم يظهر تعيينه وتحديد في جميع العصور والبلدان وبذاته فإن هذا الأصل ليس من الأمور التعبدية المحضة ، بل يلاحظ فيه مصالح المسلمين والدولة الإسلامية ونفس الشيء يمكن أن يقال حول مقدار الخراج

وأما بخصوص مصرف الجزية فأراه الفقهاء فيه تدور حول قولين ، أحدهما أنها بحكم الغنمة فتحتس بالمقاتلين ، والثاني أنها من أنواع الشيء و مصرفه مصالح المسلمين بشعبها ، ومنها مصارف المقاتلين ولعل عمدة ما ذكر الفريق الأول ترجع إلى اعتبار الجزية وكأنها نتيجة للحرب ، وفداء من النفوس التي وقعت في معرض القتل أو الأسر

والأصل في المسألة عندنا صحيحة محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر ( ع ) : ( وأما الجزية عطاء المهاجرين ، والصدقات لأهلها الذين سمي الله في كتابه لهم في الجزية شيء ) ، رواها العقيقه ( ج ٢ ص ٥٢ ) ، والتهديم ( ج ٤ ص ١١٨ ) ، ولكن ورد في العقيقه ( عطاء المجاهدين ) ، وفي دعائم الإسلام ( الجزية عطاء المجاهدين ) . رواه عنه في المسند ( ج ٢ ص ٢٦٧ ) ، وفي خبر ابن أبي عمير ، عن أبي عبد الله ( ع ) ، قال ( وأما الجزية عطاء المهاجرين ... ) ، رواه في الوسائل ( ج ١١ ص ١١٦ ) .

فما المراد بالمهاجرين في الخبرين أعلاه ؟ هل يراد بهم خصوص من هاجر في صدر الإسلام في عصر النبي ( ص ) إلى المدينة المنورة أم يراد الأعم منهم ؟ يبعد جداً المراد الأول ، إذ أن المهاجرين الأوائل لم يبقوا إلى عصر الصادقين ( ع ) ، وحكم الجزية عام ثابت في جميع العصور ، فلا محالة من أن المراد بهم جنود الإسلام المهاجرين من بلادهم إلى ساحات القتال أو إلى

الثغور ، فيطبق عليهم قهراً لقب المجاهدين . وحيث ان مصارف الصدقة سييل الله الذي من اظهر مصاديقه الجهاد ، فلا محالة انه لا يمكن الحكم بتباين المصرفين بالكلية ، فلعل المراد بمصرف الصدقة في هذه الاخبار مصرفها العالي ، اي الفقراء والمساكين ، وقد كانت الصدقات تقسم غالباً في نفس المحل ، فتقسم صدقات البوادي في البوادي ، وصدقات أهل الحضر في أهل الحضر ، وعليه فلم يكن يبقى منها غالباً ما يصرف في المهاجرين المجاهدين في سييل الله ، فحصر بهم الحراج والجزية وبحولها مما كان يؤخذ من الكفار ، ومع وجودهم عند الامام واحتياجهم ، فانهم يقدمون قطعاً - بحسب المصلحة - على اكثر المصالح العامة ، فلا تصرف الجزية قهراً في فقراء المحل بما هم فقراء فقط . اد على الامام ان يراعي فيها ما هو الاعم من المصالح العامة ، وبالجملته فالتباين بين المصرفين كان في مقام العمل والابتلاء خارجاً بملاحظة الاعم والغلب .

ثم لو سلمنا بكون الجزية كالعينة في مصرفها لكونها مثلها في اخذها من أهل الشرك بالقهر والغلبة ، كما في بعض الكلمات ، فانما نقول قد مر في مبحث العوائم انها ايضاً تكون تحت اختيار الامام ، فله ان يصرفها فيما يراه صلاحاً ، ولا يتعين فيها التقسيم بين المقاتلين

وبالجملته فالاقوى في مصرف الجزية - بل مطلق العمى - هو صرفها فيما يراه الامام من مصالح المسلمين . نعم مع وجود المهاجرين المجاهدين واحتياجهم لا تصل العوبة غالباً الى عبرهم . ولعل الحلفاء في عصر الائمة ( ع ) كانوا يستأثرون بالعمى والجرايا ، فيصرفونها في حواشيهم وامواتهم باسم الحاجة والفقر ، وكانت مصارف المجاهدين في الثغور مهمة ، لذا اشارت اليهم الروايات التي مرت .

ويكاد ان يكون مصرف الجزية والحراج واحداً لانهما من العمى ، ومصرفه بأمره واحد ، بل ربما اطلق لعط الجزية على الخراج ، وبالعكس

واما فيما يخص مصرف الخراج فقد مر ان العمى بأجمعه للامام ، وان له ان يصرفه في كل ما تقتضيه شؤون الامامة ومصالح المسلمين ، وان الخراج من مصاديقه . وهما بصيف نقطة اخرى وهي ان الاراضي التي تكون للامام بما هو امام حكمها واضح ، ان يكون حراجها لا محالة تحت اختياره ، واما ما كانت

للمسلمين بما هم مسلمون ، كالمفتوحة عنوة ، أو صلحا على ان تكون لهم ، فيدل على صرف خراجها في مصالحهم مرسله حماد الطويلة التي عمل بها الاصحاب في الابواب المختلفة ، قال الامام ( ع ) ، ( ويؤخذ الباقي فيكون بعد ذلك أرزاق أعوانه على دين الله ، وفي مصلحة ما ينويه من تقوية الاسلام وتقوية الدين في وجوه الجهاد ، وغير ذلك معا فيه المصلحة العامة ، ليس لنفسه من ذلك قليل ولا كثير ) ( الوسائل ج ١٦ ص ٥٨ )

### الفصل الخامس

#### في الانفال

الانفال : جمع نفل . بالتحريك والسكون . وهو الزيادة ، ولذا يطلق النفل والنافلة على التطوع لزيادته على المروضة . وتطلق الانفال على فوائد الحرب ، وعلى الاموال التي لا مالك لها بالخصوص ، كالبحار والقطار ، والاجام والادوية ، ونحوها ، وربما يقال باطلاقها على فوائد الحرب ، لان المسلمين فصلوا بها على سائر الامم ، او لزيادتها على ما قصد من الحرب ، حيث ان المقصود منها الانتصار على الاعداء واستئصالهم ، فالاموال المعنومة تعد زيادة على اصل القصد منها ،

كما ان الانفال تطلق على ما لا مالك له بالخصوص ، لكونها للرسول والامام زيادة على مالهما من سهم الخمس .

ولكن الاظهر اطلاقها على الموردين اعلاء بملك واحد ، فان الاموال على قسمين : بعضها له مالك مخصوص ، وبعضها ليس كذلك ، بل يكون من الاموال العمومية الباقية على الاشتراك ، فهي زائدة على الاموال الشخصية المتعلقة بالاشخاص .

١. لما كان قسم المنافع المالية للدولة الاسلامية للمؤلف دام ظله لم يكمل بعد ، ولم يشمل ( الانفال ) ، فقد أخذنا هذا الفصل من كتابه المطبوع « كتاب الخمس » ملخصا كما اشربا في المقدمة



وكيفما كان الامر هفتائم الحرب أيضا من الانفال - بحسب السلة ، بل بحسب القرآن ايضا - حيث ان مورد نزول آية الانفال على ما روي كان في غنائم بدر ، وان لم تطلق في العقه عليها .

والانفال لله - تعالى - بالذات . ولرسوله جعلها له ، وللامام بعده لمقامه لا لشخصه ، كما هو المعمول به من عد الاموال العمومية ملكا للدولة والحكومة ، ويصرفها في مصالح الامامة والامة وادارة شؤونهم .

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو : كيف يكون ذلك ؟ وهل يمكن ان يجعل الاسلام ، الذي هو دين العدالة والانصاف ، جميع البحار ، والقفار ، والمعادن ، والاجام ، وجميع قطائع الملوك ، وصفايا الغنيمة ، وميراث من لا وارث له ، لشخص واحد بشخصه وان كان اعمز خلق الله ؟ ألا ينافي ذلك حقيقة الاسلام وروحه المنعكسة في قوله تعالى « كيلا يكون دولة بين الاغنياء منكم » ؟

الجواب الواضح على هذه الاشكالات هو ما ذكرناه من ان الانفال انما تكون للامام بما هو امام ، وليست ملكا خاصا له . ويؤيد ما ذكرناه ان الفقهاء مع ذكرهم الارضين من الانفال ، هم يذكرونها في المشتركات ايضا ، ويشير الى ذلك ما جاء في رسالة المحكم والمثابرة عن علي ( ع ) انه قال : ( ان للنظام بامور المسلمين بعد ذلك الانفال التي كانت لرسول الله ( ص ) ( الوسائل ج ٦ ، الباب ٦ من ابواب الانفال ، الحديث ١٩ ) .

#### مصاديق الانفال :

الاول : الارض التي تحلك بغير قتال سواء انجلى عنها أهلها ، أو سلموها للمسلمين طوعا .

الثاني : الارضون الموات سواء ملكت ثم خربت وباد أهلها ، أو لم يجر عليها ملك كالغياض .

الثالث : الارض التي لا ربة لها ، وان كانت عامرة بالاصالة لا من معمر .

الرابع : رؤوس الجبال ، ويطون الاودية ، وكذا الاجام : فان اساس الملكية

للاشخاص هو الصناعة والعمل ، فلا يحتسب بهم الا ما حصل يصنعهم وعملهم ، أو ينتقل اليهم بالمعاملات ، أو الميراث من حصل عليه بصنعه وعمله ولو بوسائله ، قرؤوس الجبال ويطون الاودية الباقية على طبيعتها ، وكذا الأجسام العامرة من غير معمر كلها تعتبر ملكاً للحكومة والدولة الاسلامية

الخامس سيف البحار - بالكسر - أي ساحلها ، ذكره في الشرائع ولا دليل عليه بخصوصه نعم لما كان الغالب عليه كونه مواتاً ، فإن البحر وكذا الانهار العظيمة لها جزر ومد يبقى ساحلها مواتاً نتيجة لذلك ، فيكون من مصاديق أرض الموات

السادس مباحث الملوك وصفاياهم والمراد بقطائع الملوك الاراضي المختصة بهم ، ولا محالة انها تشتمل على مراكب وتعميرات مخصوصة ، والمراد بصفاياهم الاشياء ذات القيم العالية الغالية المبتحبة ، الموجودة في دورهم أو مقر سلطنتهم

ويستفاد من خبر الثعالي ان المراد بقطائع الملوك ما يقطعونه من الاراضي لحواصم وحواشيهم ، أو تكون اعم من ذلك ، وما يقطعونه لانفسهم ، ولعل السر في ذلك هو ان الاقطاعات على غير وجه العصب كانت في الاراضي القيمة ، التي هي بالذبح من الاموال العمومية ، فيرجعها الامام الى أصلها ،

ولا يحسب ان قطائع الملوك وصفاياهم وصفايا العبادات أشياء معينة قيمة ، يرمع فيها الجميع ، ويمسحون ويتحاصمون في اقتنائها ، فيشكل تقسيمها بين العاصمين إذ يوجب ذلك تشاجرهم ، ويثير بينهم الاحقاد والصغائر ، مضافاً الى انه ربما يكون من المصلحة ابقائها في خزائن الدولة الاسلامية ، لتكون ذخراً ليوم حاجة الدولة والامة ، فجعلت للامام وبيده ليصرفها في مصالح الامامة والامة بما يراه صلاحاً ، فيقلع بذلك جذور التشاجر والتحاسن .

السابع ما يسمه المقاتلون بغير ادن الامام

الثامن المعادن واسلها اصل سائر ما لا رب له ، كالاجام والمعاوز ، والجبال وارضى الموات ، ونحوها ، والملاك فيها عدم وجود مالك خصوصي لها ، فكل ما لم يتعلق بشخص خاص يتعلق بالعموم ، وبالحكمة فالاقوى كون المعادن من الانعام ، فهي لا تستخرج الا بادن الامام خصوصاً أو عموماً ، وفي

عصر الغيبة يكون رمام اختيار الانفال . ومنها المعادن . بيد حاكم الاسلام بشرائظه . كما ان رمام أمر الخمس بأجمعه ايضاً بيده .

التلسم : ميراث من لا وارث له .

العاشر البحار والمقاوّر ذكرها المفيد في المقبعة من الانفال . ومن ابي الصلاح ايضاً ذكر البحار . اما المعاور فالظاهر كونها من مصاديق الموات . واما البحار فقالتوا لا دليل عليها . ولعلهما اخذاه مما دل على ( ان الدنيا كلها لله ولرسول الله ولأئمة ) ( اصول الكافي ج ١ ص ٤٠٩ ) ، الى غير ذلك من الاخبار

اقول لاشك ان البحار من الانفال . ان قد مر ان الملاك هي كون الشيء من الانفال يرجع الى كونه من الاموال العمومية غير المتعلقة بالاشخاص ، وعدم ذكر البحار في احبار الباب ايماء يعود لعدم الابتلاء بها كثيراً في عصر الائمة ( ع ) . اما في عصرنا فهي مما تهتم به جميع الدول ، حيث تستفيد كثيراً من صيدها ، وجواهرها ، ومعادنها . والطرق البحرية فيها . وليس معنى كون الانفال او الدنيا للامام انها لشخصه . بل كونها لمقام الاسامة . وبذلك يظهر ان المعاء ايضاً . بلحاط الطرق الجوية . هي اختيار الامام ، ويمكن عنه من الانفال ، وكذا الشبوط والانهار الكبيرة . بل والحياء الواقعة تحت الارض . ويشمل جميع ذلك ما مر من كون الدنيا بأجمعها له . عليه السلام . مما ذكر في الاخبار من الانفال يكون من باب المثال .

في حكم الانفال ، وتملكها والتصرف فيها

وفيه مسائل :

المسألة الاولى لا يحصى ان المالك لجميع الاموال والاملاك أولاً وبالذات هو الله تعالى ، فهو يملكها ويملك جميع الاشياء والاموال بالملكية الحقيقية ، والواجدية التكوينية ، والاحاطة القيومية ، وهي جميعاً في ذاتها وعمق وجوداتها متعلقة به تعالى هذه هي حقيقة الملكية ، واما ملكنا للاشياء ملكية اعتبارية محضة ، يعتيرها العقل والشرع المقدس في موسوعات خاصة ، وشروط مخصوصة .

ولعل اساس الملكية الاعتبارية ايضاً هو كونها مرتبة من الملكية

التكوينية ، فان نظام التشريع الصحيح هو الذي يطبق على نظام التكوين فالإنسان مالك لقواه ولجهازه فاعليته . ويتبع ذلك ان نفس فعله هو مالكية تكوينية في طول مالكية الله تعالى لكل شيء ، ويتبع مالكيته تكويناً لأفعال نفسه انه يملك محصول أعماله ونتائج أعماله ، من أحياء الاراضي ، وحياة المباحات ، وآثار صنعه في الأشياء والمواد الأولية ، يملك الحياة والمحصول والمصنوع تبعاً لذلك ، فيستعيد منها شئها ، أو يعامل عليها ، أو يهبها ، أو يورثها ورثته

ولازم ذلك عدم مالكيته لما لم يقع تحت صنعه وفعله ، كالبحار ، والقفار ، والأجام ، والأودية ، والجبال ، والمعادن ، ومجموعها ، بل وغنائم الحرب ، فهي لله تعالى ، وقد جعلها في طول ذلك للرسول ( ص ) . فالانفال لله والرسول بمقتضى الكتاب والسنة والاجماع . بل العقل . وجعلت بعد الرسول ( ص ) بمقتضى الاحبار الكثيرة المتواترة للإمام القائم مقامه ، يفعل فيها ما يراه صلاحاً للإمامة والامة

المسألة الثمانية لايجوز عقلاً وشرعاً التصرف في مال الإمام من الخمس والانفال الا بأذنه ، ما به بمقتضى كون المال للغير وهي اختياره ما به لو تصرف مفسرف به كان عاصياً ، ولو تحققت هائذة تابعة للملك كانت للإمام ، من غير فرق بين الحضور والغيبة ، ولو ثبت عن الأئمة ( ع ) التحليل لشخص أو في عصر أو مطلقاً ، كان أدع منهم فيخرج موضوعاً ، وحيثما يقع البحث في ما اذا كان التحليل قد ثبت في الخمس والانفال مطلقاً ، أم في الغيبة فقط ، أم في المنكح والمنكح والمناكر والمناكر ، أم في المنكح خاصة ، أم ثبت في الانفصال وسهمه من الخمس ، دون سهم الاصناف الثلاثة أم لم يثبت أصلاً .

وقبل الدخول في البحث نقول : قد مر ان الخمس مالية وميراثية اسلامية عبر عنها بوجه الامارة ، وان الانفال أموال عمومية خلقها الله تعالى للبشر ، وجعلها في اختيار الإمام ليستفيد منها على وجه العدل في مصالح الامامة والامة ، ولا يثنى للبشر في حياتهم ومماتهم عنها .

قلو قليل . انه في عصر الغيبة لا يجب على المسلمين تأسيس حكومة اسلامية ، بل هو عصر الهرج والمرج وان طال الزمان ، وان الاسلام أحمل الناس فيه حتى يظهر الولي المنتظر ( عج ) ، فلا محالة من انه كان على الأئمة ( ع ) ان

يحللوا الاعمال لجميع البشر ، ولا نقول للمسلمين فقط وبالاخص لشيعتهم ، ان لا يمكن بقاؤهم وعيشهم بدونها . نعم لا يصح تحليلهم لسهم السادة ، بعدما حرموا من الزكاة وموضعهم الله عنها بالخمس .

قاسبا نقول ان الاسلام لا يدع الناس في هرج ومرج ولو سامة . والحكومة لابد منها لأدامة الحياة ، واجراء أحكام الاسلام وحدوده ، وتأمين العدالة الاجتماعية . وعليه ملابد من وجود من يصلح للحكومة في كل عصر ، حتى في عصر الفقيه ، ويجب طاعته بعد تصديه ، والقدر المتيقن منه الفقيه العادل ، الشجاع المدبر ، العارف بحوادث الزمان وحوائج الامم . والاعتماد الدالة على ولايته كثيرة مذكورة في محلها

كيف ومقهاؤنا . رضوان الله عليهم . ذكروا أمورا سموها امورا حسبية ؟ وقالوا انها امور ضرورية لاجوز اعماله ، كالتصرف في اموال اليتامى والفقير والقصر ، فجعلوا الفقيه العادل القدر المتيقن من يجوز له التصرف في هذه الامور ؟ وملاوة على ذلك نقول ، هل يكون افعال مال الصبي أو السفينة أو الغائب مقطوع الفساد ، ولا يكون افعال المجتمعات الاسلامية مقطوع لفساد أيضا ؟

فاذا ظهر لزوم تأسيس الحكومة الاسلامية ، فلا مناص من احتياجها الى الصرائف والاموال ، كما انها تكون مرجعا في المشاجرات والمخاصمات ، فيجب ان يجعل الخمس الذي هو وجه الامارة ، وكذا صائر الاموال الاسلامية ، في اختيارها ، ويجعل الاعمال - التي هي اموال عمومية - تحت سلطتها لتستفيد منها في مصالح الحكومة والامة . فان الملاك الذي اوجب جعلها في اختيار الاדם في عصر ظهوره ، يوجب جعلها في اختيار نوابه . والا لما تيسر له ادارة شؤون الحكومة ، واجراء العدالة الاجتماعية ، وقطع جذور الاختلاف والتشاجر .

فالاعمال محللة في عصر الفقيه للمسلمين أو الشيعة . ولكن للحكومة الحق النظر فيها والتصدي لتقسيمها ، أو الاستفادة منها لحساب الاسلام والمسلمين ، ويجب حتما على الناس اطاعتها وتنفيذ اوامرها ، ولا يوجد فرق بين سهم الامام الذي أفتوا بإيصاله الى الفقيه وبين الاعمال ، لكون كليهما للامام لا لشخصه ، بل لمنصب الامامة .

المسألة الثالثة . هل الاحياء في الموات يوجب ملكية رقبة الارض أم انه

لا يوجب الا احقية المحيي لها على غيره ؟ ظاهر اللام في قوله ، «مهي له» الواردة في كثير من أحبار الباب كونها لام الملك ، وبه أفتى جمع كثير من فقهاءنا . رسوان الله عليهم . ولكن في الاحبار ما يدل على عدم ملك المحيي لها ، كما في صحيحة أبي خالد الكابلي ، عن أبي جعفر عليه السلام ، ( ) عن أحبس أرضاً من المسلمين فبيعها ، وليؤد حراجها الى الامام من اهل بيتي ، وله ما اكل منها ، فان تركها او اخرجها ، فأخذها رجل من المسلمين من بعده ، فبيعها واحياها فهو احق بها من الذي تركها . وليؤد حراجها الى الامام من اهل بيتي ، وله ما اكل منها ، حتى يظهر القائم . عليه السلام . من اهل بيتي بالسيف ، فيحويها ويجمعها ويخرجهم منها ، كما حواها رسول الله ( ص ) ومعهما ( ) (الوسائل ج ١٧ ، الباب ٢ من ابواب احياء الموات ، حديث ٢) ، وكذا في صحيحة عمر بن يزيد ، ( من أحبس أرضاً من المؤمنين مهي له وعليه طسقتها يؤديه الى الامام في حال الهدية ، فإذا ظهر القائم فليؤد من نفسه على ان تؤخذ منه ) (الوسائل ج ٦ ، الباب ٤ من ابواب الانفال الحديث ١٢) ، ويستفاد منهما ان الارض للامام وفي اختياره ، وانه اجبر للمسلمين او المؤمنين احيائها ، وان عليهم الحراج أو الطسق ، وان للامام ان يأخذها متى اراد ، فيستفاد من ذلك عدم مالكية المحيي لرقبتها بل هو احق بها من غيره

وفي صحيحة اخرى لعمر بن يزيد ، عن أبي سيار سمع بن عبد الملك ، عن أبي عبد الله ( ع ) : ( يا أبا سيار ان الارض كلها لنا ، مما اخرج الله منها من شيء فهو لنا ، وكل ما كان في ايدي شعبتنا من الارض فهم فيه محللون ، حتى يقوم قائمنا فيجزيهم طسق ما كان في ايدي سواهم . ) (الوسائل ج ٦ ، الباب ٤ من ابواب الانفال ، حديث ١٢) ، فيستفاد منها كون الارض للامام ، وانه احلها للشعبة ، ولكن له أخذ طسقتها واسترداد أصلها ، فلا يملكون لامحالة رقبته

ومحصل هذه الصحاح الثلاثة التي أفتى بمضمونها الشيخ وابن زهرة في كتابيهما الموسوعيين لنقل الاصول المتلقاة عن المعصومين ( ع ) ، ان الارض الموات للامام ، وقد حرر ان وظائف الامامة والحكومة لا تتعطل بفنية الامام ، فيتصدى لها نائبه ، والقدر المتيقن منه الفقيه العادل العارف بحوادث الزمان ، فان رأى الصلاح في بيع رقية الارض أو هبتها ، صارت ملكاً للمشتري أو الموهوب له ، والا عيقلها من يحييها ويأخذ منه طسقتها ، ولو تركها واخرجها قبلها

غيره ، ولو رأى المصلح في أخذها بعد انقضاء مدة التقبيل أخذها ، ولا محالة يشترى آثار المحيي فيها ، والمحيي بأحيائها يصير مالكاً لحيثية الأحياء ، الذي هو ساج ماعليته وقواه ، ولا يملك رقبة الأرض بمقتضى هذه الصحاح الحاكمة بالطسق وجوار استرداد الأرض نعم يمكن أن يقال ملكيتها تبعاً لملكية آثار الأحياء ، فيجوز بيعها كذلك ، وكذا وقفها وهبتها ، ونحو ذلك ، نظير ما نقول في الأراضي المفتوحة عمدة أنها للمسلمين جميعاً ، ومع ذلك مندل بعض الأخبار على جوار بيعها ، وهي الحقيقة يكون البيع متعلقاً بحقه في الأرض ، أي حيثية أحيائها ، وإن تعلقت ظاهراً بالأرض ، وقد مرّ كون أرض الحراج وأرض الإمام على وران واحد ، ولا يوجد بينهما فرق أساسي

المسألة الرابعة .

لو حرمت الأرض المحيية ، ولم يثبت اعراض المالك عنها ، وكان معلوماً ، فهل تخرج ، بصيرورتها حراباً عن ملكه ، وترجع إلى أصلها أم لا ؟ أم يفصل بين ملكها بالأحياء ؟ هناك عدة أوجه للاجبية عن هذه المسألة ، منها بقول من أراضى الخراج هي من هذا القبيل إذا ماتت ، للعلم بصاحبها - وهو عدوان المسلمين - وقد حملت لهم بغير الأحياء ولا يسعها هذا البحث عن تلك الأقوال والناقشة فيها ، فلها مجال آخر .

وفي هذا السياق يشير إلى مقتضى مسميات الأحياء ، وإلى صحيحتي أبي خالد الكابلي ومعاوية بن وهب ، فانهما صريحتان في أحقية الشسي ( المحيي بعد حدوث الحراب ) قال ع ( فان تركها وأحربها ، فحدها رجل من المسلمين من بعده ، فعمرها وأحيها . فهو أحق بها من الذي تركها . ) . وهي رواية أخرى ، ( ايما رجل أتى خربة يثيرة فاستخرجها ، وكري انهارها ، وعمرها ، فان عليه فيها الصدقة ، فان كانت لرجل قبله معاب عنها وتركها فأحربها ، ثم جاء بعد يطلبها ، فان الأرض لله ولمن عمها ) ( الوسائل ج ١٧ ، الباب ٣ من أبواب احياء الموات ، حديث ١ )

وحمل الروايتين على صورة اعراض الاول مشكل ، وإن اجتمعه ، ان الظاهر من الحكم بأحقية الشسي عدم اعراض الاول عنها ، ولا سيما في الصحيحة الثانية ، فن طلبه بعد ذلك يدل على عدم اعراضه

وتعصيل هذه المسائل هو في كتاب " احياء الموات " ، وانما تعرضنا لبعضها

هنا استطراد؟ لمسيح الحاجة اليها

ويديغي الاشارة الى ان بعضاً مما تعرضنا له في الخمس والانفال اسما  
ذكرناه بنحو الاحتمال ليصير مورداً للبحث والتحقيق ، والجزم به يحتاج الى  
تتبع وتحقيق أكثر ، ونرجو من الله تعالى ان يرشدنا الى سواء السبيل ، وان  
يعجل في هرج مولانا صاحب العصر والزمان ، ليخلصنا من تراكم المشبهات  
والجهالات والسلام على جميع اخواننا المؤمنين ورحمة الله وبركاته .

\*\*\*\*\*

\_\_\_\_\_ \* \* \* \* \*

\*\*\*\*\*



# التهرب من الضريبة في النظام المالي الاسلامي

الدكتور زهير سليمان

العراق

## مقدمة

كان هودي أن أتكلم عن موضوع الضريبة بشكل تعصيلي ، وكقانون صريبي قبل للتطبيق في دولة اسلامية عقيدية الوجود أصيلة الهدف ، لتحقيق الخلافة الربانية ، في إطار سياسي اسلامي واضح المعالم ، مدرف بحقيقة واثاث السلالة ومذهبها الالهي ، وهو الموضوع الذي جاهدت ما أمكدي في اعداده ليكون موضوعاً يبحث مفهوم الضريبة ، وموقعها في النظام المالي الاسلامي كمورد رئيس في جدول إيرادات الحكومة الاسلامية ، والعدى الذي تشارك فيه في تأمين صفات الدولة ، والمصروفات الثابتة والمتغيرة التي تحقق الاهداف المرسومة في السياسة العامة للدولة ، لتتحمل مسؤوليتها في تحقيق التوازن الاجتماعي شرعت بالعمل في هذا المشروع وبالتحقيق والتحليل من منظور اسلامي وبجانب عملية لا تقتصر على الجدية النظرية وحسب ، وحيث أن العمل في مثل هذا المشروع ليس أمراً عابراً أو يصيراً ، بل يحتاج الى تظافر الجهود وتكاتفها ، منبثقة من الاحساس والشعور الاسلاميين ، وحيث انني لم أكمل للآن هذا البحث الدقيق ، وأن المؤتمر لا يسمح بتقديمه كله ، فقد احتوت جزءاً منه ، وهو ما يتعلق بمصألة "التهرب من الضريبة وعلاجها في النظام المالي الاسلامي" ، راجياً أن يكون نقطة انطلاق لتحقيق التكامل التشريعي في المجال المالي من الاقتصاد الاسلامي المرتبط بالدولة الاسلامية المباركة

## تعريف

ليس هناك من يفكر الاهتمام العالمي بموضوع المائدة والضرائب والرسوم ، الذي عبد علماء واساتذة هذا العلم بالدرس والتحقيق ، وذلك لاجتماع الموارد العادلة في عناصر الهيكل المالي للدولة ، بتوفير الموارد المالية ، وترشيدها موارد الصرف والامفاق وكما يقال فان الحاجة دعت الى ذلك ، وأوجدت التخصص الواسع فيه ، حتى عاصت التشريعات المالية الى أبعد الحدود فيه ، وألغت الكتب الكثيرة التي تبحث بالصرية وميرانها ، وأنواعها ، وعدالتها ، والاسس التي يعتمد عليها فرضها ، وجبايتها ونحوها ، ومشاكلها المتنوعة كالاردواج الصريبي ، والمعاون الصريبي ، والتهريب ووسائل تلاجه ، والتي غير ذلك .

وقد وردت تعريف كثيرة وعديدة للصرية ( ١٨٦ ) ، فمن قائل بأنها : ( مبلغ من المفقود تتقاصه الدولة جبراً عن الاشخاص بصفة نهائية ، ودون ان يكون لها مقابل معين ) وذلك من أجل تعطية المعفقات العامة ١٠٠ ، كما عرفت أيضاً بأنها ، عريضة مالية تحببها الدولة من الافراد بصورة جبرية وبهائية لتحقيق اغراضها الاجتماعية ، والاقتصادية ، وسياسية ف نظام الصرية في اي دولة يلزم ان يأتي مستخدماً لأهداف الدولة ، وفلسفة نظام الحكم فيها ( ٢٥ ) .

وهي تعريف آخر لها عرفت الصرية بأنها : عريضة جبرية من ثروة شخص أو هيئة ، بلا مقابل مباشر لصالح السلطات العامة ويشمل معنى الثروة في هذا التعريف المفقود والسلع والخدمات ، فقد يكون الصرية مبلغاً من المفقود ، كما قد تصادفها الحكومة عينا محاصيل زراعية مثلاً . كما تعتبر الخدمات الجبرية أنواعاً من الضرائب . المصحة والمجيد الاجباري مثلاً ( ٢٥ ) .

كما ذهب آخرون الى تعريفها باعتبار الجانب القانوني منها ، مثل ترونايا

١. دروس في المالية . الدكتور عارف صدي

٢. اقليمية صرية الدخل في القانون العراقي . الدكتور عبدالحسن هادي صالح .

٣. موسوعة المصطلحات الاقتصادية . الدكتور حسين عمر ، ص ١٧٩

(TROTABAS) الذي عرّفها بأنها وسيلة لتوزيع الامضاء العامة بين الافراد  
توزيعاً قانونياً وسوياً طبقاً لعدرااتهم التكليفية[١٥] كما عرّفها الاستاذ  
جاستون جيز بومسها: [أداء بقدي تفرسه السلطة على الافراد بطريقة نهائية ،  
وبلا مقابل ، بقصد تعضية الامضاء العامة] ١٦ .

وبنظرة عامة لهذه التعاريف نجد أن هناك تشابهاً فيما بينها ولما كنا  
في صدر الكلام عن الضريبة في النظام المالي الاسلامي ، فلا بد لنا من معرفة  
النظام الضريبي وعيرته ، وتعريف الضريبة في المفهوم الاسلامي وفي هذا  
المساق نقول انه وان لم يكن اصطلاحاً لضريبة شائعاً أو حاملاً لهذا المعنى ،  
هان الضريبة كانت تسمى بالاسم ، كنسم "الركاة" أو "الخمسة" أو "الخزاج" ،  
فيقال استلمت الجزية وجمع الخزاج أو حق عليه الخمس ، أو اعطى الزكاة أو  
جبايتها كما في الآية "والعاملين عليها" ، وهم السعاة لجبايتها[١٧]

وقد وردت للاسماء الابعة الذكر تعاريف خاصة بها ، فمثلاً عرفت الركاة  
شريعاً بأنها [اسم لحق يجب في المال يعتبر في وجوبه المصداق ، ونقص في  
الرد الخمس وفي عكسه بالمدونة ، فبدلت كلمة يجب الى يثبت ، فقول حق  
يثبت في المال بشرائط] ١٨ . وعرفت ضريبة الخمس بأنها ، اسم لحق يجب في  
المال يستحقه ذو هشم ، وله شروط وتفصيل[١٩]

كما وردت روايات وتفسيرات كثيرة حول وجوب الضريبة في مجالات  
واستحبابها في مجالات أخرى ، الا ان هناك اتفاقاً على وجوبها من حيث هي  
ففي الآية المباركة "خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وصل عليهم ان  
صلاتك سكن لهم والله سميع عليه" ٢٠ حيث فيها دلالة على وجوب اخذ الامام

١. النظام الضريبية . الدكتور عبدالكريم صادق بركات ، والدكتور  
يونس احمد البطويق ، الدكتور حامد عبدالله درار ، ص ٢٦ .

٢. المصدر السابق ، ص ٢٦ .

٣. كسر العرفان في فقه القرآن - الشيخ جمال الدين المقداد بن  
عبدالله السوروي

٤. المصدر السابق ، ص ٢١٨

٥. المصدر نفسه ، ص ٢٤٨

٦. سورة المودة آية ١٠٢

الصدقة بصيغة الامر ، وهل يجب حملها اليه ابتداءً ؟ قيل نعم ، لأن الايجاب عليه يستلزم الايجاب عليهم ، والمشهور انه يجوز تولي المالك اخراجها (١) ، وكذا قال الشافعي بجواز اخراج ركاة الاموال اليابسة قولاً واحداً ، (لما في الاموال الظاهرة من قولان قال في الجديد ، يجوز أيضاً ، وقال في القديم لا يجوز وبه قال مالك وأبو حنيفة كما ونشير الى قول صاحب كتاب نظام الضرائب في الاسلام ، حيث يقول : (وكما تعرض الصربية الاسلامية جيرا ، قامها تجبى كدلت ) ، ويستشهد بقول ابن القيم بقوله (ولو مثل بالخراج مع يساره ، حبس حتى يؤديه (٢) »

وبالتالي فيمكن تعريف الصربية في النظام المالي الاسلامي بأنها ، ( حق معلوم مرصه الشارع الاسلامي في مال الفرد ، يجبى نقداً أو عيناً ، وفقاً لشروط معينة في كل صربية ، واستناداً للتعاليم المالية ، سواء عاش الفرد في كنف الدولة الاسلامية أو خارجها ، فهو ملزم بدفع ما عليه من استحقاق ضريبي (٣) » ،

وقد حدد هذا التعريف الاركاز الرئيسية للصربية في النظام المالي الاسلامي ، وهي :

- ١- حق معلوم .
  - ٢ مرصه الشارع الاسلامي في مال الفرد
  - ٣- يجبى نقداً أو عيناً
  - ٤- وفقاً لشروط معينة ، واستناداً للتعاليم المالية
  - ٥- سواء عاش الفرد في كنف الدولة الاسلامية أو خارجها .
- فهو حق معلوم كما في الآية الكريمة « والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم » (٤) ، حيث ان المشرع القدير لم يعيها فحسب ، بل حددها وفي هذا الباب يقول الشيخ المقداد السيوري - رحمه الله - ( حق معلوم ، أي

١- كتاب الزكاة من كثر العرفان - العلامة السبوري ، ص ٢٢٨

٢- أحكام أهل السنة - ابن القيم ، ص ١٢٣ .

٣- يراجع بحثنا « في الصربية الاسلامية »

٤- سورة المعارج آية ٢٤ ٢٥

يقدرونه في أموالهم ، ويلزمون أنفسهم بأحراجهم) ١٥٠ وقد أوردت المسئلة المباركة مقاديرها ، حيث حددت مقدار كل نوع منها ، فصرية الزكاة ٢/٥ ٪ وصرية الخمس ٢٠ ٪ ، وهي الصرية المفروضة على العائدة المكتسبة والنفل ، سواء كان غنيمة أو كسبا . وكذا الامر في الاركان الاخرى .

وفيما يخص فرض الصرية وردت الدلائل الكثيرة على ذلك سواء في القرآن الكريم أو في السنة الشريفة ، كما في قوله تعالى « والذين يكمزون الذهب والفضة ولا يعقوبوها في سبيل الله فبشرهم بعباب ألیم يوم يحس عليهما في نار جهنم متكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنتم مدققوا ما كنتم تكمنون » ٢٥٠ كما يذكر أبو مبيد في كتابه « الاموال » ( لم تفرض الجزية على أهل النمة برغبتهم ، وكذلك الحراج ) ٢٥١

وأخرج رواية ومحمد بن مسلم وعبرهما عن الامامين محمد الباقر وجعفر الصادق عليهما السلام ، انهما قالا :

( أبول الله الزكاة في كتابه ، موضعها رسول الله ( ص ) في تسعة ، وفي عمدا ذلك ) ٢٥١ كما ورد أن منكر الزكاة مدرج في الكفار ، ان جاء من أهل بيت الشهادة عليهم السلام ( ان مدس قيراط منها . الزكاة - ليس من المؤمنين ، ولا من المسلمين ، وليمت ان شاء يهوديا أن شاء نصرانيا ) ٢٥٢ .

وفرس الصرائف في الاسلام هو لصورة دينية وشرعية ، ولتوفير المال ، للازم لشؤون الدولة الاسلامية ، ولتحقيق الصمان والتكافل الاجتماعيين ، والصرائف الاسلامية منها ما يجب مقداً ، ومنها ما يؤخذ عينا ، كالاہل ، والبقر ، والغنم ، والذهب والفضة ، والحديقة والشعير والربيب ، والتمر وغيرها

١. كبر العرمان ، ص ٢٢٦ .

٢. سورة التوبة - آية ٣٤ .

٣. الاموال - أبو مبيد ، رقم ١٧٢-١٧٤ .

٤. الوسائل ، الباب الثامن .

٥. تحرير الوسيلة - السيد روح الله الحميني - ج ١ ، ص ٢١١ .

من الزرع الذي يستحب اعطاء الزكاة فيه

يقول امام الامة الفقيه السيد روح الله الخميني .

( ولا يتعين عليه ان يدمع من النصاب ، ولا من جنس ما تعلقت به الزكاة ، بل له ان يدفع قيمتها السوقية من الدراهم والديناري ، بل وغيرها من سائر الاجناس ان كان خيرا للعقراء ، والافقيه تأمل ، وان كان لا يخلو من وجه ، والخراج من العين افضل ، والمدار في القيمة قيمة وقت الاداء ، والبند الذي هي فيه لو كانت العين موجودة ، ولو كانت تالعة بالضمآن ، فالظاهر ان المدار قيمة يوم التلف وبلده ، والاحوط أكثر الامرين من ذلك ، ومن يوم الاداء وبلده ) ١٥٠ .

كما انه ليس في الشريعة الاسلامية ما يمنع من أخذ الصرائب وجبايتها نقدًا ، فقد ذكر في كتاب "الخراج" لابي يوسف ان الصرائب كانت تجبى نقدًا وعينًا ٢٠٠ ، اد يلاحظ ان الشارح المقدس لم يجبر الافراد المشمولين بالضريبة على دفعها نقدًا ، بل بقوت الصريبة نقدية او عينية .

الركن الآخر من مقومات الصريبة واركابها في النظام المالي الاسلامي هو اقتران الصرائب الاسلامية بشروط معينة ، حيث تؤخذ وفق تعليمات مقررة على دوائر الجباية أو الجباة ان شددت الادارة الاسلامية على هؤلاء الممولين الالتزام بها يقول الامام امير المؤمنين علي عليه السلام لمن استعمله على الصدقات :

( اسطلق على تقوى الله وحده لا شريك له ، ولا تروعن مسلما ، ولا تجترأن عليه كارهها ، ولا تأخذ منه أكثر من حق الله في حاله ، فاذا قدمت على الحسي فانزل بمائتهم ، من غير ان تخلط ابياتهم ، ثم امس اليهم بالسكينة والوقار حتى تقوم بيدهم ، فتسلم عليهم ، ولا تحدج بالتحية لهم ، ثم تقول : عباد الله ! ارسلني اليكم ولي الله وخليفته لأحد منكم حق الله في اموالكم ، فهل لله في اموالكم من حق متؤدوه الي وليه ؟ فان قال قائل : لا ، فلا تراجع ، وان انعم لك منهم فانطلق معه من غير ان تحييه ، أو توعده ، أو تعسه ، أو

١ - المصدر السابق - كتاب الزكاة : ج ١ ، ص ٢٢٢ .

٢ - الخراج - ابو يوسف ، ص ١٦٢ .

ترهقه ، فخذ ما أعطاك من ذهب أو فضة ، فإن كان له ماشية أو ابل فلا تدخلها الا بأذنه ، فإن أكثرها له ، فإذا أتيتها فلا تدخل عليها دخول متسلط عليه ، ولا عفيف به ، ولا تنعزن بهيمة ولا تفرعنها ، ولا تسون صاحبها فيها ، واصدع المال صدعين ، ثم خيره ، ماذا اختار فلا تعرضن لما اختاره ، فلا تزال كذلك حتى يبقن ما فيه وفاء لحق الله في ماله ، فاقبض حق الله منه ، فإن استقالك فأقله . ١٠ ، ولا تأخذن بموداه ١١ . ولا حرمة ، ولا مكسورة ، ولا مهلوسة ، ولا ذات عوار . ( ٢٠ )

وحين يرجع الى شروط الضريبة نرى أن كل نوع من الضرائب في النظام المالي الاسلامي يحصص لشروط معينة . فضريبة الاراضي مثلا تختلف عن الضريبة التي يحتاجها الحاكم الاسلامي بصورة فورية كضريبة الحرب ، والخنس تختلف شروطه عن الزكاة ، وهكذا .

والمقوم الخاص للضريبة في النظام المالي الاسلامي هو أن الفرد المسلم ملزم بدفع الضريبة ، سواء عاش في كنف الدولة الاسلامية ، أو في دولة لا اسلامية ، وبما أن فلسفة الاسلام في الحكم والسياسة أن دفع الضريبة يخضع لعاملين :

الاول - أن الانسان المسلم ملزم بدفع الضريبة بحالة عيش مستعبدته الاسلامية ، فهو يدفعها سواء في ظل الادارة الاسلامية وتحت لواء الدولة الاسلامية ، أو في ظل حكومة لا اسلامية .

الثاني - أن الذمي الذي يعيش في كنف الدولة الاسلامية ملزم بدفع ضريبة الجزية ، لما للدولة الاسلامية من سيادة عليه . ولما تقدمه من خدمات له ولغيره .

وبخصوص مصارف الضريبة فمنها ما يمكن أن يصرفه المكلف المشمول بدفعها بنفسه وفق الوجه الشرعي المحدد لها ، ومنها ما يسلم الى الحاكم

١. أي أن ظن في نفسه سوء الاحتيار ، وإن ما أخذت منه الزكاة أكرم ما في يده ، وطلب الانقاء من هذه القسمة فأعفه منها ، وأخلط وأعد القسمة .

٢. «العود» بفتح مسكون - السجنة من ابل .

٣. نهج البلاغة - شرح الشيخ محمد عبيد .

الشرعي أو دائي، بناءً على الشروط والتعليقات الخاصة بذلك ، ولذا فالمسلم الذي يعيش في الصين ، أو أمريكا ، أو روسيا ، أو السعودية ، أو مصر ، أو أية دولة أخرى ، يمكنه دفع الصريبة بناءً على عقيدته الإسلامية ، فهو وإن لم يرسل بالحكم الإسلامي ، ولم يطعم جلاوته وأمنه ، ملزم بدفع الصريبة المستحقة عليه والكافر وإن كان مشمولاً بدفع الصريبة ، فإنها لا تؤخذ منه حتى يترك كفره ، ويدخل الإسلام والإيمان ، كما جاء في الآية الكريمة : «وويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة وهم بالأحرار هم كافرون» ١٥٠ ، والتي يقول المفسر المقداد السيوري فيها : [ هذه الآية الشريفة صريحة في وجوب الزكاة على الكافر ، للتوعد على عدم اتبائها ] لكن للكافر لا يصبح منه أدائها حال كفره ، لعدم إخلاصه ، ولقوله تعالى : «وما منعهم أن تقبل منهم ممقاتهم إلا أنهم كفروا بالله وبرسوله . ٢٥٠ » فإذا أسلم سقط عنه ما كان بدمته من صرائب سابقة ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم (الإسلام يجب ما قبله) ٢٥١ ، (ولو تلفت حال كفره لم يصحها) ٢٥٢ . كما أن الآية الكريمة صريحة بهذا الشأن ، حيث يقول تعالى : «قل للذين كفروا إن يبتغوا يعمر لهم ماقد سلف ٥٥٥ »

وعلى أية حال فبعد هذا الكلام الموجز عن مفهوم الصريبة في القانون الوضعي وفي الإسلام ، ينبغي أن نعرف شيئاً مهماً عنها مقارنة بقوانين الصريبة الموجودة في دول العالم ، والتي تختلف من بلد إلى آخر بناءً على فلسفة الدولة والنظام الحاكم فيها ، إذ أن قانون الصريبة في بلد ما يجب أن يأتي مستجيباً لأهداف تلك الدولة ونظام حكمها هذا من جهة ، ومن جهة أخرى نرى أن كل القوانين الوضعية الخاصة بتنظيم المال ، وجبايته ، وتحديد آفاق الانفاق ، وتنظيم العيرانية العمومية ، تنفق على وجوب فرض الصريبة وأحدها من الأفراد بالاجبار ، اعتماداً على التحصيلات ، حتى لو لم يستطع الفرد دفعها في وقتها ،

- ١- سورة فصلت : آية ٧٠٦ .
- ٢- سورة التوبة : آية ٥٤ .
- ٣- الدر المنثور : ج ٣ ، ص ١٨٤ .
- ٤- كثر العومان في فقه القرآن - الشيخ المقداد السيوري .
- ٥- سورة الانفال : آية ٣٨ .



## نشأة الصربية والامس المعاصرة لعرصها

الصربية من الامور التي عرفتھا الامم منذ العصور الاولى للحداثة ، اذ يذكر الدكتور عاطف صدي في كتابه "دروس في المالية العامة" أنه كان في الامبراطورية الرومانية ( ٢٩٠ م - ٢٩٥ م ) نظام صربي منظم وحتق<sup>١</sup> ، لا بل اكثر من هذا ، فان الضرائب هرست بشكل واضح قبل ذلك ، حيث في عهد الامبراطور الروماني "امطس" ( عام ٣١ ق م ) ، كانت تفرض الضرائب وبشكل مردي ، لكون الامبراطور هو المرجع الاول لكل شيء في السلطة ، فكانت الاحكام والامور المالية تفرض كيعما يشاء ، وتعق كما يشاء<sup>٢</sup> . وأن الفرد وما يملك مسخرين لخدمة الامبراطور ، فالامبراطور هو وحده مصدر التشريع العام ، وهو يفرض الضرائب كيعما يشاء ويريد ، بدون اي سابط ، ( بل لقد وصل الامر الى ان كبار ملاك الاراضي كانوا يفرضون الضرائب ويجبونها ، فقد حدث في مصر في زمن "جيسقهيان" أن اسره "ابيون" قد حازت قري بأسرها في جهات مختلفة بمصر ، وعاش رب الاسرة عيشة الخلوك ، فهي خدمته عدد كبير من الكتائب ، ونظائر الصياع ، وحشود الملاحين ، ومن يقومون بتقدير الضرائب وجبايتها ، ويتولى الخزامة ، وله شرطته الخاصة<sup>٣</sup> .

ومن هذا يتضح ان الممول للصربية لا يحمية قانون ، وأن الصربية ليس لها سابط ، فهي تفرض حسبما يرتأيه الامبراطور أو من يكلفهم ، وأمره نافذ على كافة اقاليم الامبراطورية ، ولا يقتصر على اقليم دون آخر<sup>٤</sup> . لذا فان كل رعايا هذه الامبراطورية كانوا يشكون الازهاق ، ويرداد ارضاتهم كلما حدثت حرب بين الامبراطورية الرومانية وغيرها من العرس . أو قبائل البربر التي تشن هجمات متكررة على أراضي الامبراطورية الشمالية وهذه الضرائب التي كانت

- 
- ١- دروس في المالية العامة - الدكتور عاطف صدي ، ص ١٩٠
  - ٢- السياسة الصربية - الدكتور محمد عبدالمنعم الجمال ، دار الشرق العربي ، ١٩٦٨ ، ص ١٩ .
  - ٣- الدولة البيزنطية - الدكتور البار العريحي ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٥ م ، ص ٨٢ .
  - ٤- المنظم الاسلامية - الدكتور صبحي الصالح ، ص ٢٢ .

تفرض هي ضريبة الارض ، وتجبى نقداً الا هي مصر فقد كانت تجبى مبيكاً<sup>١٤</sup> ، وضريبة الرأس - أو ضريبة الفرد كما تسمى أيضاً - حيث يدفع الشخص مقداراً من المال كان يبلغ في القرن الاول للامبراطورية ستة عشر درهماً ، ثم ارتفع في القرن الثاني إلى عشرين درهماً ، وفي مصر كان السكان من سن الرابعة عشر إلى سن الستين ملزمين بهذه الضريبة ، ما عدا فئات مختارة ، وهم مواطنوا الاسكندرية ، والروم المقيمون بمصر ، وأبناء الجند الاغريق الذين جلبهم البطالسة ، وعدد من القمص في كل معبد<sup>١٥</sup> ، ولهذا الغرض كان يجري احصاء عام للسكان كل أربعة عشر عاماً

وعلاوة على ذلك فقد كانت هناك ضريبة المعادن والركاز ، وهي تفرض على الذين يحدون المعادن أو الركاز ( وهو ما كان مدفوعاً في الارض ) فيصبحون على اثره اغنياء ، حيث شدد الامبراطور "نقور" على هذه الضريبة<sup>١٦</sup>

كذلك كانت هناك ضريبة المواشي التي فرضتها الدولة الرومانية على الماشية باختلاف انواعها ، من البقر ، والجمال ، والبعير ، والحمير ، حيث كان يفرض على الجمل الواحد عشرة دراهم<sup>١٧</sup>

وكانت هناك أيضاً ضريبة المهن ، وتعرض على مختلف المهن التجارية والخدمية ، وعلى الباعة ، والاسكافيين ، والذين يمارسون الاعمال التي لا يحسن ذكرها ، حيث يفرض على المرأة التي تراول هكذا اعمال مبلغ مائة وثمانية دراهم<sup>١٨</sup> .

١. الخراج والمظم المالية للدولة الاسلامية - الدكتور ضياء الدين الدين الرئيس ، ص ١٨ ، والدولة البيزنطية - الدكتور الباز العريني ، ص ٢٣٦ .

٢. نظام الضرائب في الاسلام - الدكتور عبدالعزيز العلي النعيم ، ص ٤٧ .

٣. الدولة البيزنطية - الدكتور الباز العريني ، ص ٢٣٧ .

٤. الخراج والمظم المالية للدولة الاسلامية ، ص ٥٧ .

٥. السياسة الضريبية ، ص ٢١ ، والخراج والمظم المالية للدولة الاسلامية ، ص ٥٧ .

كما كانت هناك صرائب أخرى كضريبة العبيعات ، وفرضت بمسبة [ ١٠% ] ١٥ ، وضريبة نقل البضائع والاشخاص ، وضريبة البضائع الصادرة والواردة ، حيث توجد رسوم عليها بمسبة ٢% ، وضريبة بيع الرقيق ، حيث كانت كل رقبة تعتق يفرض عليها ضريبة ٥% لمنع تهريب الرقيق ٢٥ ، وضريبة التركات ، حيث قلل هذا النظام وأدخله "العسطن" لتنظيم الميراث فكانت تفرض بمسبة ٥% . ثم ألغىها "جيستيان" وأعيدت ثانية بعد ذلك ٢٥

كما كانت هناك ضريبة تعرف بـ"ضريبة تسجيل العقود" تفرض بمسبة [ ١/٦% ] ٤٥ ، إضافة الى وجود صرائب أخرى متعددة دائمة ومؤقتة ، كضريبة الهدايا للملك ، التي فرضت في بداية القرن الثالث ، حيث كان يفرض على كل فرد أربعة دراهم كهدية للملك ٥٥ ، وضريبة القرايين ، حيث فرض الروم ضريبة على القرايين المقدمة في الكنائس ومقدارها ١% [ ٦٥ ] ، إضافة الى ضريبة تعرف بـ"ضريبة تمويل الجمود وسياسة الموظفين" ، وهي ضريبة تفرض على الاهالي لسياسة الموظفين والجند في رحلاتهم ، اد كانت مصاريفها باعامة ٧٥

والفرض ايضا عرفوا بالضريبة ووصفوا نظامها لها ، اد كانت الدولة البورسية لا تختلف عن الامبراطورية الرومانية من حيث الاستبداد ، والديكتاتورية ، والمردية ، وفرض الضرائب عند ان أمشا "أردشير" الدولة البورسية عام ٢٢٦م التي حكمت بلاد فارس والعراق ، فرضت الضرائب على الافراد ليتحملوا نفقات الدولة ، وهناك تشابه بين الامبراطوريتين في التركيبة الاجتماعية التي تتكون من "ملاك العقارات" الذين يعتبرون الوسيلة بين الشعب والملك ، وطبقة الاعماء الذين يحكمون اقاليم الدولة ، وطبقة "البلاء" ، وطبقة "الاساورة" وهم طبقة من الجيش ، وطبقة "رجال الدين" المجوس" وهي طبقة

١- نفس المصدرين السابقين

٢- السياسة الضريبية ، ص ٢٢

٣- الحصار البيزنطية ، ص ١١١ .

٤- المصدر السابق

٥- السياسة الغربية ، المصدر السابق ، ص ٢٢ .

٦- الخراج والنظم المالية للدولة الاسلامية ، ص ٥٩ .

٧- المصدر السابق ، ص ٦٠ .

لها صلاحية فرض الضرائب أيضا ، حيث يذكر هؤلاء في تعاليمهم :  
 (ولو أن أعمالكم الصالحات تتجاوز في عددها أوراق الشجر ، وقطرات  
 المطر ، والمجوم في السماء ، والرمال على شاطئ البحر ، إلا إنها لن تكون  
 بنامعة لكم إلا إذا قبلتها الصدور - أي القسيس - ولا يقبلها إلا إذا دفع المؤمن  
 أنواعا من الضرائب لهذه الطبقة الدينية من كل ما يملك من أرض ، أو بضائع ،  
 أو مال) ٤١ ،

ومن ضرائبهم صريبة الأرض ، وهي كمثيلتها في الدولة الرومانية ،  
 وصريبة الرأس وهاتان الضريبتان هما الأساس في نظامهم أما الضرائب  
 الأخرى فهي ، موسمية أو تفرض بالمناسبات كمنشوب حرب أصافة إلى ضرائب  
 الثرائيريت ، وضرائب رجال الدين ٤٢

كما أن الصريبة عرفت في بعض الدويلات الأخرى ، كما شرعها المولى  
 عز وجل في شريعة الإسلام الحميف ، حيث حددت مجموعة من الضرائب التي لها  
 شروطها الخاصة ، وتعاليمها ، وطرق جبايتها ، ونظامها ، ومقاديرها .  
 ومن هذا العرض السريع يتبين لنا أن منشأ الصريبة ووجودها لم يكن  
 جديداً على العالم وعلى الناس ، بل وجدت منذ وجود الدولة كسلالة .

تطور مفهوم الصريبة والامس التي يقوم عليها عرسها  
 بعد أن ظهرت الدولة برزوا الحاجة الماسة الحديثة إلى أعداد التشريعات  
 والقوانين المختلفة في المجالات الاقتصادية والمالية والسياسية كما برزت  
 الحاجة التي أجرت الدراسات المالية خصوصا ، حيث أن علم المالية يبحث في  
 اشباع الطبقات الإنسانية عن طريق الأدوات المالية ، التي هي المفقات العامة  
 والإيرادات العامة التي تتألف منها العيرانية العامة .

وقد تطور علم المالية تطورا محسوسا ، وتشعبت البحوث فيه ، كذلك  
 الخاصة بالتشريع الضريبي الذي يعني بدراسة الضرائب ، وأهميتها ، وموقعها في

- 
- ١- السياسة الضريبية ، ص ٤١ ، الخراج والمشم المالية للدولة الإسلامية ، ص ٧٢ .
  - ٢- نفس المصدرين السابقين .

ايجاد التوازن لاجتماعي والاقتصادي ، ومتؤدبه من اغر من سيديسية هي ابة  
سلطة كانت رأسمالية أو اشتراكية . ومن بين اليجوث المهمة هنا هي تلك  
المرتبطة بالقاعدة أو لبعداً الذي يقوم عليه فرض الصربية

هذا ولم يكن يوجد في الدانة قامون صريبي يستند الى أسس عادلة ، كما  
لاحظنا في الكلام السابق عن منشأ الصربية ، لكن كان للصربية مفاهيم معينة ،  
( فقد كانت الصربية في عهد الامبراطورية الرومانية تعد عملاً من أعمال  
السيادة العامة ، تعرضها السلطة المركزية بقصد تغليف النفقات العامة التي  
تتكبدتها في سبيل القيام بالخدمات العامة ، والدفاع عن الامبراطورية . وعلى  
الرغم من المبادئ التي أمرها الامبراطور "سوطومين" ( ANTONIN ) بشأن عدالة  
توزيع ماله الصربية ( TRIBUTUM ) ( حسب توزيع الثروة . فقد كان تطبيق  
قانون الصربية بعيداً عن هذه المبادئ ، نتيجة التوسع في منح الاعفاءات  
ولاعتبارات )هذه ، واستخدام الاساليب غير الانسانية في جباية الصربية

وحتى في العصور المتقدمة أو في العصر الوسيط ، لم يكن هناك تشريع  
للمسقة الصربية ، الا ان اهمية الصربية كانت واضحة نتيجة ازدياد أعباء  
السلطة . وفي القرن الثالث عشر كان معروفاً في بعض الدول ، كماكلترا مثلاً ،  
بان الصربية كانت تسمى "مساعدة أو هبة" [ DON ، يحصل عليها الملك بصفة  
استثنائية . لكنها بعد لقرن الرابع عشر أحدثت طابع الاستثمار والعمومية  
وبقي الحال هكذا الى أوائل القرن الخامس عشر ، حيث أصبح للملك حق زيادة  
الاعانات بصورة مباشرة في الحالات العاجلة . ثم في عام ١٤٢٩م تقرر حق فرض  
ضريبة ملكية دائمة ، على اعتبار أن الملك له سلطة اصدار القوانين

وبعد قيام الثورة الصناعية في انكلترا ، التي دفعت الملكية البرجوازية  
الى مركز الصدارة نتيجة لاستحواذها على القوة الاقتصادية الرئيسية في  
المجتمع ، ثم على اثر قيام الثورة الفرنسية ، التي اتخذت من الحرية والمساواة  
والاخاء بين جميع افراد المجتمع وبمختلف طبقاته شعاراً لها ، ظهر نظام  
"الاقتصاد الحر" القائم على "قانون السوق" ، والذي يجب على الدولة بمقتضاه

١- النظم الصربية ، ١٩٨٦م ، ص ٧ .

٢- المصدر السابق ، ص ٩ .

أن تفسر وظيفتها على مسائل الأمن ، والدفاع ، وإشياء الطرق ، وإقامة المرافق العامة ، وما يحتاجه الاقتصاد القومي

أن هذا المفهوم أدى إلى تطور مفهوم الضريبة التي صاغت "مساهمة اختيارية" ( VOLUNTARY ) . وإنما أخذت طابع الإلزام مقابل ما تؤديه الدولة للأفراد من خدمات ، وحفظهم من المخاطر ثم تطورت الفكرة إلى ما أسماه "بالعقد الضريبي" ( CONTRACT TAX ) النابع من فكرة "العقد الاجتماعي" ( SOCIAL CONTRACT ) التي نادى بها "جان جاك روسو" ، حيث قال "مونتيسكيو" في كتابه "روح القوانين" الصادر عام ١٧١٨ بإعطاء الفرد قسماً من دخله للدولة ، مقابل الحصول على ضمان النظام والعدالة ، وهو رأي "موراو" في مؤلفه عن نظرية الضريبة الذي يقول فيه ( أن دفع الضريبة تعبير عن رضٍ مسبق من قبل المواطن ، للحصول على حماية السلطة العامة لشخصه وأمواله ) . واستمرت هذه الفكرة في كتابات القرن التاسع عشر التي تحدثت عن وجود عقد بين الدولة ومواطنيها يقضي بتأمين المواطنين ضد مختلف الاخطار مقابل دفعهم الضريبة<sup>١</sup> .

ومع أن هذا الرأي واجه كثيراً من النقد ، إلا أن اعتبار الضريبة ثمن خدمات الدولة هو أيضاً رأي الاقتصادي الامكلييري "آدم سميث" ( ADAM SMITH ) ، إضافة إلى "هوبر" ( HOBBS ) ، الذي كان يعتبر الضريبة بمثابة ثمن السلام ، وقد شاركه في ذلك "لوك" ( LOCKE ) ، ومدرسة الطبيعيين "الفيروقراط" التي تأثرت بمبادئ الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ ، وعرفت الضريبة بأنها ( دين عام على جميع المواطنين ، وثمن الحزايا التي يزودهم بها المجتمع )<sup>٢</sup> . ويقر هذا المفهوم بطرح من قبل كتاب القرن التاسع عشر ، ومنهم "برودون" ( PROUDHON ) في مؤلفه عن نظرية الضريبة الصادر عام ١٨٦٨ ، وكذلك أنطونيو دي ماركو ( A MARCO ) ، "وماوايسر" ( VONWISER ) ، الذي كان يرى في الضريبة ثمناً لخدمات الدولة التي تكفل إشباع الحاجات العامة ، وأنها بذلك تعثل التنظيم العام للدولة الذي لا غنى عنه لحياة المجتمع .

١- المصدر السابق ، ص ١١ .

٢- النظم الضريبية ، ص ١٢ .

وكيف قلنا بأن هذا الرأي الذي يدمو إلى اعتبار الضريبة ضمن السلام أو ضمن التنظيم ، قد واجه نقداً ، لذا عمد أنصاره ومنهم "ليروي بوليه" إلى أن يصعدوا على هذا التعبير طابعاً اجتماعياً باعتبار أن الضريبة هي مظهر من مظاهر مبدأ التضامن الاجتماعي ، الذي يحتم على كل مواطن أن يتحمل ما عليه من أعباء الدولة ، ومن ثم تسديد ثمن خدماتها<sup>١٠</sup> . ويذكر مؤلف كتاب "النظم الضريبية" أن هذا التطور الذي طرأ على مفهوم الضريبة له الأثر الواضح على تطور النظام البرلماني الإنكليزي ، الذي يعتبر النموذجاً لغيره من الأنظمة الديمقراطية الغربية . كما أن تطور أعمال ومهام الدولة وإدراج أعبائها خلال القرن التاسع عشر ، ساعد أيضاً على تطور مفهوم الضريبة ، ليتأكد طابعها اللامالي ، ومفهومها الحالي باعتبار ( أنها فريضة من المال تستأديها الدولة من الأشخاص دون مقابل ، بقدر يسار كل منهم )<sup>١١</sup> . ومن هذا المفهوم "الفرضي" يظهر عنصر الإكراه .

وبخصوص مفهوم الضريبة وهدفها ، فإنها يعكسان دور الدولة في المجتمع ، والذي اقتصر على توفير الأمن الداخلي والدفاع الخارجي . دور التأثير على نشاط الأفراد ، وذلك حتى أوائل القرن العشرين . إذ كان المبدأ الضريبة طابعاً حيادياً يقتصر هدفها على توفير المال للدولة لتغطية المصروفات وهذا الحياد يتطلب

أ . توفير المساواة في تطبيق الضريبة

ب . ضرورة الأقلال من عبئها ما أمكن .

إلا أن هذا الحياد لم يكن الاطموحاً يهتمى الاقتراب منه دون الوصول إليه . وبهذا المفهوم الحيادي للضريبة ، فقد أصبحت تخضع لمبدأين المبدأ الأول - ومرة الحصيلة ( FIS CALE ) ؛ ويتطلب هذا المبدأ العمومية ( UNIVERSALITY ) ، أي السريان العام على جميع المواطنين ، مما يحقق اعتدال سعرها ، بسبب توزيع أعبائها ،

المبدأ الثاني - العدالة ( JUSTICE ) ؛ وهو المبدأ الذي يؤكد على تحقيق

١٠ - المصدر السابق ، ص ١٣ .

١١ - النظم الغربية - عبدالكريم صادق بركات وآخرون ، ص ١٤ .

العدل في توزيع الاعباء العامة . وقد ظهرت آراء كثيرة في العدالة ، منها فرض الضرائب التصاعدية ، واعفاء الحد الأدنى لمعقات المعيشة من الضرائب ، وهناك من ينادي بجعل الضريبة على التراكب تصاعدية ، تحقيقاً لفكرة المساوات في التصحية ، "كستيوارت ميل" ( STUART MILL ) وعبره عن نادى بالمساواة ، من أجل الوصول الى حقيقة العدالة في الضريبة ومهما يكن من الامر فقد قيل ان الضريبة العادلة هي الضريبة العامة الموحدة التي تسري على جميع الاشخاص والاموال دونما تمييز .

ان هذا المفهوم للضريبة لم يبق على حالة ، بل تطور الى مفهوم آخر واعتبار ثلث نتيجة الظروف التي مرت على الدول العربية بسبب الكساد والعجز عن مواجهة الازمة الاقتصادية التي حدثت عام ١٩٢٩ ، ومبادرة بعض الاقتصاديين بتدخل الدولة لتحقيق نوع من التوازن الاقتصادي ، وذلك بأن تحتفظ الدولة بالطلب الكلي المعدر ( وهو الطلب الحاس . أي الانفاق الحاس . والطلب العام . أي الانفاق العام . على كل من السلع الاستهلاكية والانتاجية ) في حد معين يكفل تحقيق مستوى معين للعمالة أي مستوى معين للدخل القومي وعلاوة على ذلك فإن هذا التدخل ينبغي الا يقتصر على علاج الازمات الاقتصادية وايجاد التدوير الاقتصادي ، بل هو أيضاً لتحقيق التنمية في الاقتصاد القومي<sup>١٥</sup>

كذلك فإن اندلاع الحروبين العالميتين في النصف الاول من هذا القرن ادى الى زيادة في الانفاق ، وصرح جاسب كبير من الدحل القومي للدول المشاركة ، فمثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية كان حجم الانفاق عام ١٩١٤ لايزيد عن ١٥% من دخلها القومي ، الا انه ازداد الى نصف الدحل القومي خلال الحروب العالمية الثابتة ، وهو الدحل في بريطانيا وفرنسا ، حيث بلغ معدل الانفاق في



كل منها ٤٠% من دخلها القومي<sup>١٥</sup> ويضاف الى كل ما ذكر ظهور عنصر التخطيط كأداة مهمة وضرورية في رسم السياسة العامة لاقتصاد البلاد ، لاسيما في المعسكر الاشتراكي واعتماد توزيع الناتج القومي عليه  
كل ذلك وغيره أدى الى ظهور مفهوم معاصر وجديد للصربية يقوم على اعتبارها أحد المصادر الرئيسية للتمويل ، بل وأداة مهمة وفعالة تمكن الدولة من التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، بغض النظر عن صورة هذا التدخل ، من خلال فرض الضريبة .

ومهما يكن من أمر فإن مفهوم الصربية المعاصر لا يجعل المبدأين الأبيي الذكر ، أي الوفرة بالحصيلة والعدالة الأمر الذي سمح بتدخل الدولة في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية ، بحيث أصبح الصربية تولد ركناً هاماً في الاقتصاد المالي ، اصاعة التي مانتها الممثلة في لجوء بعض الدول اليها كأداة لمعالجة ظاهرة التضخم النقدي التي نشأت خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية  
قواعد وأسس فرض الصربية

لقد أصبح لدى من خلال العرض السابق تأريخ ومبدأ الصربية ، وثبتت لدى فيه انها تقوم أساساً ومصدر مهم في عاليه الدولة ، لتحقيق أغراض مختلفة للصربية تؤخذ جهراً من الافراد ، وهي عبارة عن مشاركة من قبيلهم وتصحية للاسهام في سد نفقات الدولة على مختلف المستويات وأخذ الكثير من الاقتصاديين يعملون من أجل إيجاد نوع من العدالة والنوازن بين الصربية نفسها وحرية الدولة ، فعملوا للصربية قواعد مهمة أوجرها الاقتصادي المعروف آدم سميث في الآتي :

العدالة وهي أن يشترك كافة الافراد في نفقات الدولة بحسبة دخل كل

فرد

القياس ويراد منه أن يكون الصربية محددة وواضحة ، ومعقولة دون عموم ومستقرة حتى ينصح للممول ماعليه بصورة مستقرة ،  
الملائمة أي أن يكون للصربية أوقات ملائمة لكي تدمع بأقل مشقة ، وأن تكون اجراءات تطبيق الصربية ملائمة

الاقتصاد . والمقصود من هذه القاعدة أنه يجب تطبيق الضريبة وجبايتها بحيث يتحمل ممولها أقل ما يمكن ، إضافة إلى الاقتصاد في نفقات تحصيل الضريبة ، وبالتالي تخفيف العبء على الممول

ورغم امتداد هذه القواعد وسلامة بيانها ، فإنها لاقت نوعاً من النقد على أساس أنها غير متعاسكة كما أثنى عليها الكثير من المتخصصين بالمالية بشرط أن لا تتعارض مع الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلالها . لأن المسألة كما يقولون ليست فقط جمع المال ، وإنما تمتد إلى تحقيق أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية ولذا تعتبر الضريبة بهدف المنظور أداة للتدخل بأنواعه لإعادة التوازن العام ، أو لزيادة القوة الشرائية ، أو لأغراض أخرى الملمح ، أو غير ذلك .

وقبل أن ينتقل إلى الأسس المعاصرة التي استمدت إليها التشريعات الضريبية ، نذكر هنا ركزي النظام الضريبي المعمول به ، وهما

١- الهدف

ويقصد به أن المقام الضريبي يرمي إلى تحقيق أهداف الدولة ، التي تحددها فلسفتها السياسية التي تعكس ما قد يطرأ على هذه الأهداف من تغيرات . أي أن الضريبة أصبحت أداة للدولة لتحقيق وظائف جديدة ، كتحقيق أمور اجتماعية ، أو اقتصادية ، أو مالية . هذا في الدول الرأسمالية ، أما الدول الاشتراكية فقد اتحدت الضريبة كأداة مرمية للتوجيه الاقتصادي ، وللمراقبة على الإنتاج ، علماً بأن وعاء الضريبة في النظام الرأسمالي يختلف عنه في النظام الاشتراكي ، حيث أن الوعاء الأول هو مال مردي ، أما الوعاء الثاني فهو مان جماعي .

## ٢- الوسيلة

إن اختيار القواعد التنظيمية والعمية لعملية الاستقطاع الضريبي تعتمد

المحكومين ، ثم بعد ذلك أصبحت تقوم على أساس السيادة والتضامن الاجتماعي<sup>١</sup> .

ووجد فقهاء القانون أن تفسير التكييف القانوني للصربية على أساس السيادة والتضامن الاجتماعي تفسير مقبول ، والدولة حينما تريد فرض صربية عليها تعرضها على أساس سيادتها على إقليمها وعلى رعاياها ( من سكان هذا الإقليم ) ، فهي تحقق التضامن الاجتماعي بين نفس الجماعة من خلال مساهمة هذه الجماعة في الاعباء العامة<sup>٢</sup> . وحلاسة الامر فان فرض الصربية جاء عينيا على أساس السيادة التي تتمتع بها الدولة على أرضها وشعبها ، وان المواطن يدفع الصربية بناء على تبعيته السياسية

ويختار هذا المبدأ بامور عديدة ، منها أن فرض الصربية على هذا الأساس يؤكد حماية الدولة لرعاياها ، وحققهم في التمتع بالحقوق ، وحماية أموالهم ، كما يؤكد على أن العرء غير منقطع الصلة عن دولته ، ويساهم بأعبائها العامة ، ويشارك في دعم نظامها السياسي والاقتصادي

الآية أيضا وجهت استعمادات لمثل هذا المبدأ ، بسبب شمول الاجنبي الساكن في ذلك الوطن بالصربية ، مما يؤدي الى الارتداج في الضرائب ، إذ يمكن أن يدفع العرء الصربية مرتين أو أكثر اذا كان مقيما خارج بلده ، لأنه في هذه الحالة مشمول بصربية دولته ، وكذلك الصربية التي تفرصها الدولة التي يقوم فيها بناء على قوانينها ، وحققها في السيادة . وتطبيق القانون الصربي اقليميا ولهذا نرى ان بعض الدول تعتمد لى عقد اتفاقيات بهذا الخصوص لتلامي حصول الارتداج الصربي ، كأن توجد الاسس الصربية لتلامي هذا الارتداج .

١. الوجيزة في المالية العامة - الدكتور عاطف صدقي والدكتور محمد

أحمد الرواز ، ص ١٢٥ .

٢. المالية العامة - الدكتور رعت المجبوب ، القاهرة : دار النهضة

العربية ، ١٩٧٥ ، ص ٢٠١

## مبدأ التبعية الاجتماعية

ويقوم هذا المعيار على أساس الولاء والارتباط الاجتماعي، حيث أن الشخص يترتب عليه حقوق ومسؤوليات في أعباء وتكاليف الدولة مقابل ما يتمتع به من منافع وخدمات عامة تقوم بها الدولة، كحماية شخصه وأمواله، وغير ذلك ولا أساس بموجب هذا المبدأ للانتماء السياسي، فالولاء هنا يكون على أساس التوطن الطبيعي للأشخاص وذلك، بأن يتخذ الفرد - مكاناً معيناً لأقامته الرئيسية مع ديبته الاستمرار في الإقامة فيه على وجه الدوام فهو بهذه المثابة كبيتته الطبيعي، حيث أنه لا ينوي الانقطاع عنه انقطاعاً أبدياً<sup>١</sup> ويترتب على هذه الاجراء أن الفرد حتى وأن قارب هذا المكان مدة طويلة، فإن نية رجوعه إليه تبقى قائمة، وهذه الصورة تنكسبه جنسية ذلك البلد لأن وجوده فعلي ويمكن إطلاق صفة إقامة العادية (ORDINARY RESIDENCE) بالنسبة له وقد بحثت هذه المواضيع بصورة مفصلة، وحدد مواطنين للفرد، أما مواطن سلمي يكتب (DOMICILE OF ORIGIN) بالولادة ومواطن مختار (DOMICILE OF CHOICE) وذلك بأن يختار الفرد موطناً معيناً محلاً لإقامته بصفة لدوام والاستقرار، وبطبيعة الحال فالامر يختلف من بلد لآخر ومثلما شرعت القوانين فيما يخص الشخص الطبيعي، فقد شرعت كذلك فيما يخص الشخص العمومي، كالشركات المختلفة التي تجعل من بلد ما محل إقامة لها لممارسة نشاطها الخاص وبالتالي تحصل لقانون صربية الدلد المقيمة فيه ولإقامة الشركة في القانون مغاير خاصة تحدد ما إذا كانت مشمولة بالقانون المصري أم لا

وقيل أن ينتقل إلى المبدأ الآخر يرى أن العمل بمبدأ التبعية الاجتماعية انقائم على أساس المواطنة تؤكد المساهمة في الأعباء العامة، مقابل الحماية والاستمتاع من الخدمات، وينعكس الوقت أيضاً فقد وجهت انتقادات لهذا المبدأ من حيث أنه يمكن أن يؤدي إلى اردواج مصري أيضاً، وإلى هروب أموال في بلد عديدة

١- (Spicer And Pegier Income Tax, London, 1966, PP415).

لأناس غير مقيمين فيه»<sup>١</sup>

مبدأ التبعية الاقتصادية :

ويقوم هذا المبدأ على أساس الانتماء الاقتصادي للدولة . حيث يعتمد على الروابط الاقتصادية بين الفرد والدولة<sup>٢</sup> . والتي لا علاقة لها بأقامة الفرد أو عدم اقامته . بل تعرض الضريبة على دخل الفرد المتحقق في ذلك البلد ، سواء كان مقيماً فيه أو غير مقيم ، وسواء كان من احد رعاياه أو اجنبي عنه ، ولكمه مرتبط معه بعلاقة اقتصادية . وقد وردت عدة ميراث لهذا المبدأ ، منها ان الضريبة تلاحق المال . وهو مايتحقق وفق هذا المبدأ . حيث أن الاصل في الضريبة هو تطبيقها على مكان المال ، فصلاً عن أمور أخرى لا حاجة لذكرها والاطالة فيها . ولكن من الناحية الأخرى وجهت انتقادات لهذا المبدأ . كصعوبة تحديد مكان بعض الاموال ، أو استغلال أموال وطنية في الخارج

وبهذا يتبين لنا أن هناك ثلاثة مبادئ وأسس يقوم عليها فرض الضريبة في القاموس الوصفي أكدت عليها النظم الضريبية المعاصرة . حيث تأخذ الدول بها . سواء اعتمدت على مبدأ واحد منها . أو اعتمدت على مبادئ ، أو . كما في بعض الدول كأمريكا ومصر وفرنسا . أكدت بالاسس الثلاثة . وليس لنا بعد إلا أن نبين الاسس التي يعتمد عليها في فرض الضريبة في النظام المالي الاسلامي

المبدأ الاسلامي الذي يعتمد عليه فرض الضريبة

لاحظنا في الكلام عن المبدأ والاساس الذي يعتمد عليه النظام الضريبي في الانظمة الوضعية ان تلك الانظمة إما ان تعتمد على أحد أسس ثلاثة ، أو على اثنين منها . أو الثلاثة جميعاً . حيث يقوم المشرع المادي بتبرير التشريع الضريبي بناءً على الفلسفة السياسية والاقتصادية التي ينتهجها النظام ، ولذا

١. مبادئ النظرية العامة للضريبة . الدكتور عبدالحكيم الرفاعي ، والدكتور حسين حلاف ، القاهرة . ١٩٥٢ . ص ١٧٧
٢. المالية العامة . استاذنا الدكتور دلاور علي وآخرون ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٦١ ، ص ٢٤٢ .

قول : ( أن كل نظام ضريبي يخضع لأثار العلففة الاقتصادية ودرجة التقدم على الشكل العام للهيكال الصريبي ( TAX STRUCTURE ) »١٠ ، وأن كل حذهب صريبي يزوم ويعمل على تحقيق ،

ـ العدالة الصريبية ( EQUITY IN TAXATION )

ـ الاستقرار الاقتصادي ( ECONOMIC STABILITY )

ولذا ماأى ما اعتمد عليه فقهاء وعلماء المالية والضرائب لم يكن أساساً واحداً خدائياً من المقدر ، بل أن كل ماوضع من أسس تعرض للاستقدد وكشف الثغرات الموجودة فيه ، وهذا بطبيعة الحال ليس عربياً على مشروع ناقص في تشريعه ، لأن الكمال و الجمال والتمام لله تعالى وحده ، وليس لتشريع كمال وحلو من النقص غير التشريع الالهى

وعليه فالصريبية في النظام المالى الاسلامى تعتمد على :

أولاً ـ الجانب العقائدى

فالصريبية في الاسلام عبارة عن عبادة حالية ، أى أنها ممارسة عبادية معروفة على المرء ، كما أن المال الذى يعتبر وعاء للصريبية هو ملك الله تعالى ، كما في الآيات الكريمة :

« تبارك الذى بيده الملك وهو على كل شيء قدير » ١٠٢ ،

« والله ملك السموات والارض وما بينهما » ١٠٣ ،

« ذلكم الله ربكم له الملك » ١٠٤ ،

« وآتوهم من مال الله الذى آتاكم » ١٠٥ ،

« لله ملك السموات والارض وما بينهن » ١٠٦ ،

اللى غير ذلك من الآيات في الملك الذى لا مملك له غير الله تعالى ، فهو

---

١. المظم الصريبية المقارنة ـ الدكتور على عباس عياد ، مؤسسة

شباب الجامعة ، ١٩٧٨ ، ص ١٩

٢ ـ سورة الملك . آية ١ ،

٣ ـ سورة المائدة آية ١٧ .

٤ ـ سورة طاطر ، آية ١٣ .

٥ ـ سورة الدور ، آية ٣٣

٦ ـ سورة المائدة آية ١٢٠ ،

«الملك الحقيقي ، والامسان ماهو الا وكيل على ما في حوزته من مال . ومن طلب  
البرق يجب أن يطلبه من الله تعالى ، كما في الآية : «مايتقوا عند الله  
البرق» ١٠ . وهذا البرق موكول الى الله تعالى ، فهو ببسطه لمن يشاء ، ويمسحه  
من يشاء ، كما في الآية «الله يبسط البرق لمن يشاء ويقدر» ٢٠ . فالمال لله  
تعالى ، وللبشر حق الاستعاضة منه ، وليس مع الله سبحانه شريك في هذا الملك  
«ولم يكن له شريك في الملك» ٢٠ . ولقد فرس الله على البشر أن ينفقوا من  
ماله الذي جعلهم مستخلفين فيه ، وقيميين عليه «واسقوا مما جعلكم مستخلفين  
فيه» ٤٠ . وهذا الامايق ليس طوعية للانسان ، بل مرس وأوجب عليه . فهو غير  
مخير فيه .

وقد وردت في هذا الصدد الكثير من الآيات ، منها

«واسقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتي أحدكم الموت» ٥٥ .

«يا أيها الذين آمنوا اسقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه  
ولا خلة» ٥٦ ،

«قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة ويسقوا مما رزقناهم سرا  
وملائكة» ٧٠ «الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون»  
٨٠ ،

«وأتوهم من مال الله الذي آتاكم» ٩٠

وفي هذا الصدد يقول الشهيد عبد القادر عوده

[ولا يظن أحد أن ما في يده من مال الله هو رزق حصه الله به ، فيمسحه

١. سورة العنكبوت : آية ١٧

٢. سورة الرعد . آية ٢٦ .

٣. سورة الاسراء : آية ١١١ .

٤. سورة الحديد : آية ٧ .

٥. سورة المنافقون : آية ١٠ .

٦. سورة البقرة : آية ٢٥٤ .

٧. سورة ابراهيم : آية ٣١

٨. سورة البقرة : آية ٢

٩. سورة النور . آية ٣٣

من غيره ، ويبخل به على من يستحقه ، فإن الله يورق الناس ويؤتيهم ملكه ، ليقوموا عليه في حدود أمره ونهيهِ . ولنعلم أنه يتفق من مال الله ، وأنه لا يعطي شيئاً من عبده . وإنما هو وسيط أعطى غيره من مال الله كما أخذ لنفسه من مال الله ( ١ ) .

وحتى الآيات التي ورد فيها المال موصوفاً الى الانسان ، كقوله تعالى « ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل » ( ٢ ) ، وقوله تعالى « يتبنون في أموالكم وأبصركم » ( ٣ ) ، وكذلك قوله جلّت قدرته « ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة » ( ٤ ) .

فإن هذه التسمية هي نسبة مجازية لا حقيقية ، بل بلحاظ ما هو في أيديهم وهي تعيد انتفاع الانسان من هذا المال وله أيضاً حق التصرف به وفق الأسس التي قدمها الله تعالى

ولهذا فإنه لا يجوز لأحد كائناً من كان أن يمتلك المال تملكاً نهائياً ولا يجوز أن يكون له على المال الا ملك المصلحة ، لأن حقوق الله ثابتة له جل شأنه . وليس لأحد من البشر أن يتصرف فيها أو يتمازل عبدها ، حاكماً كان أو محكوماً . فرداً أو جماعة ( ٥ ) ، لأن ذلك ليس من حقه الا بعد ارجاع المال الى القيمين عليه بحسب الولاية الالهية

ولا ان حق الانتفاع بالمال يمكن نقله الى الغير ببيع أو هبة ، أو بالوصية ، لأن هذا الحق هو ملكية دائمة في أصلها لعدم تقيدها بمدة

كما ان هذا الحق مادام في حوزة انسان معص ، فلا يجوز لغيره من الناس أن يأخذه منه عن الطريق غير شرعي ، لانه لا يجوز هذه الملكية عن الطريق لمسرقنة والقصص ، والسلب ، وأشباهاها

بمع ، تستلطيح الدولة الاسلامية ، بموجب الولاية التي يعملها الامام أو الوصي النقيض الجامع للشرائط ، أن ترفع يد المالك لهذه المصلحة أو هذا الحق ،

--

١- المال والحكم في الاسلام ص ٥٩ الشهيد عبدالقادر عوده

٢- سورة البقرة . آية ١٨٨

٣- سورة آل عمران آية ١٨٦ .

٤- سورة التوبة آية ١١١

٥- المحضر السابق ص ٦٣



حينما تستوجب المصلحة ذلك وهذا ما أكدته الامام الحميني ، باعتباره الولي  
العقليه في عصرنا الحاضر ، برسالته التي وجهها الى رئيس الجمهورية  
الاسلامية في ج ١٤٠٨/١ ص ١٦

ولذا يمكن بعدما استعرضناه من كلام وآيات قرآنية شريفة أن نقول :

١. ان وعاء الصرية هو المال ، ولما كان المالك المطلق لهذا المال هو  
الله تعالى ، فإن ملكيته من قبل الانسان تكون بموجب شروط وتعاليم وآداب  
خاصة ، يتبها العلي الاعلى في كتابه الكريم ، ووجب على الانسان المسلم أن  
يخصص من ماله ، أو مما راد عن مؤمنته ، نسبة بيمتها الشريعة المباركة ، وهذا  
ما يحقق العدالة الحقيقية ، بل ويجد اللطف الالهي ، والعطف الرباني .

٢. ان الصرية المالية التي فرضتها الشريعة الاسلامية وحدتها - أسما ،  
ومادة ، ونسبة ، وزمنا ، واسلوبا - هي جزء من الهيكل الاسلامي العام الذي لا  
يقبل التجزئة والافراد ، الذين يؤمنون بالعيب ويطيعون الصلاة ومما رزقناهم  
يمفقون » ٢٦ ، « اقيموا الصلاة وآتوا الزكاة » ٢٧ ، « ليس غير ذلك من الآيات  
الكريمة في هذا المورد وقد تكررت كلمة الزكاة في القرآن "معرفة" ثلاثين  
مرة ، ذكرت في سبع وعشرين منها مقرونة بالصلاة في آية واحدة ، كما وردت

١. ( ) . ويجب القول بأن الحكومة شعبة من لولاية العدالة للرسول  
( من ) . وهي واحدة من الاحكام الأولية للاسلام . ولها أولوية على  
جميع الاحكام الفرعية . وحتى الصلاة والصيام والحج .

فالحاكم يستطيع أن يهدم ممزلاً يقع في مسیر الشارع ، ثم يدفع  
لصاحب المنزل تعويضا ، ويستطيع أن يعطل المساجد عند الضرورة ،  
أو يهدم مسجداً اذا كان فيه سرر ، وادا لم يكن دفع الضرر بدون هدم  
غير ممكن ، والحكومة تستطيع إلغاء العقود الشرعية التي تبرمها مع  
الشعب عندما ترى ان الاستمرار بها يناقض مصلحة البلاد والاسلام .  
وتستطيع أن تلغيها من جانب واحد ، وتستطيع الحكومة أن تمنع امام  
أي أمر ، سواء كان عبادياً أو غير عبادي ، مادام يخالف مصالح  
الاسلام ، فتستطيع أن تمنع السفر للحج مؤقتا ، مع أنه من الفرائض  
الالهية الهامة ، اذا شخصت أن ذلك يخالف صلاح الدولة  
الاسلامية ( ) نشرته الصحف في ١٩٤٦ ١٩٨٨ م .

٢. سورة البقرة : آية ٢ .

٣. سورة البقرة : آية ٨٢ و ١١٠ .

مرة واحدة غير مقرونة بالصلاة وذلك في قوله تعالى :

«والذين هم للركاة فاعلون» ١٤

كما وردت "منكرة" في موضعين

«خبراً منه ركاة» ١٥

«وحائلاً عن أدائها ركاة» ١٦

٣. ان ممشاً هذه الصريبة والاساس الذي تقوم عليه هو منشأ عقائدي ، لايفتق بحال من الاحوال عن المعتقد الديني للانسان المسلم ، كما ان الاجماع الاسلامي يؤكد على أن الركاة تجب على المسلم البالغ العاقل ، الحر العاقل ، لنسائها المخصوص بشرائطه ١٥٥ وقد ورد عن عبدالله بن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام

( ان الله عز وجل فرض الركاة كما فرض الصلاة ، فلو أن رجلاً حمل الركاة فأعطاهم علابية ، لم يكن عليه في ذلك عيب ، وذلك ان الله عز وجل فرض للفقراء في أموال الأغنياء ما يكتفون به ، ولو علم أن الذي فرض لهم لا يكفيهم لزيادهم ، وأما يؤتى الفقراء عيما أو ثوبا من منح من ممعهم حقوقهم ، لامن الغريصة ) ١٥٦

كما يقول الامام ابو الحسن موسى بن جعفر عليه السلام .

(أما وصفت الركاة قوتا للفقراء ، وتوهيراً لأموالهم ) ١٥٧

كما ان الامام الصادق ( ع ) قال :

١- سورة المؤمن آية ٤ .

٢- سورة الكهف : آية ٨١ .

٣- سورة مريم : آية ١٢

٤. النظرية الاقتصادية في القرآن ، ص ٢٧٢

٥. المصدر السابق ، ص ٢٧٤

٦- من لا يحضره الفقيه - محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي

ج ١ ، ص ٢ ، وسائل الشيعة ج ٦ ، ص ٢

٧ وسائل الشيعة ج ٦ ، ص ٤ . علل الشرائع ، ص ١٢٩ ، من لا يحضره

الفقيه ج ١ ، ص ٢ .

(اسما وصعت الزكاة اختياراً للاغنياء ، ومعونة للمعقرء ، ولو أن الناس أدوا زكاة أموالهم ما بقي مسلم فقيراً محتاجاً ، ولا مستغني بما فرض الله مزوجلاً له ، وأن الناس ما امتنعوا ، ولا احتاجوا ، ولا جاعوا ، ولا مروا ، الا بدسوس الاعنياء ، وحقيق على الله أن يمنح رحمته ممن منع حق الله في ماله ) ١٨

وهي باب "علة وجوب الزكاة" كتب محمد بن عثمان إلى الامام الرضا عليه السلام يسأله عن علة الزكاة ، قال عليه السلام :

ان علة الزكاة من أجل قوت المعقرء ، وتحسين أموال الاعنياء ، لأن الله عزوجل كلف أهل الصحة القيام بشأن أهل الرخامة والبلوى ( ٢٥ )

ويقول الامام علي بن أبي طالب ( ع ) ( ما رأيت نعمة موفورة الا والس جنيها حق مصيع ) ٢٥ ، كما يقول عليه السلام أيضاً : ( حاجع عقير الا بما منع به غني ) ٢٥ ، ولذا وجدناه عليه السلام يقول بعد أن يوجب بالخلافة ،

( الا أن كل قطيعة أقطعها عثمان ، وكل ما أعطاه من مال ، فهو مردود في بيت المال ، فأنا الحق لا يبطله شيء ، ولو وجدته قد تروج به النساء وفرق في البلدان لرددته ، فأنا العدل في سعة ، ومن ساق عليه الحق فالجور عليه أصيق )

١٥٥

١. نفس المصدر السابق ، ج ٦ ، ص ٤
٢. وسائل الشيعة ، ج ٦ ، ص ٥٠ ، من لا يحضره الفقيه ، ج ٦ ، ص ٢٠
٣. الامام علي صوت العدالة الانسانية ج ١ ، علي وحقوق الانسان ، ص ١٩٦ . جورج جرداق
٤. نفس المصدر السابق
٥. المصدر السابق ، ص ١٩١ ، حيث كان الامام علي ( ع ) شديداً في أمره ، والخليفة الثالث عثمان بن عفان لم يكن في العطاء كما كان الخليفتان أبو بكر وعمر بن الخطاب يقول طه حسين في كتابه «عثمان» ( وجدت الاقطاعات الكبيرة الضخمة ، والصياغ الواسعة العريضة من جهة ، وقام فيها العاملون من الرقيق والموالي من جهة أخرى ، فظهرت في الاسلام طبقة جديدة من الناس هي طبقة البلوتوقراطية التي تمتاز - إلى أوستقراطيتها التي تأتيها عن المولد

←

٤. أن هذا المنشأ العقائدي الذي قامت عليه الضريبة ، وحرصت بموجبه فرصة ثابتة قد ثبت في الكتاب حيث أشرنا إلى آيات عديدة في ذلك ، وفي السنة ، إذ روي عن ابن عباس ، عن النبي ( ص ) لما بعث معاذ إلى اليمن أنه قال : ( ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله ، وأني رسول الله . فإن أطاعوا بذلك فأعلمهم أن الله افترض خمس صلوات في كل يوم وليلة ، فإن هم أطاعوا بذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم ، تؤخذ من أغنيائهم ، وترد إلى فقرائهم ) ١٠٥ .

وعن أبي هريرة أن أعرابياً أتى النبي ( ص ) قال : دلني على عمل إذا عملته دخلت الجنة . قال : ( تعبد الله لا تشرك به شيئاً ، وتقيم الصلاة المكتوبة ، وتؤدي الزكاة المفروضة ، وتصوم رمضان ) ، قال والذي نفسي بيده لا أريد على هذا . فقال النبي ( ص ) ( ومن سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فليدثر إلى هذا ) ١٠٦ .

كذلك اتفقت كلمة الأمة على أن الزكاة فرض عين على كل مسلم توفرت فيه الشروط المقررة ١٠٧ .

#### ثانياً - جانب الصمان ( التكامل ) الاجتماعي :

وهذا الجانب وأن يقع أساساً ضمن الجانب الأول وهو الجانب العقائدي إلا أنه رايباً من الضروري فصله بشكل جانبي خاص ، حيث أن الجانب الأول يشمل كافة الصرائف الثابتة "التي ورد فيها نص في نص الوحي" ، والأمور الواجبة لكن الجانب الثاني يشمل :

- ١- ضرائف لم يرد فيها نص ، ولكن لظرف خاص أعلن الحاكم الاسلامي . وبحكم وظيفته وبناء على ولايته الربابية وصلاحيته بذلك ، نوعاً من الصرائف التي تحتاجها الدولة ، وبشكل جبري ، فهي تقع ضمن التشريع الاسلامي أيضاً ،

→ بكثرة المال ، وصحابة الثراء ، وكثرة الامباع أيضاً )

١. النظام الحالي في الاسلام . الدكتور التروي .

٢. نفس المصدر السابق

٣. نفس المصدر السابق .

وهي صدقة أو صريية واجبة عكس المستحبة ، فهي ضريبة اجبارية ، ويمكن أن تفرض اذا داهم الاسلام والمسلمين خطر ، معشلاً مرى أن شيخ الاسلام عمر الدين بن عبد السلام أفتى عند غزو التتر على البلدان الاسلامية ، وهي ( انه اذا داهم العدو بلاد المسلمين وجب على المسلمين قتالهم ، وجار للسلطان أن يأخذ من الناس ما يعينه على جهاد العدو بشرط

١. أن لا يبقى في بيت الحال شيء

٢. أن يبيع السلطان ما لديه من "الحوائن الذهبية" ، والآلات النفيسة ، ويقتصر كل جندي على "سلاحه ومركوبه" ، ويتساوى الجنود وعامة الشعب ، أما أحد الاموال من الشعب مع بقاء الآلات الفاخرة في أيدي الجنود فلا ) ٥٦ .

## ٢. الصالح والتكافل الاجتماعي \*

الذي يدرس الاسلام دراسة واقعية يحذه كالشجرة الوارمة الظل ، الدائمة الخضرة ، الوارمة الثمر ، الجميلة المنظر ، العابقة بالشذى ، والمؤسسة في الوحشة والجوى ، تشبع الجائع ، وتؤوي المانع ، وتعتج المعلوم بأفئس الودائع ، كلها عطاء ، وفيها العزة والرجاء ، تقده الحب والسلامة في القلوب ، وتداوي النفوس وتربل عليها الكروب العاصك بها طرب مهيوپ ، مرير محبوب كما يرى أن الاسلام مشتبك بعصه بيعص ، لا يتمك جره منه عن الآخر ، ساقه التوحيد ، وأصوله المسكة غية تتعدى فيه ، وهو أصلها الرئيس ، وأغصانه ، وأوراقه الفروع والعائلة كل ذلك من أجل العدل والجرية والسلام ، ومن أجل ارساء المحبة والوئام بين جميع الانام

والتكافل الاجتماعي هو أحد هذه الاعصان الشايقة في شجرة الاسلام جاء ابتكامل الاجتماعي لامتحان العباد ، وتسيير الامور بقوة في البلاد ، لان الناس متساوون جميعاً في الحلقة والوجود كأسان المشط ، ولكن متموتون بالقدرة والقابلية ، ولقوة الجسمية والفكرية ، بدرجات مختلفة ، وأن المجتمع فيه العاجر تعاماً ، والمرضى ، والمفق ، وغيره من الذين حدموا وشاخوا حتى

---

١. العدالة الاجتماعية في الاسلام - الشهيد سيد قطب ، وكذلك النجوم الراهرة ، ص ٧ .

صاروا لا يستطيعون العمل . فكانت نظرة الاسلام رحيمة في ذلك ، وليس كما نظرت الشيوعية والمبادئ الوضعية الاخرى ، كما تقول القاعدة "من كل حسب طاقته ، ولكل حسب عمله" وهذه القاعدة هي مرحلة الاشتراكية ، أما في مرحلة الشيوعية فتكون القاعدة "من كل حسب طاقته ، ولكل حسب حاجته"

هذا التفاوت الحاصل في المجتمع نتيجة ظروف طبيعية أو غير طبيعية ، كالظلم الاجتماعي الحاصل من الحكام ، أو من أصحاب السعود ، أو من الاحداث ، والتي مبرت طبقة من المجتمع على اخرى في الثراء والحال أو النفس ، واخرى فقيرة . هذا التفاوت عدلجه الاسلام ، ولم يتركه كمشكلة يحلها الزمن ويقضي عليها ، بل وضع لها الحلول الساجعة ، حيث أعتبر المجتمع الانساني وحدة واحدة ، بعضه يشد بعضه الاخر ضمن نظام متكامل مترابط ، وهو ما يعبر عنه "بالتكافل الاجتماعي" ، حيث أن ( المجتمع الانساني الذي دعا الاسلام الى تكوينه على أسسه العفائدية والاحلاقية والتشريعية ، مجتمع متكامل متعاقل )<sup>١</sup> والمجتمع الانساني هذا مؤلف من المسلمين ، وكذلك من غير المسلمين من أهل الدمة ، أصحاب الاديان السماوية المعترف بها ، حيث أيضا مشمولون بما يعيد المجتمع كله ، ومن ضمنها التكافل والصمان الاجتماعي ، وهو حق أعطاه الاسلام لهؤلاء لم تعطه اية شريعة أو نظام آخر . هذا التكافل بين أبناء المجتمع الاسلامي وردت فيه الكثير من النصوص ، سواء التي وردت في القرآن الكريم أو في السنة الشريفة ، وكلها تؤكد التكافل الاجتماعي بين أبناء دولة الاسلام .

قال تعالى « وآت ذا القربى حقه والمحكين وابن السبيل »<sup>٢</sup> ،

« وبالوالدين احساناً وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم »<sup>٣</sup> . وفي آية ٦ من سورة الحشر « وما أماء الله على رسوله منهم ، ما أوجفت عليهم من خيل ولا كتاب ولكن الله يسلط رسله على من يشاء والله على كل شيء قدير ، ما أماء الله على رسوله من أهل القرى قلله وللرسول ولذي القربى

١- نظام الاسلام . الاقتصاد - محمد المبارك ، ص ١٢٤ .

٢- سورة الاسراء : آية ٢٦ .

٣- سورة النساء : آية ٣٦ .

واليتامى والعساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الاعبياء منكم" . وفي آية اخرى يقول المولى جل شأنه "أرايت الذي يكذب بالدين فذلك الذي يدع اليتيم ولا يحض على طعام المسكين" ١٠ . وآيات اخرى في هذا الممد . اما ما ورد على سبيل المثال في السنة المباركة قوله صلى الله عليه وآله وسلم

( الخلق كلهم عيال الله وأحبهم اليه أنفعهم لعياله ) ١١ .

( خيركم من يرجى خيره ، ويؤمن شره ) ١٢

( مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد ، اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى ) متفق عليه  
( المؤمن للمؤمن كالبنيان وفي رواية البنيان المرموم يشد بعضه بعضاً ) ، وهو حديث أيضاً متفق عليه .

وعن النبي ( م ) ( الصدقة بعشرة ، و القرم بثمانية عشر و صلة الاحوان بعشرين ، و صلة الرحم بأربعة و عشرين ) ١٣

وعما روي عن الامام الصادق ( ع ) ( من آتاه أخوه المسلم فأكرمه ، فأثما أكرم الله ، ١٤

وكذلك ( كفى بالمرء اعتماداً على أخيه أن يبرل به حاجته ) ١٥

وكذلك ( اعتبروا اخوامكم بحسنتين ، فان كنتا عيها ، والا فأغرب ثم أغرب المحافظة على الصلوات في مواقيتها ، والبر بالاحوان في العصر واليسر ) ١٦ .

وكذلك قوله ( اتقوا الله ، وكونوا أخوة بررة . متحابين في الله ،

١- سورة الماعون . آية ١ .

٢- نظام الاسلام . مصدر سابق .

٣- رواه أبو يعلى عن أنس .

٤- الوسائل ' ج ١١ ، ص ٥٤٦ ، ومن لا يحضره الفقيه : ج ١ ، ص ٢٢ .

٥- كتاب قصار الجمل - علي المشكيني الاردبيلي ص ٨ عن كتاب الوسائل .

٦- نفس المصدر السابق .

٧- نفس المصدر السابق .

متواصلين متراجعين (١٥)

ونقل عن النبي (ص) (إن الأشعريين - قبيلة من اليمن - كانوا إذا أجدبوا أو أرموا - أي اعتقروا ، وأصابهم الجذب والقحط - جمعوا ما عندهم من زاد ، واقتسموه بينهم بالسوية ، هم مني وأنا منهم) (١٦)

هذه الآيات والاحاديث تؤكد التكامل الاجتماعي بين أعضاء المجتمع الإسلامي ، وتظهر الترابط بين الهيئة لاسلامية . بحيث أن الانسان المسلم مدعو الى الانفاق والتصدق على من يحتاج هذه الصدقة أو النفقة من غير "انصائب الثابتة" ، أي الى الدرجة التي يتحقق فيها التوازن الاجتماعي ، سيما حينما يعرف بيت المال الى التي لا يصد حال الفقراء والمعوزين ، حينذاك يكون الامر مبالا الى "ولي الامر الذي يطالب الاعنياء بالعطاء ، واليدل للفقراء يقول الاستاذ محمد المبارك ( اذا لم يكن في بيت المال ما يكفيهم ، على الحاكم - ولي الامر - أن يأخذ من اموال الاعنياء ما يصد حاجة الفقراء ، ويكفل لهم حياة لائقة تبعد عنهم الحاجة المذلة ، وادا قصر الحاكم في امرهم ، مع انه مسؤول عنهم ، فأقاربهم وأرحامهم ، وجيرانهم وأهل محلهم ، مسؤولون عنهم ومكلفون بأمرهم) (١٧)

والصمان الاجتماعي هذا يأتي في مرحلة لاحقة لمرحلة توعية الدولة للمهرد مستلزمات العمل ووسائله ، حتى يعيش الفرد داخل المجتمع الاسلامي من جهده ونشاطه ، ولكن حينما لا يتحقق ذلك لأي ظروف ، سواء كانت عدم وجود العمل ، أو عجز العامل نفسه عن العمل ، حينئذ يتحتم على الدولة في هذه الحالة معارسة واجيها في تحقيق مسؤوليتها بالصمان ،

(ومبدأ الصمان الاجتماعي هذا يرتكز في المذهب الاقتصادي للإسلام على أساسين ، ويستند مبرراته المذهبية منها

أحدهما التكامل العام ، والآخر حق الجماعة في موارد الدولة العامة ، ولكل من الأساسين حدوده ومقتضياته في تحديد نوع الحاجات التي يجب أن

١- نفس المصدر السابق

٢- نظام الاسلام والاقتصاد - محمد المبارك ، ص ١٢٦

٣- المصدر السابق ، ص ١٢٧



يضمن أشياءها ، وتعيين الحد الأدنى من المعيشة التي يوفرها مبدأ الصمان الاجتماعي للأفراد

فالاساس الاول للضمان لا يقتضي أكثر من ضمان اشباع الحاجات الحياتية والملحة للفرد ، بينما يريد الاساس الثاني على ذلك ، ويعرض أشباعاً أوسع ، ومستوى أرفع من الحياة ( ١٥ )

فأساس الصمان الاجتماعي يعتمد على مرحلتين هما :

#### ١- المرحلة الاولى

وهي التكافل العام بين المسلمين أنفسهم ، حيث يحق للدولة أن تمارس دورها في الرام رعاياها بما يكلفون به شريعاً ، حيث يعتبر هذا الامر من واجبات الدولة في تهبيق الاسلام وتنفيذ احكامه ، ( وهي محاولة حق اكراه كل فرد على أداء واجباته الشرعية ) ( ١٥ )

يقول المفكر الاسلامي الكبير والفقير الشهيد الامام محمد باقر الصدر ( فكما يكون لها حق اكراه المسلمين على الخروج الى الجهاد لدى وجوبه عليهم ، كذلك لها حق اكراههم على القيام بواجباتهم في كفالة العاجرين ، اذا امتنعوا عن القيام بها ، وبموجب هذا الحق يتاح لها ان تضمن حياة العاجرين وكفالة عن المسلمين ، وتفرض عليهم حدود صلاحياتها قدر هذا الصمان بالقدر الكافي من المال الذي يجعلهم قد أدوا الفريضة ، وامتثلوا أمر الله تعالى ) ( ١٦ )  
ودعماً لهذه الفكرة الصالحة فقد أمدنا مجموعة من الآيات الشريفة والاحاديث المباركة ، كما يصيف لها أيضاً ما رواه جماعة في الحديث الصحيح انه قال الامام جعفر بن محمد عن قوم عندهم مصل ، وأخوانهم حاجة شديدة ، وليس يسعهم الركاة ، ايسعهم أن يشبعوا ويحوج اخوانهم بأن الزمان شديد ؟ فرد الامام عليه قائلًا : ان المسلم أخ المسلم ، لا يظلمه ، ولا يخذله ، ولا يحرمه ، فيحق على المسلمين الاجتهاد فيه ، والتواصل والتعاون عليه ، والمساواة لأهل

١- اقتصاداً الفقير الشهيد السيد محمد باقر الصدر ( رحمه الله )

ج ٢ ، ص ٦٩٧ ، و ٦٩٨ .

٢- المصدر السابق ، ص ٦٩٨ .

٣- المصدر السابق ، ص ٦٩٩ .

(الحاجة) «١»، وفي حديث آخر أن الامام جعفر (ع) قال: «أبنا مؤمن منع مؤمناً شيئاً مما يحتاج اليه، وهو يقدر عليه من عبده، أو من عند غيره، أقامه الله يوم القيامة مسوداً وجهه، مزرقة عيناه، مفلولة يده الى عنقه، فيقال هذا الخائن الذي خان الله ورسوله، ثم يؤمر به النار» «٢».

وبطبيعة الحال فإن لشباع الحاجة يكون بحدود الطاقة والامكانية، وأن هذا العمل - أي مواصلة الاخ المسلم بالقدر - هو في الواقع احساس حقيقي بالرابطة العقيدية، ولستشعار بالاخوة الاسلامية، وتعبير عملي عنها، واطهار واقعي لخلق الاسلام التي أراد الله أن يتخلق بها المسلمون

## ٢. المرحلة الثامنة

قلنا ان المرحلة الاولى هي التكامل العام، الذي يشيع الحاجة الملحة المشددة للاسنان المسلم ويؤمن مؤمنته. أما المرحلة الثانية فهي ما يتعلق بحق الجماعة في موارد الدولة العامة ومصادر ثروتها إذ يجب على الدولة بشكل مباشر هنا أن تضمن للمعد مستوى العيش الكريم الذي يشبع حاجاته على مستوى حجم الحاجة وموعها. وقد ورد عن الامام جعفر بن محمد الصادق (ع)، عن النبي محمد (ص) انه قال: «من ترك صياحه فعلي صياحه، ومن ترك دينه فعلي دينه، ومن ترك ماله فأكله» «٣».

وفي خبر موسى بن بكر أن الامام موسى بن جعفر (ع) قال له: «من طلب هذا الرزق من حله ليعود به على نفسه وعياله، كان كالمجاهد في سبيل الله، فإن غلب عليه فليستد على الله وعلى رسوله ما يقوت به عياله، فإن مات ولم يقضه كان على الامام قصاؤه، فإن لم يقضه كان عليه وزره، ان الله عز وجل يقول: «ابسا الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها»، فهو فقير مسكين مفقر» «٤».

وفي كتاب الامام علي (ع) الى واليه على مصر جاء: «ثم الله الله في

١- الوسائل - البحر العملي: ج ١١، ص ٥٩٧.

٢- المصدر السابق، ص ٥٩٩.

٣- اقتصادنا، ج ٢، ص ٧٠٢.

٤- نفس المصدر السابق.

الطبقة الصغرى، من الدين لاحيلة لهم من المساكين والمحتاجين، وأهل البرس والرمى، فإن في هذه الطبقة قاسماً ومعتراً، واحفظ لله ما استجفلك من حقه فيهم، واجعل لهم قسماً من بيت مالك، وقسماً من صوافي الاسلام في كل بلد، فإن للاقصى منهم مثل الذي للادنى، وكل قد استوعبت حقه، فلا يشعلك عنهم بظر، فأنت لا تعدر بتضييعك البتاه لأحكامك الكثير، المهم فلا تشخص همك عنهم، ولا تصغر حدك لهم) «إلى أن كل ما ذكرناه آنفاً يعد أمانة كافية ودلالة واضحة على وجوب الضمان والتكامل الاجتماعيين في الدولة الاسلامية، وعلى انها مسؤولة عن تنفيذ وممارسة هذا التشريع، لما للأفراد في الدولة الاسلامية من حق في ثرواتها وهذا الحق لا يقتصر على المسلم فقط، بل يشمل الذي لدي يعيش في كنف الدولة الاسلامية» ٥٢٥، حيث نقل الشيخ الحر رواية عن الامام علي (ع) انه مر بشيخ مكشوف كبير يمار، فقال أمير المؤمنين (ما هذا؟)، فقيل له يا أمير المؤمنين انه نصراني، فقال الامام (ع) استعملوه حتى اذا كبر وعجز معتموه! أسقوا عليه من بيت المال) «٥٢٥»

وعليه فالاسلام بهذا النهج وبهذه الطريقة التي حثتها بيني مجتمعا قائما على العدالة، نتيجة للضمان الذي تكفل به، مما سيؤدي في النهاية إلى إيجاد "التوازن الاجتماعي" التام والصحيح بين أفراد المجتمع المسلم.

وهذا التوازن الاجتماعي لا يعني توحيد مستويات دخول الأفراد، وإنما يعني إيجاد توازن نسبي في مستوى معيشتهم، دون أن يكون هناك أحد متخلفاً وآخر جائعاً يعيش مقراً مدقماً، وإنما ينبغي أن يشبع الاثنان، ولا حاجة لنا في سوعية ذلك أو مستوى دخلهما). وهذا ما اراده الشرع الحنيف المبارك كما تشير الآية المباركة «كي لا تكون دولة بين الاعبياء منكم» بل ولابد من أن يتداول المال جميع الأفراد ليتحقق العيش السوي للجميع، وهذا ما نجده في الحديث المروي عن الامام موسى بن جعفر بشأن تحديد مسؤولية الوالي أو الحاكم أيضاً في التصرف في أموال الزكاة فإن الوالي يأخذ المال فيوجهه الوجه

١. نهج البلاغة - شرح محمد عبيد: ج ٢، ص ١١١.

٢. اقتصادنا: ج ٢، ص ٧٠٥.

٣. المصدر السابق: ج ٢، ص ٦٩٨.

الذي وجهه الله له على ثمانية أسهم . للفقراء والمساكين ، يقسمها بينهم بقدر ما يستغنون في سنتهم . بلا صيق ولا تقية . فإن فصل من ذلك شيء رد إلى الوالي ، وإن نقص من ذلك شيء ولم يكتفوا به . كان على الوالي أن يموبهم من عنده بقدر سعتهم حتى يستعدوا ( ١٥ )

ويستمد من ذلك مسؤولية ولي الأمر ، وقد ذكر الشيباني على ما حدث عنه شمس الدين الصرحسي في كتابه "المبسوط" ما يلي : على الإمام أن يتقي الله في صرف الأموال إلى الحصارف ، فلا يدع فقيراً إلا أعطاه حقه من الصدقات ، حتى يعفيه وعياله . وإن احتاج بعض المسلمين ، وليس في بيت المال من الصدقات شيء ، أعطى الإمام ما يحتاجون إليه من بيت مال الخراج ، ولا يكون ذلك ديباً على بيت مال الصدقة ، لما فيما أن الخراج وما في معناه يصرف إلى حاجة المسلمين ( ١٦ )

ومما جاء اعلاه يبين لنا الحق الكبير للحاكم الاسلامي أو ولي الأمر في فرض الضريبة المالية ، لكونه مسؤولاً بصورة مباشرة عن السكان الاجتماعي في المجتمع الاسلامي . فالذي فرض عليه هذه المسؤولية اعطاه الحق في فرض الضريبة لاشباع الحاجات الأساسية ، بل وأكثر من ذلك . لرفع حالة الفقير والمساكين إلى الدرجة التي تعنيهما

وننقل هنا رأي الفقيه الإمام الصدر في هذه المسألة حيث يقول : ( وكما وضع الاسلام مبدأ التوازن الاجتماعي وحدد مفهومه ، تكفل أيضاً بتوفير الامكانيات اللازمة للدولة ، لكي تمارس تطبيقها للمبدأ في حدود تلك الامكانيات ويمكن تلخيص هذه الامكانيات في الأمور التالية

أولاً - فرض ضرائب ثابتة تؤخذ بصورة مستمرة . ويسبق منها لرعاية التوازن العام

ثانياً - ايجاد قطاعات لملكية الدولة . وتوجيه الدولة إلى استثمار تلك القطاعات لأغراض التوازن

ثالثاً - طيعة التشريع الاسلامي . الذي ينظم الحياة الاقتصادية في

١. نقله الإمام الشهيد الصدر في كتابه «اقتصادنا» ج ٢ ، ص ٧٠٩ .

مختلف الحقول) ١٥٠ .

يتضح لنا من هذا ان الاسلام لم يكتف بفرض صريحتي الركاة والخمس وغيرهما من الضرائب الثابتة ، بل ان للدولة الحق في ايجاد ملكيات لها ، وفرض الضرائب عند الضرورة ، وهو بحث صحتطرق اليه في مورد الكلام عن "الضرائب غير الثابتة في الاسلام" ١٥٢ .

وعليه يمكن ان ننفيد من هذا ان المبدأ الاسلامي الذي اعتمدته الشريعة السمحاء في فرض الضرائب المالية وغيرها يعتمد اساساً على هذين :

أولاً - الأساس أو الجانب العقائدي .

ثانياً - أساس أو جانب ضمان والتكامل الاجتماعي الذي تقع مسؤوليته الكبرى على الدولة باعتبارها المسؤول عن استقرار المجتمع الاسلامي ، وتوزيع الثروة ، ورفع الحالة المعاشية للأفراد ، وهذا ينبغي الا يغفل عن كون هذا الجانب جزءاً من الجانب الاول

بعد هذا العرض التوضيحي الذي اشتمل على تعريف الصريفة ومقوماتها في التشريع المالي الاسلامي ، وبيان مصلحتها ، والاسس التي قامت عليها ، سواء في النظم الوصفية القديمة أو المعاصرة أو في الشريعة الالهية الاسلامي ، ننقل الآن الى ظاهرة رئيسية تعيشها الدول حاليًا ، وتأخذ منها الوقت الكثير للوصول الى تشريعات مناسبة وعادلة من اجل القضاء عليها والتخلص منها ، الا وهي ظاهرة "التهرب من الصريفة" وهي هذا الصدد سنبين ما يلي .

١- معنى التهرب -

٢ اسبابه

٣- علاجه

١. اقتصادياً ج ٢ ، ص ٧١٦-٧١٧ ، ويشمل التشريع صلاحيات الولي لملء منطقة الفراغ .

٢. تقسم الضرائب في الاسلام الى نوعين هما «الضرائب الثابتة» ، وهي التي ورد فيها نص ، وبقيت الشريعة ومائها ونسبتها ، و«الضرائب غير الثابتة» أو «المغتفيرة» ، وهي ضرائب وقتية يفرضها ولي الامر عند الضرورة .

## أولاً - معنى التهريب

التهريب من هرب . هروباً - هرباً ، أي فوّ والتهريب ، من يجتري ادخال الاشياء المحبوبة ، أو اخراجها من البلاد . ١ = والتهريب بمعناه العام : التخلص من التهريب من الصربية هو التخلص من أدائها ، والقرار من دفعها والتهريب الصربي اسم لحالة يعتمد المكلف بالصربية فيها الى التخلص والافلات من قانون الصربية وأحكامه ، حتى لا يدفع الصربية الواقعة عليه . وفي قوانين المالية والصربية ورد نوعان من التهريب من الضرائب ، أو بالأحرى اصطلاحان هما :

١. تهريب مشروع (TAX AVOIDANCE) وهو تهريب عن طريق الاستعانة بما في قانون الصربية من ثغرات وفجوات يمكن النفوذ من خلالها ، وبالتالي عدم شمول المكلفين بهذه الصربية أو تلك . وبطبيعة الحال فإن القانون في هذه الحالة لا يعتبر المكلف مخالفاً ، لأنه تخلص من الصربية من خلال قانون الصربية نفسه ، ويقع هذا الأمر حينما يتعامل الشخص مع القانون الضريبي بدافع الغلبة ، وعدم الايمان به .

٢. تهريب غير مشروع (TAX EVASION) وهو التهريب الذي يسلكه الشخص مخالفاً فيه لقانون الضريبي وذلك عن طريق إحدى طرق التهريب ، كالغش المالي ، والاحتيال ، أو تقديم بيانات مزورة وكاذبة عن أمواله وممتلكاته ودخله الحقيقي ، أو أخفاها تعدي "الوعاء الضريبي" الى عدم الخضوع للجباية والعسيان

وقد يكون التهريب "كاملاً" ، وذلك بأن يظهر حالته المالية بوصف دون الحد أو النصاب الخاضع للصربية ، وحيداً لا يدفع شيئاً أو قد يكون التهريب "جزئياً" ، بمعنى أن يظهر المكلف جزءاً فقط من دخله ، ويخفي الجزء الآخر بطريقة غنية غير قابلة للاكتشاف

إن وجود التهريب الضريبي ومن ثم محوه في المجتمع ليصير ظاهرة يستفيد منها البعض ، يؤدي الى استمرار صليبيات كثيرة ، حيث ينخفض الايراد العام للدولة وبالتالي تعتمد الى زيادة نسبة الصربية ، فيتحمل أعبائها آخرون .

في حين يسلم منها المتهمون ، فتقعد الصربية بذلك جانباً مهماً من قواعدها وهو "العدالة الصربية" .

لذا فقد اهتمت الدول بالخروج بصيغ قاموبية تمنع التهرب من الصربية ، أو على الأقل تحد منه الى أقل ما يمكن . كما صيغت الاتفاقيات والمعاهدات الدولية على مستوى الوضع الاقليمي أو الاحلاف أو ما شابهها ومن أبرز الامور التي بحثت في هذا الجانب هو تحديد الاسباب الداعية الى هذا التهرب ، ومن ثم وضع العلاج والحلول له

ثانياً - أسباب التهرب . لقد ذكرت كتب المحاكمة والمظالم الصربية المختلفة أن أسباب التهرب تعود الى ثلاثة عوامل هي

١- عوامل نفسية :

وتعني أن المكلف لا يدفع الصربية الى حكومة يديرها الاجانب المستكبرون . سواء بصورة مباشرة ، أو غير مباشرة عن طريق العملاء والخدم الحكاميين . خصوصاً في دول العالم الثالث التي تورج تحت سيطرة الاستكبار العالمي الى يومنا هذا . بل وحتى في بعض دول أوروبا ، حيث لا تترن مخططات الاحتلال والجريمة في أذهان بعض الشعوب الاوربية ، فقد كانت إيطاليا وفرنسا واسبانيا قديماً مناطق حاصصة للنفوذ الاجمبي ان كانت تدعم الجريمة الى الامبراطورية الرومانية ، الامر الذي ولد مشاعر العداوة لدى شعوب هذه الدول جعلها لا تتعامل مع أي قانون ضربي روماني وبالتالي فقد حاولت جاهدة لتخلص والتهرب من الضرائب التي فرضها الرومان

٢- عيوب التشريع الحالي أو الصربي . وهو سبب يعتبره ارباب علم الصربية ضمن قائمة الاسباب المؤدية الى التهرب . ومن هذه العيوب ما يقع في أصل التشريع نتيجة لكثرة القوانين الصربية ، وتعددتها وتبديلها بصورة متكررة . والواقع ان جل التشريعات الصربية تمتاز بعدم الثبات في ما تسنه ، فهي معرضة بين الحين والآخر الى الاسامة والالغاء . والتبديل والتعديل عليها ، مما يصحبها بالتعقيد وعدم البساطة . ومن العيوب أيضاً تعدد الضرائب الكثير ، حيث أنه يساعد المكلف على الافلات باستعمال اساليب العش والقروير ، كما أن من بين العيوب ان الدولة - أو بالاحرى الدائرة المختصة بالصربية - وبماة على ما تعاقبه من تعقيدات لا تتمكن من حلها على الوجه الصحيح ، تعتمد الى اعطاء

بعض التشجيعات كمنع نوع من الإعفاءات الضريبية إلا أن هذه الطريقة تريد من تعقيد الأمر ، حيث يشعر الإنسان الملتزم بدفع الضريبة أنه معبرون لأن المتهربين قد ستمادوا من تلك الإعفاءات ، وبالتالي تتولد لديه برعة جديدة للتهرب وبالإضافة إلى ذلك فهناك طريق آخر تعتمد إليه السلطة الضريبية من أجل الحصول على وفرة مالية ، وذلك بأن تعتمد إلى زيادة نسبة الضريبة أو إلى فرض صرائف تصاعدية ، وهذا بطبيعة الحال يخلق لدى المواطنين روعة التهرب عن دفعها أو إخفاء جزء منها ، الأمر الذي يثبت مساويء هذا الاجراء بالرغم من كل لاسباب الموجبة لاصداره

وخلاصة الأمر فإن وجود عيوب في ذات النظام الضريبي وعدم ثباته يعتبر سبباً مهماً ورئيساً للتهرب من الضريبة .

٢ مساويء الادارة الضريبية نفسها الحديث عن هذا السبب يجزئنا إلى الحديث عن المبيعة الادارة المطبقة ، إذ أنها قد تهتقد إلى الكثير من العناصر الاساسية ، كالتوارع الذاتي ، وادامع الداخلي ، والجامع العقيدى ، وغير ذلك ، إلا أننا نقول أن ما يقرره القابون أو المشرع ، وما يبتغيه من تحقيق للعدالة الضريبية قد لا يتحقق عند الجباية والتصفيد ، مما يؤدي إلى خلق مشكلة جديدة تساعد المكلف على اعتبارها عذراً للتهرب من الضريبة فالموظف الذي لا يتمتع بكفاءة عالية واحلاق رعية وقدرة على تقدير الوعاء الخاص بالضريبة ، لا يستطيع أن يحقق متطلبات العدالة ، وبالتالي يثير نفوس المكلفين ويدفعهم إلى التهرب .

الاسباب الثلاثة اعلاه تعتبر أهم الاسباب التي طرحت لمشخيص علة التهرب من قبل أصحاب الاختصاص في الشؤون المالية والضريبية ، إلا أننا لو راجعنا الأمر من الناحية الاسلامية لوجدناه غير ذلك ، بل أن العتخصص المالي الاسلامي وكان لا يتعلق وتلك الاسباب ماستوضحه بعد قليل

### أسباب التهرب من الضريبة من وجهة نظر اسلامية

إن الاسباب العارة الذكر في علة التهرب تنطلق من وجهة نظر مادية صرفة ، تعتمد على اعتبار أن الناس لا يملكون غير الفكر الضريبي الذي هو في الأساس عملية سلب مبالغ مالية منهم .



وعلى ذلك فإن وجهة النظر الإسلامية لا تتفق إطلاقاً وهذا التفكير ، ولا  
تنسجم مع الأسباب المذكورة . بل تعتبر ان الاسباب الوجيهة التي يمكن  
اعتمادها هي مايلي :

أولاً - عدم التوافق بين العقيدة الشخصية والنظام الذي يقنن فرض  
الصربية ، مما يؤدي إلى فقدان الامسجام بينهما تماماً ولا أخالسي أبلغ اذا  
عاقلت إن الانسان يندفع للعمل بنسبة خاصة تتناسب وإيمانه بذلك العمل ، فكما  
كان الشخص المعكول مؤمناً بما يجب أن يفعله وكان العمل واصحاً لديه ، فانه  
يندفع نحوه بكل قوة وإقبال ، فإذا كان هذا السبب موجوداً في الدول الإسلامية ،  
فبانه ناجم عن عدم الامسجام بين ما يعتقد الانسان المسلم من دين ونظام ،  
وأسس خاصة لحياته ، وافكار معينة عن الكون والحياة ، الى غير ذلك ، وبين  
النظام السياسي الذي يحكمه ، والذي يختلف عن معتقده جملة وتفصيلاً ، بل لا  
يوجد بينهما قاسم مشترك . مما يثير عنده عدم الرغبة في الدفع أولاً ، الشعور  
بالاجحاف والظلم ثانياً ، بل وربما يجد ان المكلف يدفع الصربية في النظام  
اللااسلامي ممن يجب على الدولة أساساً أن تريد من دخله وتسعفه لثأراً  
لحاجته ، فكيف ان يستطيع أن يدفع هذه الصربية ؟ كما أن دفع الانسان في  
المجتمع الاسلامي الصربية لمثل هذا النظام ، أو عدم دفعه لها ، لا يترتب عليه  
أثر شرعي ، نظراً لانه مكلف وفق عقيدته بدفع ضرائب معينة ، ومعرفة موارد  
انفاقها ، وفي موارد حقيقية ومعبرة ، لكننا نرى ان هذا الانسان في النظام  
الوصفي يتهرب قدر المستطاع عن تحمل عبء هذه الصربية ، لانها ستصرف كلاً  
أو جزءاً على مشاريع فاسدة ومصرة يراها تحالف معتقده ومبادئه ، وعليه  
فيقنن هذا الانسان يدفع الصربية تحت بير الخوف والارهاب ، فيدفع مبلغاً من  
المال ليتقي ضرراً يصيبه

وان كان هذا الامر موجوداً في المجتمعات الاسلامية ، فهو أيضاً له وجود  
في المجتمعات الاخرى غير الاسلامية ، بل وحتى في الدول الغربية أيضاً نرى ان  
المشرع يجمع في كثير من الاحيان الى تشريع قوانين يمجها الفرد ، ولا تتفق  
وتوجهه ، ولهذا نشاهد عدم ثبات أسعار الصربية وتشريعاتها ، كما وتلاحظ انه  
عند كل عملية انتخاب لرئيس دولة او عمدة ، أو غير ذلك ، يطرح ذلك المرشح  
مسألة التحجيف من عبء الصربية عن المواطنين لكسب اصواتهم

وعليه فلو تحقق الانسجام بين النظام الحاكم وعقيدة الشعب لما احتيج إلى تشريع قامون يعالج التهريب ، ولما أشغل المحتسرون بهذا الأمر طويلاً

### ثانياً - قلة الوعي الضريبي :

للوعي الضريبي أهمية في استجابة المكلف بدفع الضريبة ، وهذا بطبيعة الحال يعتمد على أسس حقيقية واقعية تنطلق من إيمان الشخص نفسه ، وبعبارة سوف تصطبغ فكرة الوعي الضريبي بالشعار ، ومن ثم بالكذب ، وحتى إذا ما تأثر بها مجموعة من الأفراد ، فإن هذه المجموعة ستفقد الثقة بها بعد حين ، وحيداً تنعدم الفائدة ، ويفشل الهدف ، وتبقى الحالة كما هي

وفي التشريع المالي الإسلامي يحصل الإنسان المسلم على هذا الوعي في حياته اليومية ، فبدرك حقيقة دفعه للضريبة بصورة واضحة ، ويعتبرها جزءاً من مبادئ ومعتقداته ، فيشكل عليه تأخير دفعها ، فضلاً عن امتناعه عن دفعها ، لا بل ويشعر بأن دفع الضريبة يعود بالمدمعة عليه ، لأنه أدى عبادة مالية يمتظر الأجر والرضى الإلهي منه جزائرها ، كما وأنه لا يشعر بنوع من العيب ، بل بالارتياح والسرور لقيامه بهذا الواجب .

وأضافة إلى ذلك فإن الوعي الضريبي يأتي دون تكلم أو حرج ، حيث يتلقاه الإنسان المسلم كما يتلقى تعاليم الصلاة والصوم ، والحج والجهاد وغيرها من العبادات ، وهذا مما لا يوجد في غير الإسلام ، وإن وجد في ملّة أو منطقة فهو حالة مؤقتة لا تتميز بالثبات والدوام ، منشؤها تعصب أو غيره .

### ثالثاً - فقدان العدالة الضريبية في النظم الوضعية .

إن كثافة التشريعات المالية والضريبية تعمل على أرساء صفة العدالة في الضريبة ، باعتبارها احساساً فطرياً لدى الإنسان ، وحري بالمشروع أن يلتزم هذا الشرط لدى فرضه للضريبة ، كما يتوخى المكلف نفسه هذا الشرط أيضاً ، ولكن مهما تحدث المشرعون ، ومهما أوردت التشريعات الضريبية هذا الشرط فهو امر شكلي ، وإن تحقق نوع من العدالة ، فهي عدالة سئيلة وضعية ، ربما تكون موجودة نظرياً لكنها تنعدم تطبيقياً .

ويضاف إلى ذلك أن المكلف تنتابه هواجس وقلوب يعدم تحقق هذا الشرط

مما يجعله يقتنع بعدم عدالة الضريبة . وعلاوة على ذلك فهناك الجانب الحسي لدى مشرع الضريبة والعامل على جبايتها ، حيث تتأثر نفسيتهما بمختلف المؤثرات . مما يبعد الضريبة عن العدالة وهذا ما لاسجده في الاسلام لان المشرع هو الله تعالى العادل المطلق الكامل الذي يعرف مخلوقه وحاجته . واحساسه ومشاعره ، وبالتالي يستبعد عنصر الاحيار ، أو العاطفة ، أو المؤثرات الاخرى ، بل ان التشريع الضريبي الاسلامي يتسم بروح العدالة والانسجام مع الفطرة الانسانية ، كما تتقبله الفطرة الانسانية الحالصة بعين الرضى والقبول ، وتقر بعدالته وشرعيته ، وبالتالي فإن العدالة الضريبية في الاسلام متحققة بشكل كلي وحقيقي كما ان طرق جبايتها ومواضع الجابي مقبلة ايضاً ، مما يحقق العدالة التامة .

رابعاً . وجود الثغرات في التشريع المالي الوصفي

هناك ثغرات في التشريع الوصفي يمكن الدمود منها ، اما النظام الضريبي في الاسلام . كما أشرنا آنفاً . فهو مشرع من قبل الله تعالى ، مما يصعب على الانسان أن يبعد عنه أو يتحايل عليه . وهذا يرجع الى عاملين  
أ . ان النظام الضريبي الاسلامي نظام متكامل وواقعي ، وثابت ، وواضح للمعالم تماماً ، مما يؤدي الى عدم وجود مجال للاعتراض عليه أو التشكيك فيه ، ادريس فيه مستمسك يستطيع المكلف ، التحجج بولسطته ليتخلص من الدفع ، كما هو الحال في "التهرب المشروع" كما يسمونه في التشريعات المالية الوصفية .

ب . ان تحايل المكلف يدفع من عدم ايمانه أولاً ، ومن تيقنه من عدم معرفة المسؤول أو السلطة المالية به عند التهرب ثانياً ، اما في الاسلام فإن المكلف لا يمكنه ذلك ، لانه لا يستطيع اخفاء تهربه على الله جل وعلا وبهذا فإن ابعاد الثغرات في التشريع المالي الاسلامي ، وعدم تمكن المكلف من اخفاء الحقيقة على الرقيب سبحانه وتعالى يغلظ باب التهرب عليه

خامساً . ضعف الجانب الاخلاقي لدى الادارة والمكلف .

إن الجانب الاخلاقي هو من الامور المهمة جداً والواجب توفرها في كل

مجال ، إذ أنه يساعد إلى حد بعيد على تكيف التشريع والمكلف ، والنظام المالي الإسلامي امتار بهذه الميزة دون غيره من الأنظمة الأخرى ، حيث ترى ذلك في ' - الإدارة - فالشريعة السمحاء تشددت كثيراً في مسألة الموظف ، والوسيلة التي تجبى بها الصريبة ، بحيث لا تشكل صعباً أو إحراجاً على المكلف ، ففي كتاب أمير المؤمنين علي ( ع ) إلى عماله على الخراج يقول ( ) : « اصنعوا الناس من أنفسكم ، واصبروا لحوائجكم ، فأدكم حوائج الرعية ، ووكلاء الأمة ، وسفراء الأمة ، ولا تحسبوا أحداً من حاجته ، ولا تحبسوه عن طبيعته » ( ١٥ ) وفي كتاب آخر وجهه إلى واليه على مصر مالك الاشترا حينما ولاه عليها بعد مقتل محمد بن أبي بكر ، قال :

( ثم انظر في أمور عمالك فاستعملهم اختياراً ، ولا تولهم محاباة وأثرة ، فانهم جماع من شعب الجور والحيانة ، وتوج منهم أهل التجربة والحياء من أهل البيوتات الصالحة ، والقدم في الاسلام المتقدمة ، فانهم أكرم أخلاقاً ، وأصبح أمراضاً ، وأقل في المطامع اشرافاً ، وأبلغ في مواقف الأمور بخلراً ، ثم اسبق عليهم الأرزاق ، فإن ذلك قوة لهم على استصلاح أنفسهم ، وعلى لهم عن تناول ما تحت أيديهم ، وحجة عليهم ان خالفوا أمرك ، أو ثلموا أمانتك ) ( ٢٥ )

لذا فإن إدارة الصريبة وموظفيها يجب ان تنصف بصفتها اخلاقية خاصة تكون الشرط الاول لقبولهم في حثل هذا العمل

ب - المكلف ( إن المكلف نفسه في التشريع المالي الإسلامي يجب أن يتقيد بأداب الصريبة في الاسلام وأخلاقها ، وان في ذلك عمدة للمكلفين العاصين في أول الامر ، ولكن سرعان ما يروى العناء ويصبح التقيد بأداب الصريبة طبيعة خاصة بالانسان المسلم الملتزم ، حيث يمثل الاوامر ، ويصبح أدائه للصريبة جزءاً من عبادته ، فكما أنه لا يستطيع أن يترك فرصاً من الصلاة - بل ولا ركعة واحدة - كذلك فإنه يتقيد بتسديد الصريبة المالية التي يفرضها ولي الامر ، سواء كانت ثابتة أو متغيرة ( غير ثابتة ) ، والمسلم الحقيقي يتميز بأخلاقه العالية ، وسلوكه الحق ، وأدابه ، ففراء لا يريغ ويعطي الصريبة الواجبة

١- نهج البلاغة - شرح الشيخ محمد عبده ج ٢ ، ص ٩٠

٢- نهج البلاغة - شرح الشيخ محمد عبده ج ٢ ، ص ١٠٦

عليه ، ويبادر لاعطاء المساعدة حال الحاجة اليها .

### ثالثا - علاج التهريب

وضعت البرامج والخطط المتعددة لعلاج التهريب ، كما قمنت العقوبات لمن يتأخر عن دفع الصريبة ، سواء كانت هذه العقوبة مضاعفات مالية ، أو السجن لمن يمتنع عن الدفع ، أو أحيانا كلاهما . ورغم وجود برامج وقوانين متعددة بهذا الخصوص ، إلا أن الحكومة أو الادارة الصربية تعتمد الى مراعاة ظروف المكلّفين والتساهل قدر الامكان في تحصيل الصريبة لتلافي الآثار السلبية التي قد تنجم ، لكنها لا تسمح لشخص مدين بالاعفاء من الصريبة . ولهذا فقد شغلت هذه القضية بال المتخصصين في هذا الموضوع . شكلت اللجان الخاصة بالبحث في مسألة اعداد نظام صريبي نموذجي ، أو نظام فعال ( كما يقال ) يتعادي التهريب الصريبي ، أو يشمل بمودا لمكافحة التهريب الصريبي .

ولهذا تقام بين الحين والآخر دورات خاصة بالتنظيم الصريبي ، أو مؤتمرات مالية لبحث هذا الموضوع ، أو تعقد اتفاقيات بهذا الخصوص وهناك اتفاق بين المتخصصين في هذا الحقل يقضي بأن ( النظام الصريبي يشبه كرسيًا بثلاثة قوائم ، وهذه القوائم هي السياسة الصربية ، والقانون الصريبي ، والادارة الصربية . وعالم تكن هذه القوائم متساوية في الطول ومتساوية في القوة ، وأن الكرسي لن يظل ثابتا ) ١٥

ويرجع البعض الى أن العائق الاول أو الركن الضعيف في النظام الصريبي هو الضعف في الادارة الصربية ، حيث توصلت لجنة خبراء الأمم المتحدة منذ عام ١٩٧٥ الى أن الادارة هي العاجية الضعيفة في النظام الصريبي للدول النامية ، حيث . كما تشير القاعدة - أن الواجهة الثلاثة للنظام الصريبي متبادلة العلاقة ، وأن التوازن بين السياسة والقانون والادارة الصرائبية ، أو العلاقة بينهما ، تكمن في ايجاد الهدف التشريعي الذي هو من اختصاص المذهب السياسي المتمثل في القيادة السياسية للدولة . ثم بعد تحديد الهدف التشريعي

---

١- بحث في الادارة الصربية والتهريب الصريبي - محمد فيصل كريس ، نُشر في مجلة الاقتصاد .

يسار إلى سياسته ضمن بنود قانونية ، وهو ما يعبر عنه بالقانون الضريبي .  
ويطبيعة الحال فلا بد من وضع صيغة الطريق والاسلوب الذي يجب على الإدارة  
الضريبية أن تلتزمه لتطبيق قانونها

وعليه يذكر المشرع للضريبة في الأنظمة المادية أنه لا بد من .

١. العمل على التحول إلى الضريبة الموحدة ، سيما على الدخول . موصى  
عن الضرائب التوسعية .

٢. تثبيت زمن واضح للأجراءات التنفيذية لحكامته التهرب من الضريبة ،  
من خلال وضع عقوبات صعبة لردع الآخرين . وحتى لو سجدت الدولة أمراد  
قليلا فإن أثر ذلك على الآخرين كبير . ففي أمريكا يصبح سموا حوالي ٤٠  
شخصاً من مجموع ١٠٠ مليون مكلف .

٣. العمل على وضع قوانين سهلة ممكنة التنفيذ ، حتى لا يشكل استحصال  
الضريبة عبءية في طرق تطبيق القانون الضريبي ، ومن ثم قيام التزامات  
والدعوى القضائية بين الدوائر الضريبية والمكلفين «١»

٤. تطوير العمل الضريبي ، بتطوير الإدارة الضريبية ، والطرق الفنية  
لاستحصال الضريبة

٥. التأكيد على عدالة الضريبة . وكون هدف الدولة تحقيق مصلحة  
المواطن وخدمته في المشاريع المختلفة ، ومشاركة كافة أبناء الشعب في تحمل  
الامباء الضريبية

٦. العمل على تلافي أضرار الضرائب التصاعدية ، والتوجه نحو الضرائب  
المخفضة ، حيث يمكن أن تكون إيرادات الدولة من الضرائب المخفضة أكثر من  
الضرائب التصاعدية ، إذ هي الأخيرة يعدد إلى التهرب .

٧. اعداد خطط للتوعية الضريبية في مختلف وسائل الاعلام ، وحتى في  
المدارس .

هذه النقاط السالفة جاءت كإطار عام يوضح من خلاله نظام وتشريع  
ضريبي يستبعد ، أو على الأقل يحد من ، التهرب الضريبي ، ولكن هل ينفع هذا

---

١. يراجع بحثنا في - ضريبة الدخل في العراق - .

والاسباب التي تدعو الى التهرب هي نفسها ، والانسان نفسه تحيط به المشاكل المختلفة يوماً بعد يوم مما يدعو الى ابتكار الطرق والوسائل المودية الى التهرب ، سيما وان الانسان لا يربى على السلوك الصالح ، بل هو في انحدار طويل نحو الرذيلة ، وتحصيل أكبر دخل حال من الاستقطاع الضريبي ثم ما الدافع الذاتي الذي يدفعه لاطفاء حصة من ماله ودخله الى الآخرين ؟

هل يوجد تهرب من الضريبة في المجتمع الاسلامي ؟

لقد عرفنا سابقاً معنى التهرب من الضريبة ، وبحسب الموضوع بصورة عامة اشرنا الى منشأ التهرب ، كما بيما اسبابه صوة حسب المنظور الذي يراه التشريع الحادي ، او وفق النظرة الاسلامية . وقد ذكرنا ان التهرب من الضريبة هو التخلص والفرار من دفعها ، سواء كان هذا الفرار تاماً ، أو جزئياً وسواء كان "مشروعاً" باستغلال الثغرات الموجودة في التشريع الضريبي والمفوض منها ، أو كان غير مشروع عن طريق الاحتيال والغش ، وماشابه ذلك

وهنا يمكن طرح السؤال التالي :

في مجتمع اسلامي تحكمه حكومة اسلامية صحيحة هل يحصل تهرب ضريبي ؟ في هذا الصدد نرجع الى واقع التهرب ، حيث انه ينشأ من عدم اطاعة المكلف للتشريع ، ومخالفته له ، ويرجع ذلك الى ذات الانسان نفسه ، اذ يمتنع عن دفع ما عليه من استحقاق ضريبي مرتكباً هنا معصية كاية معصية يرتكبها في مجال شرعي آخر ، اذ يمكن أن يمتنع عن اداء الصلاة كما يمكن أن لا يصوم شهر رمضان ، ولا يهجر البيت ، ولا يستجيب لداعي الجهاد ، ولا يمارس الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، بل يرتكب المعاصي السلبية كالقتل والسرقة ، والربا وشرب الخمر ، ويمارس الكذب والخداع ، والمعيمة والغيبة ، وغيرها ، وحينذاك لمعادا لا يمكن للانسان المسلم غير الملتزم أن يخفي حقيقته العالية ؟ أو يتهرب عن دفع الضريبة ؟

معهم يمكن أن يحصل التهرب الصريبي في المجتمع الاسلامي عادات النفس امارة بالسوء ، ومادام الانسان لم يصقل صقلًا كاملاً بالتربية الاسلامية ، ومادام معرضاً للخطأ العمدي أو غير العمدي

ولذا فلو لم يحدث التهرب الصريبي في الدولة الاسلامية لما وسعت الحدود أو التعريرات على من يمتنع عن أداء الزكاة أو الجحس أو الضرائب الاخرى ، ولما وردت الآيات المياريكه والاحاديث الشريفة في الحث على دفع الصريبة المالية ، والآيات والاحاديث الأخرى التي تحذر الممتنع عن دفعها

الذي فالتهرب من الصريبة شيء طبيعي يمكن حدوثه في دولة اسلامية وفي مجتمع مسلم ، كما تحدث السرقة وماشابهها ، وهذا التهرب يمكن أن يكون عمداً أو خطئاً ، ولكن مادام هنالك تهرب يحدث في الدولة الاسلامية ، فهل يوجد تهرب (مشروع) كما يقال ، وآخر غير مشروع كما رأينا في بداية الكلام عن التهرب ؟

#### التهرب من الصريبة في الدولة الاسلامية

لا يوجد في الدولة الاسلامية والتشريع الصريبي الاسلامي تهرب مشروع ، وهو التهرب الذي يلجأ اليه الافراد من خلال المعوذ من الثغرات الموجودة في القانون الصريبي ، بحيث لا تسجل عليهم مخالفة قانونية أما بالنسبة للتهرب الذي يسمحونه تهرباً (غير مشروع) ، وهو التهرب المخالف للتشريع المالي فلأنه لا توجد في التشريع المالي الاسلامي ثغرات يمكن المعوذ منها أولاً ، ولأنه لا يمكن اخفاء الامر عن الرقيب تبارك وتعالى ثانياً ، فإن الامتناع عن دفع الصريبة أو تأخيرها يعتبر تهرباً ، ومخالفة شرعية لها ما يقابلها في القانون الاسلامي مهما يكون نوع التهرب إذ أنه يعد تهرباً غير شرعياً .

#### الموقف من التهرب الصريبي

اتضح لنا مما سبق أن احتمال وقوع التهرب الصريبي مسألة مادية وممكنة ، وعرفنا ان ذلك الامر يتعلق بدات الانسان وإيمانه ، إلا أن التهرب الصريبي في الدولة الاسلامية يكون بسيطاً جداً بما لا يمكن مقارنته بالتهرب في



## الدول الكافرة ١١٠ .

كما علمنا أنه لا توجد عدة أنواع للتهرب الضريبي في الشريعة الإسلامية ، وإنما يقع التهرب بصورة اخفاء أو منع أو معاطلة ، وما إلى غير ذلك من صور تشير إلى تهرب المكلف من دفع النسبة الضريبية المقررة عليه .

كما أن من المعروف أن الضرائب المالية في الإسلام عبارة عن عبادة مالية يجب على المسلم أن يلتزم بها ويؤديها ، إلى درجة قرى الإسلام الركاة بالصلاة ، حيث يقول الامام الباقر ( ع ) ، « اقيموا الصلاة وآتوا الركاة » ، وفي أقام الصلاة ولم يؤت الركاة ، مكانه لم يتم الصلاة ( ٥٢٥ ) ، وفي مورد آخر يقول الامام أبو جعفر الباقر ( ع ) ( لا يسأل الله عبداً عن صلاة بعد العريضة ، ولا عن صدقة بعد الزكاة ) ( ٥٢٥ ) .

من هذا يتبين جرم الشريعة الإسلامية وتشديدها على دفع الضرائب المالية من قبل المسلمين ، وأنها ذات أهمية بالغة فيجب على المكلف دفعها عن طيب نفس ، حيث يقول الامام علي بن أبي طالب ( ع ) ( تعاهدوا أمر الصلاة وحافظوا عليها ، ، ثم إن الركاة جعلت مع الصلاة قرباناً لأهل الإسلام ، فمن أعطاهما طيب النفس بها مأنها تجعل له كفارة ، ومن أمار حجاباً ووقاية ، فلا يتبعها أحد نفسه ، ولا يكثرن عليها لهفة ، وإن أعطاهما غير طيب النفس بها يرجو بها ما هو أفضل منها ، فهو جاهل بالصفة ، معيوس بالاجر ، سأل العمل ، طويل الندم ) ( ٥٤٥ ) .

وهناك الكثير من النصوص التي تحدث على أداء الضرائب ، ولهذا فإن موقف اشرع الحنيف من التهرب الضريبي شديد ، وعلى شكل مراحل ، فقد أورد ابن القيم الحديث التالي ( فلو مطلق بالخراج مع يشاره حبس حتى يؤديه ) ( ٥٥٥ )

---

١. يقصد بمصطلح الدولة الكافرة الدولة التي كفرت بالإسلام ، والتي لا تطبق الشريعة الإسلامية في أعمالها .

٢. الشؤون الاقتصادية في نصوص الكتاب والسنة - جعفر الهادي وآخرون ، ص ٤٨٩

٣. المصدر السابق نفسه ، ص ٤٨٩ .

٤. المصدر السابق ، ص ٤٨٨ ، عن نهج البلاغة : ج ١ ، ص ٤٤٠ .

٥. أحكام أهل النمة - ابن القيم ، ص ١٢٣ .

وهنا يمكن أن ترد الاسئلة التالية .

- هل يجوز أخذ الضريبة العالية بالقوة مع أنها عبادة مالية ؟

- ماحكم المتأخر عن دفعها في ظل الدولة الاسلامية ؟

- ماحكم الدولة على المتأخر عن دفعها اذا كان :

أ - متهرباً أبدياً ؟

ب - متهرباً جريبياً ؟

- هل يحسن قبول الرديء من جنس الضريبة من المكلف ؟

هذا مايطس الضرائب الثابتة ، أما ما يخص الضرائب المتغيرة فسنتناوله في بحث آخر ، وبخصوص أخذ الضريبة بالقوة فأنني لم أجد من الفقهاء من أنكر ذلك ، بل هنالك تأكيد على التشديد في أخذها ، وأقل هذا رأي الشافعية الكبير الشهيد الصدر ، وهو من أوائل المهتمين بالجانب الاقتصادي في الفقه الاسلامي ، واخرجه بشكل واضح وعلمي يقول رحمه الله تعالى : ( والضمان الاجتماعي الذي تمارسه الدولة على أساس هذا المبدأ للتكافل العام بين المسلمين ، يعبر في الحقيقة عن دور الدولة في إلزام رعاياها بامتثال مايلفون به شريعاً ، ورعايتها لتطبيق المسلمين أحكام الاسلام على أنفسهم ، فهي بوصفها الامينة على تطبيق أحكام الاسلام ، والقادرة على الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، مسؤولة عن أمانتها ، ومخولة حق اكراه فرد على اداء واجباته الشرعية ، وامتثال التكاليف التي كلفه الله بها ، فكما يكون لها حق اكراه المسلمين على الخروج الى الجهاد لدى وجوبه عليهم ، كذلك لها حق اكراههم على القيام بواجباتهم في كفالة المعاجرين اذا امتنعوا عن القيام بها ،

وبموجب هذا الحق يتاح لها أن تضمن حياة العاجزين وكالة عن المسلمين) «١» .  
وعن الامام جعفر بن محمد الصادق (ع) قال : (أيما مؤمن منع مؤمناً شيئاً مما يحتاج اليه ، وهو يقدر عليه من عبده أو من مبد غيره ، أقامه الله يوم القيامة مصوداً وجهه ، مزرقة عيناه ، مفلولة يداها إلى عنقه ، فيقال : هذا الضائن الذي حان الله ورسوله ، ثم يؤمر به إلى النار) «٢» .

وفي معرض الاجابة عن نفس السؤال يقول الفقيه آية الله الحائري : (إن للضريبة في الاسلام جانبان :

الجانب الاول . الجانب العبادي

والجانب الثاني . جانب حق الآخرين وهم الفقراء ، وحق الفقراء ومن شعلتهم آية الانفاق للصدقات لا يمكن تركه للمسلم لوحده واختياره ، دفعه أو لم يدفعه ، أو ترك أمره إلى يوم الفصل . بل تؤخذ الضريبة منه بالقوة والاكراه إن امتنع عن دفعها) «٣» .

ويصيف العلامة الحائري راداً على السؤال الذي يليه : (إن حكم المتأخر من دفع الضريبة يعتبر ماصياً ، وإن الحاكم الاسلامي يقوم بتعريضه إن أراد) .  
وعليه فالمكلف المتهرب من دفع الضريبة ماص يستحق التعزير ، وبتكرار حالة التهرب تتكرر العقوبة المقررة عليه ، حتى تصل إلى اعتباره محارباً مبد مناده وعدم ادعائه حيث تصل العقوبة إلى القتل .

كما ان الضرائب ولحجة التحصيل برأي الامام والفقيه المتصدي السيد الخميني من خلال رسالته في الاحكام . بل انه يشدد على ضرورة استحصاليها ، وسأثبت آرائه حفظه الله بعد حصولي عليها ، حيث استفتيته حول الموضوع ، وسألني ان شاء الله كذلك أراء الفقيه آية الله الشيخ المصطفي

ويقول الشيخ ابن تيمية في رسالة "المعظالم المشتركة" في صدد تعريفه الضريبة وابداء رأيه في اخذها بالقوة : (فالضريبة مقدار من المال تلزم الدولة

١- اقتصادنا . الشهيد الصدر . ج٢ ، ص ٦٩٨ .

٢- الوسائل : ج ١٩ ، ص ٥٩٩ .

٣- في لقاء مع آية الله السيد كاظم الحائري . وهو من فقهاء العراق المعاصرين .

الأشخاص يدفعه، من أجل تغطية النفقات العامة للدولة .) ٤١٥ .

وجاء في الحراج الحديث التالي { فلو مطل بالطراج مع يساره حبس حتى يؤديه } ٤١٦ .

وكما ان حكم الصريبة الاسلامية واجب في الشريعة ، كذلك فإن استحصالها يكون واجبا وملزما ايضا .

ونخلص من هذه الاقوال والآراء التي وجوب استيفاء الصريبة وأخذها بالقوة من الممتنع عن دفعها والا مائه يعرض نفسه لعقوبات مختلفة وعن سؤال : ما الحكم الواجب على المكلّف بالصريبة المالية اذا دفع الصريبة عن الشيء الرديء ؟

اجاب السيد الحائري بالنص التالي

( بسمه تعالى ، ان كانت الصريبة عبارة عن الخمس ، فالمفروض فيها ان تساوي قيمتها خمس قيمة المجموع ، وان كانت عبارة عن الزكاة ، فهي زكاة الانعام قد ورد المهي عن اعطاء المعيب بدلا عن الصحيح ، والهرم بدلا من الشاب ، وبحسب ذلك ، وان كانت عبارة عن صريبة فرضتها الدولة الاسلامية المشروعة ، فهي تتبع في الصفات ما تعرضه الدولة ) ٩ جمادي الثاني / ١٤٠٨ / كانظم الحسيني الحائري ٤٢٥ .

وعليه فالصريبة يجب أخذها من مفس مواصفات وعائها الذي مرضت فيه ، لانها حق كحق المشاركة ، ولا بد للشريك ان يأخذ حقه كما يأخذ شريكه حقه دون تفريق أو تمييز اضافة الى ان الصريبة كما ذكرنا إنما ينبغي ان تدفع عن طيب نفس ، ومن يدفعها عن طيب نفس فلا بد ان يدفعها كاملة تامة ، وان اعطاها غير طيب النفس بها يرجو ما هو افضل منها ، فهو جاهل بالسنة ، مغبون الاجر ، سال العمل ، طويل الدم ، ويروي عن بعض الفقهاء كناسحاق بن راهوية انه قال ، ( ان الزكاة تؤخذ ، ويؤخذ موقها شطر من ماله عقوبة على الانحلال ، واخفاء المال ) وفي خبر يمسب للمرسول ( س ) انه قال ( ان من اعطاها مؤتجرا

١- فقه الزكاة - الشيخ يوسف القرضاوي ، ص ١١٠٣

٢- أحكام أهل الذمة - ابن القيم ، ص ١٧٣ .

٣- جواب مكتوب ومؤرخ

لها قلة أجرها ، ومن أبها أتى أحدها وشطر ماله حرمة من مزمات ربنا ) رواه أبو داود والنسائي ٥١٥ . هذا اذا كان مانع الركاة في ظل الامام ، أما اذا كان خارجا عن طاعته فيجب قتله قال عبدالله بن مسعود ، ( ما تارك الركاة بمسلم ) ٥٢٥ .

لذا فلا بد من تثبيت مواد قانونية واضحة لتكون قانونا صريحا يحكم الجانب المالي ، بحيث يبين صلاحيات المدير أو الادارة الصربية ، وصلاحيات القاضي ، إضافة الى بيان شؤون المال والضريبة حسب نوعها ، حسبما جاء في تشريعنا الجديد .

ولا بد كذلك من عرض العقوبات التي جاءت بها احكام الحدود والتعزيرات على من يتهاون أو يحايل في دفع الضريبة ، على شكل مادة قانونية صالحة للتطبيق والتنفيد ، لاجراج الاحكام الاسلامية الى حيز التطبيق والتنفيد والعمل ، وبالسمة اللازمة ، محير البر عاجله ، خاصة وأما تعيش نواة الدولة الاسلامية الكبرى التي تلح علينا حاجاتها الاقتصادية ، والمالية ، والاجتماعية ، والقضائية ، وغيرها

استغفر الله لي ولكم ، وأسأله النصر لاسلامنا واحكامه

---

١- النظام المالي في الاسلام - الدكتور عبدالخالق النوي ، ص ٢٠ .

٢- العفني - لابن قدامة - : ج ٢ ، ص ٥٧٤ .



القِسْمُ الرَّابِعُ

مَوْلَانَسِيعُ مَقْرُورٍ

## الحرية الاقتصادية: مبادئها وحدودها في الاسلام

الشيخ محمد علي التصفيري  
معاون رئيس منظمة الاعلام الاسلامي  
طهران

### ١. مقدمة

لا ريب ان الدواعي نحو الحرية في الملوك تنبع من الذات الانسانية والفطرة التي اودعها الله تعالى في الطبيعة الانسانية ، فهي تعبر اسبق تعبير عن الذات الانسانية باعتبار ان الذات المتقدمة تعقد اصلتها في الواقع ، مادام كان حب الذات اصيلاً في الانسان فان الميل للحرية في كل سلوك امر مطلوب بالطبيعة . واداكنا قد عرفنا من خلال الاستقرار المستقيم من جهة ، ومن خلال الايمان المسبق بان الهداية الالهية التكوينية قد اودعت في الفطرة الكثير من العناصر اللازمة والامكانات الضرورية للسير المستوي نحو هذه الحلقة الانسانية الكبرى . وهو التقرب الدائم الى الكمال المطلق ( من جهة اخرى ، فاننا ندرك ان الحرية تشكل اصلاً اصيلاً في السلوك الانساني . وانه لاغنى لاي مذهب يرتبط بالسلوك عن الايمان الاولي بها ، اذا اراد لنفسه ان يتسجم مع الفطرة ، او ادعى لتعاليمه الصفة الانسانية العامة .

الا اننا نجد الوجدان الفطري نفسه يقضي بلزوم توجيه هذه الحرية وتحديداتها بالصرائط السوي . لئلا تنقلب على هدفها التكاملية ، وتتحول الى عقبة كاداء بدلا من كونها جواً صالحاً للمصيرة ، فان وجود عنصر ( العقل والارادة ) بنفسيهما كجبرئين من اجراء الفطرة يوحيان بلزوم هذا التحديد والتوجيه الصحيح ، حيث يشكل العنصر الاول العين البصيرة للواقع وملابساته ، وللمصيرة بابعادها المختلفة ، ويشكل العنصر الثاني القدرة الصاغطة والمحددة



التي تستلزم اوامرها من العقل ، وتنفذها مباشرة في مجال السلوك عبر الجاه  
الدوافع الفطرية ، والسيطرة على منطلقاتها

وإذا آمنا بالحقيقة المأصية ، كمن لزاماً علينا أن نقول أن أي تحديد  
للحرية يجب أن يتمم مع الواقع الإنساني ، ومع الهدف الاصيل آف الذكر ،  
وذلك إذا أريد له أن يترك أثراً الايجابى العاقل في الحياة الإنسانية ، وهذا  
يعني أن التحديد يجب أن يتم على ضوء معرفة كاملة بالواقع الإنساني ، وعلاقته  
بالواقع الكوني العام ، ومعرفة كاملة بالهدف العام من الخلقة

وبخلاصة هذه الحقيقة أن التحديد يجب أن يقوم على أساس علاقته  
بالفطرة والتكامل الإنساني ، ومن هنا يحق لنا أن نقول أن معرفتنا بالفطرة  
الإنسانية لما كانت ناقصة بلا ريب - فعوالم النفس الإنسانية بعيدة الغور ،  
واسعة الأبعاد ، ومعرفتنا بالاولى ناقصة بالنسبة للحقائق الكونية وملاقاتها  
بالنفس ، وبالتالي فإن معرفتنا بالسبيل الأمثل المتمم مع الهدف العظيم  
للخلقة تكاد تكون معرفة سطحية - كان من الطبيعي أن تتجه القلوب إلى خالق  
النفس والعالم والعليم بالحقائق ، ليرسم لنا مخطط التحديد الدقيق لهذه  
الحرية السلوكية على النحو الايجابى المطلوب

وإذا تصفحنا جذبات النظام الاسلامي العام ، والذي يغطي كل المصاحبة  
السلوكية الإنسانية ، وحاولنا أن نتلمس خصائصه ، وجدنا مسألة الايمان  
بالحرية الإنسانية في اطار محدود صفة عامة ، والاهمة مطردة تقريباً في مجمل  
هذا النظام ، وما ذلك الا لانه نظام فطري - قيم على الحياة الإنسانية ، موجه لها  
نحو السعادة :

« فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم » ،

الروم / ٢٠

فهو ينسجم مع أصالة الحرية تماماً كما تريد الفطرة ، كما ينسجم مع  
تحديدها تماماً كما تقتضيه الفطرة نفسها ، وهو بذلك يعبر عن انسجام الحرية  
القانونية مع الحرية الطبيعية

ولسنا هنا بصدد اثبات عمومية هذه الظاهرة بشكل مفصل ، الا أننا نشير  
إلى أن أشهر المقسيمات للحرية الإنسانية يحصرها في اربعة هي :  
الحرية الفكرية ، والحرية الشخصية ، والحرية السياسية ، والحرية

الاقتصادية فإذا مددنا لمعرفة طبيعة الموقف الاسلامي تجاه هذه الانماط من الحرية وجدناها تتبع هذا الخط بكل دقة ، فالاسلام يؤمن تماما بالحرية الفكرية في شتى المجالات ، بل ويرى - على ضوء الواقع - ان الفكر امر لا يمكن فرضه على النفس بالقوة ، وانما السبيل الوحيد لرصوخه هو اقتناع النفس بالفكرة ، وإيمانها بها من خلال وصوح مطابقتها للواقع الخارجي

وهو على ضوء ذلك يفصح المجال للانطلاقة الحرة في الفكر ، الا انه لا يسمح مطلقا بامور يرى انها مخربة ، وغير منسجمة مع التكامل من قبول .

- انه لا يسمح برفض التفكير ، والاخلاد الى حالة اللامبالاة الفكرية ،

تخلصا . كما يزعم اصحاب هذا الاتجاه . من عواقب معرفة الحقيقة مهما كانت وعدم السماح . هذا منسجم مع التركيبة الانسانية القاضية بلزوم معرفة الحقيقة ، واستكناه المجهول ، وتحديد الموقف من الحياة ، اذ الوجدان الانساني يقضي بان اللامبالاة الفكرية تعني الصياح والخروج من السلوك الانساني المستوي .

- وهو - اي الاسلام - لا يسمح باستخفاف طريق التقليد الفكري للآباء ، اتبائهم للمواظف والعادات والهوى . باعتباره طريقا خطرا ومضرا بالمسيرة الانسانية المتوازنة . لما قد يترتب عليه من جمود وجحود وصياح ، والقرآن الكريم يبه المقلدين لآبائهم . عبر تساؤل فطري طبيعي ، عما اذا كانوا «يقلدون آباءهم لو وثقوا من كونهم مجانين ١٤ والجواب بالنفي الطبيعي في هذه الحالة . اذن يجب التاكيد من صحة عقيدة الآباء قبل الايمان بها ، يقول تعالى :

«واذا قيل لهم اتبعوا ما انزل الله قالوا بل نتبع ما آلفينا عليه آباءنا اولو كان آباءهم لا يعقلون شيئا ولا يهتدون» لقمان / ٢١ .

وهناك مجالات اخرى لتحديد لها اسمها ، وادا يعمما شطر الجانب الشخصي لاحتلها هذه الظاهرة بكل وضوح بحيث لا يحتاج الامر الى استعراض أي مصاديق ، كما يمكننا ان نلاحظ انطباق هذه الظاهرة في المجال السياسي عبر ملاحظة الدور الذي منحه الاسلام للرأي العام في انتخاب الحاكم الصالح ، وتحري افضل السبل لادارة الامور من خلال الشورى ، على ان هناك بحثا مفصلا في البين لا يمكننا ان نتعرض اليها هنا .

أما الحرية الاقتصادية فهي موضوع بحثنا هذا ، وهو ما سنركز عليه ان شاء الله ، وسنجدها منسجمة تماماً مع هذا المبدأ .

ومن الضروري ان نشير الى موقع مبدأ الحرية الاقتصادية في النظامين الرأسمالي والاشتراكي كمقدمة لبحثنا هنا . فهذا المبدأ يحتل مكانة المحور في النظام الاقتصادي الرأسمالي ، تماماً كمكانته في المجالات الاخرى ( غير الاقتصادية ) ، وعلى اساس منه تتم التشريعات التعصيلية ، ولا يجد له اي تحديد الا مسألة الحساس بحريات الآخرين أولاً ، والمصلحة العامة بشكل استثنائي ثانياً . ونعني بالاستثنائية هنا ان الرأسمالية تتصور الحرية الاقتصادية محققة في الاصل للمصلحة العامة ايضاً عبر التماس الطبيعي . الا أنها تستثني بعض الحالات تحت ضغط الواقع المخالف لهذا التصور ، فتحدد الحرية الاقتصادية في التملك من خلال حصر مأكية البنوك المركزية مثلاً بالدولة ، وعدم السماح بتملك حقول النفط مثلاً ملكية خاصة . وامثال ذلك الا ان هذا الاستثناء كان ان يطغى على الاصل في كثير من التشريعات الرأسمالية . الامر الذي حدا ببعض المفكرين الرأسماليين لطرح فكرة ( التبادل بين الرأسمالية والاشتراكية في الحياة الاجتماعية ) . وهي فكرة جال اليها الكثير من الاشتراكيين . بعد ان راوا بدورهم فشل الفكرة الاشتراكية المتطرفة في الانسجام مع الواقع الحياتي المعاش للانسانية

أما الاشتراكية فهي تركز في الاصل على عدم فصم المجال لأية حرية اقتصادية ، اللهم الا اذا كان ذلك بشكل استثنائي ، وقد سار المنحني الاستثنائي هذا مساره في المجال الرأسمالي حتى بلغ الايمان بالوسطية الأنفة . ولئن ندخل في تفاصيل هذه المواقف فانها تبعدنا عن هدف البحث ، ولما شئنا ان نعر بها حر الكرام .

#### ٢. الصفات العامة للحرية الاقتصادية في النظام الاسلامي :

قلنا ان الاسلام اجمالاً يؤمن بالحرية في اطار تحدهه مسألة تكامل الانسان ، والنظرية الاجتماعية الاسلامية المفضلة . ومن خلال ملاحظة مجموع الاحكام والمفاهيم المتعلقة بهذا الامر نستطيع ان نلاحظ الصفات التالية للحرية الاقتصادية ، باعتبارها ظواهر عامة فيها :

اولاً : الشمول لمختلف المجالات : فالاسلام يؤمن بالحرية الاقتصادية الموجهة في المجالات التالية ، وهي تستوعب المساحة الاقتصادية كلها :

١. مجال كسب الثروة

٢. مجال ترشيدها ، وبسطها على مختلف الموارد .

٣. مجال نقلها ، وتبادلها ، والتداول عنها .

٤. مجال استهلاك الثروة .

والمقتنع لاحكام الاسلام الاقتصادية يجد الحرية هنا واضحة دونما حاجة للاستدلال . وانما يقع البحث في الاطر التي توسع لهذه الحرية ، والا فهي الاصل . وربما كان من المستحسن ان يشير هنا الى امور منها :

اولاً - اصالة الاباحة في تملك الحق في الثروة الطبيعية من خلال ايجاد الفرصة الجديدة فيها . او الانتفاع بالفرصة المهيأة طبيعياً ، كما يشير الى ذلك بالتفصيل آية الله الشهيد الصدر في كتابه "اقتصادنا" ( ص ١٨٩ ) ، وكما يذكر ذلك فقهاؤنا العظام في مصنعاتهم المختلفة

ثانياً - اصالة الاطلاق في الاستهلاك . او صحة اي نوع من الاستهلاك ، مالم يؤد الى محرم ، كالتبذير والاسراف ، وكاستهلاك التراب يأكله ، وامثال ذلك

ثالثاً - اصالة الصحة في التصرفات القابولية ، مالم تشتمل على بنود محرمة شرعاً ، وهو ماقد يعبر عنه بالاطلاق في "اوموا بالعقود" . ان صح الاستدلال به . او الاطلاق في "احل الله البيع" ، او الاطلاق في صحة العقود حتى ولو كانت مستحدثة ، وهو الاسلوب الذي صحح به فقهاؤنا العظام عقد التأمين ، او اخذ الاجرة في خطابات الصمان ، او الملكية التعاونية على النحو الوارد في الدستور الاسلامي ، وما الى ذلك من العقود المستحدثة .

رابعاً - ما نلاحظه من قبول الاسلام لتحكم قوانين العرس والطلب في مجال توزيع ما بعد الانتاج البشري في حالاته الطبيعية ، ودون محاسن بالمصلحة الاجتماعية العليا ، او اصرار بالآخرين ( فردياً او اجتماعياً ) - لو قيل بالصر ( الاجتماعي ) . ودونما أي اختلاق للحدرة من خلال الاحتكار ، او الايحاء المفري ، وما الى ذلك من حدود سنشير اليها ان شاء الله .

ثانياً - التعميم لكافة الافراد القادرين على التمتع بهذه الحرية فلا

تحسن هذه الحرية الاقتصادية نوعاً معيناً من الناس ، وانما تعم الجميع بشتى مجالاتها نعم قد يمنح البعض من بعض التصرفات ، لعقدانهم الاهلية الطبيعية لها ، كالأطفال والسفهاء ، او لعوامل سياسية ، كالعبيد ، وأمثال ذلك

ثالثاً ، الجهورية هي التوفير ، وعدم الاكتفاء بالتوفير القاسوي ، دونما اهدار قيمة الحرية الشكلية بالرأسمالية اذا كانت توفر الحرية - بشكل قاسوتي - هائلا تنتهي بالتالي الى سلب هذه الحرية الاقتصادية بشكل حقيقي عملي من يد الاكثورية الساحقة ، واحتصار القدرة على الاستمادة من الحرية القاسوية بيد فئة خاصة متحكممة بكل الموارد ، والاشتراكية اذا كانت توفر مستوى معيناً من لضمان تسميه الحرية الجهورية ، رافضة فكرة الحرية الشكلية القاسوية من الاسلام يوفر درجة رائعة من الضمان ، او ما يمكن ان يسمى بالحرية الجهورية ، مع فسخ المجال بشكل قانوني للارتفاع بالمستوى الحياتي عبر الاستمادة من السماح القانوني هذا .

### ٣- التحديد الاقتصادي \*

يعد الحديث عن الحرية الاقتصادية كأصل ، يصل الدور للحديث عن التحديد وقبل ان يبين اساليبه العامة ينبغي التذكير بأمرين اساسيين الاول ' ما مر سابقاً من ان تحديد الحرية نفسه يمثلُ جذوراً فكرية ، وان الاحكام الاسلامية هي الاطار الملأئم لكمالها وهذا المعنى امر تؤكد روح الشريعة الاسلامية ، وقبل ذلك مصلحات العقيدة الالهية التوحيدية ، فالله تعالى انما خلق الكون برحمته ، ويعد له الحياة باستمرار برحمته ، ويهديه ويشرح له برحمته ، لا لينكر ذاته سبحانه وتعالى ، ولا ليشرح له أمراً لا يعود بالخير عليه ، وانما الامر يرقب بامصالحه ومفاسده يقول امير المؤمنين (ع) هي منافع حديثه لهما من صفات المتقين .

( فان الله سبحانه وتعالى خلق الخلق - حين خلقهم - غنياً عن طاعتهم ، أمداً من معصيتهم ، لانه لا تضره معصية من عساه ، ولا تنفعه طاعة من أطاعه ) ، وهناك نصوص كثيرة بهذا الصدد تكتفي منها بحديث واحد

عن الصدوق بإسناده ، عن محمد بن عذافر ، عن ابيه ، عن ابي جعفر (ع) ، قال ' قلت له ، لم حرم الله الخمر والميتة ، ولحم الخنزير والدم ؟ فقال ، ( ان

الله تبارك وتعالى لم يحرم ذلك على عباده ، وأجل لهم ما وراء ذلك من رغبة فيما أجل لهم ، ولا رهد فيما حرم عليهم . ولكنه خلق الخلق فعلم ما تقوم به أيدانهم وما يصلحهم ، فاحله لهم ، وإباحه لهم ، وعلم ما يضرهم فنهاهم عنه ، ثم أحله للمعسر في الوقت الذي لا يقوم بدنه إلا به } .

فالتحديد إذن تابع من أسباب معنوية ، ومن هنا عبر السيد الشهيد آية الله الصدر عن ذلك بقوله ، ( والثاني من أركان الاقتصاد الاسلامي السماح للأفراد على الصعيد الاقتصادي بحرية محدودة بحدود من القيم المعنوية والخلقية التي يؤمن بها الاسلام ) .

الثاني ، أن الاسلام يعقّض واقعيته ، صلك أسلوبين لأعمال هذه المحدودية ، وهما ، الأسلوب الذاتي ، والأسلوب الموضوعي . وبهذا الصدد يقول السيد الشهيد الصدر ( والتحديد الاسلامي للحرية الاجتماعية في الحقل الاقتصادي على قسمين ، أحدهما التحديد الذاتي الذي ينبع من أعماق النفس ، ويستمد قوته ورصيده من المحتوى الروحي والفكري للشخصية الاسلامية ، والآخر ، التحديد الموضوعي الذي يعبر عن قوة خارجية تحدد السلوك الاجتماعي وتصيغه )

وهذا السلوك الاسلامي الطبيعي جداً ، إذ أنه إذا أمكن صمان الاسدفاع الذاتي بالشكل المنسجم مع الهدف ، فهذا هو أصل أسلوب ، أما إذا لم يكف ذلك فإن على القابض والسلطة أن يجدا عن الحرية ، لئلا تمقلب المسيرة على أهدافها ،

وفي مجال كلا التحديدين يجد الاسلام يمهّد لقبولهما أروع تمهيد بطرح مفاهيم ورؤى ينفرد بها المسلم ، ويتقبل بعدها كل الاوامر الالهية بكل رحابة صدر وخشوع وحضوع ، ولن نحاول التفصيل في هذا الامر ، وإنما نشير الى المفاهيم والاخلاق التالية .

١- مفهوم اللطف الالهي الغامر للإنسان وجوداً واستمراراً ،

٢- مفهوم الملكية الحقيقية لله بكل أبعاده

٣- مفهوم الخلافة الانسانية بهدف الأعمار ، والسير الطبيعي نحو الكمال .

٤- مفهوم الاخوة الانسانية والايمانية العامة .

٥- مفاهيم الزهد ، والقناعة ، والصبر ، والكفاف ، والعفاف ، والايثار ، ونهذ

الترف والسرف ، والتبذير ، والاستثثار ، والجشع ، والبخل ، والخوف ، وأمثال ذلك

#### مجالات التحديد وعناوينه

يمكننا ان نقول ان هناك عناوين ثلاثة يتم بها التحديد :

الاول : العنوان الاول

الثاني : العنوان الثاني .

الثالث : العنوان الحكومي والولائي .

فلنلاحظ هذه العناوين بشيء من التفصيل

الاول العنوان الاول ويعني به التحديد الشرعي الثابت على مر العصور ، والمتعلق بشكل مباشر بالموضوعات وذلك من قبيل حرمة الربا ، وحرمة الاحتكار ، وحرمة الاسراف ، ووجوب الزكاة والحمل ، وعدم امكان تملك عروق المعدن ملكية خاصة ، وما الى ذلك ، مكنها احكام اسلامية ثابتة للأشياء والاشخاص بشكل مباشر

ويمكننا ان نقسم مجالات التحديد الاول على النحو التالي :

#### ١ - التحديد في مجال الكسب وتبادل الثروة

فالاسلام لا يسمح بكسب الملكية من اي طريق كان ، كما لا يسمح بتهدد الثروة بأي شكل تم ، وانما هناك حدود لذلك ، فمثلاً لا تكسب الملكية الا من خلال احد الطرق التالية :

الاول العمل الاقتصادي العادون به شرعاً ، كاحياء الموات المأذون به والمنتج للملكية ، وحيارة المباحات ، والاستفادة من القرصة التي وفرها الله تعالى في الطبيعة والعمل لصالح مالك سابق لتطوير ثروته ، أو لتقديم خدمة له ، وما الى ذلك لقاء اجر او حصة مئوية ، كما في عقد الاجارة ، او المصاربة ، او المزارعة والمساقاة ، او تقديم آلة فيها عمل مخترن لاستهلاكه من قبل الآخرين لقاء اجره .

الثاني : التجارة عن ثراض ، والتبادل المسموح به من خلال العقود والايقاعات المعروفة شرعاً .

الثالث الملكية نفسها ، فقد تكون اداة ثانوية للتوزيع ، حيث يتم تملك

البناء المتصل أو المفصل ، وحيث يمكن الحصول على الحصة المقررة في عقد المصاربة وفق قاعده الثبات في الملكية

الرابع الحاجة ، فقد تشكل بعضها أساساً لتملك الشخص لما يحتاج اليه وفق القواعد الشرعية المقررة .

هذا في حين تمنع بعض اساليب تمعية لثروة ، كالتربد والقمح ، وكذلك بعض الاساليب التي تمتع عادة هذه السمية غير الطبيعية ، كالاختكار والكنز ، وتلقي الركبان ان قلنا بحرمه - والعين - والعش والنطفه - ما الى ذلك ، كما يمنع ان تؤدي بعض الاعمال غير الاقتصادية الى التملك ، وذلك في مثل حيازة الاراضي دونما عمل عليها ( ويسمى بالحمى ) ، باعتباره مجرد عمل احتكاري لا غير ، وبطبيعة الحال فانما لم يشر الى تحريم حالات الاعتداء على الملكية والعصب ، فانها من الامور الواضحة حرمتها ، الا انه من الضروري الاشارة الى انواع اخرى من المكاسب المحرمة ، وهي من قبيل

١- بيع الاعيان المجسة ، على تفصيلات تذكر في محلهما

٢- بيع ما لا منفعة محللة فيه .

٣- التعامل على ما هو محرم في نفسه وقد صرح له المرحوم الشيخ الاعظم الامصاري الكثير من الامثلة من قبيل ( تدليس الماشطة ) ، تزويج الرجل بما يحرم عليه كلبس الحرير والذهب ، التشبيب بالمراه تصوير دوات الارواح ، التمجيم ، حفظ كتب الصلال ، الرشوة ، سب المؤمن ( السحر ) ، الشهيدة ، البناء ، الغيبة ، القيادة ، الكذب ، اللغو ، مدح من لا يستحق ، معونة الظالمين ، الفحش ، النميمة ( النوح بالباطل ) ، الولاية من قبل الجائر ، و ( )

٤- ما يحرم التكسب به لتحريم ما يقصد منه ، وهو على اقسام - كما ذكر المرحوم الشيخ الاعظم الانصاري - هي .

أ - ما لا يقصد من وجوده على نحوه الخاص الا الحرام ، من مثل هياكل العبادة ، كالصليب والصنم . فهو محرم بالاجماع والنصوص العامة ، ومنه آلات القمار ، واللغو ، وأواني الذهب والفضة . اذا قلنا بحرمة اقتنائها - والدراهم المعشوشة الخارجة عن التعامل

ب - ما يقصد منها المتعاملان المنفعة المحرمة ، كبيع العصب ليعمل

حمراً ، وفيه فروض تختلف الاحكام باختلافها



ج - ما يحرم لتحريم ما يقصد منه شأن الحرام ، وحرمة مقصورة على النصوص ، كبيع السلاح الى اعداء الدين المحاربين ، او مطلقاً على اختلاف العتاي

هـ - أحد الاجرة على الاعمال الواجبة ، وهي هذا المجال تفصيلات كثيرة وآراء مختلفة لا نرى المجال مفصوحاً لها ، لكننا نشير الى ان أخذها في ادواجبات العينية العبادة امر مسلم الحرمة باعتباره اكلاً للمال بالباطل ، ومنافياً للاحلام المطلوب ، والعينية غير العبادية ذات قبول قوي باعتباره اكلاً للمال بالباطل

ویدخل التحديد في مساحة الملكية في هذا الباب ايضاً ، فليس كل شيء قابلاً للملك في الاسلام ، وكما نلاحظ ذلك ملاحظ الاحكام التالية - وهي على اشهر الاقوال :-

١. لا يمكن تملك عروق المعادن ، وما يجاور حريم المعدن
  ٢. لا يمكن تملك الاموال ملكية شخصية بشكل مباشر
  ٣. لا يمكن تملك الاراضي المفتوحة مدوة ملكية شخصية
  ٤. لا يمكن تملك المباحات العامة كالانهار ، وبحار والبحيرات
  ٥. لا يمكن تملك المجاسات ، وهناك تفصيلات في ذلك وهناك في الموارد التفصيلية الكثير من امثال هذه الاحكام .
- ب - التحديد في مجال الاستفادة من الملكية ذلك ان الملكية في التصور الاسلامي لا تؤدي الى حق قانوني في التصرف بمطلق دوام اي قيد او مسؤولية ، وانما هي في الحقيقة حق بالمعدن العم للحق ، لا المعدن المصالح ، تستتبعه مسؤولية فردية واجتماعية وعلى أي حال فان هذا التحديد يقسم الى مجالين :

- الاول - مجال الاستهلاك وهو على نوعين ايضاً
١. مورد الاستهلاك
  ٢. كيفية (نوعية) الاستهلاك .
- الثاني - مجال التصرف بالمملوك .

اما بخصوص مجال مورد الاستهلاك فانما نجد الكثير من الموارد التي يحرم استهلاكها ، كتناول الخبثات كاللحم ، والجسبات ، والدم ، ولحوم الكلاب

والجباذير ، والتراب ، وباقي المضرات ، والحيوانات المحرمة الاكل كالوحوش ، من قبيل الثعالب والاسود ، وغيرها كالقطط والارانب ، والاسماك غير المفلسة ، والطيور التي تصف أكثر مما تدف ، وغيرها مما هو مذكور في الكتب المفصلة وكل تحريم في اي مورد - كما قلنا - مبني على اساس من ملاكات المفاسد التي تجرها ، وهي امور يعلمها خالق الكون وحده .

اما بخصوص مجال الدوعية الاستهلاك . فانه يحرم الاستهلاك المسرف والمبذر . على تعصيلات منها . كما يحرم ليس الذهب والحرير للرجال . وربما امكن ان يصيف الى هذه الامثلة مسألة الاكل من الديبة التي اهل بها لغير الله . وامثال ذلك .

واما بشأن المجال الثاني ، وهو مجال التصرف بالمملوك . فان هناك حدودا شرعية ايضا مذكورة في مقامها بذكر منها مايلي :

اولا التحريم التام . ويمكن ان يمثل له بالمرتد المعطري . اي الذي يكون احد ابويه مسلما فيبلغ ويسلم ثم يرتد . فمثل هذا يفقد ملكيته تماما ، ومن هنا يمكن ان يقال بخروج هذا تماما عن موضوع البحث وهو الملكية . ومن هذا القبيل الكافر الحربي . الا انه يعد مالكا لامواله وان كانت ملكية غير محترمة .

ثانيا التحديد الناتج من تعلق حقوق الآخرين بالمال . في حالة ما اذا تعلقت الحقوق الشرعية بالمال بشكل مباشر . وهو الرأي المشهور في الخمس ، والرأي المشهور في الزكاة . على اختلاف في التصوير بين العلماء . من صاحب المال جيمد لا يستطيع التصرف فيه تماما ، كما لا يستطيع احد الشركاء التصرف دواما اذ الشركاء الآخرين وحتى لو قلنا بعدم التعلق المباشر ، فحينئذ يشكل تعلق الحقوق الشرعية قيده على دمة المالك يمنعه من التصرف التام بكل حرية .

ثالثا ، التحديد الناقص في التصرف وهو على نوعين من حيث الهدف . فالنوع الاول . تحديد لحفظ حقوق الافراد الآخرين . ومثاله مالو اهل بيت المدينة فكانت الديون اكثر من الموجود ، واشتكى الدائون فحكم القاضي بـ'الافلاس' . فحينئذ يمنع المالك من التصرف في امواله ، باستثناء البيت والمركب . عند الحاجة . والاكل واللبس . ولا يجبر على بيعها ، كما انه لا مانع من التصرف بما لا يداني حقوق الآخرين ، وكذلك يمثل له بما يمنحه عقد الرهن من حقوق . فلا

يمكن التصرف بالعين المرهونة بما لا ينسجم مع حق الدائن كالبيع . بل وربما منع من السكن دون اذن المرتهن . ومن امثلته حالة المرحس المنتهي بالموت ، فان المريض يمنع من التصرف حينئذ - في رأي عدة من الفقهاء - لانه قد يضر بحالة الورثة .

والموع الثاني تحديد لحفظ حقوقه هو . وبالتالي حفظ حقوق المجتمع ، ولهذا اسباب منها صغر السن ، والسفاهة ، وربما امكن القول بان الصرف في الحرام ، وفي سبيل حلحلة العلائق الاجتماعية الاقتصادية يعد من السفاهة أو الاعتداء ، الامر الذي يستوجب المنع ومن الاسباب الجبون ايضا ، فالمجانبين ممنوعون من التصرف حماية لحقوقهم ، وبالتالي للمجتمع ، وهذا ما يبدو بكل وضوح من الآية الشريعة .

« ولا تؤتوا السفهاء اموالكم التي جعل الله لكم قياما » ، حيث اصبحت الاموال هنا للمجتمع مع انها ملك للسفهاء أنفسهم ، وعلى القرآن هذا الحكم بان الاموال حصلت ليقوم بها اود الحياة الاجتماعية ، لا ليتلاعب بها السفهاء ، ويصرفونها كيف يشاؤون . والى هذا يحتم حديثنا عن التحديد الاقتصادي للحرية بالعنوان الاول

المعنوان الثاني الذي يتم به التحديد هو العنوان الثابوي كما يصطلح الأصوليون ، ويقصدون به ما يطرأ على الموضوعات من عناوين تجعلها تتنافى وتتناقض مع مسيرة التكامل الانساني ، والاهداف الاجتماعية العليا ، وحينئذ فهي تكتسب حكما آخر قد يصاد حكمها الطبيعي الاول

وربما كانت أهم العناوين الطارئة هي

١ - المقدمية المحرام أو الواجب : فقد يقع العمل المباح مقدمة لعمل الزامي ، بحيث يمحصر سبيل تحقيق الواجب بارتكاب هذا العمل المباح ، وحينئذ يجب ، وقد يترتب على فعل الامر المباح في نفسه بشكل لازم عمل محرام ، وحينئذ يحرم هذا العمل المباح نفسه ، بل قد يترتب على فعل عمل واجب عمل محرم ، أو العكس ، كأن يترتب على ترك عمل محرم ترك عمل واجب ، وفي كلتا الصورتين يتحقق التراحم وتأتي قواعد باب التراحم ، حيث يقدم الأهم على المهم ، وهناك معايير لمعرفة أهمية الحكم ومدى اهتمام الشارع به .

بـ . الصرر فإن هناك أدلة كثيرة في كتب السنة والشيعة روت حديث «بني الصرر» ، من رسول الله (ص) ، حيث طبق رسول الله هذا الحديث في موارد متعددة ، منها ما رواه في الكافي في قصة سمرة بن جندب المشهورة ، عن ابن بكير ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام ، حيث قال (ص) : «لأنصاري (أذهب فاقطعها ، فإرم بها إليه ، فإنه لا ضرر ولا ضرار)» ، ومنها ما جاء بتعديل .

(لا ضرر ولا ضرار في الإسلام) ، إلى غير ذلك من التعابير التي تطوف حول هذا المعنى ، وقد ادعى بعض الأصحاب التواتر في سنده هذا الحديث لكثرتة ، ولذا فهو حديث ثابت لا شك فيه .

ولا يسع المجال للدخول في هذه الحديث ، والاجابة على كثير من استساؤلات المفروحة حوله ، مشربين إلى أن المعنى المحذور من الحديث هو : (بني وجود حكم شرعي صادر من الشارع ، فإذا استلزم أي حكم صرر على نفس المكلف أو على غيره ، أرفع المكلف به واعتبر لا غير)

على أن من الطبيعي أن يشير أيضاً إلى أن هناك خلافاً حول اقتضار الحديث على الصرر الفردي المالي . أو شموله للضرر الاجتماعي الذي يؤدي إلى انخفاض المستوى الاقتصادي للأحرار ، وبحق سوء الحال لهم ، ويمثل له المرحوم الشهيد الصدر بالأصابع التي يتبعها المشروع الرأسمالي الكبير في تدمير المشاريع الصغيرة ، وقد ارتأى السيد الشهيد أن قاعدة لا ضرر تشمل الحاليين معاً ، مستنداً إلى أن كتب اللغة تسمي سوء الحال صرراً ، وإذا تم هذا المعنى كان من الطبيعي أن تمنع مطلق الاعمال الداخلية تحت هذا العنوان ، وهو أمر بالغ الأهمية من الناحية الاقتصادية

ج . الحرج : ونفي الحرج قاعدة مشهورة دلت عليها الآيات الكريمة . من قبيل قوله تعالى «ما يريد الله ليجعل عليكم في الدين من حرج» ، والروايات من قبيل قول الإمام الصادق (ع) ، كما في التهذيب والاستبصار (هنا الدين ليس بمصيق) ، والاجماع . أن كان هناك وجه للنسك به وتحذير هذه القاعدة عن سابقاتها في رفعها الأثام في الحكم . في حين ترفع السابقة الحكم بحسبه

مهما كان . ولذا يعنى المشهور ببطلان الوصوء والفصل الشرري دون الحرجي  
مبهما

هذه هي أهم العناوين الثاسوية ، وربما أكدنا ان تحصل على عناوين  
ثاسوية اخرى ( كالتقية ) ، كما يمكن ان يدعي احد ارجاعها الى العناوين  
السابقة ، وعلى اي حال فان اجراء الاحكام الثاسوية يتم من قبل الافراد  
والمجتمع حتى لو لم تكن هناك حكومة لها حق الأمر والنهي

### العنوان الثالث

الذي يتم به التحديد هو العنوان الولائي أو الحكومي والاصل التشريعي  
لهذا العنوان هو ادلة ولاية الفقيه الحاكم على الامة من قبيل قوله ( ع ) : ( عليهم  
حجتي عليكم ، وانا حجة الله ) ، حيث تجب طاعة هذا الولي المعين بمقتضى  
أدلة من قبيل قوله تعالى

« اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم » النساء/ ٥٩

ويشقي المسلمون على ان للدولة الشرعية حق التدخل في ملء منطقة  
العراق ، أي منطقة المباحات . وتعيين أفضل الاساليب لاجراء الاحكام الشرعية  
تحقيقاً للعدالة الاجتماعية ، وهذا ماطبقه الرسول الاعظم ( ص ) والدين تولوا  
امور المسلمين ، نوماً كبير من المسلمين في اصل التدخل

وعبر هذا المبدأ يمكن لولي الامر - من خلال الاستعانة بمشورة الخبراء  
الاقتصاديين - ان يتدخل في الحياة العامة ، محققاً اهداف الاسلام في  
العدالة الاجتماعية . ومستقيماً بكثير من الامور ومنها

١- حيرة الخبراء الاقتصاديين

٢- حدود الاحكام الاولية الثابتة ، ومحاولة تقريب الحياة الاجتماعية

اليها .

٣- الاصولية المفهومية المعطاة من قبل الشريعة ، من قبيل قوله تعالى :  
« كي لا يكون دولة بين الاغنياء منكم » في عجال توزيع الثروة ، وقوله  
تعالى « التي جعل الله لكم قيناً » في عجال وضع المسؤولية على المالكين ،  
وقول الامام علي ( ع ) عن التجار بانهم [ مواد المصانع ] ، مما يدفع لاعتبار  
التجارة الطبيعية هي التجارة المؤثرة بشكل ايجابي على الحياة الاقتصادية ، الى

غير ذلك من الأصول الكاشفة والمعبرة عن روح الشريعة وأهدافها ، والتي يستعين بها ولي الأمر لتنظيم الحياة الاجتماعية وهكذا يمكننا ان نتصور الدولة الاسلامية وهي تنسق مختلف العمليات الانتاجية والتوزيعية ، وتراقب مسائل التصخم ، والاصغار ، وحركة السوق والبدرة المعطلة ، والاستهلاك ، وما الى ذلك ، وهي مختلف الحقوق الصناعية ، والزراعية ، والتجارية .

وإذا كان العنوان الاول للتحديد يعبر عن الجانب الثابت في الشريعة ، فإن العنوانين الثاني والثالث يعبران عن المرونة اللازمة لمواجهة الحالات المستطيرة ، وهو القدرة الانسانية في استعمال الطبيعة ، وبالتالي الاحلال بالتوازن الاقتصادي المطلوب .

\*\*\*\*\*

## دور العامل الاقتصادي في المشكلة السياسية

السيد صدر الدين القباتجي  
طهران

### المقدمة

قال تعالى:

«وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الظُّرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفُتَحْنَا عَنْهُمْ بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ  
وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ» الامراف/ ٩٦.

وقال تعالى:

«وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّنْ كُلِّ  
مَكَارٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعَمِ اللَّهِ فَأَذَلَّهَا اللَّهُ لِإِثْمِهَا وَالْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ»  
المحل/ ١١٢

### تعريف المشكلة السياسية

يعني بالمشكلة السياسية مشكلة الحكم وإدارة البلاد . وفي ضوء هذا  
التعريف فان كل مشكلة مهما كان لونها ، اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية ، اذا  
تفاعلت وهددت الجهاز الحاكم أو شكل النظام الحاكم ، فانها تتحول حينئذ الى  
مشكلة سياسية . فالمشكلة السياسية هي كل مشكلة ترتبط وتدور حول محور  
الحكم ، وحكومة البلاد .

ماهي المشكلة السياسية في الواقع الخارجي

على سعيد الواقع الخارجي فان المشكلة السياسية تدور حول محورين

هما :

١- شكل النظام الحاكم وكيفية .

٢- شخص الحاكم أو الجهار الحاكم

نفي المحور الاول مجد صراع بين الاتجاهات السياسية المختلفة على شكل النظام الحاكم وهويته . هل هو نظام ديمقراطي ؟ ماركسي ؟ نيمبي ؟ انقلابي ؟ قبلي ؟ الى غير ذلك من الوان النظم واشكالها وفي المحور الثاني مجد صراع على من هو الحاكم الشخص ؟ أو الشخص ب ؟ الجماعة أ أو الجماعة ب ؟

وقد يقع هذا الصراع الثاني حتى بين أبناء الاتجاه السياسي الواحد ، فتحدث اشتقاقات وتجمعات متعددة ، وبنيوية الحال مانها تحاول أن ترسم لها أهدافاً ومهجه خاصة تختلف به عن الجماعة الأخرى . وربما لم تكن تلك الأهداف حقيقية ، إنما الحقيقة هي الصراع بين هذا الشخص أو ذاك ، وهذا التكتل السياسي أو ذاك

ومهما يكن الحال فإن كلاً من هذين الصراعين قد يحدث في أبناء الأمة الواحدة . وقد يكون بين الأمم المتعددة . وهو ما يصطلح عليه بالصراع الدولي . إن الصراع الدولي هو الآخر عبارة عن صراع بين هذه الجماعة وتلك على شكل النظام وهويته ، أو على شخص الحاكم والجماعة الحاكمة ، وليس لصراع الدولي يوماً آخر غير ما يحدث في داخل الأمة الواحدة

ماذا يقصد بدور العامل الاقتصادي ؟

يقصد بالعامل الاقتصادي المال بدءاً من الإنتاج ، وإلى لتوزيع ، ثم الاستهلاك ، فالمال ، بقداً أو عيباً بماله من فعل ورد فعل ، هو الذي يصطلح عليه بالعامل الاقتصادي . والسؤال هو

أ- ما هو دور العامل الاقتصادي في خلق المشكلة السياسية وإيجادها ؟

ب- ما هو دور العامل الاقتصادي في حل المشكلة السياسية ؟

مدرستان ونظريتان

هناك مدرستان اجابتا على السؤال السابق بهرعيه ، وهما المدرسة



الوصعية الحديثة، والمدرسة الإسلامية ويقصد بالمدرسة الأولى المذهب التي وضعها الإنسان بعيداً عن التشريع الإلهي ورغم اختلاف المدرسة الوصعية بين الاتجاه الشرقي الماركسي والاتجاه الغربي الرأسمالي، إلا أن كلا الاتجاهين يتفقان على نظرية واحدة هي موضوع دور العامل الاقتصادي في المشكلة السياسية، كما سيوضح ذلك إن شاء الله تعالى

والمدرسة الثانية هي المدرسة الإسلامية، وهي مدرسة الأديان الإلهية عموماً، والتي تعود كلها إلى الإسلام «إن الدين عند الله الإسلام»

ونحن في هذا البحث المحصور نحاول أن نسجل رؤية كلتا المدرستين كخطوط مريضة تحتاج إلى بحث أوسع كما نود أن نسجل في البداية أننا اكتفينا باستعراض النظرية الوصعية ورأيها، دون الإشارة إلى المصادر العلمية التي اعتمدها في مقام التعرف على النظرية، ودون نقل بعض النصوص للاستشهاد بها، تاركين ذلك لدراسة أوسع

ويمكن للاحتواء الرجوع إلى كتابهما (المذهب السياسي في الإسلام) الذي بحثنا فيه بشكل أكثر تفصيلاً رأي المدرسة الوصعية الشرقية والغربية في دور العامل الاقتصادي في المشكلة السياسية كما يمكن للاحتواء الرجوع إلى القرآن ومصادر الحديث الشريف للاطلاع على طائفة كبيرة من النصوص الدالة على ما استعرضناه من نظرية الإسلام في المسألة

## الفصل الأول

### رؤية المدرسة الوصعية الحديثة

يمكن تلخيص رؤية المدرسة الوصعية الحديثة حول الموضوع بالنقاط:

التي:

#### ١. المشكلة السياسية هي نتيجة للعامل الاقتصادي

تري المدرسة الوصعية الحديثة أن العامل الاقتصادي هو السبب في حدوث الصراعات السياسية على اختلاف أنواعها، فالعلاقة بين المشكلة السياسية والعامل الاقتصادي علاقة نتيجة بسبب. ورغم أن الاتجاه الغربي الرأسمالي

يختلف في تحليل وتصوير هذا الرأي عن الاتجاه الماركسي ، إلا انه لا يختلف في أصل المطلب ، وهو أن العامل الاقتصادي هو السبب في حدوث المشكلة السياسية ، كما أن الاتجاه الغربي ، بالرغم من انه شهد وجهات نظر متعددة حول هذا الموضوع ، إلا أن الرأي السائد لدى علماء القرب هو ان سرّ الصراعات السياسية بين الناس يكمن في عامل بقص الطبيعة ، وعدم تقديمها للثروة الكافية لجميع الناس ، ومن هنا يبدأ الصراع والاختلاف في كيفية توزيع هذه الثروة القليلة .

وببساطة هذا الامر عادة بالممثل المالي اذا اجتمع عشرة أشخاص على تقسيم قرص رغيف واحد ، فانهم سيختلفون بطبيعة الحال لعدم كفاية القرص في سدّ حاجاتهم كاملة ، اما اذا قدمنا لهؤلاء عشرة اربعة مائة لا نواع حينئذ ، وهكذا نجد انه يشتد الصراع كلما كان النقص أكبر ، ويخف كلما كان النقص اقل .

فالصراع يدور مدار النقص في العطاء ولما كانت الطبيعة لا توفر كل حاجات الناس الضرورية والكفائية ، بل توفر حداً أدنى مما يحتاجه الناس ، نشأ لاحتلاف والصراع في تقسيم تلك الثروة الطبيعية

أما الماركسية فسبها تفسر هذه العلاقة بين العامل الاقتصادي والمشكلة السياسية بتفسير آخر رغم وحدة النتيجة ، فالعامل الاقتصادي هو السبب ، والمشكلة السياسية هي النتيجة وهكذا ترى الماركسية ان سرّ المشكلة السياسية هو ظاهرة الملكية الخاصة ، التي نمت وتجزّرت في المجتمع نتيجة للتناقض بين شكل الانتاج وشكل التوزيع ، حيث تعتمد الطبقة المستفيدة الى فرس صيغ خاصة في التوزيع غير ما يقتضيه شكل الانتاج ، بما يصبح مع كيفية الانتاج وأدوات الانتاج فالفلاح هو المنتج ، ولكن الاقطاعي هو المستفيد ، وهو الذي يصادر الثروة ، والعامل هو المنتج ، ولكن الرأسمالي هو المستفيد ، وهو الذي يصادر الثروة أيضاً .

هذا التناقض خلق مجموعة ظواهر غير صحيحة في المجتمع والفرد فعلى صعيد الفرد نمت ظاهرة الملكية وحبّ التملك وعلى صعيد المجتمع نمت ظاهرة الطبقة ، وانقسم المجتمع الى طبقتين . وفي سوء ذلك تقول الماركسية ، ان سرّ الصراع الحياسي هو تلك الطبقة في المجتمع والتي هي وليدة لفرعة

الملكية العريضة، التي حدثت في المجتمع بعمل المناقض بين شكل الانتاج وشكل التوزيع، وأن الصراع السياسي هو دائما صراع طبقي بين طبقة ظالمة تريد ان تعتصب حق الفلاح والعامل. وطبقة تريد حقها من الانتاج، وهي طبقة العمال والمرارعين.

## ٢. المشكلة السياسية تحل بحل المشكلة الاقتصادية

والنقطة الثانية في نظرية المدرسة الوضعية الحديثة تتعلق بدور العامل الاقتصادي في حل المشكلة السياسية، فلقد رأينا ان العامل الاقتصادي هو السبب. وفق النظرية الوضعية. هي خلق المشكلة السياسية، لكن مادوره في حلها؟

تقول المدرسة الوضعية الحديثة ان حل المشكلة السياسية انما يتم من خلال تعديل الوضع الاقتصادي وحل المشكلة الاقتصادية، فمن يجب ان نبدأ دائما من العامل الاقتصادي، ولا يمكن تصفية المشكلات السياسية، والوصول الى الكمال السياسي الا بعد تغلبنا على المشكلات الاقتصادية على اختلافها، بحيث لا يبقى هناك مبرر للصراع السياسي

أما كيف نتغلب على المشكل الاقتصادي؟ تجيب المدرسة الوضعية الحديثة بما يلي:

أ - بالسعي وراء التكامل الاقتصادي. وسد حالة النقص في عطاء الطبيعة، وذلك من خلال التقدم التقني الذي يريد في مقدار استثمار الطبيعة، بحيث تصل الى الحد الذي تصد به حاجات الناس جميعا، الضروري منها والكمالي

ب - بإلغاء الملكية والطبقية. أو الحفاظ عليهما.

وفي هذا المشروع نجد ان الاتجاه الغربي يختلف عن الاتجاه الماركسي الشرقي، الماركسية دعت الى إلغاء الملكية، ومن ثم تفتفي ظاهرة الطبقة، فلا يبقى هناك مستفيد ومتضرر لتحديث حالة الصراع

وفي مقابل ذلك نجد الاتجاه الغربي دعا الى الحفاظ على ظاهرة الملكية، وتعميق الطبقة، باعتبار انها تشجع على عنصر التنافس الذي يساهم بدوره في تحقيق انتاج أكبر، ومبادرة أفضل

### ج - بتحديد النسل :

لقد دعا علماء الاجتماع الحديث الى تحديد النسل وتقليصه . حيث لاحظوا ان الزيادة في النسل هي زيادة بشكل متوالية هندسية ' ٢٠٤٠٨٠٠ ، ١٦٠٢٢٠ . . اما الزيادة في عطاء الطبيعة ، واستثمارها من خلال التقدم الصناعي والريعي هي زيادة بشكل متوالية حسابية ٢٠٤٠٨٠٠ ، ١٠٠٠٠ . ومن هنا فان الطبيعة تبقئ غير قادرة على سد حاجات البشر جميعا ، عالم نوسد الباب امام الزيادة السكانية ،

### ٣. الاقتصاد وسيلة للغلبة السياسية في مرحلة ما قبل الحل

لقد اوضحنا ان المدرسة الوضعية ترى ان العامل الاقتصادي هو السبب في المشكلة السياسية ، كما ان الطريق لحل المشكلة السياسية هو الآخر يبدأ بالعامل الاقتصادي وحل المشكلة الاقتصادية

بقيت نقطة اخرى هامة في المدرسة الوضعية الحديثة ، والتي تختلف بها ايضا عن المدرسة الاسلامية ، وهي مسألة استخدام المال والاقتصاد بمحو عام كوسيلة مطلقة للغلبة السياسية في مرحلة ما قبل حل المشكلة السياسية ، وبعبارة اخرى : كيف نستخدم المال قبل ان نصل الى حالة المجتمع الخالي من الصراع السياسي ؟

المدرسة الوضعية آمنت بان المال وسيلة مشروعة لشراء الاصوات من أجل تحقيق الغلبة السياسية ، ومن هنا نلاحظ في السياسة الحاكمة فعلا ، وخصوصا في بلاد الغرب ، ان صاحب الثروة الاكبر هو الرابع سياسيا ، وأن نتيجة الصراع السياسي تتأثر بشكل واضح وكبير واساسي بالقدرة المالية لاطراف الصراع ، بعيدا عن الطرح العلمي والموضوعي لوجهات النظر المختلفة لهذا التجمع السياسي أو ذاك .

## الفصل الثاني مناقشة سريعة للنظرية الوصفية

لا يتسع هذا المقال لاستيعاب مناقشة تفصيلية للنظرية الوصفية على اختلاف اتجاهاتها ، إلا أن من الضروري أن لا يخلو هذا المقال من الإشارة ولو إلى الخطوط العريضة في نقدها للنظرية الوصفية وعلى ذلك فأبداً نسجل على النظرية الوصفية الملاحظات التالية

١. وقرة الطبيعة

إننا نختلف مع المدرسة الوصفية فيما رأته من ظاهرة نقص الطبيعة في النظرية الإسلامية تعتبر الطبيعة وافية بكل ما يحتاجه الإنسان ، سواء منها الحاجات الأولية الضرورية ، أو الحاجات الثانوية الكمالية . طبعاً لا يعني بوقرة الطبيعة الوفرة الحافلة بلا حدود ، إنما يعني الوفرة التي تؤمن بحسب مناسب و طبيعي حاجات الإنسان

قال تعالى :

«وَأَنَّا كُنتُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ شَاقِطًا وَإِذِ اعْبَثْنَا نَسْفَةً مِّنْهُمْ فَفَجَعَلْنَا الْبَاقِيَّ كَلْبًا مِّنْ دُونِ الْبَاقِيَّاتِ»

وجاء عن الإمام علي (ع) :

«ما جاع فقير إلا بما عتق به فني» .

وعلى مستوى الواقع الخارجي ما لنا نشهد بوصف أن التفاوت الماحش بين جماعة وأخرى والتخمة المعرطة في جانب ، والعقر المدقع في الجانب الآخر ، هو الحقيقة القائمة دوماً أي نقص في عطاء الطبيعة ، وإن وجد نقص فيه لا يعود إلى الطبيعة بمقدار ما يعود إلى سوء الاستثمار ، وعدم السعي اللازم لزيادة الإنتاج . فالطبيعة ذات عطاء كاف وواف ، والإنسان مسؤول عن الاستفادة من ذلك العطاء .

٢. الخلافات السياسية قائمة حتى في ظروف الوفرة

لو جريماً مع الرأي القائل بنقص الطبيعة ، فإن الملاحظة الثابتة التي نسجلها هي أن تحقق الوفرة في عطاء الطبيعة عبر كاف لحل المشكلة

السياسية ، إضافة إلى عدم كونهما السبب فيها ، والدليل على ذلك هو أن استعراض معظم الصراعات السياسية في العالمين القديم والحديث ، يكشف لنا أن تلك الصراعات لم تكن ذات طبعيات اقتصادية تابعة من مقس الطبيعة ، فلا الحرب العالمية الأولى ولا الثانية ، ولا الصراع القائم اليوم بين عسكري الشرق والغرب ، تابعة من مشكلة نقص في عطاء الطبيعة .

لقد استطاع التقدم التقني الحديث في مختلف المجالات أن يرتفع بالطبيعة إلى حالة ما فوق الوفرة ، إلى حالة القاء آلاف الأطنان من القمح والشعير في أعماق المحيطات ، ومع ذلك فإن الصراع لم يمتد ، بل يشهد أزمات أكثر وأشد مما كان عليه من قبل .

### ٢. إلغاء الملكية لا يحل المشكلة

أما رأي الماركسية في أن الحل يكمن في إلغاء الملكية ، فهو الآخر اقلس في الواقع التطبيقي الخارجي . فهل استطاعت الماركسية خلال تجربة ممريريد على خمسين عاماً أن تفرج حب التملك من الإنسان ؟ وهل استطاعت أن تصفي الطبقة في داخل المجتمع الماركسي ؟ أم أن المجتمع الماركسي بدأ يشهد أشكالاً أخرى من الطبقة ؟ وبم تفسر الماركسية الصراع بين روسيا والصين ؟

٤. كما أن التقدم الصناعي والزراعي هو الآخر لا يحل المشكلة ، بمقدار ما يخلق مشكلات أخرى تولد بدورها مشكلات سياسية . وقد بدأ العالم الحديث يشهد مشكلات هذا التقدم المتمثلة بالبطالة ، وابتزاز الثروات الفاحش من قبل طبقة خاصة ، والعدوان على الشعوب المستضعفة ، وغير ذلك .

٥. كما أن عملية تحديد النسل هي الأخرى جرت المجتمع الحديث إلى خطورة انقطاع الجيل الجديد ، وتكديس حالة العجزة والعقاعدين عن العمل ، الأمر الذي اضطر بعض الدول الأوروبية ، كالمانيا مثلاً ، إلى إعطاء مكافآت تشجيعية مقدارها عشرين ألف مارك لكل من يورق بمولود جديد ، بهدف التشجيع على زيادة النسل ، بعد أن بلغت الخطورة دروتها .

هذا ونحن نعتقد أن أصل المشروع - مشروع تحديد النسل - مبني على أساس خاطيء ، وهو اعتبار أن البشر يرددون بصفة هندسية ، بينما تتنامى الثروة الطبيعية بصفة حسابية في حين نجد بوضوح خطأ ذلك ، فالتقدم في وسائل الانتاج يكفل تنامي عطاء الطبيعة وقدرتها بصفة هندسية ، بل ربما بصفة أسية أو نحوها .

### الفصل الثالث

#### رؤية المدرسة الاسلامية

للاسلام رؤية في الموضوع تختلف عن رؤية المدرسة الوضعية ومع اننا نعتقد أن استعراض النظرية الاسلامية هنا لا يمكن أن يتحقق الا على مستوى الاكتفاء بالعناوين والخطوط العامة ، تاركين التفصيل الأكثر إلى محله ، فإنه يجب الإشارة إلى أن وجهة النظر التي سمعناها بادن الله إنما تعبر بالدرجة الأولى عن اجتهاد في فهم النصوص الشرعية ، وربما لا يكون هذا الاجتهاد مصيباً ، ولذا فحين نمسب تلك الرؤية إلى الاسلام فأما معنى بالسبيل ما تعنيه وتعيده مجموعة النصوص والمواقف الشرعية حسب فهمها لها ، وربما وصل غيرها إلى نتائج أخرى لدى الدراسة والتحقيق وعلى كل حال فإننا نسجل هنا عشر نقاط تشكل بمجموعها فهماً للنظرية الاسلامية حول الموضوع :

١- تعتبر المشكلة السياسية متبجعة للمشكلة الاخلاقية وليست نتيجة للعامل الاقتصادي . أن المشكلة الاخلاقية ( بالمعنى الاعمق والاوسع للاخلاق ، والذي يعبر عن المستوى الداخلي ، والبناء الذاتي للإنسان ) هي الأساس والجذر لجميع مشاكل المجتمع الانساني وحتى الاختلاف الديني ، وانقسام الناس بين طائفة المؤمنين وطائفة الكافرين ، هو الآخر يعود إلى المسألة الاخلاقية ، وكيفية تعامل كل شخص مع خالقه وباريه ، ومع دينه وآخرته .  
وتبعاً لذلك فإن الاختلاف السياسي على شكل الحكم أو شخص الحاكم

اسما يسبغ من الاختلاف في الوصف الاخلاقي بين هذا الانسان وذاك ، ولو ان الناس بلعوا حد التراهة في الجانب الاخلاقي لاستهت جميع الخلافات والاختلافات .

وهناك طائفة كبيرة من المصوص الدينية التي تؤكد هذا الفهم ، مثل ما دلّ من الآيات الكريمة على ان كل نعمة هي من الله تعالى ، وكل مصيبة وسينة هي من دات الانسان . ومثل الحديث القائل [ حبّ الدنيا رأس كل خطيئة ] ، او الحديث القائل : ( اصول الكفر ثلاثة : التكبر ، والحسد ، والحرص ) .

وعلى ذلك من العلاقة بين المشكلة الاقتصادية ولمشكلة السياسية ليست علاقة علّة ومعلول ، وسبب ونتيجة . بل انهما ترجعان معا الى جذر آخر وعلّة اخرى كجامعة في دات الانسان ، بل لاحظ في كثير من الاحب ، ان الوصف السياسي هو الاسبق ، وهو لعلّة المباشرة في المشاكل الاقتصادية ، ان لم نقل ان الامر هو كذلك دوماً ، بمعنى ان المشكلة الاقتصادية هي نتيجة للمشكلة السياسية ، والمشكلة السياسية هي نتيجة للمشكلة الاخلاقية ، وهذا امر يحتاج الى مزيد دراسة وتحقيق

٢- ومع الاعتقاد بكفاية عطاء الطبيعة يأتي هذا السؤال ' من اين تنبع

المشكلة الاقتصادية ؟

في النظرية الاسلامية تنبع المشكلة الاقتصادية من احد عاملين هما

أ - سوء الاستثمار ،

ب - سوء التوزيع .

فلو احسن الانسان استثمار الطبيعة واستخدمها ، وساح في الارض ، وحش في عناكبها ، واستعمرها كما أراد الله له ذلك ، ثم احسن توزيع تلك الثروة ، وتقسيمها بعدالة ، لما حدثت أية مشكلة اقتصادية

وهي مقام الاستشهاد على هذا الرأي تقف امامنا طائفة كبيرة من المصوص التي يشير بعضها الى عنصر الاستثمار ، ويشير بعضها الى عنصر التوزيع

فالاحديث بمصمون

( ما جاع فقير الا بما متع به غني ) ، و ( ما عال من اقتصد ) ،



وكذا ماورد عن الصادق (ع)

( لو ان الناس أدوا حقوقهم لكانوا عايشين بحير ) .

ومثل ذلك قوله تعالى :

« كلوا واشربوا ولا تسرفوا » ، تشير كلها إلى عنصر التوزيع ودوره في

خلق المشكلة الاقتصادية أو حلها

إضافة إلى الآيات الداعية إلى المشي في الأرض ، والاستفادة من خيراتها ،

والروايات الداعية إلى التجارة ، والحرمة ، والصناعة ، ثم الروايات التي تشير

بوضوح إلى أن من اعتقر بتيحة عدم العمل فلا يلومن إلا نفسه كما ورد في

مضمون حديث ابن من كان له ماء أو أرض ، ثم اعتقر ، فلا يلومن إلا نفسه ، ولا

مدر له . وكذا ما جاء في مضمون حديث أبي ثعلبة لا يستجاب دعاؤهم ، منهم

رجل جلس في داره ، وترك الطلب ، ثم يقول اللهم ارقني

كل هذه الطائفة من المضمون تؤكد على أن عنصر سوء الاستثمار ، أو

حسن الاستثمار ، هو السبب وراء المشكلة الاقتصادية وحلها ، ونلح قوله تعالى

« ان الانسان لخلوم كفا » ، في دليل قوله « وان تعدوا نعمة الله لا

تحصوها » ، قابل لحمل على معنى أن الانسان كفاز بعدم استثماره لنعم الله

المورعة والمنتشرة في الأرض ، وكان مقتضى الشكر أن يستفيد من تلك النعم ،

وهو ظلم يسوء توزيعه لتلك الثمرات ، وعدونه على حقوق الآخرين فيها .

٢. ورغم أن العامل الاقتصادي ، كما أثرنا ، ليس سببا في المشكلة

السياسية ، ولا هو نقطة الحل لها ، إلا أن العامل الاقتصادي يبقى أحد المؤثرات

في حدوث المشكلة السياسية ولو بطريق غير مباشر ، فالعقر والحرمان يؤثران

في خلفية الانسان ومحتواه الداخلي ، ومثل ذلك الغنى والثراء ومن هنا وجدنا

الحديث يقول :

( كاد الفقر أن يكون كفرا ) ،

ووجدنا القرآن الكريم يقول

« ان الانسان ليطغى أن رآه استعسى »

الآن هذا الزاوي لا يعني اننا آمننا بما ذهبت اليه المدرسة الوضعية من

سببية العامل الاقتصادي في المشكلة السياسية ، بل ما نقوله هو تأثير العامل

الاقتصادي في بناء ذات الانسان التي هي الجذر للمشكلة السياسية

٤. ما الطريق للوصول الى مرحلة التكامل السياسي ؟ و ماهي العلاقة بين التكامل الاقتصادي والتكامل السياسي ؟

تقول المدرسة الوصفية ان التكامل الاقتصادي هو الذي يحقق التكامل السياسي ، أما المدرسة الاسلامية فانها تقول العكس ، أي ان التكامل السياسي هو الباعث على تحقق التكامل والوفرة الاقتصادية ، وأوضح ما يشهد على ذلك هو قوله تعالى

« ولو ان أهل القرى آمنوا واتقوا لمتحننا عليهم بركات من السماء والارض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون » الاعراف : ٩٦

حيث نلاحظ ان الآية جعلت الايمان والتقوى - واللدان يعميان الالتزام الكامل بالشريعة في مختلف أبعادها ، بما في ذلك النهج السياسي والحكومة الدينية - هما الباعث على تحقق الوفرة الاقتصادية ، والوصول الى مرحلة التكامل الاقتصادي

وكذلك قوله تعالى :

« ضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغداً من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون » الفحل / ١١٢ ،

حيث أعادت هذه الآية ان الكفر بأنعم الله تعالى ، والابتعاد عن النهج الديني في الفرد والمجتمع هما السبب في تعاقب المشكلة الاقتصادية ، وهكذا نجد ان النظرية الاسلامية تذهب الى ان التكامل السياسي هو السبب والطريق الى تحقيق التكامل الاقتصادي ، وان التحلل والاضطراب السياسي هما سبب حدوث المشكلة الاقتصادية وتعاقبها ، وهو ما يحالف تماماً ما يذهب اليه الاتجاه الغربي السائد ، حيث يرى ان التكامل الاقتصادي هو الطريق للوصول الى مرحلة النجاح السياسي

أما الماركسية فانها تختلف أيضاً مع الاتجاه الغربي ، حيث تذهب الى ان لتكامل السياسي هو الطريق للتكامل الاقتصادي ، وليس العكس .

#### ٥. ضرورة السعي لتحقيق التكامل الاقتصادي :

ان الاعتقاد بتقدم العامل الاخلاقي ، ثم السياسي ، على العامل الاقتصادي لا يعني إلغاء ضرورة السعي لتحقيق الوفرة الاقتصادية على كل حال ، وبغض النظر عن الوضع السياسي فالإسلام يدعو الى ضرورة الاهتمام بالسعي والعمل والكسح من أجل تحقيق الوفرة الاقتصادية ، سواء على مستوى الفرد أو المجتمع ويأتي في مقام الاستشهاد على هذا الامر جميع الآيات والروايات التي دعت الى السعي في طلب الرزق ، واستحباب ذلك ، كالحديث الذي ورد من الامام الصادق (ع) :

( لا خير فيمن لا يحب جمع المال من خلال . يكف به وجهه . ويتقصر به ديله ، ويصل به رحمه ) .

٦. التفاضل بين الامراد في الرزق والقدرة المعيشية موجود . وهو تقدير الهى لمصلحة العباد . قال تعالى :

« وَاللّٰهُ فَضَّلَ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ » .

وقال تعالى

« وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَلَدَّ بِعَمَلِهِمْ فَبَعْضًا سَخِرَ لِّبَعْضٍ »

وقد اشار القرآن الكريم الى المصلحة في هذا التقدير الالهى ، وهي :

« لِيَتَّحِدَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ سَخِرَ » ، بمعنى تورع الطاقات والقابليات الداعي

لاستعادة البعض من البعض الآخر ، واستخدامه في مجال عطائه ، ولو كانت قدرات الناس ومواهبهم واحدة ، لتعد استيعاب جميع المهن والحرف التي لتوقف عليها حياة المجتمع .

وعلى هذا الاساس فان الاسلام لا يهدف الى إلغاء التفاوت المعيشي بين الامراد ، بل يحتفظ به تبعاً لتفاوت القدرات ، وتفاوت الجهد المبذول ، نعم يهدف الاسلام الى إلغاء التفاوت العاشر غير المشروع

ان كل تفاوت معيشي ناشئ عن التفاوت في القدرة الذهنية أو البدنية أو الاخلاقية ، ضمن الطرق الشرعية المرسومة للعمل والتملك ، ضمن أداء الحقوق الشرعية المفروضة في المال ، يمثل هذا التفاوت يعتبر مشروعاً ومقبولاً ، وما عدا ذلك فهو غير مشروع

وبهذا نجد ان الاسلام يختلف عن الاتجاه الغربي الذي يسمح بالتفاوت الفاحش ، ويختلف عن الاتجاه الماركسي الذي يدعو الى إلغاء التفاوت والتفاوت المعيشي مطلقاً تحت قانون ( من كل حسب طااقته ، ولكل حسب حاجته )

٧. كما ان الثروات الطبيعية مورعة ومتعاشرة هنا وهناك ، وليس في ذلك ما يخلف العدالة الالهية ، بل انه قد يكون بهذه الترابط الاكبر في المجتمع الاساسي ، بحيث تمتد جميع الامم ومن مختلف المناطق الى بعضها البعض قال تعالى :

«هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَسْجِدِهَا ، وَأَكْلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَالْيَهُ الشُّعُرُ» المائدة / ١٥ ،

كما قد يشير الى ذلك قوله تعالى :

«أَمْ يَلْمِزُونَ رِجْعًا رُبَّكَ ، نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجاتٍ ليَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا » الرخوة / ٣٢ ،

فهذا التقسيم والثوريح للثروات اما هو بهدف بناء الروابط الاجتماعية

٨. دور العيس الالهى الحفى فى الوفرة الاقتصادية للفرد والامة معا  
حيثما تؤكد الرؤية الاسلامية على ضرورة حسن استثمار الثروة وتورييعها ، فانها لا تغفل في الوقت نفسه التقدير الالهى في الاراق ، وجعل البركة في بعضها ، وسلب البركة من بعضها الآخر وهو ما نستخدم عليه بالفيص الالهى الخفى ، وهو ما لاحظناه في قوله تعالى .

«ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض .» .

ادن ففي الرؤية الاسلامية يوجد عدملان مؤثران في الررق والوفرة الاقتصادية للفرد والامة معا ، هما :

الاول . العامل الطبيعي المتمثل بالجهد والكسب .

الثاني . العامل العيبي المصطلح عليه في الشريعة بالبركة

٩. وهذا العيس الالهى لم يأت امتياطا ، بل لمبررات ومصالح قد تكون

خافية علينا . وقد ورد في النصوص الشرعية حاصصه ان الله لا يعي احدًا الا  
وعية صلاحه ، ولا يعقر احدًا الا وفيه صلاحه ايضًا ، كما ذكرت الشريعة عدة  
طرق ووسائل لتحصيل تلك البركة الالهية ، كالتكسب ، والتوكل على الله ، وقطع  
الامل عما سواه ، والدعاء ، والصدقة ، والكون على طهارة ، والرواج ، والتنسل

١٠. والنقطة الاحيرة التي نكتفي هنا بمجرد طرحها للبحث والدراسة ،  
هي كيفية وحدود استخدام الاقتصاد في التوصل للعلية السياسية ، فهل يمتنع  
الاسلام تمامًا عن هذا الامر ، أو يؤمن به كما تؤمن به المدرسة الوسعية ، أم  
ماذا ؟

اننا نعرف أن في الاسلام سهم المؤلفة قلوبهم ، والذي يعني استخدام  
المال في محلية تأليف قلوب المخالفين السياسيين ، مما هي حدود هذا  
الاستخدام ؟ وما هو الفرق بينه وبين ما نراه في السياسة العالمية القائمة على  
شراء الاصوات بالمال ؟

لاشك أن هناك فوارق متعددة ، الا أننا سنطرح هذا الامر للمبحث والبحث والدراسة  
المفصلة في مجال آخر ،

هذه خلاصة ما أمكن لما صطره وتقديمه لمجمع بحوث الاقتصاد  
الاسلامي ، سائلين الله تبارك وتعالى أن يحقق لنا جميعها ، ولجميع الشخصيات  
العلمية المشاركة في هذا الملتقى ، ولجميع بحوث الاقتصاد الاسلامي ، آمالنا  
في الوصول إلى مجتمع اسلامي قائم على اساس الاسلام في مناهجه السياسية ،  
والاقتصادية ، والاخلاقية ، والثقافية كافة .



الباب الثاني

ملخصات

البحوث الإنجليزية والفارسية (مترجمة)

القسم الأول

مباري وأسس وأهداف

الأفقيتان الاستدلالية

## ضرورة التعرف على الاقتصاد الاسلامي

آية الله الشيخ أحمد جنتي  
رئيس منظمة الاعلام الاسلامي  
طهران

يذهب الكسب الى انما عندما مرسوم تطبيق نظام الجمهورية الاسلامية ،  
هنا علينا التعرف والاطلاع على انجاسب الاقتصادي بصفته اهم ركن من اركانها  
حيث ان احكام الاسلام عن الحياة منذ اوائل العصر الاسلامي ادى وللأسف الى  
هجر القرآن الكريم والسنة الشريفة القميين والراشرين بالمعاهيم الاقتصادية  
المسامية ، ولكن بعد عودة الاسلام الى الحياة في ظل الجمهورية الاسلامية  
الايرانية ، فان على كبار العلماء التشمير عن ساعد الجند لاستخراج المسائل  
الاقتصادية من المصدرين اعلاه

ويشدد الكاتب على ضرورة التحري والتحقيق في مساحة المواضيع  
الاقتصادية وتحديد احكامها الملغاة ، وما يجب المحافظة عليه منها ، وذلك  
اعتباراً من عصر صدر الاسلام وحتى يومنا هذا ، ان ينبغي ان يكون لدينا اجوبة  
مستقاة من القرآن الكريم والسنة الطاهرة لجميع المسائل التي يطرحها  
الاقتصاد العالمي المعاصر ، لاسيما فيما يخص الملكية

وينتهي المؤلف الى ان الحكومة تستطيع تحقيق الاهداف الاقتصادية ، بل  
وحتى الاهداف العامة التي يتوخاها الاسلام من خلال تطبيقها لعبداً العدالة  
الاجتماعية ، ذلك ان الجانب الاقتصادي من الاسلام لاينفصل عن جوانبه الاخرى ،  
كالجانب الاخلاقي والاجتماعي والسياسي

\*\*\*\*\*@#@#@#@#@#@\*\*\*\*\*



## المبادئ المطروحة في الاقتصاد الاسلامي

الشيخ محمد تقي مصباح يزدي

استاذ في المحورة العلمية

قم

يرى الكاتب ان توجهات الاسلام الاقتصادية تتركز على عدد من المبادئ التي تؤثر تأثيرا هاما على رسم السياسة الاقتصادية ، وعندما يراد وضع سياسة اقتصادية سليمة فانه ينبغي احدى القضايا الثلاث التالية بدظر الاعتبار

١- هل يهدف النظام الاقتصادي الى رفع مستوى الدخل العام للمجتمع ام انه يسعى الى فسح المجال امام الافراد لتحقيق ارباح اكبر ؟

٢- هل يكرس المجتمع جميع طاقاته لتحقيق اهداف اقتصادية بحتة ام ان هناك اهدافا اخرى الى جانب الاهداف الاقتصادية ينبغي اخذها بالحسبان ؟

٣- ان النشاطات والاساليب الاقتصادية تكتسب طابعها الخاص تبعاً للنظام المثل والقيم

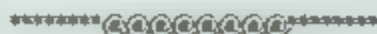
ثم يعرج الكاتب الى ذكر المبادئ التالية المستقاة من الاسلام .

١- ان الانسان خلق ليسير نحو التكامل بارادته الذاتية ، فهو حرّ حادامت حريته لا تعص حرية الآخرين .

٢- ان السياسة الاقتصادية يجب رسمها بشكل يوفر كافة مجالات النمو والتكامل المادي والمعنوي لجميع شرائح المجتمع دون تمييز .

٣- يرى الاسلام ان الروح هي الاصل ، والجسم هو الفرع ، لذلك فانه يقدم الاحتياجات المعنوية على المادية .

٤- ان الدنيا مررعة للأخرة ، فقيمة حياة العرء هي بما يقدمه في دنياه لأخوته .



## أهداف الاقتصاد الاسلامي

الشيخ غلام رضا مصباحي  
مكتب تعاون الحوزة والجامعة  
قم

يستعرض كاتب المقالة سبع نقاط باعتبارها تمثل الاهداف التي يسعى الاقتصاد الاسلامي الى تحقيقها ، وهي :

١. السلطة السياسية .

٢. تقوية القيم الاخلاقية والروحية .

٣. الاستقلال الاقتصادي

٤. ارساء دعائم العدالة الاجتماعية .

٥. الاكتفاء الذاتي من الحاجة الاقتصادية

٦. التطور والتنمية

٧. الرفاه الاجتماعي .

ويرى المؤلف ان النقاط الثلاثة الاولى أكثر أهمية من المقاط الباقية ، وينظره اليها كأهداف فانه يعرض النصوص القرآنية والاحاديث المرتبطة بها ، فمثلاً تم استنباط الهدف الثالث المشار اليه أملاء من الآية ١٤١ من سورة النساء .

« ... ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً »

اما الهدف الرابع فقد اشتق من الآية السابعة من سورة الحشر

«كي لا يكون دولة بين الاغنياء منكم»

اما الهدف الخامس فانه استنبط من الآية ٢٩ من سورة الفتح :

« ليفيظ بهم الكفار » ، حيث يبين هذا النص أن المجتمع الاسلامي يفيظ

الكفار نيابة عن الله تعالى بعدم الاعتماد على خبرائهم ومستشاريهم ، وعليه فيجب أن يكون المجتمع الاسلامي قوياً بما فيه الكفاية حتى يكون قادراً على

الاعتماد على نفسه .

ويقدر تعلق الامر بالهدف السادس (التطور والتنمية الاقتصادية) فقد جرت الاشارة الى تنمية المعرفة أولاً . ومن ثم التنمية الزراعية وحياء الاراضي السموات ، كما وردت في احاديث ائمة أهل البيت (عليهم السلام) ثانياً وفي النهاية يوضح الباحث مشكلة اشباع الحاجات البشرية بهدف تحقيق الرفاه الاجتماعي ، حيث تم التأكيد بصورة خاصة على تجنب التبذير والاسراف ، وعلى ضرورة شمول الخدمات الاجتماعية جميع شرائح المجتمع ، باعتبار ان "الرفاه" بمعنى صمان اساسيات العيش يختلف من فترة الى اخرى .

\*\*\* @@@@ \*\*



القِسْمُ الثَّانِي

الفقه والإقتضاء الإسلامي

## اختلاف الابحاث الاقتصادية عن الابحاث القانونية والفقهية

آية الله السيد محمود الهاشمي

استاذ في الحوزة العلمية

قم

يرى الكاتب ان من المسائل المهمة جدا مسألة ضرورة معرفة الحد الفاصل للمدرسة الاقتصادية والاختلاف بينها وبين علم الاقتصاد . فعلم الاقتصاد يبحث بضرورة مائة في مائة سلوك الافراد في عمليات الانتاج والتوزيع والاستهلاك وغيرها ، أما المدرسة الاقتصادية فتبحث في موضوع العلاقات والمواهب ذات القيم الروحية .

وبعد توضيح هذه المسألة يؤكد الكاتب على النقاط التالية

١. ينبغي عموماً عند البحث في المسائل الاقتصادية عدم الاستهانة بجهود وآراء الاقتصاديين العالميين .

٢. ينبغي على اساتذة وعلماء علم الاقتصاد ان يكونوا في مدته الدقة عند الحوس في الاقتصاد الاسلامي ، نظراً لان دروس الاقتصاد في الجامعات تبحث غالباً مفس القوامين العلمية الطبيعية التي لا تتغير ، والتي تستند على الاقتصاد الرأسمالي ، مع ضرورة محص ودراسة الجوابب الاقتصادية في ضوء ارتباطها بالانسان الذي منحت له حرية الاختيار .

٣. ينبغي على علماء الاقتصاد ادراك حقيقة كون اغلب القواسم والظواهر العلمية متأثرة بالظروف الاجتماعية . الثقافية لمكتشفها ، وبالتالي فانها قد لا تنسجم مع الثقافة الاسلامية والمجتمع الاسلامي ، الامر الذي سيؤدي الى بروز المشاكل والصعوبات .

\*\*\* \*\* \*\*

## دور العناوين الثانوية في الفقه الاسلامي

آية الله الشيخ ناصر مكارم شيرازي  
استاذ في الحوزة العلمية  
قم

يشير الكاتب الى حقيقة انه على الرغم من ان البحث في العناوين الثانوية يعتبر مهما جدا في الوقت الحاضر ، إلا أنه لم يطرح الى الآن بصورة مستقلة فالاسلام مع امتلاكه لميزتين ، العالمية والخلود لا يزال يواجه امتحانا مسيرا ؛ اد كيف يمكن تطبيق قواعده الثابتة على الموضوعات العالمية المتغيرة ؟ ان هناك بعض الاصول والعناوين الثانوية ( اي الاحكام التي تنظر الى العوارض المتغيرة لموضوع ما ) في القوانين الاسلامية تضمن مشروعية مثل هذا التكيف .

ومن بين المواضيع التي يناقشها الكاتب في هذه المقالة ما يلي :

- ١- تعداد العناوين الثانوية ، حيث تم التطرق الى ١٢ منها .
- ٢- الاستفادة من العناوين الثانوية الحيوية في الفقه الاسلامي وأنشؤن الاقتصادية .
- ٣- شروط الاستعادة من العناوين الثانوية بلا المراط ولا تفريط .
- ٤- نسبة ارتباط العناوين الثانوية والعناوين الاولى ببعضها البعض
- ٥- لا يختلف العنوان في موضوع العناوين الثانوية بل يقع تحت شوء عنوان آخر ، ولكن الموضوع عند تبدله يضمحل كليا ، ويتبدل الى موضوع آخر .

\*\*\* ( ) \*\*\*

## الصلة بين تعدد وجهات النظر و الآراء واختلاف الفتاوى حول الاقتصاد الاسلامي

الشيخ محمد مجتهد شبستري  
استاد في كلية الالهيات - جامعة طهران  
طهران

يعتقد الكاتب بضرورة الحصول على اجابات واضحة على بعض القضايا الاساسية غير المرتبطة بالعق، قبل تمحيص الفتاوى الفقهية المرتبطة بالشؤون الاقتصادية، فالعق المجتهد لا يمكنه استنباط فتاوى اقتصادية من نصوص القرآن الكريم والحديث الشريف ان كان غير مدرك لبعض العناصر الضرورية، فلاجل دراك واستحلاس المفاهيم الاقتصادية والمشاكل المرتبطة بها، كقضايا الملكية والعمل والعدالة، من كتب الله المجيد والصنة الشريفة ينبغي دراسة واستيعاب جميع الاسس العلمية والفلسفية والعرفانية، اضافة الى الجوانب القانونية والاخلاقية

وبعد استشهاده بتفسير المرحوم الشهيد آية الله الصدر لاحد النصوص القرآنية، يطرح الكاتب بعض القضايا الاساسية المرتبطة بالمظرة الى وجود الانسان وسلوكه، ومفهوم الحرية وشروطها وحدودها، وامكانية الوصول الى ثقافة وحضارة عالمية موحدة.

وفي الختام يشير الكاتب الى ان محدودية مثل هذه القضايا والعبادئ يجب أن تدرس بالاستتماد الى جميع الاسباب والعوامل الحصارية والاجتماعية، صارجاً مجموعة من الاسئلة ومجيباً عنها



## دور الفقه وآراء الفقهاء في الاقتصاد الاسلامي

الشيخ محسن الأراكي

امام جمعة دزفول

دزفول / ايران

يذهب الباحث في هذه المقالة الى الرأي بان الامور الاقتصادية هي جزء من الشؤون الاجتماعية ، والتي تنقسم بدورها الى مصعين طبيعية وانسانية ، مشيراً الى ان الشؤون والروابط الطبيعية تستند الى «العلية» في حين ان الروابط الانسانية تتأثر الى حد كبير بـ«الاحتياز» أو «الارادة» ، ولمحاً الى ان الروابط الاقتصادية تشمل الجانبين الطبيعي والانساني كليهما ، معتبراً ان قانون العرض والطلب ظاهرة طبيعية ، الا انها ليست دائمة الحدوث لحصولها لارادة الانسان الحرة .  
ووفق ذلك فان الاقتصاد الاسلامي يعبر عن الروابط الاقتصادية والبشرية ويسعى لتحقيق العدالة .

ثم يقسم الكاتب العقه الى «العقه الثانوي» و«فقه النظام» ، حيث يتضمن الاول الاوامر والتعليمات الالزامية في حين ان عقه النظام استدلالي يستند الى النتائج المستخلصة من استدالات الفقه الثانوي .

ويعدّ المؤلف المرحوم الشهيد السيد محمد باقر الصدر مؤسساً لفقه النظام ، ويخلص الى ان العمل هو المصدر الوحيد للحقوق الشخصية في الموارد الطبيعية . وبالتالي فينبغي ممارسة عمل ماقع ومفيد لاستثمار الموارد

الطبيعية، والابتعاد عن أي عمل احتكاري أو تصلطي.

ثم يعرض الباحث دور الأصوليين المذهبيين في استنباط قوانين فقه النظام، كضرورة «العدالة الاجتماعية» المشتقة من قاعدة «العدالة» في الإسلام. وفي نهاية المقالة يقترح الكاتب أربع قواعد لارساء دعائم فقه النظام وهي:

١. العهم الكامل لنظرة الاسلام العالمية .
٢. تحديد الاهداف التي يسعى نظام الاسلام الاجتماعي الى تحقيقها .
٣. تحديد أهداف النظم السياسية والاخلاقية وغيرها .
٤. جمع واختيار القواعد الارامية الثابرة

الْقِسْمُ الثَّالِثُ

الْبِقَعَةُ وَالْإِخْلَاقُ

## الاخلاق التجارية

السيد مجتبیٰ حسینی  
مكتب تعاون الحرة والجامعة  
قم

يرى المؤلف ان الاسلام يفترض الاقتصاد وسيلة للعيش والرفاه الاجتماعي الذي يعدّ السبيل الى رفع المعنويات ، الا انه يحذر من اعتبار هذه الاشياء هدفاً بحد ذاتها وينذر الناس بالعواقب الوخيمة المترتبة على ذلك ، مؤكداً على المعايير الاخلاقية في الاعمال التجارية والاقتصادية ، كما يظهر ذلك من خلال النقاط التالية :

١. معرفة الاحكام الشرعية الخاصة بالتجارة .
٢. اجتناب الظلم
٣. اجتناب الاحتكار .
٤. ادخار شيء من المؤونة للاستهلاك الشخصي السنوي
٥. اجتناب التدليس .
٦. عدم تحجیل وتزيين السلع غير المرغوبة من أجل الترغيب بها
٧. عدم اخفاء عيوب السلع .
٨. اظهار عيوب ونواقص البضائع .
٩. التهمي من الكذب .
١٠. النهي من مدح الانسان لبضاعته وذم بضائع الآخرين .

١١. الابتعاد عن القسم بهدف ترويع الصلعة
١٢. اجتناب التطفيف
١٣. الاعطاء راجحاً والاخذ ناقصاً
١٤. الابتعاد عن الربا .
١٥. الابتعاد عن العيب والاجحاف
١٦. اجتناب التواطؤ على التلاعب بالاصعار .
١٧. اجتناب النجش . وهو ان يستخدم البائع اشخاصاً مهمتهم التعمد بالكذب ، وذلك بشرائهم الصلعة امام المشتري بصغر أغلى لتشجيعه على الشراء
١٨. اجتناب التدجّل في معاملات الآخرين .
١٩. عدم استقبال القوائم التجارية قبل وصولها الى السوق ، والقيام بشراء سلعها ليمان شرائها رخيصة أولاً ، وللتحكم بالسوق ثانياً ، وهو ما يصطلح عليه بـ «تلقّي الركبان»
٢٠. بيع الصلعة للقرويين على التصريف .
٢١. عدم الربح على المؤمنين .
٢٢. كراهة ربح الايمان على من يعده بالاحسان
٢٣. في حالة تحقق ربح بالنسبة للسلعة ولو كان ضئيلاً ، فإنه يستحب بيعها لاول مشتر دون انتظار مشتر آخر يدفع سعراً أعلى
٢٤. عدم التشكي من قلة الربح .
٢٥. مراعاة المساواة بين المشترين
٢٦. التساهل وعدم التشدد .
٢٧. عدم التساوم على الصلعة خصوصاً بعد بيعها .
٢٨. امهال المعوزين .
٢٩. قبول فسخ المعاملة .
٣٠. كراهة دخول السوق قبل الآخرين والخروج منه بعد الآخرين .
٣١. الدعاء بالماثور حين الدخول الى السوق
٣٢. التسديق يوميًا
٣٣. عدم التعامل مع الاشخاص السيئي الخلق والسلوك .
٣٤. عدم التعامل مع العساق وأهل المعاصي والظلمة .

٣٥. ترك الاعمال ذات الآثار السيئة على النفس الانسانية .

وقد استنبط الكاتب ماورد في الفقرات السابقة مستعينا بالآيات القرآنية الكريمة والروايات الشريفة ، وكلها تترجم مدى اهتمام الاسلام بالقضايا الاخلاقية ، حتى بالامور المادية المرتبطة بالحياة الدنيا وهذه التربية الاخلاقية التي صاعها الاسلام هي الكفيلة بتنفيذ قوانينه وتشريعاته



## التطبيقات الاقتصادية . الاجتماعية للأخلاق في الاسلام

حسين بهروان

قسم الاجتماع / مجمع البحوث الإسلامية

مشهد

يقيم الكاتب في مقالته الاخلاق من وجهة نظر علم الاجتماع الاقتصادي ،  
أحد الاعتبار اتساع نطاق علم الاخلاق ، ومطرقا إلى التطبيقات الاقتصادية  
للاخلاق بقسميها الايجابي والسلبي . مستندا في ذلك إلى الروايات الواردة من  
اهل البيت ( ع ) وفيما يخص التطبيقات الاجتماعية للأخلاق فإن الكاتب يقسمها  
إلى أربعة أقسام هي كما يلي :

- ١- ارتفاع مستوى الدخل وازدياد الرق .
  - ٢- ازدياد كفاءة التوزيع والتبادل
  - ٣- زيادة الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي
  - ٤- تحسن وضع الاستهلاك وسد الحاجات
- أما التطبيقات السلبية للأخلاق فيقسمها المؤلف إلى أربعة أقسام أيضا

وهي كالتالي :

- ١- الفقر وانخفاض الدخل .
- ٢- انخفاض كفاءة التوزيع والتبادل .
- ٣- انخفاض مستوى الإنتاج .
- ٤- تدني حالة الاستهلاك ، وعدم كفاءته .

ويستنتج الكاتب في ختام بحثه انه من خلال دراسة الآيات الكريمة والاحاديث الشريفة يتصح ان بعض التطبيقات الاجتماعية للاخلاق باررة ، وبعضها الاخر كامنة ، والباررة منها هي تلك المذكورة صراحة في الآية أو الحديث من قبيل «الزهد ثروة» . اما النتائج الكامنة فهي تلك المذكورة بصورة غيرمباشرة الا ان العقل يدرك ارتباطها بالامور الاقتصادية ، كالرواية التي مضمونها ان الانسان لايليق به البقاء صاعمة دون عمل ، فمن البديهي ان العقل يدرك تأثير البطالة على انخفاض الانتاج





الْقِسْمُ الرَّابِعُ

الْمَذْهَبُ

وَالنَّظَرِيَّةُ الْبَدِيعِيَّةُ الْإِسْلَامِيَّةُ

## الاسلام . البديل للرأسمالية والاشتراكية

بروفيسور جعفر حسن لاليوالا

رئيس قسم الاقتصاد / جامعة كجرات

احمد آباد

الهند

يتطرق المؤلف في مقالته الى المواضيع التالية

١. تواقص وعيوب الرأسمالية والاشتراكية .

٢. البديل الذي يطرحه الاسلام .

٣. الركائز ضمن الاطار الاسلامي :

ا - اصول الركائز الاجتماعية . الاقتصادية التي يشجعها  
الاسلام !

١. الاقتصاد النقدي .

٢. الملكية الخاصة .

٣. حرية المستهلك .

٤. حرية العمل وتحقيق العدالة للعامل .

ب . الركائز الاقتصادية التي يقدمها الاسلام .

١. العمليات المصرفية اللاربوية :

ا - النموذج الاول .

ب - النموذج الثاني .

ج . النموذج الثالث .

٢. الركائز المالية المستندة الى القرآن الكريم .

٣- الطبيعة الوهمية للعملة الورقية ، والتضخم ،

والارقام القياسية :

أ - الطبيعة الحقيقية للعملة الورقية واسلوب

الاسلام في التعامل معها .

ب - موقع التمويل بالاقتراض في الاقتصاد

الاسلامي .

ج - طبيعة التضخم المقدية ودور الارقام

القياسية

ح - المشاطات الاقتصادية التي يعارضها الاسلام .

١- الخداع والاحتيال .

٢- العش والتدليس .

٣- احتكار وتخزين السلع

٤- التحكم بالأسعار وغور ذلك من أنواع السيطرة

٥- اكتنال الثروة .

٦- التكديس المزيف .

٧- نشاطات اخرى غير سليمة

٨- التطفيف في الاوزان والمقاييس

٩- الاسراف في الانفاق .

د - الركائز الطوعية «الشعبية» التي يدممها الاسلام .

١- بقايات العمال ، وحيثات حماية المستهلكين .

٢- الاوقاف

٣- شركات التأمين المرشدة عملياتها في ضوء

تعليمات الاسلام

٤- الجامعات المستقلة ذاتيا ، والمؤسسات الاكاديمية

الاخرى .



## مختصر كتاب « مفاهيم اقتصادية » للشهيد مطهري

الشيخ رضا استادي  
استاذ في الحوزة العلمية  
قم

يقسم الكاتب مواضيع الكتاب الى اثني عشر فصلاً تقع ضمن ثلاثة أبواب  
تحقيقية واستفهامية ونظرية . وكما يلي  
١- بحث القيمة يرى الشهيد مطهري ان أصل القيمة تنشأ من الافادة  
والندوة لشئ ما .

٢- استعراض سائر النظريات المرتبطة بالقيمة ، ودراستها ، ومقارنتها .  
٣- القيمة المضافة يعتقد الشهيد ان مثل هذه القيمة متعلقة بعدم عدالة  
الاجور ، أو باستغلال المستهلك ، أو بالآلة ، وانها قد تكون احياء متعلقة  
بعاملين من تلك العوامل ، أو بالعوامل الثلاث جميعاً ، بالاضافة الى ذلك  
فالشهيد يرى ان القيمة المضافة لا تعترف بحق العامل .

٤- نقد النظرية الاشتراكية المتعلقة بالقيمة الاضافية  
٥- مسألة الملكية : يبين الشهيد ان هناك عاملين يجوز ان الملكية بشكلها  
الطبيعي هما :

أ - العمل والابداع .

ب - التملك والهبة

٦- قضية الارث ، يناقش الشهيد مزايا الارث الاسلامي بعد ان ينتقد انصار  
مشروعية الارث

٧- مسألة التأمين : يعتقد الشهيد ان التأمين هو نفسه الذي يستخدم عليه  
الناس ، وهو أمر بين ،

٨- مسألة الاضطرار : يبين الشهيد أن الفقهاء يقولون بالاضطرار ، فإذا

اضطر شخص الى بيع داره لحاجة مفاجئة من اجل تغطية نفقاته ، فان مثل هذه  
لمعاملة تعتبر شرعية حتى لو كان غير راغب عن ذلك البيع في قرارة نفسه  
٩. مسألة ملكية الارض من وجهة نظر الاسلام .

١٠. الشركة من زاوية نظر العقه الاسلامي ' يقسم الشهيد الشركة ابتداء

الى نوعين هما :

أ . الرامية

ب . عقدية ' وتنقسم بدورها الى اربعة انواع

١- اعيان .

٢- ابدان

٣- وجوه

٤- مفاوضه .

ويعتقد الشهيد بصحة شركة الاعيان . ورد سائر أقسام الشركة

الاخري .

١١. الحق والحكم .

١٢. الرأسمالية الجديدة ينظر الشهيد الى الرأسمالية الجديدة على انها

ظاهرة حديثة برزت بصورة مستقلة ، مستعملة هذه المسألة بشكل تفصيلي  
ومقترحة حلاً لها ثم يلحق الكاتب الى ان الشهيد يعتقد بكون الآلة العنصر  
الاساسي في برور وتطور الرأسمالية ، فالآلة هي مظهر بديل عن الانسان ، وليست  
دالة في يده ، وبعبارة اخرى هي مظهر من مظاهر التقدم الاجتماعي سخرت  
لخدمة الرأسمالية . وان هذا الاختراع ( الآلة ) يعود للجميع ، ولا يجوز لاي فرد  
ان يدعي ملكيته ، ولما كان هذا الاختراع رمزا للتطور الاجتماعي ، فلا يجوز  
اعتبار انتاجاته ثمارا غير مباشرة للرأسمالية ، ذلك ان هذه المنتجات تنبئ  
بصورة غير مباشرة عن مهارة وحبرة المخترع ، ولا يمكن لاحد ان يحتك مهارة  
المخترع وخبرته .

ثم يحترس الكاتب على بعض آراء الشهيد مطالباً بالدليل الذي يثبت ان

الرأسمالية الصناعية نشئة عن الرأسمالية الطبيعية .

وفي الختام يرد الكاتب نظرية الشهيد في بعض مواضع الكتاب مستشهداً

بآرائه .

## ضوء على المذهب الاقتصادي الاسلامي المستقل والحدود الفاصلة بينه وبين المذاهب الاخرى

السيد جمال الدين الموسوي  
استاذ في جامعة الامام الصادق  
طهران

في مستهل مقالته يشدد الكاتب على أهمية الفهم الكامل للاقتصاد الاسلامي ، والمعرفة الجيدة بالاساس وولاته بالطبيعة والمجتمع ، باعتباره ان ذلك مادة الاقتصاد ، مع العهم الجيد للاخلاق والعقده ويلمح المؤلف الى ضرورة ان يفهم الباحث الاسلام فهماً كاملاً ، وان ينعكس هذا الفهم على امداد وتمعيد الخطط الاسلامية ، مؤكداً على ان التنفيذ أكثر أهمية من التخطيط ، خاصة لدى وجود خطط مديدة تنتظر التنفيذ ، معطياً بهذا الصدور أمثلة على الاعمال التي قام بها الرسول ( ص ) والامام علي ( ع ) لمواجهة المصاعب الاقتصادية

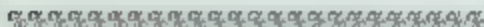
ثم يبين الباحث ان أهداف الاقتصاد الاسلامي هي كالتالي

١. التوازن الاقتصادي
٢. الاستقلال الاقتصادي
٣. الكفاءة القصوى .

وفيما يخص الاستقلال الاقتصادي فانه ينبغي اخذ الاكتفاء الذاتي والدفاع الوطني والتنمية الثقافية بعين الاعتبار ، كما انه ولاجل تحقيق الكفاءة القصوى في مجال الاقتصاد الوطني ينبغي تأمين الخدمات الاجتماعية ، واحياء

الأراضي الموات ، واستثمار الممتلكات ، ورؤوس الأموال على أفضل وجه ممكن  
وهي النهاية يورد الكاتب أساسيات الاقتصاد الإسلامي ، مُلقياً  
نظرة على مسألة تحقيقها كخطوة أولية باتجاه نظام اقتصادي راسخ ، وهي كما  
يلي

١. الحاجة إلى التخطيط الاقتصادي السليم .
٢. أحد تباين وتفاوت قدرات الأفراد بنظر الاعتبار .
٣. تنسيق نشاطات الأفراد في حقل الخدمات الاجتماعية .
٤. النمو والتنمية
٥. منع الكسب الحرام واللاشرعي
٦. السهي عن التبذير والاسراف والاحتكار ، وتجويد غير العقلان من  
حق التملك ، وغير ذلك ،



ضوء على المذهب الاقتصادي الاسلامي وحدوده الفاصلة

عن سائر المذاهب الاقتصادية الاخرى

غلام رضا نافلي

استاذ في كلية اللاهيات / جامعة مشهد

مشهد

يعتج الكاتب مقالته بعرض موجز للعلاقة بين العلم والدين  
معرفة الاقتصاد على أنه . ( فرع من العلوم الاجتماعية يدرس الطبيعة العلاقات  
والعمليات الاقتصادية بين الفرد والمجتمع ، والقوانين المرتبطة بها ، اضافة الى  
توفير الوسائل اللازمة لرفاه المجتمع )

ويعد المؤلف الاقتصاد الاسلامي "اقتصاداً مخدوماً" ، حيث أنه  
يخدم من قبل "علم الاقتصاد" ، مبرزاً حقيقة ان جانباً كبيراً من الفقه يندرج  
تحت عنوان "المعاملات" التي تنظر الى العلاقات الاقتصادية من الزاويتين  
الروحية والاجلاقية

ثم يلقي الباحث نظرة على تاريخ تطور الاقتصاد ، مستفسراً عن  
وجود أو عدم وجود نظام اقتصادي اسلامي ، ومتسائلاً عما اذا كان ينبغي علينا  
الاعتماد على المدارس الشرقية أو الغربية في اشتقاق القواعد الاقتصادية في  
حالة عدم وجود نظام اقتصادي اسلامي ، ملحماً في نفس الوقت الى انه لو اطلع  
الاقتصاديون المصلحون على الشؤون المالية والاستثمارية بدقة فسيتمكنون من  
التوصل الى الوسائل التي يمكن بواسطتها استئصال الربا .

ثم يستطرد الكاتب الى تعيين الحدود الفاصلة بين الاقتصاد





## المواقف الاقتصادية في دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية

اسماعيل اوليائي

استاذ في كلية الاقتصاد / جامعة اسفهان

اسفهان

يؤكد الكاتب في بداية بحثه على الأهمية التي أولاهها الدستور للاقتصاد . مقسماً البحث الى قسمين ، حيث يماقش في القسم الأول النقاط التالية :

١- الأسس التي يفترض بالجمهورية الإسلامية أن تستند إليها في صرامها ضد الفقر والحرمان ، ويرتبط بذلك الجانب الاقتصادي لاسلوب الحكم

٢- الحكومة والشؤون الاقتصادية . يماقش الباحث هنا التسهيلات الثقافية والتعليمية ، ودعم الاستقلال الاقتصادي ، وتشجيع الابداع ، والابتكار في الحقول العلمية والتقنية والحضارية والإسلامية ، إضافة الى اهتمام دستور الجمهورية الإسلامية ببناء النظام الاقتصادي الإسلامي ، وتقديم الخدمات الاجتماعية للطبقات المحرومة في مجالات الإسكان ، والتغذية ، والتشغيل والصحة ، والضمان الاجتماعي ، وتوفير الوسائل الضرورية لتحقيق الاكتفاء الذاتي الصناعي والزراعي

٣- الشؤون الاقتصادية والمالية : يدرس المؤلف هنا الموارد العامة ، واكتساب الملكية واستثمارها ، وحماية البيئة

٤- العدالة الاقتصادية : ينص الدستور أولاً على ضرورة التصديق على نواحي القوانين الأساسية ، بهدف اعداد الأراضي الملائمة لتحقيق العدالة الاقتصادية ، وينص ثانياً على أهمية توجيه التخطيط الحكومي نحو تطوير

- المراحل المختلفة للإنتاج والتوزيع ، والاستهلاك ، والتنمية الاقتصادية
- ثم يدرج المؤلف الأبعاد السبعة التالية للاقتصاد الإسلامي
- المستفاد من نظرة الشهيد آية الله بهشمي والتي يتضمنها الدستور .
١. محاربة الفقر .
  ٢. تهيئة الوقت المناسب لتنمية الجانب الروحي للعرد
  ٣. عدم التبذير في الاستهلاك
  ٤. الحرية الفردية بالارتباط بالعامل الاقتصادي
  ٥. التأكيد على الاستقلال الوطني
  ٦. التأكيد على التنمية الصناعية والتقنية
  ٧. ارساء دعائم العدالة الاقتصادية
- أما الجزء الثاني من البحث فهو مكرس لبحث التعاون ، والمشاركة الاجتماعية ، والتنمية ، والدعوة الى الإحاء ، وتشجيع تشكيل التعاونيات في مختلف الحقول الاقتصادية ، مع تعريف للتعاونيات كما أورده الدستور

~~~~~

## تأثير علم الاقتصاد الاسلامي على المذهب الاقتصادي

السيد مهدي مصطفى

محاضر في كلية العلوم الادارية والاقتصاد / جامعة مشهد  
مشهد

يقدم المؤلف في بداية مقالته ملخصاً لعلم الاقتصاد وكيف بدأ وتطور ، مشيراً الى ان الاسلام يمتلك نظاماً اقتصادياً ذاتياً ، ويميز الفرق بين علم الاقتصاد والمذهب الاقتصادي ، مسميئاً من ذلك ضرورة الملاحع خبراء المذهب الاقتصادي على علم الاقتصاد أو على الأقل الرجوع اليه بطريقة ما على سبيل المثال يحتاج الفقهاء الى معرفة قانون المقل الاقتصادي بهدف تقليل تكاليف النقل اثناء الحرب لضعادي سوء توزيع السلع وما يجر ذلك من آثار سلبية على الناس

ويجلس الكاتب الى ضرورة فهم علماء المذهب الاقتصادي لعلم الاقتصاد نظراً للتقدم الذي أحرره هذا العلم في مختلف الحقول ، كالحقول التجارية الانتاج ، والاقتصاد الإداري . وغير ذلك ، مقترحاً عقد جلسات منتظمة بين علماء الاقتصاد وخبراء المذهب الاقتصادي ، لكي يحصل الخبراء على آراء وحلول أفضل وأكثر واقعية بشأن الظواهر الاقتصادية الأمر الذي يشجع على التخطيط السليم وفق الحاجات الحقيقية للمجتمع

ويعتقد الباحث أن هذه المسألة ربما كانت من بين الأسباب التي دعت الامام الخميني ( رحمه الله ) الى عقد جلسة حوار تضم اقتصاديين ومستشارين في الميادين المختلفة إصاعة الى وزراء وأعضاء من مجلس حمايه الدستور . وبهذه الطريقة يمكن تقديم اقتراحات بمائة مسجلة مع الواقع الاقتصادي .

ويشدد المؤلف في الختام على أهمية عقد مثل هذه الجلسات المنتظمة والبناءة

الْقِسْمُ الْخَامِسُ

بَحْوثُ وَدَرَأَسَاتُ الْأَفْضَادِ الْأَسْلَامِيَّةِ

## ضرورة الدراسات في الاقتصاد الاسلامي

الشيخ محمد واعظ راده الخراساني  
استاذ في كلية اللاهيات / جامعة مشهد  
مشهد

يورد الكاتب الاصحاب الاربعة التالية لضرورة اجراء دراسات في الاقتصاد الاسلامي وخاصة في زمن الثورة الاسلامية الايرانية

١. عدم توفر نظرية اقتصادية اسلامية مدونة ، اي عدم وجود مذهب علمي اقتصادي منظم وجامع لكافة جوانب الاقتصاد الاسلامي ، بحيث يلبي جميع الاحتياجات ، ويجيب عن جميع الاسئلة المطروحة في هذا المجال ، علماً بأنه لم تكن هنالك في اول الامر نظرية فقهية وكلامية في الاسلام ، ولكنها تبلورت على مرّ التاريخ نظراً لحاجة المسلمين الماسة اليها ، ونتيجة لجهود العلماء والفقهاء .

٢. عدم انسجام النصوص ، يلاحظ على النصوص الاسلامية وسيرة المسلمين الاوائل وجود نوع من التضارب وعدم الانسجام ازاء المال والثروة وقيمة كل منهما ، وهذا ما يشاهد بصورة جلية في الاساليب المتباينة التي انتهجها الحلفاء الراشدون الثلاثة الأول ولعلاج هذا التضارب وعدم الانسجام يوجد سيلان هما

أ . اعتبار الثروة في الاسلام على انها وسيلة للأخرة لا هدف بحد ذاته ، والأفهي مرفوضة .

ب . اعتبار ان الثروة مقبولة عندما تصبّ في تقوية المجتمع

الاسلامي اضافة الى سدها الحاجات الشخصية .

٢. خطر الافكار الهجية ان عدم وجود مذهب اقتصادي مدون ،  
وميل البعض نحو المدارس والافكار الاقتصادية الوضعية يشكلان خطراً يهدد  
اصالة الفكر الاسلامي

٤. المشاكل التنفيذية . ان عدم احتواء دستور الجمهورية الاسلامية  
الاميرانية على نظرية اقتصادية مفصلة ، وعدم اطلاع العاملين في الاجهزة  
التنفيذية على الاسس والقوانين الحقيقية ، اثريا الى جمود القوانين وعدم  
هدفيتها . الامر الذي ادى الى بروز مشاكل تنفيذية متعددة .

~~~~~

## منهاج البحث في الاقتصاد الاسلامي

الدكتور السيد كاظم صدر

استاذ في كلية الاقتصاد / جامعة الشهيد بهشتي

شهران

يعرض الكاتب في هذه المقالة النقاط التالية بشكل مفصل :

١. المعنى المفهومي للاقتصاد الاسلامي . ينبغي أن يعبر الاقتصاد الاسلامي من أطر العيش ضمن التخطيط الاقتصادي ، وأن يضم القاعدة النظرية التي تنشأ وتتولد منها الافكار الاقتصادية والاحلاقية
٢. ما الطريقة التي ينبغي أن يستخدمها في تحليل الاقتصاد الاسلامي ؟ هل يلجأ إلى الاجتهاد في مذهب أو يجعل تحليلات مستمدة من المذهب الاساسي ؟ وبالإضافة إلى ذلك يوضح المؤلف الفرق بين المذهب الاقتصادي وعلم الاقتصاد . وفيما يخص دراسة الاقتصاد الاسلامي يقترح ضرورة ملاحظة الظاهرة الاقتصادية أولاً ، وتبويبها وتصنيفها بعناية ثانياً ، ثم تكوين فرضية ثالثاً ، وتجربة هذه الفرضية رابعاً ، ثم صياغة نظرية شاملة على ضوء النتائج المشتقة من التجريب خامساً .
٣. لكي نتمكن من استخلاص الطريقة المناسبة في الدراسات الاقتصادية ينبغي أخذ الظروف الاجتماعية بنظر الاعتبار بصورة شاملة .
٤. أن منهج البحث في دراسات الاقتصاد الاسلامي يحدد درجة الدقة المطلوبة في نتائج التجارب .
٥. بعد المرور خلال تلك العمليات ينبغي استنباط أكثر الطرق مفعلية من بين الطرق المتاحة
٦. هل هناك طرق أخرى فعالة لتحقيق العدالة الاجتماعية ؟ وهل يستطيع إيجاد طرق ملائمة ( عملية ) ؟ هل تؤدي مثل هذه الطرق إلى تحقيق العدالة الاجتماعية في الحقل الذي جرت دراسته ؟ وهل يستطيع المساهمون في العمليات الاقتصادية أحد حقوقهم أم لا ؟



الجزء الأول

من التملك

ولفلاح الملكية على وجه العموم

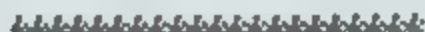
القسم السادس

الملكية في الإسلام

## نقاش فقهي حول الحيابة

آية الله الشيخ حسين نوروي  
عضو جماعة المدرسين في الحوزة العلمية  
قم

- يستهل المؤلف مقاله بمبحث كيفية حيابة الافراد للاشياء ، مشيراً الى وجود ثلاث طرق شائعة للحيابة ، هي :
- ١- ان يحوز شخص شيئاً ما من اجل تحويل ملكيته بشكل طوعي الى شخص آخر بدون مقابل .
  - ٢- ان يقوض شخص شخصاً آخر مسؤولية الحيابة
  - ٣- ان يستأجر الشخص شخصاً ثانياً كي يحوز شيئاً لمصلحة الاول
- ثم يخلص الكاتب في ضوء مناقشة فقهية شاملة الى ان الحيابة لا تكسب من طريق الميابة وان المالك فقط هو الحائر



## حق التملك وحدوده

الشيخ عباس علي عميد رجائي  
عضو في مجلس الشورى الاسلامي  
طهران

يتناول المؤلف في الجزء مبدأ "أصل التسلط" كأساس للملكية داعماً إياه بإيراد ثمانية أسباب مستقاة من القرآن الكريم والحديث الشريف، منتهياً إلى أن التسلط هو العلة المنطقية المبررة للملكية ولما كانت الآثار المنطقية للملكية من قبيل حقوق الاستقلال والامتناع والحجاجة والتنفيذ معترفاً بها في الإسلام، فإنه يمكن بذلك تبرير الملكية كمسألة منطقية.

ثم يوصي الكاتب إلى اعتبار الإمام الخميني (رحمه الله) مبدأ التسلط أحد نتائج الملكية الفقهية والمنطقية، في حين تعد تعريفات أخرى الملكية على أنها التسلط بحد ذاته، طارحاً بعدها تعريفات كاملة للتسلط والملكية والشيء المملوك فبخصوص التسلط يتناول الباحث "الحق" مقسماً إياه إلى قسمين هما:

أ - حق الأسبقية.

ب - حق التخصيص.

أما الملكية فإنه يقسمها إلى النوعين الرئيسيين التاليين.

١ - الملكية المطلقة (الملكية الإلهية).

٢ - الملكية النسبية والتي تتضمن مايلي.

أ - الملكية الخاصة.

ب - ملكية الامام ( القائد الاسلامي ) .

ج - الملكية العامة .

اما الشيء المملوك فيعرفه المؤلف بأنه ( الشيء المرغوب فيه والمطلوب من قبل الشخص العاقل البالغ ، والذي يمكن عبادته بشيء آخر ) ، محاولاً اظهار مبدأ التسلط باعتباره مبدأ عاماً مطلقاً ، الا انه وكأي قاعدة مطلقة عامة له استثناءاته الخاصة ، التي تقع عندما يُراد تحديده ، او السيطرة عليه ، أو تنفيذه اذا استدعت الحاجة ذلك

وعلاوة على ذلك فمن هو القيود الاخرى التي قد تدخل على مبدأ التسلط ماييلي :

أ - القيود المفروضة على استعادة ( استرجاع ) الملكيات غير القانونية/غير الشرعية .

ب - القيود المفروضة على اثبات الحقوق .

ج - القيود الاخلاقية والعصوية .

ويدهي الكاتب مقالته بتقديم مبدأ " لا ضرر ولا ضرار " . مقارناً ايها مبدأ التسلط ، من طريق ايراد ثلاثين حالة يتصادم فيها هذان المبدأان ، موضحاً ان ادخالهما جواز التعميد يتطلب معرفة كاملة بالاطر التي يستندان اليها ،

~~~~~

## الملكية في الاسلام

الدكتور ابو القاسم كرجي

استاذ في كلية الالهيات / جامعة طهران

طهران

يقدم الكاتب في بدء مقالته أربعة تعاريف للملكية يمكن ايجازها بمايلي .

١. الملكية هي السيادة أو السلطة الحقيقية الكاملة .

٢. الملكية هي سيادة الانسان على نفسه وتصرفاته .

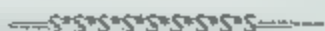
٣. الملكية الفلسفية

٤. الملكية القانونية .

ثم يستعرض المؤلف أربعة أنواع من الملكية التي تدخل بصنعها أشكال مختلفة من الملكية القانونية والاصاعية ، حيث تشمل الملكية القانونية الكبيرة لصحة والملكية الاستغلالية ، والملكية النفعية ، اضافة الى الملكية التي يسميها الكاتب "الملكية الشاملة أو الكلية" والتي يمكن ان تكون أصلية أو تابعة أما فيما يخص الملكية الاصاعية فالكاتب يصنفها الى ملكية رسمية "سلطوية" وملكية طوعية "اختيارية" .

وبالاضافة الى ذلك فالباحث يحدد بوصف العرق بين الملكية ورأس المال ، وبين الملكية والحق . ملاحظاً ان الملكية تقع ضمن اطار المبادئ التقليدية أو العرفية

ثم يعرج الكاتب الى تصنيف الملكيات على ضوء خصائصها التي تشمل التبعية ، العدد ، الوحدة ، قابلية النقل ، نوع الربح ، المالك ، الكمية ، الموعية ، مقدماً في النهاية العملية التي يمكن من خلالها نيل الملكيتين الرسمية والطوعية





الجزء الثاني

الملكية الخاصة

## الملكية الخاصة وحيازتها القانونية

آية الله الشيخ محمد صادق مسعدي

قسم الفقه / مجمع البحوث الاسلامية

مشهد

بعد ايراده مقدمة قصيرة حول الملكية الشخصية ، يلقي الكاتب نظرة على احكام بعض كبار الفقهاء اضافة الى بعض الاحاديث الشريفة التي تجوز الملكية الخاصة ، منتهياً الى أن الملكية الشخصية هي حق شرعي تسدده جميع الاديان السماوية وبضمنها الاسلام ، مبيناً انها احدى خمسة اهداف تسعى القوايين السماوية الى تحقيقها ، وهذه الاهداف هي :

١. حماية الحياة (الدفاع عن النفس)

٢. حماية الدين والمعتقدات .

٣. حماية الفكر والرأي

٤. حماية الاجيال .

٥. حماية الملكية الخاصة .

ويعتقد المؤلف ان حماية الملكية هي هدف كرامة الانبياء والشرائع السماوية ، وعليه فهي السبب الذي يمكن بواسطته اصفاء الصفة الشرعية على الملكية الخاصة ، موضحاً ان الاهداف المشار اليها اعلاه غير محددة بفترة معينة بل انها دائمية ، وملحها الى أن بعض الاوامر الالهية ليست ذات اساس فطري ، في حين يعد حديث التملك جزءاً اصيلاً في الطبيعة البشرية

ثم يرمي الباحث الى ان هناك طريقتين عامتين شرعيتين لحيارة الملكية هما :

١. الحيارة عن طريق الملكية الخاصة الآتية العاجمة عن الميراث ، حيث لا تلعب الرغبة الشخصية دوراً فيها .

٢. الحيارة الطوعية للملكية ، والتي تتضمن مايلي :

أ . حيارة الاشياء التي لا يملكها احد .

ب . احياء الاراضي الميتة

ج . غنائم الحرب

د . اللقطة .



الجزء الثالث

الملك كثر العايم

## الملكية العامة وأقسامها

آية الله الشيخ محمد مؤمن  
عضو مجلس ميانة الدستور  
طهران

بعد مقدمة موجزة يطرح المؤلف النقاط التالية

١. الملكيتان العامة والخاصة والفرق بينهما
٢. الاملاك العامة المجهولة المالك ، وكيفية تملكها
٣. أنواع الملكية العامة . وهي .
  - أ . ملكية الحكومة . وهي الممتلكات العائدة للدولة .
  - ب . ملكية الامام . وهي الممتلكات العائدة لأمام الامة . وتشمل ممتلكات الحكومة والامام "الاموال" حيث جمعها حديث واحد . مع التركيز بوجه خاص على "الخمس" منها .
  - ج . الممتلكات العائدة للعقراء . وهي تشمل نصف مقدير الخمس والزكاة والصدقات الالزامية .
- وفي النهاية يدرس الكاتب موضوع الزكاة واستعمالاتها المختلفة .





## الأموال العائدة للإمام (الانفال)

الدكتور السيد مهدي صابحي

استاذ في كلية اللاهيات / جامعة مشهد

مشهد

يحاول المؤلف في البدء مناقشة الانفال من زاوية أصل التهمة وتاريخه مستنداً بعد ذلك إلى معناه الحاسم بموجب القرآن الكريم والحديث المشهور، حيث يرى أن الانفال تعني من ناحية معجمية الغنيمة، أي الامور التي تمّ تحصيلها دون مشقة ثم يهجر الكاتب إلى مسألة ملكية الانفال مستخلصاً منها صحتة بالله تعالى وبالرسول صلى الله عليه وآله وسلم، حيث أنه بعد مرور آية الخمس سمح للمقاتلين بالاستيلاء على أربعة أحماس الغنائم بعد ذلك يحدد الكاتب الموارد المشمولة بالانفال، وهي كما يلي

- ١- الغنيمة وهي الاراضي التي منحها الكفار طوعاً للمسلمين
- ٢- الاراضي القاحلة (الموات) التي يمكن تملكها فقط بعد احتياؤها.
- ٣- بطون الوديان، والغابات، وقمم الجبال
- ٤- الاراضي غير المملوكة.
- ٥- الصعايا والقناتع وهي الاملاك الصرفة والشخصية التي كانت تعود سابقاً إلى زعماء الكفار، والتي يمتلكها المسلمون الآن.
- ٦- غنائم الحرب التي شنت يدون حواصة الامام
- ٧- ميراث من لا وارث له.
- ٨- المناجم.

ويعتقد الباحث أن الاموال تعود إلى موقع الامام لا إلى شخصه، وأن الامام اذا أدارها بالصورة الملائمة فإن اقتصاد المجتمع الاسلامي سوف يزدهر

الجزء الرابع

لِللَّحِكَةِ التَّعَاوُنُ..

## الملكية التعاونية بمفهومها القانوني والاسلامي

مجمع البحوث الاقتصادية والادارية

طهران

بعد استعراض التطور التاريخي للتعاونيات يحاول المؤلف دراسة ظاهرة الملكية من وجهة النظر الاجتماعية . الاقتصادية ، مبيّناً ان الهدف الاساسي للتعاونيات القضاء بصورة تدريجية على الوسطاء ، حيث انهم لا يفكرون الا في مصالحهم الشخصية بالمشروعة ، وعليه فالتعاونيات تعد الذراع قوية للدولة ، خاصة وان النظام التعاوني يشجع على الملكية التعاونية في جميع المجالات باعتبارها ملكية محترمة

ثم يستطرد الكاتب الى ذكر مبادئ ولسس التعاونيات في المفهوم الدولي . وهي كما يلي :

١. حرية الانتماء .

٢. هيمنة الديمقراطية .

٣. توزيع الارباح حسب نسبة نشاطات وخدمات الاعضاء .

٤. تحديد ارباح الاسهم

ثم يعرج الكاتب الى تفصيل مبادئ الشركة في الاسلام ، والشروط العامة للكسب ، والشروط اللازمة لتأسيس الشركات ، مقارناً بين مبادئ التعاونيات الاربعة المشار اليها اعلاه وبين النظرة الاسلامية

وفي الختام يبين الكاتب حماسة اهداف للتعاونيات ، اضافة الى اهداف اخرى تساعد جميعها على حسن ادارة المعاوينات وتقدمها

=====

الجزء الخامس

مِلْكِيَّةُ الْأَرْضِ

## الارض ومتعلقاتها : مقالات حول فقه الاحاديث

آية الله الشيخ احمد آذري قمي  
عضو جماعة مدرسي الحوزة العلمية  
قم

في سلسلة مقالاته المنشورة في صحيفة "رسالت" الطهرانية ، يناقش الكاتب  
النقاط التالية :

١. ان ملكية الارض وملحقاتها هي لله تعالى .
٢. ان ملكية الارض وملحقاتها هي للانبياء والائمة المعصومين عليهم السلام  
، باعتبار قيادتهم للامة {
٣. ان ملكية الارض وملحقاتها قد منحت لحواص عباد الله المخلصين بهدف  
استغلالها .
٤. ان الله قد اودع في الارض كافة حاجات البشر الاساسية ، لكي يعمروها  
ويحيوها باجازة من الائمة عليهم السلام
٥. أشكال الانفال .
٦. الوسائل التي يمكن من خلالها استرواح الارض .
٧. الاحاديث التي تثبت حق ملكية الارض كنتيجة للقيام باحيائها .
٨. ان الملكية هي حق المحيي الكامل في الارض التي احيها
٩. حقوق الولي العقيي المرتبطة بشؤون الارض .
١٠. حق محيي الارض في تملكها في النظام الدكتاتوري
١١. ما اذا كانت الارض الحريم قابلة للتملك أم لا .
١٢. تصنيف الاراضي البور والقوانين المتعلقة بها .
١٣. القانون الخاص بمن توقف عن اعمار الارض .
١٤. القوانين المرتبطة بالماء والمرعى والنار والاستفادة منها

=====



## ملكية الارض وتطورها في ايران

الدكتور السيد محمد باقر حققي

كلية اللاهيات / جامعة طهران

طهران

يُلقي الكاتب نظرة على رأس المال والملكية واصنامها المختلفة ، سارداً تاريخاً موجزاً لملكية الارض وحدودها في مراحل تاريخية مختلفة ، حيث يقسم تاريخ الملكية في ايران الى اربع فترات هي : فترة ايران القديمة ، الفترة الهخامنشية ، الفترة الاشكانية ، الفترة الساسانية .

ثم ينظر المؤلف في تطور الملكية بعد الفتح الاسلامي ، مستنتجاً ان التقسيمات الادارية والصربية من القرن السابع وحتى قرب انتهاء عهد الخلافة في ايران بقيت كما كانت عليه في فترة الساسانيين .

ثم يذكر الباحث وجهة النظر الاسلامية بخصوص ملكية الارض - وبضمنها ملكية الاراضي البور والمحياة - معتبراً ان تكويف القوانين الشرعية حسب مقتضيات الخصائص الحصارية المحلية هو احدى الصعوبات الرئيسية التي واجهها الفقهاء في فترة الفتح الاسلامي ، ولكن بدخول الاسلام واستقراره في المجتمع الايراني تم تقسيم الاراضي الى اربعة انواع هي

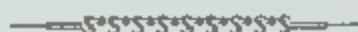
١. اُملاك الدولة .

٢. الاراضي الخاضعة لسيطرة الامام .

٣. الاراضي التي تملك ملكية شخصية

٤. اراضي المجتمع الاسلامي التي كانت تحت تصرف غير المسلمين .

ويتطرق الكاتب كذلك الى ملكية الارض في الفترات السلجوقية والمغولية والصفوية والامشارية والمزندية والقاجارية ، دارساً على اثرها الملكية من بداية الحركة الدستورية في ايران الى عهد رضا خان





الْقِسْمُ السَّابِعُ

المَدَالَةُ الْإِجْتِمَاعِيَّةُ وَالْإِقْرَاضِيَّةُ

## العدالة الاجتماعية - الاقتصادية في الاسلام

الدكتور س .م .وسيم

اسناد في كلية التجارة / جامعة عليكرة الاسلامية

الهند

يذهب الباحث في بحثه الى ان الاقتصاد الاسلامي يتضمن المبادئ التالية

١. انه لا يتفق مع النظرتين الرأسمالية والاشتراكية ، حيث تعتبر في ان الملكية الخاصة في الاولى والملكية المشتركة في الثانية هي الاساس ، بل انه يقر بوجود اشكال مختلفة من الملكية في نفس الوقت .

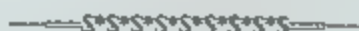
٢. السماح للأفراد بحرية اقتصادية محدودة ، ضمن حدود القيم الروحية والاخلاقية التي يؤمن بها الاسلام .

٣. المسؤولية المشتركة والعدالة الاجتماعية

وعليه فالاسلام ينشئ تنظيمًا اقتصاديًا - اجتماعيًا عادلًا تمتعي فيه حالات الاكراه ، ولا يستطيع الانبياء فيه الاستعلاء على الفقراء ، واستغلالهم أو تشغيلهم باجور منخفضة . كما ان الاسلام يحارب الاحتكار ، ولا يشجع على التفاوت الكبير في الدخل ، وفي الفرص المتاحة لامراد المجتمع ، لأن ذلك يولد اثارًا خطيرة على الاقتصاد

ويعتقد المؤلف ان الدولة التي تسعى لرماعية شعبها ضمن برنامج مدروس لتحقيق العدالة الاجتماعية - الاقتصادية ، يجب الا تنسى المعمدين والآ تفعل اعداد البرامج الكفيلة باعادة توزيع الثروات وتقليل التفاوت في الفرص المتاحة .

واخيرًا يخلص الكاتب الى ضرورة تطبيق العدالة عن طريق أشخاص كفولين ومؤهلين ، ومن هنا تبرز أهمية مفهوم ولاية الفقيه



## الطريق الاسلامي الى تحقيق التوازن الاقتصادي

الدكتور محمد مرمل

استاذ في قسم الاقتصاد / جامعة لكنو

الهند

يعرض الكاتب في مقالته حقيقة ان الاسلام هو نظام اجتماعي شامل يهدف الى توزيع الدخل والثروة بصورة عادلة . فعندما لا ينظر الى هذا العالم الارضي على انه نهاية في حد ذاته ، فليس تبدل المجهودات وتنفق الموارد من أجل نيل منافع دنيوية فحسب ، بل ستستثمر أيضا لدبل منافع كبيرة في الآخرة .

ويذهب المؤلف الى ان عدم التزام الامم بالقوانين والصوابل الاسلامية ينتج عنه آثار سيئة على الرفاه الاجتماعي ، وترد في الاوضاع الاقتصادية ، وبالتالي ارتباك واختلال التوازن الاقتصادي .

ولا يمكن اعادة التوازن الى النظام الاقتصادي الا بالالتزام بمبدأ العدالة كما يحدده القرآن الكريم .

ويؤمن الباحث بان صياغة السياسات الاقتصادية اللازمة لتنظيم انتاج السلع والخدمات وتوزيعها ليست مجرد مسألة اقتصادية بحتة ، ولكنها مسألة اخلاقية ، حيث تجب مراعاة مبدأ العدالة لتحقيق النتائج المرجوة ، فالاسلام يمنع بشكل صاللق جميع صور التدليس والغش ، والخداع والاستغلال ، والكذب في المعاملات الاقتصادية ، وان أية سياسة اقتصادية لن تكون مثمرة ان لم يحبر تطبيقها بدقة وأمانة ، ولن يتمكن أي نظام اقتصادي ، اجتماعي من البقاء في حالة توازن ان لم يهتم كل فرد بأفراد المجتمع الآخرين ، ويراعي مصالحهم وحقوقهم .



## وضع الاسس لتحقيق العدالة الاقتصادية

السيد عبد الكريم بي آزار شيرازي  
استاذ في جامعة الرهراء  
شهران

يقترح مؤلف المقالة أربعة اسس لاقامة العدالة وتوفير الظروف الضرورية  
لبناء اقتصاد اسلامي لا يشجع على الاستهلاك ، وهي كما يلي  
١. النظام الاجتماعي الاسلامي  
٢. الاسرة .  
٣. التعاون الاجتماعي .  
٤. ميثاق الاخاء .

ويؤكد الكاتب في دراسته للاساس الاول على تشجيع الاتجاه نحو تعزيز  
العموميّات والوحدة والدفاع العام ، وهي أمور تجاهلتها الحكومات العلمانية  
وبخصوص العائلة فهو يشير الى أهمية الروابط العائلية وحق الزوجة في المقة  
والميراث .

وفيما يتعلق بالتعاون الاجتماعي يذهب المؤلف الى أهمية دور بعض الأمور من  
قبيل الوقف والميراث والوصية والاعمال الخيرية والندى ومؤسسات القرصة الحسنة .  
وبصد الاساس الاخير يلاحظ الباحث الآيات السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة  
من سورة الحشر التي تتحدث عن ميثاق الاخاء بين المهاجرين والانصار وفي  
النهاية يخلص المؤلف الى أنّ تشريع وصّ القوانين يجب أن يكون متلائماً مع  
الظروف الضرورية المرتبطة به ، مؤمناً بأن جميع المشاكل الاقتصادية المرتبطة  
بالمجتمع الاسلامي يمكن حلّها بهذا الاسلوب .

==S\*S\*S\*S\*S\*S\*S\*S==

## العدالة الاقتصادية في نهج البلاغة

الشيخ محمد هادي عبد حداثي  
استاذ في كلية اللاهيات / جامعة مشهد  
مشهد

يحاول الكاتب في هذه المقالة الشاملة إعطاء نظرة عن الدور الاقتصادي في  
الانطار العالمي، ثم ينتقل إلى المشاكل الاقتصادية المعاصرة مقصداً مناقشته إلى  
قسمين :

١. الابعاد الفردية والضعفية للعدالة الاقتصادية كالبناء الداخلي، والعوامل  
المسببة لتراكم رأس المال كالجشع والبخل والغصب، في مقابل الكرم والقناعة،  
وكبح النفس والاعتدال وهدم التمييز .

٢. الابعاد الاجتماعية للعدالة الاقتصادية حيث يحمل هذا القسم عنوان "النظام  
المالي في الحكومة الاسلامية" الذي يتضمن النقاط التالية :

أ - الخراج في نهج البلاغة .

ب . السياسة الصربية، اي كيفية التعامل مع الناس فيما يخص جندية  
الضرائب .

ج . العلاقات الدولية، والعلاقة بين الحكومة والشعب

د . أهمية الانفاق العام، وارتباطه بمصالح الناس .

هـ . كيفية اتفاق الصدقات

و . طريقة معاملة مؤيدي الدولة، والاصلوب الذي واجه به الامام علي

( ع ) المنحرفين والخونة

=====

## التوزيع العادل للثروة

الشيخ علي حجتي كرماني  
أستاذ في كلية اللاهيات / جامعة طهران  
طهران

يلاحظ المؤلف ابتداءً أن الاستفادة من الموارد الطبيعية هي مبدأ تقبله جميع المدارس الاقتصادية ، حيث ناقشه اقتصاديون وعلماء بصورة شاملة مبينين جوانبه المختلفة ، منتهياً إلى أن الهدف الأساس للنظمة الرأسمالية هو احتكار وتكديس الثروة دون النظر في عدالة توزيعها ، مورد؟ الأحاديث الشريفة بشأن توزيع الثروة ، ومحاولة تحليل مصاميتها

ويحاول الكاتب كذلك التمييز بين النظامين الرأسمالي والاسلامي في ضوء ممليات الإنتاج والتوزيع في كليهما . مستعرضاً اختلاف الإسلام عن الرأسمالية في النظرة إلى الإنسان ، حيث تعدّ الرأسمالية الإنسان مجرد وسيلة (أداة) لإنتاج الذي هو هدفها الأساس ، ومهيباً كذلك اختلاف الإسلام عن الاشتراكية في تقييم العمل ، إذ يرى الاشتراكيون العمل وحده هو الذي يولد القيمة ، وبهذا فهم ينفون أن تكون الملكية الخاصة وسيلة لإنتاج ، أما الإسلام فإنه يبيع امتلاك المواد الأولية ملكية خاصة أن لم يكن قد بذل عليها عمل معين ، مستنداً في ذلك على آراء واحكام المحقق الحلي والعلامة الحلي والعلامة الحرّ العاملي ، الذين هم من كبار فقهاء الشيعة الامامية .

ويختم الباحث مقالته بالقول أن عملية التوزيع في النظامين الرأسمالي والاشتراكي غير عادلة ، مبرزاً الاهتمام الكبير الذي يوليه الإسلام للعمال بالمقارنة مع المدرستين الغربية والشرقية المعاصرتين .

==S\*S\*S\*S\*S\*S\*S\*S==



# دراسة أولية حول العدالة الاجتماعية في إطار النظام الاقتصادي الإسلامي

وزارة الاقتصاد والشؤون المالية  
طهران

بعد مقدمة موجزة تعرض المقالة دراسة تحليلية للمبادئ الاقتصادية التي يتصممها دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، مناقشة المبادئ والأهداف العامة للاقتصاد الإسلامي والقوانين المقترحة لتطبيقه . وتشمل هذه المبادئ والأهداف مايلي :

١. نسبية الملكية وتحديد حيازتها
٢. عدم السماح بتركز الثروة في أيدي فئة معينة
٣. فرض ضرائب مباشرة كالخمس والركعة على الممتلكات التي تتجاوز الحد المسموح به

٤. منع الاسراف والتبذير والاستثمار في مشاريع محرمة شرعاً .
٥. اعطاء الحق للامام ( القائد ) في تحديد الملكية بالانسجام مع مصالح المجتمع .

ولأثبات اسلامية هذه المبادئ والأهداف تورد المقالة بعض نصوص القرآن الكريم منتهية الى ان الاسلام شرع ضرائب معينة في سبيل موازنة توزيع الثروة بين فئات المجتمع المختلفة .

- وفي الختام تلخص الدراسة اهداف الدولة الاقتصادية على الوجه التالي :
- أ . تجهيز القطاع العام بالموارد اللازمة للإنتاج
  - ب . تضيق الفجوة بين مستويات الدخل المختلفة .
  - ج . العمل على استقرار الوضع الاقتصادي من خلال الوسائل القامونية والثقافية التي وضعها الاسلام لتحقيق العدالة . وتويعير الحوارات الدفعية من اجل رفع مستويات الانتاج والابتكار .

==S\*S\*S\*S\*S\*S\*S\*S==

## بحث في نظام الحماية ( الضمان الاجتماعي في الاسلام )

أحمد حلمد مقدّم

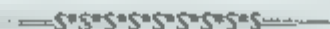
قسم الاجتماع / مجمع البحوث الاسلامية

مشهد

يستعرض المؤلف في هذه المقالة المجموعات الاجتماعية المختلفة التي تقع تحت مظلة نظام الحماية الاسلامي ، دارساً في بدئها التعاريف المختلفة للمفهوم ، موضحاً بسببها ، ومقارناً ايها بالافكار الاسلامية .

ويورد الكاتب الاحاديث التي تلام الفقر وتشجع على القصد أو الامتنال ، مقدماً المجاميع الاجتماعية المحرومة كالفقراء والمساكين والمعدمين واهناء السبيل واليتامى ، ومبيناً ان المجتمع القائم على العدالة هو أحد اعمال الحماية التي اتخذها الاسلام لجعل هؤلاء تحت مظلة نظام الحماية الاسلامي وذلك عن طريق النفقات والصدقات .

ويناقش الباحث مساعدة المحرومين من خلال النفقات والصدقات وأموال الخمس ، والاطعام وغير ذلك ، ذاكراً ثمان مناسبات لدفع الصدقات ، والتي الاستهلاك في القرآن ، مسجلاً في النهاية تأكيد القرآن على حماية أموال اليتامى .



## العدالة الاجتماعية وطرق تأمينها في المنظور الاسلامي

محمد حسن مشرف جوادى

استاذ في جامعة اصفهان

اصفهان

يوضح الكاتب ان تحقيق العدالة الاجتماعية بمعناها الاسلامي الدقيق يعتبر من وجهة نظر الاسلام الهدف السامي الذي ينبغي تعبئة جميع الخطط والنشاطات الاقتصادية في سبيل تحقيقه ، ذلك ان الوصول الى العدالة الاجتماعية في الاسلام مرتبط بعنصرين اجتماعيين مهمين هما \*

١. التكافل الاجتماعي ان هذا المبدأ يبعده الاخلاقي يحفز على الانفاق والايثار ، والرهء ، وغيرها ، وبعده العملي يساعد على تلبية احتياجات العاجزين عن العمل .

٢. القوارى الاجتماعية ، لكي تحقق الدولة هذا الهدف فان امامها سبيلين

هما \*

أ - ايجاد توارى في مستوى الدخول وهذا الامر يمكن تحقيقه من

الناحية العملية باتباع مايلي

١. الاشراف على تنفيذ الصوابط المحددة في مجالات

الملكية والعمل والميادلة .



## نظرة إلى نظام التوزيع في الاقتصاد الاسلامي

### والنظم الاقتصادية الاخرى

الشيخ علي أسغر أوحدي

منظمة الاعلام الاسلامي

طهران

يُنظر المؤلف في الجدة إلى "العمل" و"الحاجة" على أنهما أساسان جوهريان لنظم التوزيع في الشرق والعرب، مبدئاً أن توزيع السلع في الرأسمالية إنما يكون حسب كمية العمل المبذول عليها، في حين تبني الاشتراكية نظامها التوزيعي على أساس حاجة الفرد

ثم ينتقد الكاتب نظرية تسعير السلع بموجب كمية العمل المبذول عليها في الانظمة الاشتراكية، مشيراً إلى التعديلات التي أدخلتها الاشتراكية والرأسمالية، من قبيل إدخالهما الضمان الاجتماعي، وأخذهما العمال بنظر الاعتبار يؤكد الباحث على قبول نظام التوزيع الاسلامي لمبدأي العمل والحاجة، وموصفاً كيفية تشخيص المحتاج الحقيقي لعمال حصته من الركة، ومتطرقاً إلى قيود الاتفاق التي ينبغي لمصنعي الركة أن يأخذها في الحسبان

ويتقدم الكاتب ببعض الاسس التي يمكن على صونها تحديد مستوى رفاه المجتمع والخدمات الاجتماعية المقدمة له، وكيفية منع احتيالي المتظاهرين بالفقر لتجديد دفع الركة والصرائب الاخرى، إضافة إلى تشريع القوانين اللازمة لاقامة نظام الضمان الاجتماعي، ولتعادي استغلال العمال من قبل اصحاب العمل.

ويُتطرق الباحث إلى الغيب الذي يحس به مصنعي الصدقات لدى أخذه حصته ملاحظاً أنه ناجم عن عدم وجود الحكومة الاسلامية المعادلة، في حين أن عدالة توزيع الصدقات يمكنها أن تلعب دوراً أساسياً في التدوير المناسب لرأس المال داخل المجتمع

ويرى المؤلف أن الملكية تحتل موقفاً ثانوياً في التوزيع حيث يمكنها أن تكون قوة محفزة لممارسة الاعمال التجارية والعمليات الاقتصادية المختلفة، محلاً في النهاية حدود اكتساب الملكية، وموارد رأس المال، والاستهلاك في الانظمة الرأسمالية.



الْقِسْمُ الثَّامِنُ

مَوَارِدُ الدَّوْلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

## دور الموقوفات في مساعدة الحكومة الاسلامي

آية الله الشيخ جلال طاهري شمسي

استاد في الحوزة العلمية

قم

يتطرق الكاتب في مقالته الى موارد دخل الحكومة الاسلامية . مشيراً الى دور الموقوفات العامة والخاصة بصفاتها احدى موارد الدخل المهمة ، مستشهداً بالروايات المناسبة ، وداعياً مسؤولي الدولة الى جدّ الداس وتشجيعهم على الوقف وتحت عنوان "طرق الاعتدال في الاستهلاك من وجهة نظر الاسلام" يؤكد الكاتب على أنّ العامل الاساسي للاعتدال في الانتاج والاستهلاك في اقتصاد متطور هو توفر قانون سليم يغطي كافة الجوانب ، مع ضرورة تعديده في كافة ارجاء الدولة اما بمصد موقف الاسلام من الاستهلاك ، مماه يجب ملاحظته بفئتين مهمتين هما

١. ترشيد الاستهلاك وهو يرتبط بشؤون الاخلاق
٢. مراقبة الاستهلاك والسيطرة عليه . يناقش الكاتب هنا ثلاث قضايا هي "الاسراف" ، "التبذير" ، "الاصرار" ، موضحاً ان مراعاتها من قبل الجميع تؤثر في احلال التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، وتقوية البنية المالية للدولة

==S+S+S\*S+S+S+S+S== -



## الهوية الحقوقية للجزية في الاسلام

منصور زراء نجاد

اسناد في كلية الاقتصاد / جامعة الاهواز

الاهواز

يبين الكاتب ان الجزية ضريبة مالية كانت تستوفيها الدولة الاسلامية من اهل  
الذمة بعد نزول آية الجزية ، ومقدارها حتى اوائل خلافة عمر بن الخطاب دينار  
واحد ، تغير بعدها تبعاً للدخل السنوي للأفراد .

وللجزية اربع خصائص هي :

١. مرحلية مقدارها العام حيث مر بثلاث مراحل :

الاولى : وتبدأ من اوائل تشكيل الحكومة الاسلامية حتى نهاية خلافة ابي بكر  
حيث كان مقدارها قليلاً .

الثانية : ازدياد مقدارها نتيجة للفتوحات واتساع رقعة الاسلام

الثالثة . انخفاض مقدارها ثانية بسبب التوجه الذي ابداه اهل الذمة نحو امتناق

الاسلام

٢. تماسكها عكسياً مع ركاة الفطرة .

٣. رغبة اهل الذمة في الاسلام نظراً للمحتمات الاجتماعية والاقتصادية والامنية

التي وفرتها لهم الدولة الاسلامية ، اضافة الى تأثرهم بالثقافة الاسلامية

٤. ادنى اخذ الجزية الى تأمين المواد الغذائية للمسلمين ، وإلى ارتفاع مستوى

الانتاج الزراعي والصناعي لدى اهل الذمة انفسهم .

وفي الختام يبحث الكاتب الإيرادات العامة للحكومات الاسلامية في مختلف

العصور ، مستفيداً مما كتبه ابن خلدون ، والجهشياري ، وقدامة بن جعفر ، وابن

خردادبه في هذا المجال





الجزء الأول

النُّقُودُ

القِسْمُ التَّاسِعُ

النُّقُودُ وَالْمَصْدُوقُ الْكَاسِي

## نظرة إلى النقود ووظائفها في الاقتصاد الاسلامي

الدكتور ايرج توثوجيان

عميد كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية / جامعة الزهراء

طهران

ضمن تقديمه للموضوع يعطي الكاتب تاريخاً موجزاً عن النقود وحواسها ، ودورها في الانظمة الرأسمالية . مفترصاً الوظائف الثلاث الرئيسية التالية لها .

١. انها وسيلة للمعاملات .

٢. انها اساس للتقييم .

٣. انها احتياطي للتقييم

ويعتقد المؤلف ان الوظيفة الثالثة مناقصة لطبيعة الاحتياطي ويمكن امتبارها مسؤولية من الكثيرة من الصعوبات التي تواجه الانظمة الرأسمالية كتآكل رؤوس الاموال في بورصة نيويورك مؤخراً

ثم يحلل الباحث وظائف النقود في الاقتصاد الاسلامي ، منتقداً خلعيات امتبار النقود كاحتياطي للتقييم في الانظمة الرأسمالية ، والتي تشمل جوائر التوفير ، والقوة الامتاجية لرأس المال ، واختلاف قيمة رأس المال بين الحاضر والمستقبل ، مقارنة ايها بأراء الفقهاء بهذا الخصوص

وفي النهاية يستنتج الكاتب النقاط التالية

١. ان دور النقود في الاقتصاد الاسلامي هو كدور ريت المحركات

٢. ان توفير النقود يعني ان النقود شئنة في معصها ( ذات قيمة ) .

٣. ان النقود الورقية لا تمتلك في الواقع قيمة حقيقية ، ولكنها تمثل قيمة حقيقية بالنسبة للنظام الاقتصادي فقط .

٤. ان التعامل بالنقود الورقية الحالية بأسعار مختلفة غير مسموح به

==~~~~~==

أسس الطالب عائى النقود فى النظام الاقتصادى الاسلامى

يوسف خليل

أستاذ في جامعة الزهراء

مطهرات

تقسم المقالة الطلب على الحقوق في الاقتصاد الإسلامي الى نوعين

١. الطلاب على البقاء كمورد للعيش ، كمصدر للقيام بالاعمال الحرة

٢. الطلب عليها ليعرض الاستثمار وأجراء المعاملات التجارية

ويتمتع النوع الاول من الطلاب على الحقوق ارتباطا بالحدود

بإدخال العام والموارد العامة ، كما ويرتبط بعلاقة عكسية بمعدل التصحيم على

المدى القسري ، مع إمكان اثبات عدم حدوث التصخم في النظام الاقتصادي الإسلامي

عيسى الحدي الطويل وعلاوة على ذلك فإن الطلب على المقود لفرض اكتساب

الداخل "الاستثمار" يمكن ان يوتبط بعلاقة عكسية بالمعدل الداخلي للكفاءة وأس

الـمال فعندما يرتفع المعدل الداخلي لرأس المال تمسك الاستثمارات والمعاملات

التجارية، أما حينما نتخصص بكفاءة راس المال فسيقتأثر بمشروعاتها العيل إلى

الاستثمار وأجراءه المعاملات الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على النقود

وتشير المقالة الى امكانية نقل الثروة الى الطبقات ذات الدخل المنخفض

عن طريق الأعمال الخيرية، مما يؤدي بمرور الزمن إلى زيادة الطلب من المجتمع،

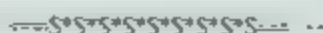
وبالتالى زيادة العمل الى الاستثمار بهدف تحقيق الارباح، الامر الذى يرفع من

معدل الكفاءة الداخلية لرأس المال في الوقت المناسب

وتخلص المقالة إلى أن الطلب على المقود للمقيد بالإعمال الحكومية .

كثافة وكفاءة داخل. يؤثر على النمو والتوازن والعدالة الاقتصادية. أيضا بشأن

ويتولد في ظل مجتمع إسلامي...





الجزء الثاني

المصارف الأربعة

## مشاريع جديدة لمعالجة المشاكل المصرفية

الشيخ محمد واهظ زيادة الخراساني  
استاذ في كلية اللاهيات / جامعة مشهد  
ورئيس الهيئة الادارية لمجمع البحوث الاسلامية  
مشهد

يعالج الكاتب في مقالته ثلاثة مواضيع هي .

أ - لو قرعنا ان البنوك مؤسسات حكومية ، وان الفرد العادي لايسمح له بالتعامل معها ، فهناك جلاں مقترحان للقضاء على الربا وهما

أ - لما كان البنك الذي مرصناه مؤسسة مستحدثة مجردة عن التعامل الفردي ، فانه لايمكن البت في شمولها بحرمة الربا ، وبالتالي يمكنها اخذ الربا في هذه الحالة

ب - لما كانت الدولة تعرض رسوماً على الناس مقابل الخدمات التي تقدمها لهم ، فان البنك يستطيع أيضا استيعاء مبلغ مقابل خدماته المصرفية ، لا بعنوان الربا ، بل لقاء الخدمات المقدمة ويمكن للدولة قبول الاموال المودعة لدى المصارف باحدى ثلاث طرق هي

أ - باعتبار ان هذه الاموال دين للبائس على الدولة



٢. باعتبارها وديعة يجوز التصرف فيها

٢. باعتبار ان البنك وكيل بحق له التصرف باموال الناس

٢. استمرار مناقشته يبين الكاتب أن الإجراءات المصرفية المعمول بها حالياً

لا تعد شركة حقيقية كاملة ومستعدة إلى عقد المصاربة، بل إنها مجرد اجراءات شكلية. وعليه فإن المسبوق لحل هذه العشكلة يكمن في اثناء مؤسسات مسابقة ومصاربة ومزارمة ومصانة بالمشاركة مع الناس

٢. أثبتت التجربة أن الناس يقبلون على التعامل مع صناديق القرض الحسنة ، ولذا يميّز العمل على تطوير هذه الصناديق وتشجيعها

وبتقديم التسهيلات اللازمة يمكن للمصرف أن يطالب المتعاملين معه بأجور مصرفية فقط.

$$\tau = \frac{1}{2} \left( \frac{1}{\omega_1} + \frac{1}{\omega_2} \right) \quad (1)$$

## العمليات المصرفية اللاربوية : نموذج عملي

السيد أنور رضا رضوي

بروفيسور ورئيس قسم الاقتصاد / الجامعة الوطنية الإسلامية

نيودلهي

الهند

يقترح النموذج المطروح هنا إدخال معدل لتعويض التصخم (م.ت.ت) بالنسبة للمقترضين إضافة إلى المودعين ، حيث أن أرجاع مقدار من المال مساو للكمية التي أقرضت ممكن فقط حينما يدخل (م.ت.ت) بالنسبة لكل من المقترضين والمودعين .

إن المقترضين الذين استدانوا من البنك مبلغاً قبل سنتين مثلاً سيعيدون إليه مبلغاً أقل من ذلك الذي استدانوه فعلاً إذا كان معدل التصخم أعلى من معدل الفائدة وبالتالي فإنهم سيستعيدون من هذا الوضع أما بالنسبة إلى البنوك فإن إدخال (م.ت.ت) سيتركها في حالة تعادل ، ذلك أنها تدفع (م.ت.ت) إلى المودعين ، وتستلم مبلغاً مساوياً له من المقترضين

أما المودعون فإنهم سيستلمون مبلغاً أقل من المبلغ الذي أودعوه في الأصل وهنا تبرر أهمية (م.ت.ت) لتعويضهم عن معدل التصخم الذي يخفص القدرة الشرائية لأموالهم المودعة لدى البنك .

ويقترح النموذج الآتي يدفع المودعون شيئاً إلى البنك لتغطية تكاليف

تشغيله ، وإنما يتحمل المقترضون مثل هذه التكاليف . فإذا ما تعهد المقترضون بدفع تلك المصاريف ، إضافة إلى دفع النسبة المتفق عليها من أرباحهم إلى البنك ، فإن العمليات المصرفية اللاربوية ستمثل مشروعاً ناجحاً ومحفزاً للمودعين على توفير أموالهم بأيداعها في البنك اللاربوي

ويذهب الكاتب في ختام بحثه إلى أن النموذج أعلاه إضافة إلى كونه منسجماً مع تعليمات القرآن الكريم . قد ثبت بالأرقام تمتعه بالمزايا التالية

١ . أنه يكلف المقترضين أقل من كلفة الفائدة التي يدفعونها عادة إلى البنوك الربوية

٢ . أنه يسمح للبنوك اللاربوية ربحاً كاملاً يمكنها من ادامة العمل والبقاء

٣ . أنه يحمي المودعين من تدهور قيمة نقودهم الناجمة عن التضخم ، في نفس الوقت الذي يحقق بعض الأرباح لودائعهم



## الاجابة عن الاسئلة المتعلقة بالمصرف الاسلامي

الدكتور بروير داودي

معاون وزير الشؤون المالية والاقتصادية

استاذ في قسم الاقتصاد / جامعة تدريب المدربين

طهران

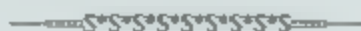
يشرح الكاتب في بحثه عدة اسئلة مرتبطة بالمصرف الاسلامي محاولاً الاجابة عنها ، همها السؤالين التاليين

١. الا يعتبر وجود مصرف اسلامي شيئاً رائداً خاصة اذا احدثت اهداف تنمية الاقتصاد الاسلامي بمنظر الاعتبار ؟

يجيب الكاتب بالنفي ، معتبراً وجود مثل هذا المصرف امراً ضرورياً من اجل جمع الاموال المدخرة ، وتوظيفها في المشاريع الاستثمارية المختلفة الامر الذي يؤدي الى خلق فرص عمل اكثر ، وتعديلات اقتصادية

٢. الا يعد المصرف الاسلامي وسيلة لتبرير استخدام التحويل الشرعية لامساء ثوب شرعي على المعاملات الربوية ؟

بعد ان اثبت الكاتب بان الاسلام يقر الربح على رأس المال كما هي المصاربة ، يبين ان مشكلة الربا لا تكمن في كونه ربحاً على رأس المال بل انها تكمن في ان الاسلام لا يؤمن بوجود مستقل للمال ، حيث يعتبر الانسان مالكا للربح الحقيقي ، ي انه يريد منه ان يحصل على الربح نتيجة لمساهمته في مجال الانتاج أو الخدمات ، لا لسبب المال نفسه ، ولذلك تستخدم المصارف الطرق الشوعية - كعقود المصاربة - لرفع الشبهة عن ارباح رؤوس الاموال .



# الاستخدام العملي لنظام القيمة في الاقتصاد الاسلامي

## مقدمة

الدكتور مهدي بناء رصوي

استاذ في كلية العلوم الادارية والاقتصاد / جامعة مشهد

مشهد

في محاولة لتعريف القيمة يعرض الكاتب نظام القيمة في الاقتصاد الاسلامي لتبيان أسسه . مفترضاً ان هذه الاسس هي :

١. التوحيد .

٢. الانسان ومكانته في الاسلام .

٣. البحث والمعاد .

٤. الاقتصاد في المعيشة .

٥. الاتعاق .

٦. التوكل على الله والتقوى

ويعتقد المؤلف انه يأخذ هذه الاصل بنظر الاعتبار يمكن عرض نظام القيمة الاسلامي على شكل خط بياني ، مدرجاً بعض العمليات التي يغطيها النظام الاقتصادي الاسلامي ، ويضعها السياسات العالية والضريبية ، والنظام الاقتصادي الاسلامي

ويستند الباحث في رسمه البياني الذي يبين العلاقة بين النظام المصري ونظام

القيمة الاسلامي الى نموذج رياضي يستخدم نظام "المصفوفات" ، حيث تمثل الاحاد والاصفار تأثير أو عدم تأثير كل عنصر من عناصر المصفوفة على العناصر الاخرى ، والتي تشكل مجموعها وصفاً بيانياً يرى العلاقة بين النظام المصرفي الاسلامي . على سبيل المثال . والنظام الاقتصادي

ثم يقدم الكاتب نموذجاً للنظام المشار اليه أعلاه يشمل خمسة عشر عنصراً باستخدام تقنيات البحث العلمي المختلفة . مستخدماً باستخدام الكمبيوتر المصفوفة النهائية للمنظام الاسلامي الاجتماعي والاقتصادي والمصرفي من المصفوفة الاولى عن طريق مزج النظامين المصرفي ونظام القيمة

٢٩٠

# العمل المصرفي الاسلامي تجسيد لعملية الاقتصاد الاسلامي

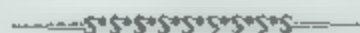
الدكتور السيد علي أصغر هدايتي

مركز التدريب المصرفي

طهران

في مطلع مقالته يعرف الكاتب الربا بأنه الفائدة الناجمة من كدح الآخرين ، مشيراً إلى تحريمه من الماحيتين العقائدية والاقتصادية  
ثم ينتقل المؤلف إلى موضوعي ماهية المقود وبظريات الربح من وجهات نظر الكلاسيكيين ، والمجربين واتباع المدرسة الكموية ، موجهاً المقدر إليها استفادة إلى تعريف المقود في الاسلام والموازن الشرعية للربح  
ثم يسهب الباحث في وصف الخصائص الاساسية للنظام المصرفي الاسلامي في إطار قانون العمليات المصرفية اللاربوية . وكيفية تهيئة الموارد وتخصيصها في النظام المصرفي الجديد ، ودورها في تحقيق الاهداف والسياسات النقدية والائتمانية .

وهي الختام يعطي المؤلف تحليلاً مختصراً لما يقوم به النظام المصرفي الاسلامي في الجمهورية الاسلامية الايرانية



## دور صناديق القرض

### المنظمة الاقتصادية الاسلامية

طهران

تعد هذه المقالة تطبيق العدالة المهدف الاول لجميع الانبياء والشرائع السماوية ، حيث ان ذلك يمثل قاعدة العلاقات الاجتماعية اضافة الى صلة الانسان بالله تعالى ، مستشهدا بآيات من القرآن الكريم ، ومعبرة جميع المشاكل والاضطرابات الاجتماعية الى التلهم ،

ويرى كاتب المقالة ان فقدان العدالة الاقتصادية سيؤدي الى تعاقم الفقر الذي حاربته جميع الشرائع السماوية ، مشددة على ان العدالة هي مزعة فطرية يمكن من طريقها ازالة المظالم ، وبايراد حديث شريف تبرز اهمية وصورة صناديق القرض الحسن ، معتبرة ايها افضل من مؤسسات الخير والصدقات الايرانية الاخرى التي تحولت منذ عشرين عاما الى مؤسسات رسمية وروتينية ، وتهدف صناديق القرض الحسن الى سد حاجات المحتاجين ، وعليه فقد دخلت في مواجهة مع البلوك الربوية ، وعلى اثر قيام الثورة الاسلامية في ايران عدت مثل هذه الصناديق ركائز صلبة للجمهورية الاسلامية ، حيث تقوم باستمرار بتقديم الخدمات في مجالات الاقراض الفردي ، ومشاريع الاسكان ، والمهور ، والعلاج الطبي ، وانشاء مشاريع جديدة

ثم يستعرض البحث عدة حصائص لصناديق القرض الحسن المدارة من قبل افراد



أو مؤسسات والتي قلعت بإلقاء الفائدة الربوية معتقدة إلى أسس سليمة ومخلصة ،  
ملمحة إلى أن صدق وإخلاص أهداف هذه الصناديق على وجه العموم قد غطى على  
نواقصها التنظيمية والإدارية ، معتقدة ممارسات وفساد وعدم إخلاص المسؤولين عن  
بعضها .

وينتقل الكاتب بعد ذلك إلى حقيقة كون صناديق القرض الحسن لا تتعامل  
بتبادل العملات ، ولا تجري أيًا من المعاملات التي تتولاها المصارف ، وإن هذا سبب  
اختلافها وظيفيًا عن البنوك ، محللة في الختام لوائح صناديق القرض الحسن ،  
ومستنتجة أن المنظمة الاقتصادية الإسلامية تعد القائدة في ميدان توجيه صناديق  
القرض الأخرى في الجمهورية الإسلامية الإيرانية منذ عام ١٩٧٩م



# العمليات المصرفية الإسلامية في جمهورية إيران الإسلامية

## ( التعبئة والتسهيلات )

حسين جشمي مولائي

المركز المركزي

طهران

يذكر الكاتب في بحثه الى مايلي

١. تعبئة الموارد النقدية وهناك نوعان من الايداعات المصرفية هما .

أ - ودائع القرض الحسن .

ب . ودائع الاستثمار لأجل .

٢. طرق منح التسهيلات المصرفية :

أ - المواصفات العامة .

ب - تعريف كل طريقة وتحديد مواصفاتها .

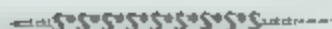
١- القرض الحسن .

٢- المشاركة المدية .

٣- المشاركة القانونية .

٤- الاستثمار المباشر .

٥. المضاربة
٦. صفقات التسليم المعجل .
٧. البيع بالتقسيط ( بالأجل ) لتزويد الوحدات الانتاجية  
بالرأسمال اللازم للتشغيل .
٨. بيع وسائل الانتاج والآلات والمعدات بالأجل .
٩. بيع المباني السكنية بالتقسيط .
١٠. الشراء بالاستئجار .
١١. الجعالة .
١٢. المراوغة
١٣. المصاغة .
١٤. شراء الدين .



## الالتزام بالنظام الاسلامي الاصيل في مجال الصيرفة

### وفي سائر الشؤون الاقتصادية

السيد منور الدين حصيني شيرازي

المركز الثقافي للعلوم الاسلامية

قم

يؤكد الكاتب هنا على ضرورة الصعي لفصل الاسلام الاصيل عن الاسلام  
الامريكي على جميع الاصعدة ، حسب رغبة الامام الخميني ( رحمه الله ) ، وذلك بتأزر  
معلماء الحوزة واساتذة الجامعة ويرى الكاتب ان العلماء لدى استنباطهم الاحكام  
الشريعة ينبغي ان يأخذوا بنظر الاعتبار مصالح واحتياجات النظام الاسلامي ، كما  
ان عليهم ان لا يكتفوا بتقديم مشروع اسلامي في ميدان الصيرفة وحسب ، بل عليهم  
ان يصعدوا حلولاً لجميع المشاكل المعاشية والمادية ، فالاسلام هو المرجع في  
المسائل الضرورية ، والملاذ عند الظروف العسيرة .



الْقِسَّةُ الْعَاشِرَةُ

السُّورَةُ الْكَافِرُونَ

## وضع الاسس للمسوق الاسلاميه المشتركة

الدكتور علي فرهندي  
استاذ في جامعة طهران  
طهران

يقدم الكاتب لمقالته بالتطرق الى صيغ التجارة الخارجية ، ومطريات السوق المشتركة ، مبرراً أهمية الاتحادات الجمركية ، ومحدد الظروف التي يمكن لأعضاء الاتحاد ( السوق المشتركة ) من خلالها الاستعانة من نظام الرسوم والتعرفة الجمركية المتفق عليها

ويذكر المؤلف أيضاً المشاكل التي تواجه أعضاء الاتحاد في الدول النامية ، ومن ضمنها قلة المنتجات الصناعية فيها ، واقتصار مبيعاتها للدول المتقدمة بغير الأعضاء في الاتحاد على المواد الأولية ، وتخلّف صناعاتها الأساسية ، وعدم توفر تقديرات دقيقة لنفقاتها نتيجة عدم واقعية الاسعار

وبالإضافة الى ذلك فالكاتب يبين أن أهداف الاتحادات الجمركية هي توفير مجالات الاستثمار المناسبة ، واستخدام عوامل اصافية في الإنتاج ، معتبراً أن من بين المنافع المتحققة من تشكيل مثل هذه الاتحادات تحرير عوامل الإنتاج في مجال الصناعات الثقيلة ، وزيادة القوة التفاوضية لأعضاء الاتحاد ، وتوفير الإنتاج الواسع ، والمنافسة العادلة ، والقهم السياسي ، والتسويق الاجتماعي .

وفي نهاية مقالته يحاول الباحث تحليل الروابط الاقتصادية بين ايران وباكستان وتركيا استناداً الى ارقام الصادرات والواردات المنشورة ، دارساً مسألة زيادة الروابط الاقتصادية بين هذه البلدان الثلاثة نتيجة للقيود التجارية المفروضة على ايران من قبل القوى العربية

-----

## السوق المشتركة للاقطار الاسلامية

الدكتور محمد علي مولوي

طهران

يشير الكاتب في المقدمة الى ان اتساع الحدود الجغرافية للوحدات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية . وهورز الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي كدولتين عظميين . قد لعبا دورا كبيرا في ابناء المنظمات والهيكل الاقتصادية . كما لا يبعد تأثيرهما على تشكيل الكيانات السياسية في المنطقة ايضا

ويخلص الكاتب بعد ذلك الى ان فكرة الوحدة الاوربية قد تبلورت كحركة بدأت تمارس بشاغلها في شهر مايو / ايار من سنة ١٩٥٠م ، حيث قامت بتأسيس لاتحاد الاقتصادي الاوربي ، والاتحاد الاوربي للطاقة الذرية ، ثم تلا ذلك انشاء السوق الاوربية المشتركة . والمجلس المشترك للمساعدات الاقتصادية للشرق ، الامر الذي دفع دولاً اخرى الى اقامة اتحادات اقليمية مشابهة هدفها المباشرة

وفيما يخص فكرة الوحدة أو الجامعة الاسلامية يذكر المؤلف ان أول من نادى بها هو السيد جمال الدين الافغاني بالتنسيق مع الشيخ محمد عبده ، اذ قام الاثنان بأصدار مجلة "العروة الوثقى" للدعوة اليها ، وفي سبتمبر / ايلول من سنة ١٩٦٩م تم تأسيس منظمة المؤتمر الاسلامي كمعلم تاريخي للمبدء بالدعوة الى اقامة سوق مشتركة للبلدان الاسلامية .

ثم يستطرد الكاتب في مناقشة فكرة السوق المشتركة للاقطار الاسلامية في ثلاثة اقسام هي :

١. تركيبة الدول الاسلامية ، وتشمل مايلي :

أ - التركيبة الاقتصادية . وتضم الابحاث الاربعة التالية :

١- تعريف الدول المختلفة .

٢. سير التنمية الاقتصادية .

٣. الضرائب في الدول الإسلامية .

٤. شؤون النقد والعملة والمصارف في الدول الإسلامية .

ب - التركيبة الاجتماعية ، وتتضمن مايلي :

١ - سير النمو السكاني .

٢. تحمس الحالة الصحية والثقافية .

٣. ابناء سوق مشتركة للاقطار الإسلامية ، ويشمل التالي :

أ - آراء الخبراء الاقتصاديين بشأن الاتحادات والنقابات الإقليمية .

ب - المبادئ والاسس التي يجب مراعاتها لتأمين حرية انتقال السلع .

٤. الهياكل التنظيمية للسوق المشتركة للدول الإسلامية وهي :

أ - مجلس الوزراء .

ب - اللجنة التنفيذية

ج - مجلس الشورى الاسلامي .

د - محكمة العدل للدول الإسلامية .

هـ - مصرف التمويل للدول الإسلامية .

-----



الْقِسْمُ الْحَادِي عَشَرَ

تَهْلِيلُ أَفْضَالِهِ لِأَسَدِهِ عَزِيزِهِ

## قانون التفاضل النسبي في الانتاج والتبادل في الاسلام

الدكتور عبد الامير خليلي

استاذ في جامعة طهران

طهران

بعد تعريف قانون ، التفاضل المطلق والنسبي ، يشير الكاتب الى ارتباط هذا القانون بالظاهرة الاجتماعية . الاقتصادية على الوجه التالي :

١- وجوب استخدام الفرد المعامل على الآخرين

٢- تأمين مصالح الطرفي المتقدمين بواسطة التبادل

ويعتبر الكاتب المهارة في الانتاج ، من خلال تطبيق قانون التفاضل النسبي والتبادل بالخدمة للمتقدمين ، اهم المفاهيم الاقتصادية الاساسية العالمية وحتى الاقليمية

وبالاستشهاد بوجهة نظر المغفور له العلامة محمد حسين الطباطبائي والاستاذ الشهيد مطهري ، يستدل الكاتب بالآيتين المباركتين ٢٢ من سورة الزخرف و ٢٧٥ من سورة البقرة للتأكيد على مصداقية قانون التعامل النسبي

وفي الختام يوضح الكاتب بعد اثبات حلقة التبادل استناداً الى الآيتين الكريمتين ان كلمتي "الرحمة" و"البيع" اطلقنا في الآيتين المذكورتين وآيات أخر على امور روحية ، وعليه فانها تشمل اموراً معنوية علاوة على الامور المادية ، فالإيمان والتقوى في المسائل الاقتصادية كميلان بتحقيق السعادة في الدنيا والأخرة .



مدخل في التحليل الاقتصادي

الخصائص السلوكية للنظام الاقتصادي الحضري

في المدينة الإسلامية

الدكتور علي صادق مهراني  
استاد في جامعة العلامة الطباطبائي  
طهران

يرى الكاتب ان الاقتصاد الحضري في المدينة الإسلامية هو نظام شامل مستند على التعاليم الإسلامية ، فبعد سنوات طويلة قصاها في الدراسة والتدريس في مجال الأنظمة الاقتصادية يرى ان أي نظام من الأنظمة الاقتصادية الغربية لم ولن يمتلك نظاماً حضرياً متناسقاً مماثلاً للنظام الاقتصادي الإسلامي من ناحية الأصول والفروع والهيكل الشكلي .

ويوضح الكاتب ان النظام الاقتصادي الحضري للمدينة الإسلامية يعدّ عنصراً شاملاً من عناصر الحضارة الإسلامية ، متميزاً بالخصائص الضرورية اللازمة ، ولهذا ينبغي علينا ونحن في اواخر القرن العشرين ، مصر التحولات السريعة وحلول الآلة محل الانسان تدوين نظام حديث مبني على أساس القيم الإسلامية ومنسجم مع متطلبات العصر .

هذا وتتضمن هذه المقالة المواضيع التالية :

مقدمة - تعريف النظام والنظام الاقتصادي - الهيكل الاقتصادي للمدن  
الاسلامية ( المؤسسات النموذجية ) - تحليل اقتصادي للخصائص السلوكية للأسواق -  
تحليل السلوك الاقتصادي للنظام الاقتصادي الحضري في المدينة الاسلامية - مشكلة  
الإشراف الشامل على الأسواق المهنية والتجارية - معلومات عن سوق التبادل -  
عرض السلع في أسواق الإنتاج والتوزيع - مسألة المهارة في التصويقي - تدريب  
المبتدئين - توسيع الأسواق - دور رأس المال - الرصيد القانوني للأسواق -  
التنظيمات المهنية للحرفيين والتجار - السلوك الحضري للأسواق - آلية السيطرة  
في أسواق التبادل - دور التجار ومكانتهم الاجتماعية - أثر الدولة على النظام  
الاقتصادي الحضري - التفاوت الطبقي في أسواق الإنتاج والتوزيع والاستهلاك -  
شكل الأسواق - وظيفة سوق الصناعة والتجارة - عود على بدء - تحولات النظام  
الاقتصادي الحضري في القرن الحالي

-----S\*S\*S\*S\*S\*S\*S\*S-----

## التصوير الاجمالي لعموميات النموذج الاسلامي الكلي

### تشخيص الازمة والنمو الاقتصاديين

عبد الله شرعي ومحسن جاجرمي راده  
المركز الثقافي للعلوم الاسلامية  
قم

يتطرق المؤلفان في مقدمة مقالتهما الى علة طرح مسألة مواجهة الخبراء الاسلاميين الجديدة للثقافتين الغربية والشرقية . باعتبار ان النظام الاجتماعي للمغرب وامشرق موجه على نطاق واسع الى سد حاجات الانسان المادية في الحياة الدنيا وحسب . في حين ان السمة العامة لنظام الاسلام الاجتماعي هي التوجه اساسا للوصول الى مرحلة الله تعالى ، ثم يبين الكاتبان "الاتجاه" باعتباره المعرف للنظام ككل . وللتعاسيب المنطقي والواقعي بين عناصر وارتباطات المجاميع المختلفة ، والمسبة بين الحركية والآلية ، وبعبارة اخرى بالنظام نفسه هو الذي يحدد ويقيم كل جزء من اجزاء المجموعة .

وفي القسم الثاني من المقالة يشرح الكاتبان ببقاء نظرية على الاقتصاد الرأسمالي مبيينين ان جميع الآليات والقنوات المختلفة والتي تحدد روابط المجموعة الاقتصادية العربية تدور حول محور اعطاء الاصلة لرأس المال والحفاظ على سعر الفائدة . كما ينظر المؤلفان الى ظاهرتي الربا وسعر الفائدة باعتبارهما الآلة المحركة والقلب النابض للنظام الرأسمالي . وجوهر جميع الصلات الاحتكارية ، والبدرة الاولى للمعاد الاقتصادي الغربي . ويعتبر المؤلفان الشركات

المساهمة المهندس المعمم لهذا البناء الرأسمالي ، الذي يعين شكل الاستهلاك في هذا النظام ، مما حدا ببعض الممثلين القريبين أن يعتبروا الاستهلاك اس الاقتصاد القريبى .

وفي القسم الثالث من مقالتهما والمدرج تحت عنوان "مقدمات لعموميات نموذج الاقتصاد الاسلامي" يدرس المؤلفان نوعية الاتجاه العام للنظام الاجتماعي - الاقتصادي الاسلامي بعد الفاء نظرة على النظامين الاقتصاديين القريبى و بشرقي ، طارحين مسألة الاختيار باعتبارها امتواصا مسبقا مهما في بناء النموذج الاسلامي ، وذلك بعد الاشارة الى حقيقة ان الامسك يتمتع بحرية الاختيار في الاسلام .

وفي الختام يتطرق الكاتبان الى التصوير الاجمالي لعموميات بناء تقنية اسلامية ، والى تصغير وتجزئة طاقة الانتاج والآلات باعتبارهما ركبا اساسيا يجب ملاحظته بدقة

٢٠٦

الْقِسْمُ الثَّانِي عَشَرَ

مَوَاضِيعٌ مُتَفَرِّقَةٌ

## امكانية ومدى تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية الامة

من وجهة نظر فقهاء اهل السنة

الدكتور صادق آيينه وتد

استاذ في جامعة الزمراء

طهران

يناقش المؤلف امكانية ومدى تدخل الدولة في بعض الشؤون الاقتصادية الهامة من وجهة نظر فقهاء اهل السنة وعلى الوجه التالي

١. تسعير السلع ، يقدم الكاتب خلاصة لدراساته في المصادر العقلية لاهل السنة بخصوص تسعير السلع من خلال نظرات ثلاث هي  
أ - النهي عن تسعير الدولة للسلع .

ب - وجوب تسعير الدولة

ج - جواز تسعير الدولة ، ووجوبه في بعض الحالات

ويستعرض الكاتب الآراء المختلفة لعلماء اهل السنة حول هذا الموضوع ، بمعونة الروايات التي يستندون اليها مابى تسمية مثلاً يعتقد ان هناك ثلاثة عوامل رئيسية تجعل من الواجب اشراف وسيطرة الدولة على الاسعار وهي

أ - حاجة الناس الى السلعة

ب - محاربة الاحتكار

ج - منع الوسطاء .

٢. المصادرة وهي عبارة عن استيلاء الدولة على الاموال الخاصة بدون عوض ،

ويمكن حدوثها في حالتين هما ،

أ - ان تكون الخزينة العامة للدولة مصابة بالعجز .



- ب - أن يتسلط فرد ما بصورة غير شرعية على جزء من أموال الدولة ، أو أن يسيء إدارة أموال الدولة بدل الاستعانة بها في النمو والانتاج ،
٣. الأراضي الموات يعتبر هذا النوع من الأراضي ، وفقاً للأحكام النبوية الشريعة ، جزءاً من الأملاك العامة بموجب تعريفات فقهاء أهل السنة
٤. الأراضي المفتوحة عبوة يرى فقهاء أهل السنة أن الأراضي التي وقعت في أيدي المسلمين عن طريق الحرب يجب أن تنتقل إلى ملكية الدولة ، حيث تسمى مثل هذه الملكية "ملكية الرقاب" ، وأن موارد هذه الأراضي تعود إلى بيت المال وتسمى "الاجرة في الاجارة"

==§\*§\*§\*§\*§\*§\*§\*§\*== --

## التعريف بكتاب "أسواق العرب في الجاهلية والإسلام"

مارس بورآرين

قسم الترجمة العربية / مجمع البحوث الإسلامية

مشهد

يتحدث المؤلف في البداية من أهمية التجارة عند العرب في العصر الجاهلي ، مبيّناً أثر المواقع الجغرافية الحاسم للأرض العربية على التجارة العالمية منذ العصور القديمة وحتى القرون الوسطى ، وموضحاً الميزات التجارية لكل البقاع لعربية ، والطرق التجارية التي صلتها مختلف الأمم والشعوب إلى الجزيرة العربية ، لاسيما اليهود ، حيث تشكل التجارة أهم مصدر لمدخلاتهم ثم يستنتج المؤلف ، من خلال الرجوع إلى سورة الجمعة وبعض الآيات الأخرى الدالة على بقاء رغبة العرب الشديدة في التجارة بعد العصر الجاهلي ، أن الإسلام أودى عبادة خاصة بتجارة العرب ، وفصل في أحكامها ويذكر المؤلف أن العرب قد استمروا على شغفهم بالتجارة في زمن الفتوحات ، حيث زاولها حتى عمال الخليفة اتقسهم ، خصوصاً وقد كان الخلفاء الراشدون الثلاثة الأول تجّاراً ، أما الإمام علي ( ع ) فبالرغم من عدم ممارسته لها ، فإنه كان ملئاً علم تام بأوضاعها وأحوالها ، مراسلته إلى مالك الأشتر خير دليل على ذلك .

~~~~~\*~~~~~

الباب الثالث

كتاب الخصال

## التقرير المفصل للمجمع الاول لدراسات الاقتصاد الاسلامي

بمشاركة نخبة من العلماء والباحثين عقد المجمع الاول لدراسات الاقتصاد الاسلامي بحسب مواعده المقرر سلفاً في الفترة ما بين الخامس حتى الثامن من صفر عام ١٤٠٨ هـ ، الموافق للسّادس حتى التاسع من سبتمبر / ايلول ١٩٨٨ م ، ١٥ - ١٨ شهر ربيع الاول ١٣٦٧ هـ .

ولقد وصل السادة المصوب مطار مشهد عصر يوم الاثنين ٤ صفر / ٥ سبتمبر ، وكان في استقبالهم الاحوة اعضاء الامانة العامة للمجمع

وفي الساعة الثامنة والنصف من صباح اليوم التالي عقدت الجلسة الافتتاحية للمجمع في قاعة الجامعة الرضوية للعلوم الاسلامية بمشاركة رهاء ١٢٠٠ مدعو من علماء الحوزة العلمية ومدرسيها ، واساتذة جامعة مشهد ، ورؤساء الدوائر الرسمية في محافظة خراسان ، وائمة الجمعة لمدن المحافظة ، وشخصيات اجري ، بالامامة الى الاعضاء الاصليين لمجمع دراسات الاقتصاد الاسلامي

افتتحت الجلسة ب تلاوة معطرة من آي الذكر الحكيم ، ثم تحدث آية الله الشيعي جنتي رئيس منظمة الاعلام الاسلامي في الجمهورية الاسلامية الذي تولى رئاسة الجلسة ، فقال " . اذا اراد المظام الاسلامي ان يظل قويا ثابتا فيجب ان تدرس جميع اركانها دراسة دقيقة ، ان لا يمكن المحافظة عليه صلم تكن هناك معرفة كافية بتلك الاركان التي يشكل الاقتصاد الاسلامي أحدها

وهام في الحكومة الاسلامية قد اقيمت هذا اليوم ، وبدأ التعرف الجدي على الاسلام ياخذ طريقة بعون الله ، لذا ينبغي بذل جهود مكثفة لمعرفة القضايا الاسلامية ، واستخراجها من المصادر الاسلامية الصليحة والمعتمدة ، وهذا يجب تجنبه كافة القوى والامكانات من اجل التعرف على تلك المصادر كما ينبغي لفضول العلماء والعقهاء القادرين على الاستنباط ، والمتحررين من التحجر الفقهي أن يبرلوا الى هذا الميدان بهدف استخراج المسائل الاسلامية من المصادر

الكبرى ألا وهي القرآن الكريم ، والسنة النبوية الشريفة ولاشك ان للصلاحيات المدوّنة بالحكومة الاسلامية دوراً كبيراً في الاقتصاد الاسلامي ، اذ يمكنها تثبيت اهداف الاقتصاد الاسلامي ومسائله الكلية .

ان هناك اواصر وطيدة بين الاقتصاد الاسلامي وبقية الممارسات العبادية ، والشؤون السياسية ، والعلاقات الاسلامية ، وحقوق الفرد والمجتمع في ظل لنظرة الكونية الاسلامية حيث انه لايتصى لاحد دراسة الجانب الاقتصادي في الاسلام بمعزل عن جوانبه الاخرى المختلفة

ويبدو لي لهذا المجمع ان يعالج مختلف المسائل والقضايا المتعلقة بالجانب الاقتصادي من قبيل الملكية بابعادها المختلفة ، مصادرها ، حدودها ، حريات المالك ، الملكية الفردية والاجتماعية دور رأس المال والعمل في الملكية ، مقدار كل منهما في الربح المتحقق ، ومشأ الملكية

ويبدو لي انشاء جامعات تخصص في دراسة كافة القضايا المتعلقة بالاقتصاد الاسلامي ، والسياسة ، وبقية الشؤون الاسلامية ، كما يكرّس العلماء والفصلاء والخبراء لمكثفين على هذه القضايا ليل اوقاتهم في دراستها وبحثها .

بعد ذلك تلقت رسالتان موجهتان الى المجمع من كليتي الاقتصاد لجامعتي الامام الصادق والرهراء ، من قبل اثنين من اساتذتهما ، وهما الدكتور مسعود درخشان ، والدكتور عيد الكريم بي آرار شيرازي

ثم جاء دور الاستاذ الشيخ محمد واعظ رادة الخراساني امين المجمع ، فالتقى كلمة حول اهمية بحوث الاقتصاد الاسلامي ، صمّمها تقريراً عن نشاطات المجمع ، وفيما يلي نصّها :

ان المدرسة الاسلامية مدرسة عقيدية واجلامية من حيث المبدأ ، هدفها صنع الانسان

فالماديات في الاسلام وسيلة وليست هدفاً ولكن لما كان الاقتصاد يحتل حيزاً مهماً من حياة الانسان ، فلا بد ان يحتل مكاناً واسعاً بين الاحكام والشؤون الاسلامية . وهذا ما نلاحظه من خلال حقيقة كون ستين كتاباً فقهيّاً من بين ثمانين تتحدث عن المال بصورة مباشرة ، اضافة الى تحدث بقية الكتب عنه بصورة غير مباشرة ، بل وحتى الكتب المختصة بالعبادات ككتب الركاة والحجس وحتى الحج ، ترتبط بالعمل والثروة ارتباطاً مباشراً وعلى اي حال فالالاقتصاد شريان حياة

الفرد والمجتمع والحكومة والشعب. وهو بالغ الأهمية من وجهة نظر الاسلام والعقيدة  
الاسلامية

### أهمية بحوث الاقتصاد الاسلامي

لقد أقمتنا حكومة اسلامية في ايران بعد قرون من غياب الاسلام عن الحياة ،  
لتتقود المجتمع على اساس الاسلام الاصيل ، وشعارنا " لا شرقية لا عربية " .  
جمهورية اسلامية " ينبغي تطبيقه بمفهومه الحقيقي في المجالات السياسية  
والاقتصادية والاحلاقية وكافة مجالات الحياة الاخرى ، وعليه من الضروري ان لا  
يكون اقتصادنا شرقيا أو غربيا ، بل ان يتركز على معرفة صحيحة بالاقتصاد  
الاسلامي

لقد كانت معرفة الاقتصاد الاسلامي مهمة دوماً بالنسبة للمسلمين ، ولكنها  
اليوم تحظى بأهمية خاصة في ظل استقرار النظام الاسلامي بالنظر للأسباب التالية .  
اولاً : ان المسائل الاقتصادية موزعة بين ابواب العقيدة المتفرقة ، ولم تبدل في  
السابق اية محاولة لجمعها وتنظيمها وتنسيقها على هيئة قانون موحد بهدف ادارة  
البلاد الاسلامية ، كما انه ليست هناك متابعة جادة لهذه القضية في الوقت الحاضر .  
ثانياً ، ان البحوث الاقتصادية يهددها خطران : خطر الافكار الهيجنية ، وخطر  
التمهقة والشبهة ، فالاول يكمن في امكانية وقوع بعض الباحثين الاقتصاديين  
الاسلاميين تحت تأثير المذاهب الاقتصادية الشرقية والغربية بصورة غير شعورية ،  
مما يسفر عن بروز افكار هجينة تشكل خليطاً غير منسجم من الاسلام وبقيّة  
المذاهب

اما الخطر الثاني فيكمن في ان لكثير من الباحثين الاقتصادية التي لها  
السميان قد يلاحظ عليها شبه بعض المذاهب الاقتصادية عندما تخرج من جديد ،  
فيحكم عليها الاشخاص غير المطلعين على العقيدة الاسلامي بلا تمييز او تمحيص  
بانها متأثرة بالشرق أو بالغرب ،

ثالثاً ان المصادر الاسلامية بما فيها الكتاب والسنة وردت فيها نصوص غير  
متراصة واحياناً متضاربة في مجال الثروة ، الامر الذي وعلى مر التاريخ وحتى  
عصرنا الحاضر الى بروز اختلافات في وجهات نظر الاحصائيين في الحقل  
الاقتصادي من جهة ، واستغلالها من قبل دعاة الافكار الهيجينة والدخيلة من جهة

الطريق .

ان هذه الاسباب التي ذكرناها ، اضافة الى ما ذكرناه من اسباب اخرى لايسع المجال هنا لذكرها ، تدعونا لان ندرس من جديد القضايا المتعلقة بالاقتصاد الاسلامي من زاوية علمية ، وان نحيط باساليب تنفيذها ، وهو ما دعانا الى تنظيم المجمع الحالي .

وسأمل أن يناقش هذا المجمع ، الذي يشارك فيه مختلف الباحثين والاساتذة الحوريين والجامعيين ، والعقهاء ، والاقتصاديين ، المسائل المالية والاقتصادية المهمة في جو حيادي يماي من الخطوط السياسية والاتجاهات المذهبية ، ومفعم بالتفاهم وتبادل الآراء .

فعلنى الباحثين المحترمين السعي والجد للاستعادة القصوى من هذه الفرصة الثمينة ، وتجنب اي نقاش خارج عن الموضوع ، وتعادي اجترار المواضيع ، وترك الاثرات النظرية والفلسفية المحضة العديمة الجدوى من الناحية العملية

ولاشك في ان المجال صيق لمقديم المقالات والابحث بدورها الكامل ، وعليه فيرجى من الاخوة المتحدثين الاكتفاء بالوقت المحدد لهم لطرح خلاصة آرائهم ، لكي يقوم الآخرون بعدئذ بدراستها ومقداها

والآن وبعد هذه المقدمة المختصرة ، اود موااتكم بتقرير موجز عن هذا المجمع :

لقد جرى التخطيط لعقد هذا المجمع قبل ما يناهز السنة ونصف تقريبا ، وذلك بماء على اقتراح تقدم به أحد المسؤولين في وزارة الاقتصاد للشيوخ عباس واعظ طيبي متولي الاسانة الرسوية المشرفة - فابرى مجمع البحوث الاسلامية والذي هو احد المراكز العلمية والثقافية ذات المشاطات المتنوعة في الاسانة الرسوية للقيام بهذه المهمة الكبيرة حيث ، عقد اجتماعين تحضيريين صما خبراء اقتصاديين ، واساتذة ، ومندوبين من بعض الوزارات ، وعن منظمة الاعلام الاسلامي - وتقرر في هذين الاجتماعين تسمية المجمع ب " مجمع دراسات الاقتصاد الاسلامي " . . واعدت قائمة باسماء العلماء واساتذة الجامعات والخبراء في الاقتصاد الاسلامي من داخل البلاد وخارجها ممن تقرر دعوتهم ، ثم ارسلت بطاقات الدعوة الى اصحابها مقرونة بمعاوين المواضيع التي تم اختيارها بعد مناقشتها في عدة جلسات .

ولا يحسن ان قسم الاقتصاد الاسلامي لمجمع البحوث الاسلامية هو الذي تولى القيام بجميع الاعمال والنشاطات المتعلقة بالمجمع ولهذا القسم نشاطات متعددة في حقل الاقتصاد الاسلامي

ان قام باعداد ثلاثة مهارس بمصادر الاقتصاد الاسلامي باللغات العربية والانجليزية والفارسية ، صنع بموجباً منها تحت تصرف السادة الباحثين ، اصافة لى اعداد كتاب آخر تحت عنوان "نصوص الاقتصاد الاسلامي كتاباً وسمة وفقاً" في اثني عشر جزءاً ، سيطلع مستقبلاً ، ونصع الآن فهرسه تحت تصرف الاحوة الباحثين .

وستلاحظون جميع هذه المنتجات في معرض المجمع . ولقد تم الآن استلام ما يقارب الستين مقالة من مختلف الباحثين ، استنسخ منها اربعون مقالة تقريباً ، علماً بان خلاصة هذه المقالات باللغات الفارسية والعربية والانجليزية جاهزة للاستنساخ حالياً ، وستطلع جميع هذه المقالات والمقالات الاخرى التي ستقدم خلال المجمع بعد دراستها وتقييمها ان شاء الله

واود هنا ان اخبركم انه قد تم عرض رهاء ثمانمائة كتاب ومقالة في مجال الاقتصاد الاسلامي بثلاث لغات مختلفة في معرض المجمع

ولايسعني هنا الا الاشارة الى ان المدعوين للمجمع هم من اساتذة الحورات العلمية في قم ومشهد ومدن اخرى ، واساتذة كليات الاقتصاد في بعض الجامعات ، وطلبة مرحلة الدكتوراه في فرع الاقتصاد

كما وشارك في المجمع باحثون ومحققون ينتمون الى بعض المجموعات العلمية في حوزة قم ومن قصوا السنوات الطوال في دراسة الاقتصاد الاسلامي اصافة الى باحثين من بعض المراكز الجامعية في طهران

اما الجامعات التي شاركت في المجمع فهي جامعة طهران ، جامعة الشهيد بهشتي ، جامعة العلامة الطباطبائي ، جامعة الامام الصادق ، جامعة الزهراء جامعة اعداد المعلمين ، جامعة شيراز ، جامعة اصفهان ، جامعة مشهد ، جامعة مارندران ، جامعة الاهوار . واما المؤسسات الاقتصادية المشاركة فهي :

من قم : مؤسسة في طريق الحق ، مكتب التجميعات الثقافية (مكتب مفيد ) ، مكتب أمير المؤمنين ، مكتب التعاون بين الحوزة والجامعة .

ومن طهران : مركز دراسات الاقتصاد الاسلامي في جامعتي الامام الصادق ،



والشهيد بهشتي، منظمة الثورة الإسلامية، ومنظمة الاقتصاد الجاري  
وعلاوة على ذلك فقد حضر المجمع باحثون آخرون من داخل البلاد  
وخارجها

وفي الختام أرى من الضروري التذكير ببعض النقاط  
أولاً: لقد تزامن عقد هذا المجمع، مع بداية أعمار البلاد بعد حرب الثمان  
سنوات المفروضة، الأمر الذي يجعلنا نتفاعل بنجاحه.

ثانياً: لقد حظي هذا المجمع عند البداية باهتمام سماحة آية الله العظمى،  
ويمكنكم ملاحظة هذا الاهتمام من خلال رسالته الموجهة إلى أمانة المجمع، حيث  
رسم فيها خطة عمله، مؤكداً على جملة أمور هي

١. أهمية بحوث الاقتصاد الإسلامي، باعتباره أن أساس اختلاف الآراء يدور  
حول هذه النقطة

٢. أهمية القيام بهذا العمل، حيث أكد عليه منذ عهد بعيد، وطلب من الإمام  
الخميني (رحمه الله) أن يصدر أوامره لعقد مثل هذا المجمع

٣. ضرورة عقد هذا المجمع في جو هادئ حرّ وحيدوي، بعيداً عن الحيون  
والاتجاهات السياسية

٤. ضرورة دعوة جميع ذوي الاختصاص من أصحاب الرؤى المختلفة، وجميع  
اساتذة الاقتصاد في الجامعات، والسماح لهم بإبداء وجهات نظرهم

ولا يخفى إنما قد حاولنا ماوسعنا الجهد تطبيق حاجاء في هذه التوسيات  
وأخيراً نقدم شكرنا لجميع الاخوة الذين تعاونوا معنا بصورة من الصور،  
ودعّموا بالدكر منهم: عقولي الأستاذة الرسومة المشرفة، ونائبه، ورئيس مجمع  
البحوث الإسلامية، وكفاءة الباحثين والمحققين في المجمع، لاسيما في قسم  
الاقتصاد الإسلامي، وجميع العاملين في قسم الوسائل الاعلامية الذين قاموا  
باستنساخ ما يربو على مائتي الف صفحة من البحوث العقدمية، وإلى قسم القرآن،  
وقسم الحديث، ووحدة النشر التي قام اعضاءها بجمع الاوراق المتناثرة وترتيبها،  
والعلاقات العامة في مجمع البحوث الإسلامية، واللجنة التنفيذية للمجمع، وكفاءة  
الاحوة المترجمين والطباعين كذلك يقدم شكرنا لمؤسسة الطبع والنشر، والمكتبة  
اسمركية للأستاذة الرسومية، والجامعة الرضوية للعلوم الإسلامية، والمعاون  
الثقافي لأستاذة، وصحيفة القدس، ومكتبة كلية الالهيديت، ودائرة العلاقات العامة

والتشريعات ، وبغية الدوائر النابعة للأستانة الرسولية . وشكر ايضا جميع الصيوف  
الاعراء الدين لبوا دعوتنا ، وتحشروا عماء الصفر من اجل المشاركة في هذا  
المجمع . . .

واتم ايها الاخوة جميعا صيوف الامام الرضا . عليه السلام . ولما الفطر هي  
أن يكون في خدمتكم ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وبعد استراحة ساعة حان دور الشيخ عباس واعظ طبسي ممثل الولي العقيه  
في محافظة خراسان ، ومتولي الاستانة الرسولية للقاء كلمة ترحيبية بالصيوف جاء  
فيها : ايها محبي الدين مستطيع أن نحقق للمباحثين والمحققين في العالم  
الموحدتهم من خلال طرح رؤى صحيحة عن الاسس الفكرية والعقيدية في الاسلام  
حاولوا جهد امكانكم أن لا تربطوا العلم بالسياسة ، واعلموا اننا اذا لم نبدن  
الجهود التي تتطلبها الدراسة والتحقيق في هذا المجال فلن نستطيع ضمان مستقبل  
الامة الاسلامية

من المسؤولية تقع على عاتق العلماء والاحصائيين في وضع مبادئ  
الاسلامية العامة المبركرة على توجيهات الامام الخميني تحت تصرف المسؤولين  
التمهيديين للدولة ، وفي صوه هذا التوجه فان لعقد مثل هذا المجمع اهمية خاصة  
ودعا الشيخ طبسي في جانب آخر من كلمته الباحثين والاساتذة المعهودين الى  
البرح المسائل العلمية في جلسات المجمع بكل حرية . بعيداً من صجيج السياسة  
وصوائها ، وذلك لكي يتسنى تحميل الوصف الاقتصادي للبلد من خلال مثل هذه  
الاجتماعات واللقاءات

وشار الشيخ الى وجهات النظر المختلفة حول الاقتصاد الاسلامي ، مطالباً  
الحاضرين بفتح باب البحث على مصراعيه امام كل باحث حتى يتمكن الجميع من  
البرح آرائهم بكل شجاعة .

وبعد ان انتهى الشيخ طبسي كلمته القى الشيخ محمد تقي مصباح يزدي رئيس  
مؤسسة في طريق الحق ، وأحد اساتذة ومحققى الحورة العلمية في قم ، كلمته التي  
استرمت انتباه الحاضرين تحت عنوان " المبادئ الموسوعة في الاقتصاد الاسلامي "

وبانتهاء هذه الكلمة اجتمعت الجلسة الافتتاحية للمجمع ، ثم استأنف المجمع  
عمله من خلال لجنيتين مديتقتين معه ، حيث عقدت هاتان اللجنتان خمس جلسات  
متوالية صباحاً ومساءً

## اللجنتان :

اللجنة الاولى ، عقدت هذه اللجنة جلساتها بانتظام برئاسة آية الله الشيخ ابراهيم اميني احد مدرسي الحوزة العلمية في قم ، وعضو جماعة المدرسين فيها ، وقد دار البحث فيها حول عموميات الاقتصاد الاسلامي

اللجنة الثانية عقدت هذه اللجنة جلساتها برئاسة آية الله الشيخ محمد مؤمن احد مدرسي الحوزة العلمية في قم ، وعضو مجلس صيانة الدستور وقد دار البحث فيها حول الملكية ، والبقود ، والنظام المصرفي

وقد انتهت اللجنتان اعمالهما عصر يوم الخميس ٧ صفر ٨/ سبتمبر

## الجلسة الختامية

عقد المجمع جلسته الختامية صباح يوم الجمعة ٨ صفر ٩/ سبتمبر برئاسة آية الله الشيخ اميني وعيما يلي وقائع الجلسة

١- تلاوة معطرة من كتاب الله المجيد ،

٢- قراءة تقريرين مفصلين عن عمل اللجنتين من قبل كل من الشيخ مصباحي احد مدرسي الحوزة العلمية ، وعضو مكتب التعاون بين الحوزة والجامعة ، وآية الله مؤمن ،

٣- قام الاستاذ الشيخ واعظ رادة الحراساني أمين المجمع بجمع المواضيع والاقتراحات المقدمة ، حيث ادلى بالحديث التالي

لقد دارت الكلمات الحلقة في اللجنة الاولى حول محورين

المحور الاول التعرف على الاقتصاد الاسلامي باعتباره مذهباً اقتصادياً مستقلاً يتمتع بالمزايا التالية :

١- يرتكز الاقتصاد الاسلامي على الحرية الفردية المحدودة بحدود خاصة ، ولارادة الشعب دور رئيس فيه ، اما مسؤولية الحكومة ( فيما عدا الممتلكات الحكومية والعامة ) ، فتتجلى في المراقبة والنوجيه والصبط والتحصييط ، حيث تكمن سلطاتها على القطاع الخاص ، وشااات الناس في هذه المجالات

٢- للاخلاق في الاقتصاد الاسلامي دور فاعل ومؤثر ، وتلازمها مع الحرية الاقتصادية امر لا بد منه ، وبمعني ، ان تنصب الجهود في الجمهورية الاسلامية على تسمية اخلاق المجتمع اثناء محويرته الاقتصادية ، الامر الذي يزيد من مسؤولية

الحكومة والمؤسسات الاعلامية ، ويوسع من مجالات عملها

٣. ان الايمان بالله والمقدمات والاحكام الاسلامية اساس الاقتصاد الاسلامي والاخلاق الاسلامية ، ومن الضروري تقوية هذا الايمان عن طريق التربية والتعليم السليمين والآ فسيكون النظام الاقتصادي الاسلامي غير قابل للتطبيق بالكامل المحور الثاني :

تحديد اهداف الاقتصاد الاسلامي والتي تشمل مابلي

١. تنمية لاسان من النحية المعنوية عن طريق العلاقات الاقتصادية

٢. اقرار العدالة الاجتماعية في المجتمع

٣ الوقوف بوجه الفساد ، والاسراف ، والتبذير ، والتفرقة ، والمعيير ، والتفاوت ، ، بلقي المرفوض ، وتكديس الاموال والثروات وبحو ذلك اصامة الى بدل الجهود برفع الفقر والحرمان عن المجتمع الاسلامي ، وبمسد المحرومين والمستضعفين ، ومكافحة الاجحاف ، وظلم والاستغلال الذي يمارسه اصحاب المفاع والمصالح اشخصية ، والمستعمرون الاجانب

اما الكلمات الملقاة في اللجنة الثانية فقد دارت حول محورين ايضا

### المحور الاول

الملكية واقسامها الفردية ، العامة ، الحقوقية ، الحكومية ، ملكية لامام ، ملكية الارض والصادر الطبيعية ، وحدود كل منها

### المحور الثاني :

النقود تعريفها ودورها ، الربا وحدوده ، النظام المصرفي الاسلامي ومواصفاته ، توصيات مدراء المصارف والخبراء الدين وضعوا خطط تطبيق انصيرفة الاربوية ، الوضع الحالي للمصارف ، والتقدم المتحقق لآن نتيجة لجهود المسؤولين المبدولة لاسلمه النظام المصرفي ، بقدر بعض جوانب اعمال مصارف ليوم ، توقعات الناس من البنك الاسلامي المؤمل ، المشروع العام للبنك الاربوي ، ضرورة احداث تحول أشمل في النظام المصرفي ، السوق الاسلامية المشتركة والعروب عبر المؤاتية لمجاحها في الوقت الحاضر

ولقد كانت المناقشات المتعلقة بالنقود والنظام المصرفي ساخنة جدا ، الامر لذي جعل جلسات اللجنة تأخذ طابع محاورات الحلقات الدراسية والمباحثات

الثانية ، وقد تابع المعنيون تلك المناقشات بتفاعل واشداد .

#### مقترحات

تلقى المجمع مقترحات من بعض الباحثين والمحققين ( ولا زالت مقترحات مفصلة اخرى ترد من بعض الجامعات والمؤسسات الاقتصادية الاسلامية وتؤكد على ضرورة متابعة اعمال المجمع ، ) ويتضمن بعضها انتقادات لجوانب المجمع المختلفة ) ، وهي تتضمن مايلي

١. جمع كافة الابحاث والمجامرات والمناقشات واجوبتها ، ثم نشرها بعد تنقيحها واعادة كتابتها ثانية

٢. تشكيل لجنة من باحثي ومحققي الحورة والجامعة وبعض الاقتصاديين لتشخيص المواضيع الاقتصادية الاكثر اهمية

٣. اختيار عدد من الباحثين والمحققين للمقاهم باجراء الابحاث والدراسات في تلك المواضيع ، بعد اطلاعهم على قائمة بها ، مع اخذ وعود منهم بمواصلة العمل حتى النهاية

٤. تشكيل لجان ابحاث مهمتها تدقيق اعمال الؤلك الباحثين ، وتنقيحها

٥. تأسيس مكتب دائم في مجمع البحوث الاسلامية يقوم بدور الوسيط

والرابط بين الباحثين ولجان الابحاث ، وتومير كافة الامكانيات لهم

٦. تأسيس مكتبة باسم "مكتبة الاقتصاد الاسلامي" تحوي كافة المصادر

الضرورية بلغات مختلفة ، وتكون مهتمة على الدوام بتحسين احدث المعلومات من المؤسسات الاقتصادية الاسلامية في شتى ارجاء العالم ، لوضعها تحت تصرف الباحثين ولجان الابحاث

٧. ضرورة عقد المجمع الثاني لدراسات الاقتصاد الاسلامي في وقته المحدد

، شاء الله ، على ان يجري تعينه من قبل لجنة تحضيرية مؤلفة من بعض الباحثين وممثلي اللجان ، وعلى ان يقوم المكتب الدائم للمجمع بتنظيم كافة اعماله وسيناقش المجمع الثاني نتائج المادة الباحثين ولجان الابحاث ، ويقوم بدورها بعد مناقشتها وتدقيقها ، لوضعها تحت تصرف مسؤولي الدعوة بهدف تنفيذها

٨. فتح صفوف لتدريب العناصر النشطة والمهتمة بالاقتصاد الاسلامي ، لتقوم

بالبحث في هذا الحقل مستقبلاً .

٩. اصدار مجلة خاصة بالاقتصاد الاسلامي بلغات مختلفة

١٠. اصدار فهرس كامل بمصادر الاقتصاد الاسلامي بلغات مختلفة .

وعا هو مجمع البحوث الاسلامية يتصدى لتنفيذ تلك المقترحات ، حيث خطى خطوات عويقة في هذا المجال . ان قام مثلاً بجمع كتب كثيرة بمختلف اللغات واعداد فهرس بالمصادر الاقتصادية في ثلاث لغات ، لكي يكون دليلاً جيداً في سبيل تأسيس مكتبة خاصة بالاقتصاد الاسلامي ، وتوسيع دائرة معرفة السادة الباحثين

ان المحضر الاساسي لعقد المجمع هي التوصيات القيمة لقائد الثورة الاسلامية الامام الحميني ( رضان الله عليه ) في الدفاع عن المحرومين والمستضعفين ، وستكون هذه التوصيات الدافع الذي يدفعنا للعمل . واما خطة عمل المجمع فقد اتفقنا بها صراحة آية الله المنتظري

ثم جاء دور السيد عبد الله حميني احد طلبة الجامعة الرسوية للعلوم الاسلامية ، فالتقى قصيدة بالمناسبة اهتم لها الحاضرون

ثم التقي السيد محمد باقر الحكيم ، احد التلامذة البارزين للمرجع المعكر الشهيد السيد محمد باقر الصدر . كلمته باللغة العربية تحت عنوان "مسؤولية الفرد في النظرية الاقتصادية الاسلامية"

بعد ذلك جاء دور السيد محمود الهاشمي ، من تلامذة الشهيد الصدر البارزين ايضاً ، فالتقى كلمته حول المذهب الاقتصادي الاسلامي ، تحت عنوان "اختلاف الابحاث الاقتصادية عن الابحاث القابولية والعقبة"

في الختام التقي آية الله اميني رئيس الجلسة الحتامية كلمة شكر فيها السادة الباحثين والصيوف . ومسؤولي مجمع دراسات الاقتصاد الاسلامي ، ومجمع البحوث الاسلامية ، والشيوخ عباس واعظ طيبي متولي الاسقانة الرسوية ، ومشرفة ، وقد جاء في جانب منها :

، ان احدي مميزات ثورة في ايران اسلاميتها ، بمعنى ان يطبق الاسلام في جميع شؤون الحياة . ولقد كما يقول مند سبين طويلة ان الاسلام لو قدر له ان يحكم فانه سيحقق السعادة التامة في جميع مجالات الحياة العقيدية ، والعبادية ، والسياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية .

واعرب الشيخ اميني عن تقديره لبصالة شبابنا المجاهد ، من خلال مواقفهم

المشرفة الشجاعة اراء الثورة الاسلامية والحرب المفروسة . قائلًا ان هؤلاء الشباب قد بدلوا شاية جهودهم . فهنيئًا لهم ان وجوههم مبيحة عند الله ، وقد حققوا للاسلام ولنا رقعة وشموخًا لامثيل لهما .

وتطرق في جانب آخر من كلمته الى عظمة الامام الخميني رحمه الله فقال ان ايور صفة في هذا الرجل العملاق احلاصه لله والعباد ، وعدم اتجاره وسعًا في المحافظة على هذا الاخلاص البدر وترجمته عمليًا

وحاطب الفقهاء الواعين والعلماء المتحمسين للاسلام متسائلًا : هل ادبنا واجبنا على احسن مايرام أو لا ؟ لقد بدل الجميع جهودهم من اجل الاسلام ، وادا كان في الاسلام مذهب اقتصادي ، فمن ذا الذي يقوم بدراسته ، ليضعه تحت تصرف المسؤولين التنفيذييين في الدولة ؟ هل يتظرون من الامام ان يقوم بهذا العمل مع كثرة مشاغله وأعماله ؟ كلا ! ما من هذا العمل يقع على عاتق الحوزات العلمية والفقهاء أولاً ، واساتذة الجامعات ثانياً

واكد الشيخ على ان الاسلام لو طبّق فإن العدالة الاجتماعية ستتحقق في أجلى صورها ، وادا لاحظنا اليوم عدم تطبيق العدالة الاجتماعية ، فان السبب هو عدم تطبيق الاقتصاد الاسلامي ، لقد مرت عشر سنوات على عمر الثورة الاسلامية ، فلو طلبت الدول الاسلامية منا اقتصاداً اسلامياً فهل نستطيع تلبية طلبها ؟

صحیح ان لدينا كتب الرسائل والمكاسب . وتحرير الوسيلة ، والعروة الوثقى ، وامثالها ، وصحيح ان الاقتصاد الاسلامي موجود في هذه الكتب بالذات ، لكن من يمكنه ان يبلور للاسلام نظريته الاقتصادية المرتكزة على ماتصمه هذه الكتب ، فيخرج للعام بنظام اقتصادي منسق وسليم ؟ انتم تعلمون ان القيام بهذا العمل من مهمة الفقهاء ، فهل خطوبنا على هذا الطريق ام مارلنا براوح في مكاننا ؟

واستبكر الشيخ بعض المعاهيم السائدة متسائلًا : هل ان موقعنا صحيح عندما نحكم بحرمة عمل من الاعمال ، دون ان نقدم له بديلاً ؟ ألستنا نعلم بان مجتمعنا يعج بالفقر والحرمان ، وكثر الاموال ، والاحتكار ، والتلاعب بالاسعار ؟ ان فلاناً لا نقول ماذا يجب علينا عمله هل استنبطنا من احكام الاسلام نظاماً محدداً ، وقدمناه الى السلطة التنفيذية في الدولة ؟ اني لاشعر بالخجل امام الله وعوائل الشهداء ، ان لم اقم بواجبي . ولم اؤد مسؤوليتي ، ولو بذل العلماء والفقهاء واساتذة الجامعات مايدله الامام وابطال الاسلام من جهود وتصحيات ، لما ابتلينا

بهذه المشاكل . ولو طبق الاسلام المحمدي الاصيل لما تعرضنا الى امثال هذه المشاكل والمعضلات ، علما بأن الاسلام المحمدي الاصيل ليس اسلاما جديدا كما يقول سماحة الامام . بل هو الاسلام الحقيقي

وفي ختام كلمته قدّم الشيخ اميني شكره الى متولي الاسفانة الرصوية ومجمع البحوث الاسلامية على جهودهم المحمودة في اقامة هذا المجمع قائلًا ، ما قد مرّ على عمر الثورة الاسلامية عشر سنوات ، وما يريده الناس منا هو الاسلام والبطام الاسلامي ، نأمل ان لاتأتي السعة القادمة ونحن نكرر ما قلناه الآن ، ونظل نناقش عموميات الاقتصاد الاسلامي ثمانية ، بل علينا التمشير عن ساعد الجد والاجلاس ، من اجل تزويد المسؤولين بنظرية اقتصادية متكاملة ، مستبعدة من بطون الكتب الفقهية ، كيما نوفق في ازالة المشاكل التي يعاني منها الناس .

وبعد فراح الشيخ اعيني من القاء كلمته ، اجتمعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة والنصف من يوم الثامن من صفر الموافق للتاسع من سبتمبر وفي عصر ذلك اليوم غادر الشيوخ مطار مشهد مودعين من قبل مسؤولي المجمع وهم يحملون خاطرات جميلة من المجمع .

ولقد وردت الى المجمع فيما بعد رسائل تقدير كثيرة تفضل بها السادة الذين شاركوا فيه . نتحدث عن نجاح المجمع ، ومساهماته لاهم المؤتمرات الاقتصادية الاسلامية المعقدة في مختلف الدول الاسلامية . لكن علينا الاعتراف ان المجمع لم يحل من نقاط ضعف ذكر البعض بها ، ولا بد لنا من تجاوزها في المستقبل بالجد والمثابرة ان شاء الله .

هذا ومن الجدير بالذكر ان وقائع المجمع ، قد احتلت حيزا كبيرا من الصحف الصادرة في بلادنا . وكان له صدى في عالم الصحافة ، والحمد لله اولا وآخرًا .





## التعريف باختصاصات السادة اعضاء المجمع ودرجاتهم العلمية

=====

قامت امانة المجمع بتوزيع استمارات تصم عدداً من الاسئلة على الاعضاء المشاركين ، وقد تبين من هذا الاستبيان مايلي

من بين ٢٥٠ استمارة تم توزيعها جرت الاجابة على ١٥٧ منها فقط ، حيث تبين من ضوء ذلك ان ٨٨ من المشاركين يعرفون الاسبانية ، و ٧٤ يعرفون العربية ، و ١٠ يعرفون الفرنسية ، و ٦ يعرفون الفارسية ( من بين الناطقين بالعربية ) ، و ٢ يعرفان الالمانية ، و ٢ يعرفان الايطالية ، و ٢ يعرفان الاردية ، و ٢ يعرفان الهندية ، وواحد يعرف التركية ، واحد يعرف اليابانية ، واحد يعرف الكردية ، علماً بأن درجة المعرفة تتراوح بين الاجادة التامة واللملم بشيء من اللغة المعنية .

اما بالنسبة لشهادات المشاركين العلمية فقد تبين مايلي

٢٦ مصراً بين مجتهد وطالب محق في مرحلة البحث الخارج ، ٢٦ من حملة شهادة الدكتوراه ، ٢٢ من حملة شهادة الماجستير ، ٧ طلاب في مرحلة الماجستير .

٢٠ من حملة شهادة البكالوريوس ، ٨٠ طلاب محق في مرحلة الماستر ، ٢ من حملة الدبلوم ، ٨ من خريجي المرحلة الثانوية

اما بالنسبة لأختصاصات الاعضاء فقد ظهر مايلي

٢٧ منهم متخصص في الفقه والاصول ، ٤ في الفلسفة ، ٤ في التفسير ، ٥٩ في الاقتصاد ، ٧ في البيرومجه والتنمية الاقتصادية ، ٤ في الادارة ، ٥ في الزراعة وتربية الدواجن ، ٢ في الحقوق ، ٢ في اللغة العربية ، ٢ في النظام المصرفي ، ٢ في علم

اللغة ، وواحد هي كل من الاختصاصات التالية

علم العقاقير ، الدراسات الاسلامية ، الاحصاء الحيوي ، الشؤون المالية والتجارة الدولية ، اقتصاد المدن ، الميكانيك ، العلوم الاجتماعية ، العلوم التربوية ، العلوم الادارية ، المحاسبة والشؤون المالية ، التجارة ، الرياضيات ، الاقتصاد الدولي ، اقتصاد المال والنقود ، الحديث ، العبرياء

كما ان من بين السادة المشار اليهم اعلاه هناك ١٠٢ من اصحاب التأليف والترجمة ، وكتاب البحوث والمقالات المطبوعة ، او التي هي قيد الطبع وفي الختام ينبغي الاشارة الى ان عدد الاسئلة المطروحة في المجنتين الفرعيتين المبدئيتين عن المجمع بلغ ٦٤ سؤالاً

— ❦ ❦ ❦ ❦ ❦ ❦ ❦ ❦ ❦ ❦ —

## تقرير عن معرض كتب الاقتصاد الاسلامي

حسن خيامي

أمين مكتبة مجمع البحوث الاسلامية

لقد كان عقد اول مجمع لدراسات الاقتصاد الاسلامي ، وحضور الباحثين من الممورة والجامعة من داخل ايران وخارجها للمشاركة فيه ، فرصة ثمينة لاقامة معرض لمصادر الاقتصاد الاسلامي ومراجعته وقد ابيطت مهمة تداليم هذا المعرض الذي يعد اول معرض من نوعه في مشهد الى مكتبة مجمع البحوث الاسلامية ، علماً بأن السبب الدائم الى اقامة هذا المعرض هو أهمية موضوع الاقتصاد الاسلامي من جهة ، والرغبة في اطلاع الباحثين المشاركين على مصادر الاقتصاد الاسلامي من جهة اخرى

وابتلاقاً من ذلك فقد قامت مكتبة المجمع بجرد ماضي حورتها من كتب في هذا الحق ، وما هو موجود في مكتبات اخرى ، واعدت قائمة باسمائها بهدف استعارتها خلال فترة اقامة المعرض ، وفي ادناه لائحة باسماء تلك المكتبات .

١- مكتبة الأستانة الرسوية .

٢- مكتبة كلية الالهيات والمعارف الاسلامية التابعة لجامعة مشهد

٣- مكتبة كلية الدكتور شريعتي للاداب والعلوم الانسانية في مشهد

٤- مكتبة مديريةية اوقاف مشهد .

٥- مكتبة الدكتور شريعني العامة التابعة لدائرة الارشاد الاسلامي في مشهد

٦. مكتبة سماحة الشيخ محمد واعظ رادة الحراسي الشخصية

٧. مكتبة سماحة الشيخ الهادي حراسي الشخصية

كذلك حصلت مكتبة المجمع على كتب من وزارة التجارة ، مؤسسة الدراسات والبحوث التجارية ، المجمع العلمي للعلوم الإسلامية هي قم ، وبهذا أصبح مجموع عدد الكتب المعروضة ثمانمائة وثمنا عشر كتاباً

ومن أجل أن يجري عرض الكتب بشكل معيد وجداب ، فقد تم تقسيمها حسب المواضيع التالية :

١. مصادر ومهارس الاقتصاد الإسلامي ١٠ كتب
٢. المصادر القرآنية والتفسيرية في حق الاقتصاد الإسلامي ١٢ كتاباً
٣. مصادر بحديث في الاقتصاد الإسلامي ٣٢ كتاباً
٤. المصادر العقلية للاقتصاد الإسلامي ٢١٧ كتاباً
٥. المصادر الحقوقية والقانونية ٦١ كتاباً
٦. المصادر الأخلاقية ٢٦ كتاباً
٧. المصادر التاريخية ٢٤ كتاباً
٨. الملكية وأقسامها في الإسلام ٢٠ كتاباً
٩. الأرض وأحيائها في الإسلام ٨ كتب
١٠. العدالة الاجتماعية في الإسلام ٢٢ كتاباً
١١. النظام الاقتصادي الإسلامي ١٢٣ كتاباً
١٢. العمل وحقوق العامل في الإسلام ١٢ كتاباً
١٣. الضرائب الإسلامية وموارد الدولة ٢٨ كتاباً
١٤. الربا وأحكامه في الإسلام ١٩ كتاباً
١٥. الحسبة والمحاسبة في الإسلام ٦ كتب
١٦. أنواع المسكنة والنقود الإسلامية ١٠ كتب
١٧. السوق الإسلامية ٥ كتب
١٨. النقود والنظام المصرفي الإسلامي ٢٢ كتاباً
١٩. التأمين من وجهة نظر الإسلام ٦ كتب

و قد خصصت داخل المعرض أربعة اجنحة لعرض اصدارات كل من المعاومية  
 اثقافية للأستانة الرسوية ومجمع البحوث الاسلامية ، مؤسسة الطبع والنشر  
 ولعلاقات العامة للأستانة الرسوية والكتب الدائم للمجمع العالمي للإمام الرضا  
 عليه السلام .

واخيرا نقدم جريلا شكرا للاحوة امراء المكتبات واصحاب المكتبات  
 الشخصية المذكورين اعلاه على تعاونهم معنا في اعارتنا كتبهم ، كذلك نقدم  
 امتنابا للشيخ رضا استادي على تعاونه وتوجيهاته القيمة ، كما ويتوجه بالشكر  
 الى قسم اعمون الاسلامية في مجمع لبحوث الاسلامية ، متمنين للجميع الخير  
 والتوفيق في خدمة الاسلام والمسلمين











